المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

20 سنة

2010 - 1990

في خدمة حقوق الإنسان

المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

20 سنة

2010 - 1990

في خدمة حقوق الإنسان

الفهرس

تقديم: السيد أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان 11

أولا- الخطب الملكية السامية 15

الخطاب الملكي السامي للمغفور له جلالة الملك الحسن الثاني
بمناسبة تنصيب المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، 8 ماي 1990 17

الخطاب الملكي السامي للمغفور له جلالة الملك الحسن الثاني
بمناسبة استقبال أعضاء لجنة البحث والتقصي المنبثقة عن المجلس
الاستشاري لحقوق الإنسان، 24 دجنبر 1991 28

مقتطف من الخطاب الملكي السامي للمغفور له جلالة الملك الحسن الثاني
في الذكرى الخامسة والستين لعيد ميلاده، 8 يوليوز 1994 31

مقتطف من الخطاب الملكي السامي للمغفور له جلالة الملك الحسن الثاني
بمناسبة افتتاح السنة التشريعية 1998-1999، 9 أكتوبر 1998 33

مقتطف من الخطاب الملكي السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب، 20 غشت 1999 34

الخطاب الملكي السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة
استقبال أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وأعضاء هيئة التحكيم
المستقلة للتعويض وذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 9 دجنبر 2000 35

الخطاب الملكي السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس عند تعيين
وتنصيب الأعضاء الجدد في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ووالي ديوان
المظالم، 10 دجنبر 2002 39

الخطاب الملكي السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة
تنصيب هيأة الإنصاف والمصالحة، 7 يناير 2004 42

الخطاب الملكي السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة انتهاء مهمة هيئة الإنصاف والمصالحة وتقديم الدراسة حول التنمية البشرية بالمغرب، 6 يناير 2005 45

مقتطف من الخطاب الملكي السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة عيد العرش، 30 يوليوز 2006 49

ثانيا- الرسائل الملكية السامية 51

الرسالة الملكية السامية الموجهة للسيد محمد العربي المجبود، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، 20 فبراير 1991 53

الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في الملتقى الأول للمؤسسات الوطنية لحماية وتطوير حقوق الإنسان بحوض البحر الأبيض المتوسط، 24 أبريل 1998 55

الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى السيد إدريس الضحاك، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، 15 أبريل 1999 60

الرسالة الملكية السامية بمناسبة الذكرى الواحدة والخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 10 دجنبر 1999 63

الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في الورش الدولي الخامس للمؤسسات الوطنية لتطوير وحماية حقوق الإنسان، 11 أبريل 2000 66

الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، 8 يناير 2001 71

الرسالة الملكية السامية بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، 9 دجنبر 2001 75

مقتطف من الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى الاجتماع الأول للجنة المتابعة المنبثقة عن مؤتمر الهيئات الحكومية المكلفة بحقوق الإنسان في الفضاء الفرنكفوني، 27 فبراير 2004 77

الرسالة الملكية السامية بمناسبة تخليد الذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 10 دجنبر 2008 79

ثالثا- النصوص القانونية 85

الظهير الشريف رقم 1.90.12 المتعلق بإحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، 20 أبريل 1990 87

الظهير الشريف رقم 1.00.350 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، 10 أبريل 2001 93

الظهير الشريف رقم 1.07.192 المتعلق بتغيير الظهير الشريف رقم 1.00.350، 10 أبريل 2001 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان 103

رابعا- الأنظمة الداخلية 107

النظام الداخلي للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، 15 نونبر 1990 109

النظام الداخلي للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، مارس 2003 (والمعدل في مارس 2008) 117

خامسا- الكلمات الافتتاحية لرؤساء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان 135

الاجتماع الأول، 28 و 29 يونيو 1990 137

الاجتماع الثالث، 15 و 18 فبراير 1991 141

الاجتماع الرابع، 19 دجنبر 1991 146

الاجتماع الخامس، 18 دجنبر 1992 153

الاجتماع السادس، 12 فبراير 1993 162

الاجتماع السابع، 6 مايو 1993 165

الاجتماع الثامن، 23 و 24 فبراير 1994 178

الاجتماع التاسع، 12، 13، 18 و 19 يوليوز 1994 181

الاجتماع الحادي عشر، 6 أبريل 1995 184

الاجتماع الثاني عشر، 20 أبريل و 28 شتنبر 1998 188

الاجتماع الخامس عشر، 22 دجنبر 2000 و فاتح فبراير 2001 194

الاجتماع السابع عشر، 13 و 14 مارس 2003 205

الاجتماع الثامن عشر (اجتماع طارئ)، 29 مايو 2003 211
الاجتماع التاسع عشر، 11 و 12 يوليوز 2003 214
الاجتماع العشرون، 14 أكتوبر 2003 219
الاجتماع الواحد والعشرون، 23 أبريل 2004 229
الاجتماع الثاني والعشرون، 20 يوليوز 2004 236
الاجتماع الثالث والعشرون، 29 أكتوبر 2004 240
الاجتماع الرابع والعشرون، 23 يوليوز 2005 247
الاجتماع الخامس والعشرون، 6 ماي 2006 258
الاجتماع السادس والعشرون، 04 دجنبر 2006 264
الاجتماع السابع والعشرون، 15 يونيو 2007 271
الاجتماع الثامن والعشرون، 26 أكتوبر 2007 278
الاجتماع التاسع والعشرون، 29 مارس 2008 286
الاجتماع الثلاثون، 26 يوليوز 2008 292
الاجتماع الواحد والثلاثون، 6 دجنبر 2008 302
الاجتماع الثاني والثلاثون، 28 فبراير 2009 311
الاجتماع الثالث والثلاثون، 11 يوليوز 2009 316
الجلسة الخاصة، 7 دجنبر 2009 323
الاجتماع الرابع والثلاثون، 17 دجنبر 2009 325
الاجتماع الخامس والثلاثون، 25 فبراير 2010 332

سادسا- المذكرات المرفوعة إلى صاحب الجلالة حول أشغال

دورات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان 337

الاجتماع الأول، 12 يوليوز 1990 339
الاجتماع الثاني، 26 و 27 دجنبر 1990 342
الاجتماع الثالث، 15 و 18 فبراير 1991 347

الاجتماع الرابع، 19 دجنبر 1991 357
الاجتماع الخامس، 18 دجنبر 1992 360
الاجتماع السادس، 12 فبراير 1993 364
الاجتماع السابع، 6 مايو 1993 367
الاجتماع الثامن، 23 و 24 فبراير 1994 370
الاجتماع التاسع، 12، 13، 18 و 19 يوليوز 1994 382
الاجتماع العاشر، 22 شتنبر 1994 385
الاجتماع الحادي عشر، 06 أبريل 1995 387
الاجتماع الثاني عشر، 20 أبريل و 28 شتنبر 1998 391
الاجتماع الثالث عشر، 2 أبريل و 2 يوليوز 1999 399
الاجتماع الرابع عشر، 10 دجنبر 1999 411
الاجتماع الخامس عشر، 22 دجنبر 2000 و فاتح فبراير 2001 414
الاجتماع السادس عشر، 13 أبريل 2001 417
الاجتماع السابع عشر، 13 و14 مارس 2003 420
الاجتماع الثامن عشر (اجتماع طارئ)، 29 مايو 2003 423
الاجتماع التاسع عشر، 11 و 12 يوليوز 2003 426
الاجتماع العشرون، 14 أكتوبر 2003 430
الاجتماع الواحد والعشرون، 23 أبريل 2004 433
الاجتماع الثاني والعشرون، 20 يوليوز 2004 436
الاجتماع الثالث والعشرون، 29 أكتوبر 2004 439
الاجتماع الرابع والعشرون، 23 يوليوز 2000 443
الاجتماع الخامس والعشرون، 6 ماي 2006 446

مذكرة حول تقرير المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بخصوص تقصي الحقائق حول الأحداث المرتبطة بالهجرة غير القانونية 450

الاجتماع السادس والعشرون، 4 دجنبر 2006 453

الاجتماع السابع والعشرون، 15 يونيو 2007 458

الاجتماع الثامن والعشرون، 26 أكتوبر 2007 462

مذكرة حول التشكيلة الأولى لمجلس مغاربة الخارج 464

الاجتماع التاسع والعشرون، 29 مارس 2008 466

الاجتماع الثلاثون، 26 يوليوز 2008 468

الاجتماع الواحد والثلاثون، 6 دجنبر 2008 472

الاجتماع الثاني والثلاثون، 28 فبراير 2009 475

الاجتماع الثالث والثلاثون، 11 يوليوز 2009 479

الجلسة الخاصة، 7 دجنبر 2009 483

الاجتماع الرابع والثلاثون، 17 دجنبر 2009 485

الاجتماع الخامس والثلاثون، 25 فبراير 2010 488

سابعا- التوصيات والآراء الاستشارية المرفوعة إلى جلالة الملك محمد السادس حفظه الله 491

التوصية حول الصلاحية الاستشارية للمجلس في مجال دراسة مشاريع الاتفاقيات الدولية والنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحقوق الإنسان 493

التوصية حول إنجاز برنامج إذاعي وتلفزي في إطار النهوض بثقافة حقوق الإنسان 494

التوصية المتعلقة بإحداث لجنة تسمى «هيئة الإنصاف والمصالحة» 495

الرأي الاستشاري بشأن ملاءمة القانون الجنائي المغربي لمكافحة الكراهية والميز والعنف 501

الرأي الاستشاري المتعلق بإحداث مجلس الجالية المغربية بالخارج 504

الملاحق 517

لائحة رؤساء وأمناء وأعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان 519

تركيبة هيئة التحكيم المستقلة للتعويض 536

تركيبة هيئة الإنصاف و المصالحة 537

جدول اجتماعات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان 538

لائحة منشورات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان 550

النظام الداخلي لهيئة التحكيم المستقلة للتعويض 559

النظام الأساسي لهيئة الإنصاف والمصالحة 567

توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة 577

تقـــديم

يعد المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان مؤسسة وطنية مستقلة لها اختصاصات واسعة، في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، طبقا للمادة الأولى من الظهير الشريف رقم 1.00.350 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الصادر في 10 أبريل 2001.

أحدث المجلس من طرف جلالة الملك، المغفور له، الحسن الثاني في 8 ماي 1990، وبمناسبة حلول 8 ماي 2010، يكون المجلس قد استكمل عشرين سنة من عمره كمؤسسة أصبحت تحظى بمكانة متميزة في النسيج المؤسساتي الوطني. وهي فترة زمنية لا تقاس فقط بحصيلة الأعمال والمنجزات الحقوقية ببلادنا، بل كذلك بحصيلة التطورات السياسية والتاريخية، التي أفرزت مسارات واسعة من الإصلاحات الدستورية والتشريعية، وأطلقت مبادرات خلاقة في مجالات التنمية المستدامة والتحديث المؤسساتي والبناء الديمقراطي، وهي مؤشرات تعبر عن التحولات والإصلاحات التي أطلقها جلالة الملك، المغفور له الحسن الثاني، والتي حرص جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، على مواصلتها وتوطيد المكتسبات المترتبة عنها في مجالات حقوق الإنسان.

لقد مكن بالفعل إحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سنة 1990، وتقوية اختصاصاته وتعزيز تعدديته واستقلاليته سنة 2001، طبقا لمبادئ باريس الناظمة لهذا النوع من المؤسسات، من مواكبة تحولات الألفية الثالثة، والانخراط في أوراش مهيكلة على المستوى الوطني تجلت، بشكل خاص، في تعزيز التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، من خلال العفو الملكي عن المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين، خلال عقد التسعينيات، والمساهمة في تسوية ماضي الانتهاكات الجسيمة

لحقوق الإنسان، عن طريق إحداث هيئة التحكيم المستقلة لتعويض ضحايا الاختفاء القسري والإعتقال التعسفي في سنة 1999، وإحداث هيئة الإنصاف والمصالحة سنة 2004.

مسارات متعددة ومتنوعة من الإصلاحات أفرزتها الدينامية المنبثقة عن إحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، واعتماد منهاج العدالة الانتقالية لتسوية ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، مكنت المغرب من احتلال مكانة بارزة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي في مجال حقوق الإنسان.

ومنذ إحداثه عمل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان على المساهمة في هذه الديناميات والمسارات، من خلال الانخراط في مسار العدالة الانتقالية وإبداء الرأي في الإصلاحات التشريعية، لاسيما تلك المتعلقة بالمنظومة الجنائية والمؤسسات السجنية، وإعداد توصيات واقتراحات في مجالات متنوعة ومتعددة من بينها الهجرة واللجوء والصحافة وخادمات البيوت والتنمية البشرية والمرأة والطفولة، وغيرها من القضايا التي شغلت اهتمامات المجلس في تقاريره السنوية والموضوعاتية، أو في مذكراته وتوصياته وآرائه الاستشارية.

وقد حرص المجلس على اعتماد فضائل الحوار والنقاش الحر والرصين والمعمق، سواء في اجتماعاته أو داخل مجموعات عمله ولجانه الخاصة، أو من خلال إشراك باقي الفاعلين المعنيين، بما يعكس حوارا وطنيا ومسارا للتحديث والتطوير المجتمعي في مجالات حقوق الإنسان.

كما عمل المجلس على المساهمة في تعزيز انخراط المغرب في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، وفي تطوير الممارسة الاتفاقية للمملكة، والمساهمة في تقوية دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

ويعد هذا الكتاب، الذي يصدره المجلس، بمناسبة الاحتفال بالذكرى العشرين لتأسيسه، أداة تؤرخ لأهم أنشطة المجلس وتدخلاته في مجالات اختصاصه من خلال توثيق مركز لمجمل أنشطته، وكذا لجميع الخطب الملكية السامية التي تحدد التوجهات الفلسفية والسياسية في مجال حقوق الإنسان، إضافة إلى

النصوص التنظيمية للمجلس، فضلا عن التوصيات والآراء الاستشارية الصادرة عن المجلس. كما يتضمن كلمات رؤساء المجلس، التي تعد بمثابة تأطير لأشغاله وتذكير بمنجزاته وتحديد لآفاق عمله.

وبناء عليه، يمكن اعتبار هذا الكتاب مرجعا شاملا يتضمن أهم المعلومات والمعطيات المرتبطة بعمل المجلس، وكذا التطورات التي تعرفها بلادنا في مجال حقوق الإنسان، كما أنه يحتوي على مؤشرات بخصوص تطور عمل المجلس والقضايا التي انشغل بها خلال مدة عشرين سنة. ونأمل أن يكون أداة لاستكمال لجميعها وتوثيقها لفائدة المؤرخين والباحثين والحقوقيين، وتسهيل مهمة تقييم وتحليل عشرين سنة من أشغال المجلس وحصيلة عمله بالنسبة للمهتمين. كما نتمنى أن يشكل، كذلك، مرجعا يأتي بقيمة مضافة بالنسبة للفاعلين المعنيين بعمل المجلس، من مجتمع مدني ومؤسسات حكومية وجامعات، ومادة تساعد على إغناء الحوار والبحث العلمي والأكاديمي حول المجلس كمؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان.

أحمد حرزني

رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

أولا- الخطب الملكية السامية

الخطاب الملكي السامي للمغفور له جلالة الملك الحسن الثاني بمناسبة تنصيب المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

13 شوال 1410هـ (8 ماي 1990م)

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

حضرات السادة،

تعلمون كلكم أن هذا البلد الأمين، منذ أن قيض الله سبحانه وتعالى له قائدا ملهما وحفيدا لخاتم المرسلين وداعيا إلى الله وسنة رسوله المولى ادريس الأول رضي الله عنه إلى يومنا هذا، كان طموحا دائما إلى أن يتبوأ في المجتمع الدولي وفي مصاف الأمم، المكان المرموق والدرجة السامية.

وقد دل تاريخنا، وما أتى به من خلق وابداع ومن مساهمة جبارة في العلوم والفنون والحضارة والفقه والقانون، على أن بلدنا كان دائما يعتبر نفسه يعيش في مجتمع راق وبين الدول والأمم الراقية والمتقدمة. لذا كان بلدنا المغرب يضع دائما سياسته وبرامجه في إطار كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم. وكل منا يعترف ويؤمن بأن كتاب الله هو الفاصل أوالفيصل بين الحق والباطل، وان سنة رسوله صلى الله عليه وسلم هي المحجة البيضاء الأخرى التي لايزيغ عنها الا هالك، لما فيها من حفاظ على حقوق الجماعات وحقوق الأفراد، ولما فيها من صيانة الأخلاق والفضيلة، تلك الفضيلة التي تطبع تاريخ الأمم وسيرة المواطنين.

وقد سار ملوكنا رحمة الله عليهم على سيرة المؤسس الأول والأكبر للمغرب، وبالخصوص سار والدنا المنعم طيب الله ثراه في هذا الطريق وعلى هذه السنة. وأتذكر أنني حينما نجحت في الباكالوريا الثانية، سألني وقال لي: ماذا تريد أن تختار في تكوينك العالي .. كنت شغوفا بالتاريخ فقلت له، نعم سيدي سأختار التاريخ.

فكان جوابه : لا، الاختيار لي فعليك أن تدرس القانون، لان التاريخ يمكن لكل أحد غيرك أن يكتبه، أما حقوق بلدك ومواطنيك فلا يدافع عنها إلا من هو مسؤول بها.

فهكذا تربينا وهكذا نشأنا وهكذا نريد أن نربي أمتنا وشعبنا ومن سيلينا في الأحقاب المتوالية إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها لذا قررنا أن تكون جلستنا هذه جلسة مخصصة لا لخلق دولة القانون ولكن لاستكمال دولة القانون، الدولة التي تريد قبل كل شيء أن تضع حدا للقيل والقال فيما يخص حقوق الإنسان كي ننهي هذه المسألة. والنقطة الثانية لإعطاء المواطنين الوسيلة القانونية والسريعة والجدية وذات الفعالية للدفاع عن حقوقهم كمواطنين إزاء الإدارة أو السلطة أو الدولة نفسها.

وقبل الشروع في كلمتي سأعطي الأمر بأن تلقى عليكم لائحة الأعضاء الذين عيناهم ليكونوا أعضاء في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي يكون بجانبنا، والذي اخترنا أعضاءه إما بكيفية مباشرة أو غير مباشرة، الكيفية غير المباشرة هي أننا طلبنا من جميع الهيئات السياسية والنقابية والمهنية بأن تقترح علينا ثلاثة أسماء أو مرشحين حتى نختار أعضاءها من بينهم.

وإنني بهذه المناسبة لأنوه بتلك الهيئات السياسية والنقابية والمهنية، لان كل الأسماء التي قدمتها لنا وعرضتها على اختيارنا تتميز ولله الحمد بالاستقامة، والضمير المهني، والوطنية الحقة. أما الأشخاص الآخرون الذين اخترناهم مباشرة فقد اخترناهم لشخصيتهم، ولمصداقيتهم، ولخبرتهم، ولغيرتهم على وطنهم.

وبعد تلاوة أسماء أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان تابع جلالته خطابه قائلا : وهكذا ترون حضرات السادة وشعبي العزيز أننا حاولنا أن نحيط أنفسنا واختياراتنا ورأينا وقرارنا بأكثر ما يمكن من الضمانات ، فكل هؤلاء الأشخاص الذين

سمعتم أسماءهم أولا برهنوا ويبرهنون ولله الحمد على وطنيتهم، وثانيا لهم غيرة على سمعة بلدهم، وثالثا لايخافون في الله لومة لائم.

وسنضع طابعنا الشريف على الظهير المؤسس لهذا المجلس. والخطوط العريضة لهذا المجلس هو أنه سيكون له رئيس، وقد سمعتم اسم رئيسه، وسيكون له أمين عام، وقد قررنا أن نعين على رأس الأمانة السيد ميكو[2]، القاضي المعروف المحترم النزيه. وتقرر أن يجتمع هذا المجلس على الأقل مرتين في السنة وكلما اقتضى الحال، إما إذا نحن طلبنا منه الاجتماع، وإما إذا قرر الاجتماع بنصاب الثلثين من أعضائه للنظر في القضايا المعروضة على نظره.

إن آذاننا وآذان المغاربة كلهم قد ملت وكلت من أن تسمع أن في المغرب أناسا مسجونين لأسباب سياسية. فإذا كان المس بالله، و استسمح الله، أو المس بالوطن، أو الملك، أو بمعتقداتنا ووطننا ودستورنا، يعتبر كجريمة سياسية، فأنا أقول حسب مفهومي، ولا أريد أن أكيفكم، أن من من المسلمين أصبح يخرج في البلاد ويقول اعتنقوا دينا غير دين الإسلام فقبل أن يستتاب يعرض على هيئة أطباء حتى يروا هل هو ثابت العقل أم لا. فإذا استتيب وبقي مستمرا ومصرا على الدعوة إلى دين غير دين الله، دين الإسلام، فيحكم عليه. وكيفما كان الحكم أو السجن، لا يمكن أن يعطى لهذا الرجل صفة مسجون سياسي، وإذا سمعنا أو قرأنا يوما ما أن مغربيا ما قال أن الجزء الفلاني ليس داخلا في وحدة التراب المغربي، أعتقد أن هذا زندقة ولا يمكن أن يدخل في إطار القانون حتى يطلق عليه أنه معتقل أو مسجون سياسي.

ومن نادى من خلال لافتة أو صحيفة أو خطاب أن هناك نظاما آخر من غير نظام الملكية الدستورية ، فلا أعتقد أنه عمل عملا سياسيا، بل قام بعمل تخريبي مضاد لإرادة الشعب وللدستور. فأظن شخصيا أن ضمير هذا المجلس الاستشاري سوف

2 عين السيد محمد ميكو رئيسا أول للمجلس الأعلى، رئيسا للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، في 26 يناير 1994؛ وبعد وفاته في 15 شتنبر 1996، تم تعيين د. إدريس الضحاك خلفا له على رأس المؤسستين المذكورتين بتاريخ 7 أكتوبر 1996.

يكون في حل إذا هو اعتبر ان الاثافى الثلاث المقدسة لهذا البلد هي الله والوطن والملك من أن يقول بأن هناك سجناء سياسيين.

ومعلوم أن للمواطنين حقوق، وحتى من ادينوا في المحاكم يجب أن يكونوا في مأمن من الجوع ومن المرض ومن التعسفات، ويجب أن يتمتعوا بصلة الرحم مع ذويهم، وأن يتمكنوا من الدواء وزيارة الطبيب اذا اقتضى الحال، بل يجب على النظام القضائى وعلى الدولة أن تحيطهم بكل ما من شأنه أن يمكنهم من الكرامة، ومؤخرا في رمضان كان درس كامل مبني على «وقد كرمنا بني آدم».

فلهذا أريد حضرات السادة أن تنظروا في جميع الملفات التي ستعرض عليكم بكامل الحرية والنزاهة والفضيلة، ولاينبغي بالطبع على المغاربة أن يخلطوا بين مكتب الشكاوى والمجلس الأعلى والمجلس الاستشاري الخاص بكم. ولكن أنا لايمكنني أن أعلم كل شيء، وليس في امكاني أن يصل الي كل خبر، وليس بامكاني أن أعرف ما هي الحالة في السجن الفلاني أو في السجن الفلاني، ولكن الذي هو واجب علي هو أن أقوم الاعوجاج، وأن أنصف المظلوم. فأنتم ستكونون مرآة للحقيقة الموضوعية التي سوف ترونها وترون إليها من جميع الزوايا والمقاييس لتعتبروها هل هي داخلة في اختصاصاتكم ولتعرضوها علينا في أقرب وقت ممكن مع توصيات وملتمسات تساير الحق والحقيقة. وهذه أمانة على عنقكم حتى لايبقى في هذا البلد رجل لايتمتع، ولو كان محكوما عليه، بالكرامة الضرورية، أو لم يتم له أن يتمتع بجميع الضمانات التي يعطيها القانون والمسطرة القانونية والجنائية.

هذا هو عملكم، وهذه هي مهمتكم، ومهمتكم هي أن تغسلوا للمغرب وجهه لأنه لكل سبب تأتى منظمة العفو الدولية وتمارس علينا الرقابة وكأننا لازلنا تحت الحماية.

فيا أعضاء هذا المجلس، أناشدكم الله بنزاهتكم ووطنيتكم أن تعينوني على إرجاع الحق لمن اغتصب منه، وأن تعينوني على أن نرفع جميعا هذا البلد إلى مستوى الدول المتحضرة، دول القانون. وأناشدكم أخيرا أن تكونوا حقيقة أنتم المدافعون إما ايجابيا أوسلبيا. ايجابيا أن تقولوا : نعم في هذا الملف خرقت حقوق الإنسان، أوسلبيا. في هذا الملف لاخرق لحقوق الإنسان وانما هذا كذب وتلفيق وزور.

فالأمانة لايمكنني أن أتخلى عنها لالبسكم اياها، ولكن أقول لكم أن الأمانة نقتسمها الآن أنتم وأنا. فنظام مجلسكم هو أنكم تجتمعون مرتين في السنة، واذا حدثت مسألة تقتضى أن تنظروا فيها، فستجتمعون وتصوتون، واذا قال ثلثا الأعضاء على أن القضية يجب أن تدرس وأنها تدخل في إطار حقوق الإنسان، فعليكم أن تدرسوها وتأتوا لي بالأسباب والمسببات وملتمساتكم ونظرياتكم في هذا الباب بكل ما أوتيتم من نزاهة وكيفما كانت حرفتكم، كنتم قانونيين أو مهندسين أو أطباء أو مدرسين جامعيين أو ممثلين لهيئات سياسية أو ممثلين لجمعيات نكرمها ونحبها. ويمكن شخصيا أن أعرض عليكم ملفات وأطلب منكم أن تنظروا فيها. وسأعرض على نظركم الرشيد في الاسبوعين المقبلين ملفين أريد أن تنيروا لي الطريق في ما يخصهما لانصاف ما يجب انصافه وغسل العار الذي لحقنا من خذلان بعض الناس لا أريد أن أذكر اسمهم ولا شخصهم.

وقد قررنا أن يكون مقركم هو المقر الذي كان من قبل لوزراء العدل العرب، بالطبع ذلك المقر تعقد به عدة مؤتمرات عربية، ولكن المقر الأساسي والدائم لكم وأمانتكم ستكون في ذلك المقر.

وآمل أن تعقدوا ان شاء الله في أقرب وقت ممكن في الأسبوع المقبل أول جلسة افتتاحية، وحتى لايكون عليكم أي ضغط مادي فقد قررنا أن تكون مصاريفكم وتعويضاتكم لأنه قبل كل شيء يجب على هذا البلد أن يعوض كل من خدمه بما يسر الله له ولو أراد أن يخدمه تطوعا مرتبطة من الآن بمصالح القصر الملكي وليس بوزارة من الوزارات، حتى تبقى هذه الآصرة، ولوكانت ادارية، صلة وصل أخرى بينكم وبيني.

الهمكم الله التوفيق، وأذكى ضميركم، وأرهف اختياراتكم واعتباركم للانصاف، حتى تجعلوا من هذا البلد الذي بنى دولته على أسس دولة القانون. فاليوم الذي جاء فيه المولى ادريس بكتاب الله وسنة رسوله جاء بالحديث النبوي الشريف: تركتكم على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها الا هالك وهو كتاب الله وسنة رسوله والعمل مع الجماعة ووحدة المذهب: المذهب المالكي.

هذا هو دستوركم، ولي اليقين أننا كلنا مسلمون بالطبع وكلنا مؤمنون أعتبر أنني مؤمن ليس أكثر وليس أقل ولكن أظن أن فراسة المؤمن لاتخطىء، وان اختياري لكم لن يكون اختيار المخطىء، ولا تنسوا أن الضمير لا يحتاج تشريفات و لاحاجب و لاديوان. بل الضمير يحتاج إلى الصلة المباشرة السريعة، فالأداة عندكم وهي الأمانة العامة فيما اذا رأيتم منكرا فغيروه من رأى منكم منكرا فليغيره .. أنتم ستغيرونه بأصواتكم وبمكاتبكم.

ولى اليقين أن الله سبحانه وتعالى سوف يعطيكم من سداد الرأي، وعمق الضمير، واحترام الوطنية، والغيرة على السيادة، ما يجعلنا إن شاء الله نكون قد قمنا بعمل هام.

وقبل أن نتطرق إلى النقطة الثانية أريد أن أقول أن فكرة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ليست فكرتي .. ففي أوائل شهر رمضان كنت أتصفح الصحف الأوربية، وخاصة الفرنسية، فاذا بى قرأت في صحيفة لوموند، أن صديقنا الحميم الرئيس فرانسوا ميتران استدعى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان قليل حتى من الفرنسيين من كان يعلم بأن هناك مجلسا استشاريا لحقوق الإنسان وفي البحث عن الفضيلة والهجرة نحو العلم ليس هناك أي مركب ويجب ألا يكون هناك أي مركب، فأقولها : هذه ملكية دستورية، وخديمكم أنتم المغاربة وملككم من سلالة النبي صلى الله عليه وسلم، ونحن مسلمون، ومع ذلك اعتبرنا بدون أي مركب أن ذلك المجلس الاستشاري الذي خلقه الرئيس فرانسوا ميتران، الذي كان قبل أن يكون رئيسا للجمهورية منذ حقبين من الزمن هو الكاتب الأول للحزب الاشتراكي في فرنسا، ولكن العلم هو ضالة المؤمن، والعدل هو ضالة المؤمن، فهذا الذي عندكم هنا ليس لي. فقد نقلته تقريبا فصلا فصلا على مجلس استشاري وضعته حكومة ورئيس فرنسي اشتراكي.

ولله الحمد، وبفضل ملكيتنا الدستورية، وايماني بالعدل لا أجد في نفسي أية عنصرية ولا أي مركب لاقول لكم ماهي مراجعنا، فقد قصدنا فلسفة حزب اشتراكي.

وأظن أن هذه من أرباح المغرب الذي كما قال والدنا جميعا سيدنا محمد الخامس أن المغرب جاء همزة وصل وفي منعطف الطرق والتيارات، واننا لنحمد الله على هذا الموقع الاستراتيجي والجغرافي، وعلى مرونة أفكارنا نحن المغاربة، وعلى قوتنا وقدرتنا على الالتئام والتجانس مع جميع الحضارات والثقافات والتيارات الأخرى فيما اذا كانت متفقة مع مبادئنا وفضيلتنا.

والآن أظن أنه من اللازم أن ندخل إلى النقطة الثانية، ففي النقطة الأولى تكلمنا عن حقوق الإنسان. وربما أعطيناها أكثر مما يلزم ولكن مع الأسف السياسة كما يقولون هي ما يظن وليس ما هو موجود.

فالحقيقة السياسية قليل من يعرفها، بحيث عليكم أنتم أن تبينوا للناس، وهذا شغلكم من الآن فصاعدا، ماهي الحقيقة السياسية والعدلية والقانونية في هذا البلد.

الآن بقيت النقطة الثانية، اذا أردنا حقيقة أن نبنى دولة القانون علينا كذلك أن نأخذ بعين الاعتبار حقوق المواطنين بالنسبة للسلط وللادارة وللدولة.

وحينما بحثنا وجدنا أنه في هذا البلد كجميع الدول الآن حتى غير الاشتراكية أي الدول الليبيرالية، تضطر من الناحية الإجتماعية ومن الناحية الإقتصادية كما يقولون وكما سمعناه، نحن جيلنا الجالسون هنا من أساتذة القانون، أنه نظرا لالتزامات الدولة من الناحية الإجتماعية، ومن ناحية وصول الماء والكهرباء، ومن ناحية التجهيزات ليس فقط الأساسية بل حتى التجهيزات التي توصل الماء إلى منطقة من المناطق، اضطرت الدولة لأن تدوس في بعض المحلات المكتوب عليها هذا ملك خاص. جميل أن تضع الدولة رجلها في الملك الخاص ولكن على شرط أن تراعى فيه حق ذلك المواطن. فإلى حد الآن ليس لنا هنا في المغرب إلا غرفة واحدة في المجلس الأعلى للنظر في المشاكل بين المواطنين والسلطة، أو المواطنين والإدارة، لأنني أميز جيدا بين السلطة والإدارة والدولة. فهذه الغرفة الإدارية لا تستطيع أن تنظر وتبت في كل القضايا ولاسيما أن الدولة اليوم تضع يدها على كل شيء، بحيث أن الكهرباء للدولة والماء للدولة. إذن على الدولة أن تضع حدا لتصرفاتها سواء كانت تصرفات السلطة أو الإدارة أو تصرفات الدولة

نفسها. فمطمحنا نحن أن تكون غرفة ادارية في كل عمالة من العمالات، وكل اقليم من الأقاليم، ولكن ليس لدينا القضاة الكفاة والكافيين في هذا الباب لأن ذلك يتطلب تكوينا خاصا، وستعرفون لماذا قررنا في المرحلة الأولى ونحن ننيط هذا بكيفية خاصة إلى وزيرنا في العدل أن تخلق محاكم ادارية في جميع الجهات[3]. ولدينا سبع جهات وسنبدأ بالجهات، ويجب على الشبان في معهد العلوم القانونية أن يعلموا بأننا سنخلق محكمة في كل عمالة وإقليم. وكل عمالة أو اقليم خلقت مثل هذه المحكمة يلزمها على الأقل خمسين شخصا، لذا يجب فتح شعبة للقانون الإداري لأنني أطمح وأطلب من الله أن يحقق هذا الطموح لانه في غضون عامين أو ثلاث سنوات على أقل تقدير كل عمالة واقليم يجب أن تكون فيه غرفة ادارية، وستصبح من بعد الغرف الجهوية هي غرف الاستئناف، واذا مالم يتم الاتفاق على استئناف هذه الجهة يمكن للمتقاضي أن يتوجه إلى غرفة أخرى، وفيما اذا وقع الخلاف فعلى المحاكم الإدارية أن تجتمع بكاملها تحت اشراف الغرفة الإدارية الموجودة بالمجلس الأعلى وتقول كلمتها النهائية، وهذا هو الإطار الحقيقي لدولة القانون. لماذا؟ لان المشكل هو أن لفظ السلطة، فهناك من يتجاوز السلطة، وهناك من يتجاوزها من الناحية المرحلية، وهناك من يتجاوز سلطته، وهناك من يحرف السلطة، فالسلطة المخولة له تسير نحو هدف والحالة هذه أنه سار بها لهدف آخر. وهناك كذلك مشاكل أخرى مثلا الدعاوى الانتخابية ينظر فيها في الأول في العمالات والأقاليم أو الجهات مؤقتا، بعد ذلك تصل إلى الغرفة الدستورية والإدارية للمجلس الأعلى. وهناك الملفات الجبائية يجب أن يكون لكل مغربي الحق أن يلجأ للغرفة الإدارية بإقليمه ويقول اللهم ان هذا منكر لقد فرضوا علي ضرائب أكثر ما يلزم، فلهذا على وزارة العدل كذلك أن تخلق شعبة للقانون الجبائي، لأننا قمنا بمجهود كبير فيما يخص النظام الجبائي وننوى أن نقوم بعفو جبائي ونطلب من المستثمرين أن يأتوا ليستثمروا عندنا، ولكن اذا لم يعرفوا

3 صدر الظهير الشريف رقم 1.91.225 بتاريخ 22 ربيع الأول 1414هـ (10شتنبر 1993م)القاضي بالمصادقة على القانون رقم 90-41 المحدث بموجبه المحاكم الإدارية؛ ج . ر. عدد 4227 بتاريخ 3 نوفمبر 1993م، ص. 595 ؛ والمرسوم التطبيقي عدد 2.92.59 بتاريخ 18جمادى الأولى 1414هـ (3 نوفمبر 1993م)؛ ج . ر. عدد 4229 بتاريخ 17 نوفمبر 1993م، ص. 644.

أن بلادنا تنعم بالسلم والضمان الجبائي فانهم لن يأتوا. وبقطع النظر عن الخارج والأجانب علينا على الأقل أن ننصف قبل كل شيء رعايانا ومواطنينا.

فلا يمكن حقيقة أن تبقى حقوق الإنسان مرة تصعد ومرة تنزل، طلعت في هيلسنكي ونزلت الآن. فبخصوص مايقع الآن في ليتوانيا مثلا لماذا لم يقل غورباتشوف لبوش ماذا تفعل في باناما، ولماذا بوش لم يقل لغورباتشوف ماذا تفعل في ليتوانيا. ان قضية حقوق الإنسان لم تكن الا بهلوانية باتفاقية هلسنكي. فدولة القانون هي هذه، فالسلطة ليس لها الحق في أن تتجاوز حدودها، اذ ذاك لازم أن يكون من حق المغربي كيفما كان أن يشكى اما بضابط الشرطة أو بضابط الدرك أو القائد الذي تعسف عليه أو غيرهم. وهناك الإدارة. ما هي الإدارة ؟ إنسان طرد في الوظيفة العمومية بالطبع وليس في القطاع الخاص، طرد من ادارته لسبب لا يعترف بأنه سبب يستحق الطرد. سيبقى يتوجه بسببه إلى المصالح المركزية بالرباط، وكم يكفى هذه الغرفة الإدارية الموجودة في المجلس الأعلى من عمل. هناك أيضا إنسان عمل لمدة وجاءته ورقة تعويضاته في التقاعد ويعتبر أن حقه مهضوم، ليس بسبب وقوع غلط ولاسيما الآن كل شيء سيكون في الكومبيوتر. وقد وقعت لنا حتى في فاتورات الهاتف قبل مدة. ما وقع في فاتورة الهاتف يمكن أن يقع كذلك في ما يخص المعاشات. سيقول اللهم ان هذا منكر لقد أعطيت دمي ولحمي وشبابي، وحينئذ عند من سيتوجه ؟ هل سيبقى يسير حسب قانون 1913 للمسطرة المدنية الذي يحكم به في هذه القضايا؟ أخيرا ذكرنا السلطة وذكرنا الإدارة تبقى الدولة. فذات يوم تأتى وزارة وتشرع في بناء مصلحة فوق أرض أحد الخواص. وزارة التعليم مثلا بنت مدرسة، أو الشبيبة والرياضة شيدت ملعبا، أو وزارة البريد مكتبا. ان هذه الوزارة أولا لم تخبر المعني بالأمر ولم تتذاكر معه ولم تتصل به.

ان القانون في هذا الباب واضح، فحق الملكية مضمون وسأحاول أن أقول ولا يمكن أن ينقص منه أو يعدل الا اذا كان داخلا، أو كما قال الدستور، في إطار تنموي مخطط ومدروس وصوت عليه البرلمان. نريد أن نكون دولة القانون ونحتفظ بالملكية الخاصة . نأتي ونتسلط على أراضي الناس ونبنى دون اعتماد لا مسطرة لنزع الملكية، ولا اتصال بمحامي هذا ومحامي ذاك كي يقوما الأرض وثمنها، وبعد

هياط ومياط وشفاعة من قريش، ولما يكن لذلك الشخص أن يتوصل بماله تكون قد مرت عليه 20 عاما أو 15 عاما ولم يأخذ الا عشرة في المائة أو 2 في المائة نظرا لانخفاض القدرة الشرائية للمال، فعوض أن يقبض مثلا 20 مليون يقبض 50 مليون ريال عام 90 والحال هاته أن 10 ملايين ريال عام 70 كانت ستجعل منه تاجرا وبخير. إني لا أقول بأن الإدارة أو الحكومة أو الدولة تفعل ذلك بنية تعسفية، ولكن أؤاخذ عليها عدم احترام القانون، لاسيما أن كل وزارة لها مصلحة قانونية ومستشارين قانونيين يتقاضون أجورا، وسنصبح كما يقول الفقيه للتلاميذ، النص في الراس والخسارة في الكراس، يعرف المرء القاعدة النحوية ولما يأتى ليتكلم يلحن.

فلا يمكن لهذه البلاد أن تكون دولة قانون الا اذا جعلنا كل مغربي عنده الوسيلة كي يدافع عن حقوقه كيفما كان خصمه. أعطيكم مثالا فلازالت عندي في مستندات سيدنا رحمه الله أربعة أو خمسة شكاوى بالأخص من ناحية مراكش. ففي اكفاي عندنا جيران والماء قليل، وكان حق الماء وذاك النصراني الذي يتصرف هناك لا يحترم ذلك اليوم الذي لا يكون فيه حق سيدنا رحمه الله في الماء يبقى هو يتمتع في الماء. جاءوا وشكوا به عدة مرات وقال لهم سيدنا رحمه الله ارفعوا عليه دعوى.

وجاء الملف إلى الاستيناف في دار المخزن. فجاء السيد المدني بلحسني رحمه الله وحل عند سيدنا فطلب المقابلة. فقال له : ياسيدي ان الشكوى رفعت ضدك ماذا نفعل. فقال له أنا الذي قلت لهم كي يرفعوا الشكوى فاحكموا لكي تنتهى هذه القضية. ان عندي أربعة أحكام وأعتز بها وكلها نفذت والكل بقي على خير لاننا كلنا أمام الله سنكون سواء وأمام القانون يجب أن نكون سواء.

هذه شعبي العزيز وحضرات السادة هي الخطوط العريضة لما قررناه، منها ما يمكن أن ينفذ من الآن وهو المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ومنها ما نجري صياغته الآن وسيعرض على مجلس الحكومة، ثم سيعرض علينا في مجلس وزاري، وأملنا أن تتم الموافقه عليه أو تدخل عليه التعديلات، المهم هو أن يمر في دورة الربيع البرلمانية. فما وجده البرلمانيون ناقصا فينبغى أن يزيدوا فيه وهذا عمل

البرلمانيين، لاسيما ان مكتب البرلمان معنا هنا، غير أنكم اذا تمكنتم من أن تخرجوا لنا هذه النصوص فستكون دورتكم مهمة جدا، لانكم ستكونون قد بنيتم طرفا كبيرا من هذا المغرب، دولة القانون التي نريدها ونريد أن لا تكون إلا هي.

وأملي في الله سبحانه وتعالى أن يبقى هذا البلد بلدا مبنيا على القانون وان كنت شخصيا أعتبر أن المناخ الدولي سيؤثر على مناخ كل دولة دولة. فالآن الحزب الوحيد أصبح كأنه السيدا، والدكتاتورية الكل يهرب منها كأنها مرض جنسي لا قدر الله. بحيث لا أرى أنه في يوم ما يمكن أن يأتى مدني أو عسكري في دولة فيها ديمقراطية وفيها برلمان ويسجن الكل ويضرب صفحا عن كل شيء. أظن أنه على الأقل هناك سلم دولية سيعرفها العالم. واذا لم يغتنم المغرب هذه السلم الدولية كي يضع قوانين بكل اطمئنان وطمأنينة لا لينقل عن هذا أو ذاك لا. بل لينظر في حقيقة مشاكله ورد فعل مواطنيه، لان لكل شعب ردود فعله. فسنكون حقيقة قد أضعنا الوقت. أظن أن هذه السنوات المقبلة هي لإرساء القواعد، فهناك عندنا هدنة دولية وأقولها للوزراء وأقولها للبرلمانيين. جاء الوقت لأن نبنى من الناحية الإجتماعية ومن الناحية القانونية بيتنا بناء سريعا ومحكما. وليس ذلك على همتنا جميعا بعزيز.

ولايمكنني أن أختم هذه الكلمة الا بآية من القرآن .. يقول الله سبحانه وتعالى «ان تنصروا الله ينصركم» صدق الله العظيم. والسلام عليكم ورحمة الله.

الخطاب الملكي السامي للمغفور له جلالة الملك الحسن الثاني بمناسبة استقبال أعضاء لجنة البحث والتقصي المنبثقة عن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان[4]

مراكش 17 جمادى الثانية 1412هـ (24 دجنبر 1991م)

«أولا أطلب منكم أن تبلغوا كافة أعضاء المجلس الاستشاري تحياتي ومشاعر الاعتزاز بالأعمال التي قام بها المجلس إما كمجلس أو كأشخاص. ان هذا المجلس عزيز علينا بكيفية خاصة لأنه أولا هو مجلس استشاري لنا ولا يدخل في أي هيكل من الهياكل التنظيمية، وثانيا لأنه أظهر أثناء عمله، وأنا أتابع عملكم، على الرغم من الاختلاف في النزاعات السياسية والانتماءات نزاهة وصراحة وعملا ايجابيا في جميع خطواته، مما جعل البعض يقول إنه إذا بقينا سائرين في هذه الطريق فيمكن في يوم من الأيام ألا نبقى في حاجة إلى هذا المجلس الاستشاري.

لماذا، لان البعض كان يظن أن المغرب يغفل حقوق الإنسان ولا يعيرها أي اهتمام. ولكن الحقيقة أنه من أسباب الغلط والزلل جهل الحالات المزرية أو عدم المعرفة الحقيقية اليومية ببعض القوانين والمساطر.

4 القي الخطاب الملكي السامي بتاريخ 17 جمادى الآخرة 1412هـ (24 دجنبر 1991م)، من القصر الملكي العامر بمراكش عند استقبال جلالة الملك الحسن الثاني لأعضاء لجنة البحث والتقصي المنبثقة عن المجلس، والمكونة من السادة: محمد ميكو رئيسا، محمد زيان، أحمد العسكي، مسعود المنصوري، فيصل الخطيب، محمد بوزبع، لحسن كبون، التهامي الخياري، عبدالسلام الجبلي الواسيني، محمد الحاتمي، أحمد بنعمو، محمد الصديقي، محمد جلال السعيد، حبيب المالكي، وأحمد أفزاز. وأنشئت هذه اللجنة عقب الأحداث التي عرفتها مدينة فاس في دجنبر 1990. أنظر بعده المذكرة الموجهة إلى العناية السامية لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله بتاريخ 9 جمادى الآخرة 1411هـ (27 دجنبر 1990م)، في نهاية الاجتماع الثاني للمجلس.

ولكن بمجرد ما أشار علينا المجلس بالاستشارة، التي هي في الحقيقة النصيحة الواجبة لائمة المسلمين وعامتهم، فبمجرد ما أشار علينا باتخاذ تدابير اما ادارية أو قانونية لم يجد عندنا التلبية فقط، بل الاسراع والحماس لتغيير ما يجب أن يغير، أو تنقيح ما يجب أن ينقح.

كما أن مجلسكم، بما فيه من أعضاء في الحكومة أوفي الأجهزة الأخرى، اتفق على تلقين تربية وتكوين يأخذان بعين الاعتبار ماهو جائز في حقوق الإنسان وماهو غير جائز.

ومن جهة أخرى بلغنا، من جملة ما بلغنا عن مجلسكم هذا، أن الجميع يعترف بأن العقلية بدأت تتغير شيئا فشيئا. الشيء الذي جعلني أقول في الأول انه اذا تغيرت العقلية، ونقحت القوانين،وتغيرت القوانين، ربما لن نصبح عما قريب في حاجة إلى هذا المجلس، وان كنت اعتبر شخصيا على أنه بالاضافة إلى حقوق الإنسان هناك حقوق أخرى من اللازم وان لم تكن ممثلة في أجهزة في جهات أخرى أن ينظر فيها المرء، لأنها تدخل ضمن حقوق الإنسان، الا وهي الحقوق الإجتماعية، أي الحق الأدنى للمستوى الإقتصادي، والحق الأدنى لكل ما من شأنه أن يجعل من المغربي رجلا كريما حرا كل الحرية حينما يذهب إلى الانتخابات، لأن بطاقة التصويت لا تغني ولا تسمن من جوع.

فعندما يذهب الإنسان للاقتراع وليس لديه القدر الكافي من الدراهم لاعالة عائلته، فانه انذاك سيفقد تلك الحرية، ويفقد كذلك تعلقه بالديمقراطية وبالانتخابات. فمجلسنا، ولو أننا إن شاء الله نكون قد طوينا صفحة حقوق الإنسان فيما يخص تعامل الإدارة مع الأشخاص أو القوانين العدلية، يبقى لديه ان شاء الله ما يعمله لإثبات حقوق الإنسان وكرامته، وذلك لضمان الكرامة الإجتماعية والإقتصادية لكل مغربي. وهذا سيتطلب منكم المعرفة بالإقتصاد والفلاحة، وبالصناعات الصغيرة والمتوسطة، والمعرفة بوضعية التشغيل. فالبطالة من أكبر الأخطار على البشرية في كل دولة دولة، سواء المتقدمة أو التي تسير في طريق النمو.

ومرة أخرى أشكركم على عملكم. ولي اليقين ان ما قدمتموه في ظرف وجيز كان عند حسن الظن واستجاب لرغبتنا، لأننا سئمنا من أن يتعرض بلدنا العزيز الكريم إلى اختلاقات وأكاذيب واشاعات كادت تسود سمعته في الخارج.

فجازاكم اللّه عن هذا البلد وعن وطنكم خيرا، لأنكم ارجعتم الأمور إلى نصابها والحقيقة إلى محلها.

وأعانكم اللّه وسدد خطاكم وجازاكم خيرا على ما قمتم به من عمل والسلام عليكم.

مقتطف من الخطاب الملكي السامي للمغفور له جلالة الملك الحسن الثاني في الذكرى الخامسة والستين لعيد ميلاده

الجمعة 2 محرم 1415هـ (8 يوليوز 1994م)

«...ولي اليقين أنه كما اجتمعت كلمتكم في الماضي ستجتمع في المستقبل القريب جدا حتى يتعلم أبناؤنا وحفدتنا كيف يقوموا بالعمل الجماعي وحتى يروا فينا أسوة حسنة يمكنهم هم أنفسهم بعدنا أن يلقنوها درسا لأبنائهم وحفدتهم فهذا نداء المستقبل ونداء المسؤولية ونداء الشفافية ونداء الوطنية ولكن -كما تعلم شعبي العزيز- كل عمل يجب أن يوجد له مناخ حتى يكون ذلك العمل عملا مثمرا وحتى يقوم في إطاره الرجال المسؤولون بعملهم في جو من المرح وفي جو خال من كل ما من شأنه أن يشوبه. لذا قررنا أن نطوي نهائيا صفحة على ما يسمى عندنا بالمعتقلين السياسيين. شخصيا - والله يعلم سريرتي وطويتي- لا يمكنني أن أقول أن فلانا سجين لسبب سياسي أو لسبب إجرامي ولكن لي الرغبة في أن يتضح هذا الأمر نهائيا حتى لا نبقى عرضة للحيرة والتشكك في الداخل وعرضة لأن يلمزنا المغرضون والأعداء في الخارج وحتى يمكن للمغرب إذا قال أنا دولة القانون - كيفما كان الرجل الذي قالها- أن يكون صادقا في قوله ويكون كذلك ما عمله يدل على صدقه.

إذن كيف سنتوصل إلى هذا الفرز لم أجد حلا سوى أن أعرض هذه المشكلة على المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ذلك المجلس الذي نحترمه كلنا والذي يضم جميع الأحزاب السياسية والهيئات النقابية وجميع شرائح المجتمع المغربي والذي يعترف له الجميع بالنزاهة والاستقامة فأعطينا أوامرنا ليجتمع هذا المجلس صباح يوم الثلاثاء القادم وينظر في جميع اللوائح التي هي لديه وان يعطينا جوابه في أجل لا يتعدى 48 ساعة وكما في علمك شعبي العزيز عادة ما يتخذ هذا

المجلس قراراته إما بالتراضي أو بالإجماع ولكن في هذا الباب وحتى أظهر عزيمتي وعزمي ورغبتي في أن يكون الإيضاح والتوضيح أكثر ما يمكن حرية وشساعة طلبت من المجلس أن يتخذ قراره بأغلبية ثلثي أعضائه.

وهكذا بمجرد ما أتوصل باللائحة التي يكون قد وضعها ذلك المجلس – أضع الطابع الشريف ويصبح منذ ذلك الوقت كل من كان سجين معتقدات سياسية حرا- والله يشهد أنني لا يمكن أن أقول بأن فلانا سجين سياسي أو سجين إجرامي- ولكن قرار أو عمل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سيلزمني وسوف أكون مسرورا إذا هو أتاني بلائحة كثيرة الأسماء علما مني ومنه أنه هناك استثناء إذ لا يمكن أن يدخل في هذه اللائحة من لا يعترف بمغربية الصحراء لقد وقع لبعض أبناء هذا البلد أن غرر بهم وقالوا تلك المقولة منذ سنين ولكن تابوا ورجعوا إلى جادة الصواب وأعربوا عن توبتهم فأطلق سراحهم فإذا كان هناك إما في الداخل أو في الخارج أشخاص صدر منهم أنهم قالوا إن الصحراء ليست مغربية وأرادوا أن يتمتعوا بهذا العفو الشامل فلا باب لهم إلا أن يتوبوا أمام الله وأمام بلدهم ومواطنيهم التوبة النصوح التي لا رجعة فيها وأن يؤكدوا مغربية الصحراء. وأنذاك لن يبقوا مستثنين من هذه اللائحة. وددت شعبي العزيز أن آتي بهذه البشارة في عيد الشباب لأن عيد الشباب هو عيد المستقبل وعيد الابتسام وعيد التفاؤل فهنيئا لك العيد الذي أنت عيده يا شبابي العزيز».

مقتطف من الخطاب الملكي السامي للمغفور له جلالة الملك الحسن الثاني بمناسبة افتتاح السنة التشريعية 1998-1999

جمادى الآخرة 1419 هـ (9 أكتوبر 1998م)

«...إن المغرب اختار أن يكون ملكية دستورية بكل ما في هذه الكلمة من معنى، وأساس هذا المعنى هو: العدل واحترام الحقوق، وإننا لنريد ـ وعزمنا أكيد ـ أن نطوي نهائيا في غضون الستة أشهر المقبلة ملف حقوق الإنسان، وقد توصلنا من رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بملتمسات، نقول هنا أننا قبلنا الاستجابة إلى تلك الملتمسات معطين أوامرنا السامية لأن تتحرك الآليات التي اتفق عليها أعضاء مجلس حقوق الإنسان حتى تنظر في الملفات وحتى تصفي هذا الموضوع لكي لا يبقى المغرب جارا من ورائه سمعة ليست هي الحقيقة، وليست مطابقة لماضيه ولا لواقعه ولا تفيده في مستقبله».

مقتطف من الخطاب الملكي السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب

8 جمادى الأولى 1420هـ (20 غشت 1999م)

«... لذا فاننا تقديرا منا لهذه المسؤوليات الجسيمة التي تفرضها علينا الأمانة العظمى وتشبثا بالمقدسات الدينية والوطنية وحرصا على تدعيم المؤسسات وتقويتها ندعو الجميع بحزم وصرامة وبدون لين او هوادة إلى لزوم مقتضيات دولة الحق والقانون في إطار الحريات التي يضمنها الدستور للأفراد والهيئات وفي نطاق القوانين الاجرائية التي تضبط ممارسة هذه الحريات والتمتع بسائر الحقوق والتي يفضي خرقها او الإخلال بها إلى التعرض لما تقتضيه القوانين الجاري بها العمل.

شعبي العزيز،

لقد حقق المغرب في العهد الحسني الزاهر مكاسب جليلة في هذا المجال المتعلق بالحقوق، تحفزا من ارادة والدنا المنعم المعتمدة على المرجعية الإسلامية التي كرمت بني ءادم والتي حثت على الانضمام إلى الاعلان العالمي لحقوق الإنسان وما تفرع عنه من مواثيق دولية.

وزاد - نور الله ضريحه - فعمل على تنمية هذه الحقوق وتوسيع دائرتها سواء على الصعيد التنظيمي او اقامة المؤسسات، وكذا على مستوى النصوص التي تحميها والاجراءات التي اتخدت لصالحها وما إلى ذلك مما يصعب حصره او التمثيل. له وهو ما أهل المغرب لكي يعتلى موقعا مرموقا بين الدول المتقدمة في هذا المضمار.

وفي هذا السياق، احدثنا هيئة تحكيم مستقلة إلى جانب المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بهدف تحديد تعويض ضحايا واصحاب الحقوق ممن تعرضوا للاختفاء والإعتقال التعسفي، واصدرنا تعليماتنا بان تشرع هذه الهيئة في مباشرة اعماله».

الخطاب الملكي السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة استقبال أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وأعضاء هيئة التحكيم المستقلة للتعويض وذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[5]

12 رمضان 1421هـ (9 دجنبر 2000م)

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

حضرات السيدات والسادة،

لقد عاهدنا شعبنا الوفي منذ اعتلائنا عرش أسلافنا الميامين بالسير على نهجهم القويم في جعل العدل قوام نظام حكمنا ومبتغاه، وباستكمال بناء الدولة العصرية للحق والقانون والمؤسسات، التي أجمعت الإرادة المشتركة لكل من جدنا ووالدنا المنعمين الملكين محمد الخامس والحسن الثاني قدس الله روحيهما وكافة مكونات الأمة المغربية على تشييدها في نطاق ملكية دستورية ديمقراطية واجتماعية، قائمة على التشبث بحقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميا.

واعتبارا لكون صيانة حقوق الإنسان وحريات المواطنين والجماعات والهيآت وضمان ممارستها تعد أمانة دستورية من صميم مهامنا السامية، فقد آلينا على نفسنا مواصلة العمل على النهوض بحقوق الإنسان وتعزيز كرامة المواطن ضمن مفهوم شمولي لحقوق الإنسان باعتبارها رافعة قوية للتنمية مترابطة في أبعادها السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية.

وما لبثنا أن أحدثنا هيأة مستقلة للتحكيم انكبت على تعويض أضرار الاختفاء القسري والإعتقال التعسفي.

5 أعلن جلالته في هذه المناسبة بإعادة هيكلة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وإحداث جائزة محمد السادس لحقوق الإنسان.

ونود بهذه المناسبة أن نعرب عن كبير تنويهنا بما تحلى به أعضاؤها من حكمة وتجرد وموضوعية في معالجتهم لقضية شائكة، مؤكدين عزمنا الراسخ على تعزيز هذه الهيأة بجميع الوسائل المادية والبشرية، من أجل الطي النهائي العادل والمنصف والحضاري لهذا الملف، وتعبئة كل الطاقات لاستكمال بناء دولة الحق والقانون الذي يعد خير حصانة ضد كل أشكال التجاوزات.

حضرات السيدات والسادة،

لقد ساهم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي نسعد باستقبال أعضائه وأعضاء الأجهزة المنبثقة عنه في هذا اليوم المبارك، منذ إحداثه من قبل والدنا المنعم قدس الله روحه قبل عشر سنوات خلت من خلال أرائه الاستشارية النابعة من فضائل الحوار والنزاهة والتمسك بالحق والإنصاف، في مساعدة خديم المغرب الأول على صون الحقوق المدنية والسياسية، وأضحى لبنة أساسية في النسيج المؤسساتي الوطني ومؤسسة محترمة على الصعيد الدولي. وإننا لنعرب لجميع أعضائه عن سابغ رضانا وعظيم مسرتنا بما راكمه من رصيد إيجابي في هذا الشأن.

وفي نطاق سعينا الدائب لتحديث وعقلنة كل المؤسسات وتأهيلها لرفع تحديات مغرب القرن الحادي والعشرين، وتفعيلا لما أعلنا عنه في خطاب العرش من إعادة النظر في الظهير الشريف المؤسس للمجلس، فإننا نغتنم مناسبة تخليد ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كي نبرز التوجهات الكبرى التي استقر عليها نظرنا، في ما نحن مقبلون عليه من إصلاح يتوخى توسيع اختصاصات المجلس وتجديد تركيبته وعقلنة طرق عمله وتأهيله على نحو أفضل لترسيخ الحقوق المدنية والسياسية، وإيلاء الأهمية الكبرى للحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية.

ولهذه الغاية يتعين توسيع صلاحيات المجلس لتشمل علاوة على القضايا التي نعرضها عليه للاستشارة التصدي لحالات خرق حقوق الإنسان، وتقديم توصيات بشأنها، وبحث ملائمة التشريع الوطني مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ونشر ثقافتها، وتيسير التعاون الدولي للمملكة في هذا المجال، فضلا عن الاعتناء بحقوق رعايانا الأوفياء المحتجزين بتندوف ورفع الحصار عنهم، والتنسيق مع الهيآت المماثلة المختصة الأجنبية من أجل صيانة كرامة المغاربة المهاجرين، ومن

شأن تخويل المجلس رفع آراء استشارية وتوصيات وتقريرا سنويا إلى جلالتنا عن حالة حقوق الإنسان، أن يمكننا من أخذ صورة موضوعية عن مكامن الاختلالات والنقائص لتناولها بالإصلاح ومن الوقوف أيضا على مكامن التقدم لتعزيزها والدفع بها إلى الأمام، وتشجيعا منا للعمل النبيل في هذا المجال فقد أبينا إلا أن نحدث جائزة سنوية لحقوق الإنسان علة أن يتولى المجلس اقتراح الشخصية أو الهيأة الوطنية أو الأجنبية المؤهلة لنيلها.

وحتى يتسنى للمجلس النهوض بهذه المهام الجليلة فإن الإصلاح المنشود ينبغي أن يتناول إعادة النظر في تركيبته وفي شروط العضوية، مراعيا في ذلك جعل المجلس هيأة مختصة بالتفكير وتقديم المشورة والنهوض بحقوق الإنسان، تضم نخبة من الشخصيات يراعى في اختيارها واقتراحها أن يكون مشهودا لها بالتجرد والنزاهة الخلقية والكفاية الفكرية والتشبث المخلص بحقوق الإنسان والعطاء المتميز في سبيل تعزيزها.

حضرات السيدات والسادة،

لا شك أن إصلاحا من هذا القبيل مدعوما بعقلنة أجهزة المجلس وطرق عمله سيجعل بلدنا في صلب دينامية عصره منسجما مع الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان في وئام تام مع تراثه الخالد القائم على التكريم الإلهي للإنسان.

إن تجسيد حقوق الإنسان على أرض الواقع معركة طويلة النفس ومجهود ضخم يتعين على الجميع الإسهام فيه -على اختلاف الانتماءات والمشارب الفكرية والسياسية ودقة القضايا وتعقدها- من منطلق عدم اختزال حقوق الإنسان في تصفية مخلفات بعض الظروف المرحلية ومن منظور السمو بها لمنزلة اعتبارها ثقافة يتطلب ترسيخها جهادا يوميا وبناء موصول الحلقات.

وحتى يتسنى للمجلس بتركيبته وصلاحياته الجديدة أن يكون خير معين لنا على صون كرامة الإنسان وإحقاق الحق ورفع الظلم واستكمال بناء مجتمع ديمقراطي لا مجال فيه لمظلوم أو محروم، فإننا نهيب بكافة الهيئات المدعوة لتقديم اقتراحات العضوية بالمجلس أن تراعي مدى استجابة هذه الاقتراحات للمواصفات المشار

إليها والتوجهات العامة التي أعلنا عنها، والتي سينص عليها الظهير الشريف الذي سنسهر على بلورته في القريب العاجل إن شاء الله، وستجدون جلالتنا على الدوام في طليعة المدافعين عن تعزيز حقوق الإنسان والملاذ الأمين لصونها والضامن لتفعيل الآراء الاستشارية للمجلس من خلال القوة الإلزامية التي تضفيها مصادقتنا عليها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الخطاب الملكي السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس عند تعيين وتنصيب الأعضاء الجدد في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ووالي ديوان المظالم بالقصر الملكي بالرباط

الثلاثاء 5 شوال 1423هـ (10 دجنبر 2002م)

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

حضرات السيدات والسادة،

إننا بتنصيبنا لكل من ديوان المظالم والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، لا نستهدف فقط تعزيز الأجهزة المكلفة بمساعدة جلالتنا على حماية حريات المواطنين وإنما نرمي إلى تزويد بلادنا بمؤسسات كفيلة بتقويم الاختلالات، وردع الانتهاكات التي قد تمس حقوقهم، مساهمة باقتراحاتها العملية في الإصلاح التشريعي والقضائي والإداري.

وإذا كان المجلس في هيأته الأولى، قد كرس جهوده لحل القضايا العالقة في حقوق الإنسان، فإنه، في تركيبته الجديدة، يتوجه نحو مغرب المستقبل، الذي نريد له أن يكون مغرب الترسيخ النهائي لحقوق الإنسان.

لذلكم راعينا في التغيير النوعي لهيأته، واختيارنا للمجموعة الأولى من أعضائه، التحلي بالتجرد والتشبث المخلص بحقوق الإنسان، والعطاء المتميز في سبيل تعزيزها.

ونود أن نشيد بكل الهيآت والأشخاص الذين تجاوبوا مع توجهنا بصدق وحماس، مؤكدين بأن المجلس سيظل مفتوحا أمام كل الفاعلين الذين يبرهنون على حسن استعدادهم للانخراط في دينامية الإصلاح، واستكمال بناء دولة القانون.

وقد اخترنا لرئاسة هذا المجلس السيد عمر عزيمان لما عهدناه في شخصه من توافر للخصال التي تقتضيها هذه المسؤولية كما عينا السيد إدريس بنزكري في منصب الأمين العام للمجلس، لتحليه بالمواصفات اللازمة للنهوض بهذه المهمة.

وإننا لننتظر من كل مكونات المجلس أن تنصهر في عمل جماعي مخلص، من شأنه تعزيز المكتسبات التي حققتها هذه المؤسسة، منذ إحداثها على يد والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، خلد الله في الصالحات ذكره.

وعندما نقول المكتسبات، فإن تقديرنا لأهمية ما حققه المغرب، خلال العقد الأخير، من تقدم كبير، مشهود به وطنيا ودوليا، لا ينبغي أن ينسينا أن الديمقراطية معركة دائمة ونضال يومي، وأن مسار حقوق الإنسان لانهاية له، ولا حد لكماله وهذا ما يقتضي أن نكرس جهودنا لما يجب تحقيقه، بقدر ما كرسناها لما تحقق بالفعل.

ذلكم أن مابلغناه اليوم، يشكل رصيدا حضاريا، يؤسس لتجربة مغربية متميزة في النهوض بحقوق الإنسان، سواء على مستوى الطريقة التي تمت بها تسوية قضية المعتقلين السياسيين والمنفيين، أو على صعيد ما اتخذ من تدابير وقائية لتحصين بلادنا من أي انتهاك لحقوق الإنسان، فضلا عن إدماج التربية على هذه الحقوق في منظومة التعليم والتكوين.

وهذا ما مكن المغرب من أن يصبح قدوة في مجال معالجة قضايا حقوق الإنسان، في جانبها الأكثر حساسية وصعوبة وتعقيدا، وتسوية ملفاتها الشائكة، بما يكفل الحق والإنصاف وجبر الضرر.

وإن مجلسكم لمدعو إلى الاجتهاد في ابتكار مقاربة حكيمة وواقعية لإحقاق الحقوق، نجعل منه فضاء رحبا للتفاعل الإيجابي، بين المجتمعين السياسي والمدني والسلطات العمومية، من أجل مساعدتنا، من خلال آرائه الاستشارية، النابعة من فضائل الحوار والنزاهة، على نصرة الحق والإنصاف، وفتح صفحة جديدة أمام اندماج كل الطاقات في بناء مغرب ديمقراطي. وبالنظر لما لحقوق الإنسان من وزن متزايد في العلاقات الدولية، فإننا ندعو المجلس، بتعاون مع الهيآت الاستشارية المماثلة، التي يتولى المغرب رئاستها العالمية، إلى الاعتناء بحقوق رعايانا الأوفياء،

المحتجزين بتندوف، ضدا على كل المواثيق الدولية، وكذا التنسيق مع الهيئات المماثلة من أجل صيانة كرامة المغاربة المقيمين بالخارج.

وتفعيلا لمفهومنا للسلطة، فقد قمنا بإحداث ديوان المظالم، ليجسد بدوره حرصنا على تنمية تواصلها مع المواطن، في التزام تام بضوابط سيادة القانون والإنصاف، منوهين في هذا السياق بالجهود التي بذلها وزيرنا الأول السابق، السيد عبدالرحمان اليوسفي، من أجل انبثاق هذه المؤسسة.

وقد عينا مولاي سليمان العلوي واليا للمظالم، اعتبارا لما يتوافر له من مؤهلات لأداء هذه الأمانة، داعين إياه ألا يدخر جهدا في إقامة هذه المؤسسة، في أقرب الآجال، محاطا بمساعدين مؤهلين للنظر، بكامل الإنصاف، فيما يرفع إليه من تظلمات، ومدعوما بتعاون كل السلطات، وفي مقدمتهم وزيرنا الأول، وكافة أعضاء حكومتنا.

وإننا لننتظر منكم أن تكونوا خير من يعمل على حماية حقوق الإنسان، وإشاعتها، ثقافة وممارسة، ضمن مسار طويل وشاق، مدعوم بعزمنا القوي على المضي به لبلوغ مقاصده النبيلة، في ترسيخ العدل والإنصاف، والوعي بالتزامات المواطنة، وفتح مجال أرحب أمام المشاركة الديمقراطية.

وعملا على تجسيد تطلعنا إلى الانخراط الواسع للشباب المغربي في إنجاز مشروعنا المجتمعي الديمقراطي الحداثي، فقد قررنا تخفيض سن التصويت إلى ثماني عشرة سنة، داعين الحكومة إلى إعداد كل التدابير اللازمة لذلك.

ولنا اليقين بأن شبابنا، الذي نشاطره انشغالاته، ونعمل على تحقيق تطلعاته، سينهض بهذه الأمانة، بما هو معهود فيه من مثالية وحماس، واثقين بأن الشباب المغربي سيكون بمثابة شحنة قوية للمواطنة المسؤولة، ودم جديد للممارسة الديمقراطية، التي ستجدون جلالتنا، على الدوام، في طليعة حماتها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الخطاب الملكي السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة تنصيب هيأة الإنصاف والمصالحة

أكادير 14 ذو القعدة 1424هـ (7 يناير 2004م)

حضرات السيدات والسادة،

نجسيدا لإرادتنا الملكية الراسخة في تحقيق المزيد من المكاسب للنهوض بحقوق الإنسان ثقافة وممارسة ها نحن اليوم بتنصيب لجنة الإنصاف والمصالحة نضع اللبنة الأخيرة للطي النهائي لملف شائك ضمن مسار انطلق منذ بداية التسعينات والذي شكل ترسيخه أول ما اتخذناه من قرارات غداة اعتلائنا العرش.

ومع استحضار اختلاف التجارب الدولية في هذا المجال فان المغرب قد أقدم بحكمة وشجاعة على ابتكار نموذجه الخاص الذي جعله يحقق مكاسب هامة في نطاق استمرارية نظامه الملكي الدستوري الديمقراطي الضامن لحرمة الدولة والمؤسسات وحريات الإنسان وكرامته مما نجلى خاصة في العفو عن المعتقلين السياسيين وتسوية أوضاعهم المهنية والإدارية وعودة المنفيين والمغتربين وتعويض ضحايا الإعتقال التعسفي أو الاختفاء القسري والبحث في مصيرهم.

ونود في هذا الصدد الإعراب عن بالغ إشادتنا بصانعي هذه المكاسب دولة ومجتمعا مستحضرين بكل إجلال وخشوع رائد هذا المسلسل والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني خلد الله في الصالحات ذكره ومنوهين أيضا بمن ساهموا في هذا البناء ان على مستوى السلطات العمومية أو على مستوى الهيئات السياسية والنقابية والجمعوية.

كما نود الإشادة بما قامت به الهيأة المستقلة للتحكيم من أعمال جليلة للتعويض عن الأضرار المادية والمعنوية مؤسسة بذلك رصيدا غنيا مشهودا به وطنيا ودوليا وهو ما سيمكن لجنة الإنصاف والمصالحة من الانطلاق على أرضية ثابتة لاستكمال عمل الهيأة السابقة، وسنظل حريصين على الطي النهائي لهذا الملف بتعزيز التسوية العادلة غير القضائية وتضميد جراح الماضي وجبر الضرر بمقاربة

شمولية جريئة ومتبصرة تعتمد الإنصاف ورد الاعتبار وإعادة الإدماج واستخلاص العبر والحقائق لمصالحة المغاربة مع ذاتهم وتاريخهم وتحرير طاقاتهم للإسهام في بناء المجتمع الديمقراطي الحداثي الذي يعد خير ضمان لعدم تكرار ما حدث.

ان العمل الذي قامت به اللجنة السابقة والتقرير النهائي الذي ستنجزونه من أجل الإحاطة بوقائع في أجل محدود يجعلنا نعتبر هيأتكم بمثابة لجنة للحقيقة والإنصاف مستشعرين نسبية بلوغ الحقيقة الكاملة التي تمتنع حتى على المؤرخ النزيه علما بان الحقيقة المطلقة لا يعلمها إلا الله سبحانه مصداقا لقوله تعالى.. «يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور».

وعلى هذا الأساس فان هذه اللجنة ستجد لدى جلالتنا الرعاية السامية لما ينتظرها من مهام دقيقة ولما هو مشهود لرئيسها السيد إدريس بنزكري ولكافة أعضائها من تجرد ونزاهة أخلاقية وتشبث صادق بحقوق الإنسان ومن كفاية عالية في المجال الواسع لاختصاص هذه اللجنة التي حرصنا على انفتاحها بتكوينها بالتساوي من أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ومن كفاءات متنوعة المشارب والاختصاص موحدة المقاصد في الدفاع عن هذه الحقوق.

كما نود ان نعبر عن جزيل شكرنا وعميق تقديرنا لأعضاء هذه الهيئة معربين عن صادق ابتهاجنا لانخراطهم جميعا بروح عالية من الثقة في مبادرتنا هاته بكل حماس واستعداد تام للإسهام في انجاح هذه المهمة النبيلة.

واننا لمقتنعون بان هيأتكم المشكلة من شخصيات مرموقة ستتوصل بعون الله وتوفيقه في الاجال المحددة إلى إعادة الاعتبار لكرامة الضحايا ومواساة عائلاتهم وتحقيق المصالحة السمحة الكاضمة للغيظ. وستتمكن من الاستفادة الإيجابية مما تحقق من مكتسبات وترسيخها لتحقيق تسوية عادلة ومنصفة إنسانية وحضارية ونهائية لهذا الملف ملتزمة في وضعها لنظامها الداخلي ونهوضها بمهامها النبيلة بقرار إحداثها وبالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان وبقيم الإسلام المثلى في السماحة والعفو والصفح الجميل.

وتلكم هي السبيل القويم لترسيخ روح المواطنة الإيجابية وجعل الديمقراطية وحب الوطن وإشاعة ثقافة حقوق وواجبات الإنسان خير تحصين لمجتمعنا من نزعات التطرف والإرهاب التي نحن مصممون على مواجهتها بحزم الساهرين على صيانة الأمن والاستقرار في ظل سيادة القانون وتحرير الطاقات الكفيلة بجعل المغاربة قاطبة في انسجام تام مع تطلعات وطنهم ورفع ما يواجهه من تحديات داخلية وخارجية.

واننا لنعتبر هذا الإنجاز تتويجا لمسار نموذجي وفريد من نوعه حققناه جميعا في ثبات وثقة بالنفس وجرأة وتعقل في القرار وتشبث بالديمقراطية من لدن شعب لا يتهرب من ماضيه ولا يظل سجين سلبياته عاملا على تحويله إلى مصدر قوة ودينامية لبناء مجتمع ديمقراطي وحداثي يمارس فيه كل المواطنين حقوقهم وينهضون بواجباتهم بكل مسؤولية وحرية والتزام.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى و بركاته.

الخطاب الملكي السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة انتهاء مهمة هيئة الإنصاف والمصالحة وتقديم الدراسة حول التنمية البشرية بالمغرب

الرباط في 24 ذي القعدة 1425هـ (6 يناير 2005م)

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

شعبي العزيز،

لقد عاهدتك على مخاطبتك، كلما قطعنا مرحلة من مراحل مسيرتك الحثيثة، على درب التقدم. واستقبلنا أخرى بالمزيد من التعبئة والثقة والأمل. بفضل تضافر جهودك، والتفافك حول خديمك الأول.

وعندما أتوجه إليك اليوم، فلأن الأمر يتعلق بلحظة تاريخية فاصلة. فنحن نودع نصف قرن من الاستقلال، بنجاحاته وإخفاقاته وطموحاته، في بناء الدولة الحديثة. كما نقدم، بعون الله، على خوض معركة استكمال بناء مغرب الوحدة، والديمقراطية والتنمية.

وإذ نستحضر الخمسينية المنصرمة، فإننا لا نريد أن نجعل من أنفسنا حكماً على التاريخ. الذي هو مزيج من الإيجابيات والسلبيات. فالمؤرخون هم وحدهم المؤهلون، لتقييم مساره، بكل تجرد وموضوعية، بعيدا عن الاعتبارات السياسية الظرفية.

وهذا لا يعني أننا ننظر إلى هذه المرحلة كماض طواه الزمن. ولا أن نبقى سجناء له. وإنما نعتبرها جزءاً من سجل أمتنا العريق. فنحن حريصون على أن يظل التاريخ، بالنسبة للمغاربة جميعاً، وسيلة ناجعة لمعرفة الماضي، وفهم الحاضر، والتطلع للمستقبل، بكل ثقة.

ومن هذا المنطلق، أصدرنا قرارنا بنشر كل من التقرير الختامي، لهيأة الإنصاف والمصالحة، والدراسة حول حصيلة وآفاق التنمية البشرية ببلادنا، وتمكين الرأي العام من الإطلاع عليهما.

وعلى هذا الأساس، يتعين علينا جميعا، علاوة على حفظ هذه الحقبة في ذاكرة الأمة، باعتبارها جزءا من تاريخها، استخلاص الدروس اللازمة منها. وذلك بما يوفر الضمانات الكفيلة بتحصين بلادنا من تكرار ما جرى، واستدراك ما فات. بيد أن الأهم، هو التوجه المستقبلي البناء. ذلكم التوجه الإيجابي الذي يقوم على تعبئة كل طاقاتنا للارتقاء بشعبنا، والانكباب على قضاياه الملحة. فما أكثر ما ينتظرنا إنجازه. لاسيما وقد عملنا على أن يأخذ قطار التنمية البشرية سرعته القصوى. غايتنا المثلى ترسيخ دعائم المجتمع التضامني، الذي يكفل الكرامة والمواطنة المسؤولة لكافة أبنائه، في تلازم بين ممارسة الحقوق وأداء الواجبات. وبدون ذلك، لن نكون متجاوبين مع شبابنا، ولا مواكبين لتطور العصر.

وبلسان حال أجيالنا الصاعدة أقول : كفى من الأنانية، والانطواء على ذواتنا. وهدر الفرص الثمينة، واستنزاف الطاقات في معارك وهمية. وقد آن الأوان لتدبر حاضر أبنائنا ومستقبلهم. فشبابنا لن يتفهموا عدم تحقيق تطلعاتهم المشروعة للعيش الحر الكريم. ولن يتأتى لنا ذلك إلا بالتشمير عن ساعد الجد، ومواصلة تضحيات جيل الاستقلال، والمسيرة الخضراء. والمضي قدما في إصلاح شامل، عماده الجيل الصاعد. جيل تحقيق التنمية البشرية، والتمسك بالهوية الوطنية، والوحدة الترابية، والتشبث بالملكية المواطنة.

شعبي العزيز،

لقد أقدمنا، بكل شجاعة وحكمة وثبات، على استكمال التسوية المنصفة لماضي انتهاكات حقوق الإنسان، التي أطلق مسارها الرائد، منذ بداية التسعينيات، والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، قدس الله روحه. وإننا لنستحضر، بكل خشوع وإجلال، إلحاحه، أكرم الله مثواه، من أعلى منبر البرلمان، في آخر افتتاح له، للدورة النيابية لأكتوبر1998، على الطي النهائي لكل الملفات العالقة. كما جاء في نطقه السامي. حتى «لا يبقى المغرب جارا من ورائه سمعة ليست هي الحقيقة، وليست

مطابقة لواقعه، ولا تفيده في مستقبله». «وعندما اختاره الله تعالى إلى جواره، واصلنا حمل هذه الأمانة. ضمن مسار نموذجي وفريد، تمت فيه تسوية الملفات الشائكة. وذلكم في إطار التغيير داخل الاستمرارية، التي تطبع نظامنا الملكي. وإني كوارث لسر والدي المنعم، أحمد الله على أن وفقنا للنهوض بهذه الأمانة. وباسم الشعب المغربي قاطبة، فإني أرفع هذه البشرى، لتزفها ملائكة الرحمان، إلى روحه الطاهرة. وتثلج بها قلبه، وأفئدة جميع الضحايا والمتضررين، وكل الأسر المكلومة، التي هي محط عطفنا وعنايتنا.

وإذ نشيد بالجهود المخلصة لهيأة الإنصاف والمصالحة، رئاسة وأعضاء، فإننا نكلف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بتفعيل توصياتها. كما ندعو كافة السلطات العمومية، إلى مواصلة التعاون المثمر مع المجلس، لتجسيد حرصنا الراسخ على تعزيز الحقيقة والإنصاف والمصالحة.

وإني لواثق أن هذه المصالحة الصادقة التي أنجزناها، لا تعني نسيان الماضي، فالتاريخ لا ينسى. وإنما تعتبر بمثابة استجابة لقوله تعالى : «فاصفح الصفح الجميل». وإنه لصفح جماعي، من شأنه أن يشكل دعامة للإصلاح المؤسسي. إصلاح عميق يجعل بلادنا تتحرر من شوائب ماضي الحقوق السياسية والمدنية. وبذلكم نعبد الطريق المستقبلي، أمام الخمسينية الثانية للاستقلال، لتركيز الجهود على الورش الشاق والحاسم، للنهوض بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، لكافة مواطنينا. ولاسيما منهم الذين يعانون معضلات الفقر والأمية، والبطالة والتهميش.

ومن ثمة، وفي سياق تفعيل مفهومنا الشمولي لحقوق الإنسان، ومنظورنا الاستراتيجي، القائم على تكامل وتناسق عمل الدولة، فقد أنيط بنخبة من المفكرين والخبراء، إعداد دراسة شاملة، عن حصيلة وآفاق خمسين سنة من التنمية البشرية. ونود التنويه بالذين أشرفوا على هذا الإنجاز الهام، وبالكفاءات الوطنية التي ساهمت فيه.

كما نتطلع إلى أن تشكل هذه الدراسة، باجتهاداتها الجماعية والفردية، خير محفز على استعادة النخبة، بمختلف مشاربها، لدورها التنويري، في نهضة الأمة، وانبثاق فكر استراتيجي. فضلا عن فتح نقاش تعددي وبناء، حول مشاريع مجتمعية

متمايزة وواضحة. هذه المشاريع التي تظل الهيآت الدستورية والسياسية، والنقابية والجمعوية، هي المسؤولة عن بلورتها وتنفيذها، وفق الإرادة الشعبية الحرة.

معشر الحضور الموقر، شعبي العزيز،

لقد ارتأيت أن أركز خطابي حول التوجه المستقبلي، لاستكمال المواطنة الكريمة، بتجديد العهد على إنجاز الورش المستديم للتنمية البشرية. وعلى التعبئة الشاملة لطاقات شبابنا، وفسح المجال أمام كل المبادرات المنتجة للثروات الإقتصادية، أو المبدعة في كل مجالات العلوم والفنون، داخل المغرب وخارجه. غايتنا المثلى بناء مغرب تكافؤ الفرص والمسؤولية.

وسنظل حريصين على أن تبذل الدولة قصارى جهودها في هذا الشأن. ساهرين على تحقيق الكرامة والعيش اللائق لكل المغاربة. في تضافر للجهود بينها وبين سائر الفاعلين، قطاعاً خاصا ومجتمعاً مدنياً، هيآت وسلطات، أفراداً وجماعات. سبيلنا إلى ذلك ترسيخ فضائل الاجتهاد والاستقامة والاستحقاق. وتفعيل آليات المراقبة والمحاسبة والشفافية، في ظل سيادة القانون، والمواطنة الفاعلة.

وسنواصل قيادة سفينة المغرب، في وجهتها الصحيحة، إلى مرسى الأمان والاستقرار، والتقدم والازدهار، بالإصلاحات العميقة والمتوالية. ساهرين على توازن مسارها، وسلامة إبحارها، في المحيط العالمي، بكل ثقة والتزام، وعزم وإقدام. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

مقتطف من الخطاب الملكي السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة عيد العرش

الرباط في رجب 1427هـ (30 يوليوز 2006م)

«...انطلاقا من ثقتنا في ذاتنا، وفي مستقبل بلدنا، حرصنا على أن نقف، بكل شجاعة وموضوعية، لقراءة ماضينا بكل صفحاته، قراءة توخينا منها أساساً، رصد مواطن القوة، ومكامن الضعف، في مسيرتنا التنموية، لاستخلاص العبر، من أجل ترسيخ توجهاتنا المستقبلية، بكل ثقة ووضوح.

وضمن هذا التوجه، وافقنا على نشر التقرير الختامي لهيأة الإنصاف والمصالحة، غايتنا من ذلك توطيد الثقة في الذات. وقد أنطنا بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان متابعة وتفعيل توصيات هذا التقرير، وأمرنا السلطات العمومية بتيسير إنجاز هذه المهمة، كل في مجال اختصاصاته، بما يمكننا من ترسيخ دولة القانون، وتحقيق الإنصاف».

«...كما أن تشبث المغرب الصادق بحقوق الإنسان، كما هو متعارف عليها عالمياً، والمكاسب الكبيرة التي حققها في هذا المجال، قد حظيت بالاعتراف الدولي، من خلال انتخاب بلدنا في مجلس حقوق الإنسان الجديد، التابع للأمم المتحدة، واختياره نائباً لرئاسة هذا المجلس، باسم قارتنا الإفريقية...».

ثانيا- الرسائل الملكية السامية

الرسالة الملكية السامية الموجهة للسيد محمد العربي المجبود رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

5 شعبان 1411 هـ (20 فبراير 1991م)

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه

خديمنا الأرضى رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان السيد محمد العربي المجبود، حفظك الله ورعاك، وسلام عليك ورحمة الله.

وبعد، ليس بخاف عليك الأهمية التي يحظى بها المجلس لدى جلالتنا الشريفة، نتتبع أعماله عن كثب، وندرس مقترحاته بما يليق من العناية والرعاية.

لقد اطلع جنابنا العالي بالله على المذكرات المرفوعة إلى جلالتنا الشريفة الصادرة عن الاجتماع الثالث. واعتبارا منا لوجاهة المقترحات التي تضمنتها، أصدرنا أمرنا المنيف بالموافقة عليها جملة وتفصيلا، وهي فرصة لنشيد بالطريقة التي تنهجها هذه المؤسسة، تعمل بجانبنا وتحت توجيهاتنا مباشرة، الشيء الذي يبوؤها منزلة عالية ومقاما رفيعا، تدرس ما يحال إليها باعتدال ووقار، وتتحلى بفضيلة الحوار، تحقيقا لسيادة العدل، واستكمالا لدولة القانون.

ولنعبر لكافة أعضائها عن عطفنا ورضانا. فجلالتنا الشريفة فخورة بأعضاء المجلس لكونهم يسيرون على المنهج المستقيم الذي رسمناه، والطريق اللاحب الذي حددناه ضمن توجيهاتنا الرائدة واختياراتنا الرشيدة في خطابنا التاريخي يوم تنصيب المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بتاريخ 13 شوال 1410هـ (8 مايو 1990م)،

وسيجد أعضاء المجلس فينا دائما الرائد الأمين والسند المتين والصدى الحسن لكل ما تقترحونه لصالح حقوق الإنسان.

ونأمرك بتوزيع كتابنا هذا على السادة أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الموقر.

وفقك الله وسدد خطاك، وألهمك الصواب، والسلام.

وحرر بالقصر الملكي بالرباط

في يوم الأربعاء 5 شعبان 1411هـ،

موافق 20 فبراير 1991م.

الحسن الثاني

ملك المغرب

الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في الملتقى الأول للمؤسسات الوطنية لحماية وتطوير حقوق الإنسان بحوض البحر الأبيض المتوسط

26 ذي الحجة عام 1418هـ (24 أبريل سنة 1998م)

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

حضرات السيدات والسادة،

يسرنا بالغ السرور أن تحتضن مملكتنا الملتقى الأول للمؤسسات الوطنية لتنمية وحماية حقوق الإنسان بدول حوض البحر الأبيض المتوسط، كما يسعدنا أن نشمل أشغاله بسابغ رعايتنا، ونحيط المشاركين فيه بصادق ترحيبنا وموفور عنايتنا، تعبيرا من جلالتنا عن المكانة الرفيعة التي يحتلها موضوع حقوق الإنسان في فكرنا وسياستنا، إذ مافتئنا نتجاوب مع كل نداء يتعلق بحقوق الإنسان التجاوب التلقائي ونحيطه بالدعم المنشود. وهي سجية من سجايانا ورثناها عن أسلافنا وقيم حضارتنا العريقة ومكوناتنا الثقافية والروحية. وقد ترجمنا هذه العناية السابغة بحقوق الإنسان في دستور مملكتنا وفي مختلف تشريعاتنا ومواقفنا ومنها الالتزامات الدولية التي صادقنا عليها أو المواثيق المتعلقة بحقوق الإنسان التي انضممنا إلى العديد منها.

ومما يبعث على الارتياح أن يبادر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي يعمل تحت الإمرة المباشرة لجلالتنا إلى تجسيد روح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يحتفل العالم بذكراه الخمسين، وذلك بتنظيم هذا الملتقى المتوسطي الأول للمؤسسات الوطنية بتعاون مع اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان بفرنسا، ومساهمة المندوبية السامية للأمم المتحدة المكلفة بحقوق الإنسان، وكلها مؤسسات يحدوها العزم الوثيق لتنمية حقوق الإنسان في الفضاء المتوسطي تعزيزا منها للمؤسسات الدولية العاملة على حماية تلك الحقوق وتنميتها.

إن بلدنا الذي يحتل موقعا مهما على ضفاف البحر الأبيض المتوسط كان وما يزال وفيا لمبادئ حقوق الإنسان وكرامته. وقد ناضل نضالا مرموقا من أجل استقلاله واستعادة حقوقه بقيادة رائد التحرير والدنا المغفور له جلالة محمد الخامس. وما إن أحرز المغرب على استقلاله حتى ألقى جلالته مهام وضع أنظمة ديمقراطية على كاهل حكومته. فكان المغرب سباقا إلى تكريس الحرية النقابية ووضع قانون الحريات العامة والأخذ بمبدأ التعددية السياسية والثقافية والدينية، وإحاطة كل الفئات الجديرة برعاية الدولة بالشروط اللازمة لتوفير كرامتها. واستمرارا في هذا النهج القويم، قمنا منذ اعتلائنا عرش مملكتنا بتطوير التشريعات وتدعيم المؤسسات ووضع الآليات الكفيلة بتأمين حقوق رعايانا، هذه الحقوق التي نص عليها دستور 1962 وحظي التنصيص عليها دستوريا بعناية خاصة في كل مراجعة دستورية.

لقد أردنا أن نقيم صرح دولة عصرية هي دولة القانون، أي دولة الحق الذي يعلو ولا يعلى عليه، وهي الدولة التي تحمي الحريات وتستبعد ما يتنافى مع حقوق الإنسان من تشريعات وممارسات. وهكذا أخذت تلك الحقوق في دستور 1992 البعد العالمي عندما نص الدستور على تشبث المملكة المغربية بحقوق الإنسان المتعارف عليها عالميا، وأناط بنا بوصفنا أميرا للمومنين أمانة صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيآت. فمكنا رعايانا من الوسائل القانونية لصون كرامتهم والدفاع عن حقوقهم إزاء الإدارة أو السلطة أو الدولة نفسها. وإمعانا منا في تحصين تلك الحقوق والحريات من كل انتهاك ممكن أنشأنا ضمن حكومتنا وزارة مكلفة بحقوق الإنسان، ووزارة أخرى مكلفة بالأشخاص المعاقين، كما أنشأنا المحاكم الإدارية لضمان حقوق المواطنين تجاه الإدارة، واضعين نصب أعيننا ضمان حقوق الإنسان، طبقا لما يمليه علينا ديننا الحنيف وقيم حضارتنا العريقة، عبر كل المؤسسات القانونية والمدنية. وفي هذا السياق جاء تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. وهو مؤسسة مستقلة عن الحكومة، تمثل سائر شرائح المجتمع المغربي، وتتمتع بالشخصية المعنوية اللازمة، لكي تكون وسيلة قانونية فعالة للدفاع عن حقوق المواطنين ضد أي خروقات ترتكب من جهة الإدارة أو السلطة. وقد جعلنا تسيير هذا المجلس منوطا بجلالتنا ليتبوأ المكانة العالية التي نريدها له، وحملناه أمانة مساعدتنا على إحقاق الحقوق والدفاع عنها،

ملقين عليه مسؤولية التحقيق في كل ما يعرض عليه من أشكال الانتهاكات لوضع الحقوق المشروعة في نصابها بكل نزاهة وشفافية ووضوح. وقد كان هذا المجلس في مستوى هذه المسؤولية، فتحلى بفضيلة الحوار، وانكب على القضايا الموضوعة بين يديه، يدرسها بكل تجرد ونزاهة، تطبيقا لتوجيهاتنا وتحقيقا لهدفنا المأمول، وهو استكمال كل مكونات دولة القانون. وفي هذا السياق غيرنا باقتراح من هذا المجلس التشريعات المتنافية مع مقتضيات حقوق الإنسان المضمونة في المواثيق الدولية.

ومن المعلوم أن هناك من الانتهاكات للحقوق ما يرجع إلى تصرفات الأفراد وإلى ما جبل عليه البعض من أنانية وأثرة أو ميل إلى العنف أو روح عدوانية. وهنا يكون للثقافة والتربية الدور الفعال في دعم ثقافة حقوق الإنسان وترسيخها في المجتمع. وإنها لمسؤولية الجميع. فكلنا راع وكل منا مسؤول عن رعيته في محيطه المباشر، كما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

حضرات السيدات والسادة،

مما لا مراء فيه أن تحصين الحقوق في مظاهرها المتعددة رهين بتأمين الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية. والتنمية هي المنهج الكفيل بتحقيق ذلك، إذ بدونها لن يكون للإنسان أي أمل في ممارسة تلك الحقوق. وها نحن نرى مناطق من العالم تعصف بها الصراعات العرقية المتأججة بفعل الفقر والجهل والبطالة، بحيث يستعصي إرساء دولة القانون وتوفير احترام حقوق الإنسان في مناخ محروم من تنمية طاقاته البشرية وتوجيهها التوجيه السليم في ظلال الأمن والسلم. ومن الإقرار بهذه الضرورة، يكتسي لقاؤكم الأول هذا طابعا خاصا، إذ كثيرا ما تكون معوقات توفير حقوق الإنسان تتجاوز إمكانات الحكومات والجماعات. من هنا تصبح المؤسسات الوطنية لتنمية حقوق الإنسان، والتي أصبحت تتعزز على المستوى الوطني والجهوي أداة فعالة في ترجمة تطلعات المنظمات الحكومية وغير الحكومية إلى واقع ملموس، باعتبارها تمثل كل شرائح المجتمع المدني، لأنها قادرة على تقديم كل ما يحتاج إليه من آراء استشارية وآليات للحوار الموصول في هذا الشأن.

من هذا المنطلق تكمن أهمية لقائكم الأول؛ إذ أن المؤسسات الوطنية لتنمية وحماية حقوق الإنسان التي أصبحت تحتل مركزا مرموقا على الساحة الدولية وتتعزز على المستوى الوطني والجهوي باسترسال، تعتبر أداة فاعلة في ترجمة تطلعات المنظمات غير الحكومية وغيرها إلى واقع ملموس، باعتبارها ممثلة لكل شرائح المجتمع، ولما تتوفر عليه من آليات حوارية وما تقدمه من آراء استشارية وما تزخر به من طاقات بشرية تساهم عن طريق الاقناع والاقتناع في خدمة حقوق الإنسان.

وإن حوض البحر الأبيض المتوسط لخير منبت لكل تجربة في التعاون المثمر والحوار الجاد من أجل تطوير حقوق الإنسان وحمايتها؛ إذ أن نجاح التعاون بين مؤسساته يعتبر نموذجا لما يجب أن يكون عليه العالم، شماله وجنوبه، غنيه وفقيره؛ وان له من المعطيات ما يؤمن هذا النجاح، فعلى ضفافه تستقر دول ذات حضارات عريقة، وداخل فضائه ترعرع ونمى كثير من أنماط حقوق الإنسان الإقتصادية والإجتماعية؛ وكانت حرية التنقل للأشخاص والبضائع أحد المؤثرات الرئيسية في هذا النمو، مما سهل تمتع ساكنيه بضمانات عملية مهمة في ممارسة حقوقهم، ونأمل وأنتم تعالجون هذه المواضيع ضمن لقائكم هذا أن يسترجع هذا الحوض ما عرفته شعوبه في السابق من ازدهار ورفاهية، ومن طمأنينة وأمن وسلام.

وإننا لعلى يقين أن مشاركة ممثلي المؤسسات الوطنية، وعدة شخصيات أخرى عرفت بالتزامها بالرسالة النبيلة وتحملها للمهمة السامية المتمثلة في تكريم الإنسان بحماية حقوقه وتطويرها كالمندوبة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان السيدة ماري روبنسون وغيرها من مناصري قضية حقوق الإنسان لكفيلة بأن تعطي لهذا اللقاء كل سبل النجاح والتوفيق.

إن لقاءكم هذا يأتي مباشرة بعد طفرة تاريخية حققتها مملكتنا تميزت بمسيرة ديمقراطية رائدة، ارتكزت على تراضي وتوافق كل الفعاليات السياسية في البلاد حول ما طرحنا عليها من اقتراحات تتعلق بتعديل الدستور وتطويره، وتوقيع عدد من المواثيق الإجتماعية والإقتصادية والسياسية بين أطراف الانتاج والأحزاب

السياسية من جهة وبين الحكومة من جهة أخرى، واقتراح العديد من النصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة للاستحقاقات السياسية وإجراء الانتخابات الجماعية والمهنية والتشريعية كانت نتيجتها تحقيق تجربة التناوب، وتكريس حقوق الإنسان في اختيار من يمثله، ويتولى تدبير شؤونه العامة؛ وإنه ليسعدنا أن تعيشوا معنا نتائج هذه الاختيارات الديمقراطية المكرسة لحقوق الإنسان في بلدنا.

وفقكم الله وكلل مساعيكم بالنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وحرر بالقصر الملكي بالرباط

في يوم الجمعة 26 ذي الحجة عام 1418 هـ،

موافق 24 أبريل سنة 1998 م.

الحسن الثاني

ملك المغرب

الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى السيد إدريس الضحاك[6] رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

28 ذي الحجة 1419هـ (15 أبريل 1999م)

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

خديمنا الأرضى رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

السيد ادريس الضحاك

حفظك الله ورعاك، وأمنك وسدد خطاك،

وبعد، لقد تلقينا بابتهاج وافر، وارتياح غامر، نتائج الاجتماع الثالث عشر، الذي عقده المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، والذي توصل فيه بعد الفحص المحص الدقيق، والإجماع التلقائي الوثيق، والالتزام الصادق العميق، إلى الطي النهائي لما تبقى في مجال حقوق الإنسان من ملفات، تنفيذا للأمر السامي الذي كنا أصدرناه وحددنا لإنجازه أشهرا معدودات.

وإننا إذ نبلغك سابغ رضانا، مشفوعا بتمام سعادتنا، وعظيم مسرتنا، لنعرب لك عن كبير تنويهنا بما أبديته وسائر أعضاء المجلس -على اختلاف التوجهات وتباين الانتماءات- من صدق ووطنية وتبصر، وما تحليت به من حكمة وأناة وتدبر، وأنت تتصدى لمختلف القضايا، تجسيدا لفضيلة الحوار والنقاش اللذين أردنا أن يكونا موصولين لتحقيق كرامة الرعية، وأن يكون المجلس مؤسسة لهما شامخة علية، تطبيقا لتوجيهاتنا السامية، وبفعل القوة الإلزامية التي نرغب أن نضفيها دائما على آرائه الاستشارية، وتوخيا للأهداف التي بها نسعى إلى ترسيخ صرح دولة الحق والقانون العصرية، بانسجام تام مع مبادئنا الإسلامية، وفضائلنا الحضارية وقيمنا

6 وجهت نفس الرسالة الملكية السامية بصفة شخصية لكل عضو من أعضاء المجلس.

الثقافة، وسيرا على نهج أسلافنا الميامين، الذين شيدوا على العدل والحق ملكهم المكين، وكانوا دائما لتظلمات الرعية مصغين.

وفي سياق التطوير المتجدد باستمرار لدولة المؤسسات التي أقمنا صروحها العتيدة، ومع تجلي المفهوم الحديث لحقوق الإنسان في القوانين الدستورية والدولية لعالم ما بعد الحرب الباردة، ألهمنا الله سبحانه وتعالى أن نمكن بلادنا من مؤسسة متميزة لبلورة هذا المفهوم، مطابقة لمقوماتنا الدينية، ومنسجمة مع قيمنا الوطنية؛ فأحدثنا بجانبنا المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، كمؤسسة تكون في نفس الآن، ممثلة لجميع المشارب الحزبية والنقابية، ومختلف التوجهات الإجتماعية والفكرية، وبعيدة عن الجدل العقيم والمزايدات، وما قد يثير الحساسيات أو يفضي إلى السلبيات.

وإن طموحنا لكبير في هذا السبيل، لإيماننا بأن معركة حقوق الإنسان وسيادة القانون والشرعية لا تنحصر في معالجة مخلفات بعض الظروف المرحلية، وإنما هي مذهب علينا أن نجعله، قوام سياستنا الداخلية والخارجية القائمة على التمسك بالحق والمشروعية دون أن نتدخل في شؤون الدول الداخلية، ناهيك عن كونها جهادا يوميا لضمان الكرامة، وتوفير الشروط اللازمة لها بحزم واستقامة.

وقد برهنت السنوات التي امتدت نحوا من العقد منذ التأسيس أن كل أعضائه قد أتوا بما يوافق حسن ظننا بهم أجمعين، حين ناشدتهم جلالتنا يوم تنصيب المجلس بأن يكونوا عن الحق مدافعين، ولجنابنا الشريف على إحقاقه معينين ناصحين، مما أتاح لهذا المجلس أن يتقدم، تحت رعايتنا السامية، بخطى ثابتة في هذا المضمار، مما تجليه حصيلة أعماله وما له فيها من معالم وآثار، بها غدا لمقتفيه النموذج والقدوة، والمثال والأسوة.

فكن حفظك الله خير معين لملكك أمير المؤمنين، الذي كان ولا يزال وسيظل حامي حمى حقوق الإنسان، المؤتمن الأسمى عليها، والراعي الأمين لحريات الأفراد والجماعات، والضامن الساهر على ممارستها المسؤولة من قبل رعاياه الأوفياء. ولتواصل تحاورك مع أعضاء المجلس كافة، وتعاونك معهم للنهوض بالأمانة الملقاة

على عاتقكم جميعا، حتى تظل مملكتنا، الرافلة في السعادة والأمان، منارة مشعة للحرية ولحقوق الإنسان، ونموذجا تشيد به المحافل الدولية وتحتذيه الأوطان.

وليكن مضمون كتابنا هذا أسمى الله قدره، مقرونا بموفور رضانا، عما قدمت من منجزات، آملين أن تصلها، مع زملائك الأعضاء بأخريات، تبعث على مزيد من المبرات والمسرات؛ تؤكد بها سالف جهدك، وتجدد ماضي عزمك.

أصلحك الله، وجعلك على التوجه السليم والنهج القويم، ووفقك لما يعود على مملكتنا بعظيم فضله وكرمه، ويفيض عليها من كريم مننه ونعمه؛ وألهمك الصواب في جميع أعمالك ومهماتك.

والسلام عليك ورحمة الله وبركاته.

وحرر بالقصر الملكي العامر بمراكش

يوم 28 ذي الحجة 1419هـ، 15 أبريل 1999 م.

الحسن الثاني

ملك المغرب

الرسالة الملكية السامية بمناسبة الذكرى الواحدة والخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

فاتح رمضان 1420هـ (10 دجنبر 1999م)

«الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله

تحل ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعالم مقبل على ألفية جديدة يتوزع البشرية فيه آمال عراض وتساورها مخاوف وأخطار من طبيعة جديدة ثم هي تصادف بداية خمسينيتها الثانية وقد انصرمت خمسينية أولى تحققت فيها مكتسبات واكبتها تحولات مذهلة وتطورات هائلة في ميدان الحريات والديمقراطية. وتحل ونحن مطوقون بطوق المسؤولية الكبرى مؤتمنون على رعاية مصالح شعبنا وصون كرامة أبنائه واحترام حرياتهم وضمان حقوقهم مافتئنا ندعو منذ أن تولينا عرش أسلافنا المنعمين بالتزامنا باحترام حقوق الإنسان وضمان الحريات الفردية والجماعية في إطار دولة الحق والقانون وما لبثنا أن دعونا إلى مفهوم جديد للسلطة تكون فيه هذه في خدمة المواطن قريبة من همومه وحاجاته في علاقة لا تطبعها الرغبة أو الرهبة ولكن الاحترام المتبادل والتكامل بين الحاكمين والمحكومين. فليست العلاقة بينهما علاقة تنافر وتصادم ولكن علاقة انسجام وتكامل. كل تجاوز أو شطط من قبل الأفراد أو الجماعات أو الإدارة يحكمه القانون وفق القواعد الجاري بها العمل.

لقد انخرطت مملكتنا منذ حصولها على الاستقلال في دينامية احترام الحقوق والحريات بفضل تبصر جدنا محمد الخامس رضوان الله عليه وخيار والدنا الحسن الثاني طيب الله ثراه من خلال إرساء قواعد الملكية الدستورية بما يضمن الحقوق ويحمي الحريات العامة والفردية وتكريس الدساتير للتعددية السياسية وفصل السلط وسيادة القانون. ومكن بعد نظر والدنا جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه من جعل هذا التوجه ركنا أساسيا في بناء الدولة الحديثة. وتبلور ذلك

في المصادقة على العديد من المواثيق الدولية وإحداث البنيات المؤسساتية واتخاذ العديد من الإجراءات العملية لما كرسه دستور المملكة من تشبث بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليه عالميا.

ونريد في هذه المناسبة أن نجدد التزامنا بحقوق الإنسان وبقيم الحرية والمساواة، ذلك أننا نؤمن إيمانا راسخا أن احترام حقوق الإنسان والالتزام بالمواثيق الدولية المكرسة لهذه الحقوق ليس ترفا أو موضة بل ضرورة تفرضها مستلزمات البناء والتنمية. لقد اعتبر البعض أن الأخذ بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد يعطل التنمية والتقدم وقد يصطدم بخصوصية ثقافية حقيقية أو مفترضة تتنافى وهذه الخصوصية. ونحن نرى من جهتنا أن لا تنافر بين دواعي التنمية واحترام حقوق الإنسان ونرى أن لا تضارب بين الإسلام الذي كرم بني ادم وبين حقوق الإنسان. من أجل ذلك كله نرى أن القرن المقبل سيكون قرن احترام حقوق الإنسان أو لن يكون.

ولا جدال أن من وسائل احترام حقوق الإنسان الالتزام بالمواثيق الدولية المرتبطة بها ووضع آليات لاحترام الحقوق وصونها بيد أن تلك الأدوات القانونية والمؤسساتية تظل قاصرة إن لم يكن احترام حقوق الإنسان سلوكا متواترا على جميع المستويات أو بتعبير آخر إن لم يكن ثقافة مشتركة.

لذلك لم تقتصر نظرتنا لحقوق الإنسان إلى الجانب الحقوقي أو المؤسساتي أو في اتخاذ تدابير وإجراءات معينة بل كذلك في صرف الاهتمام إلى الجوانب الإجتماعية التي هي من صميم صون كرامة الإنسان. ومازلنا نولي اهتمامنا بإدماج المحرومين والمعوقين والاعتناء بالمرأة القروية التي تعاني أشد ظروف التهميش إيمانا منا أن ذلك يندرج في صلب حقوق الإنسان.

إن إشاعة ثقافة حقوق الإنسان تفترض إشاعة نور العلم. إن دور المدرسة يظل مركزيا في غرس قيم حقوق الإنسان لدى الناشئة حتى تضحى حقوق الإنسان جبلة وطبعا ولذلك فان من أولى الأولويات التي تشغل بالنا هي محاربة الأمية لأن القضاء على الجهل هو انتصار للمعرفة ولحقوق الإنسان.

ونهيب بمجتمعنا المدني الانغمار في قضايا مجتمعنا والعمل على الرقي بمختلف شرائح شعبنا. ومما يثلج الصدر روح المسؤولية التي أبان عنها والدينامية التي أظهرها.

إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي نحتفل به اليوم هو مستوحى من روح الديانات السماوية التي تدعو إلى تكريم الإنسان من حيث هو إنسان واحترام الآخر. وينبغي هاهنا في هذا اليوم الأبرك من شهر رمضان أن نستحضر تلك القيم الخالدة التي يدعو إليها ديننا الحنيف بالجنوح إلى التسامح والميل للجدال بالتي هي أحسن والدعوة إلى السلم كافة. إن من تلك القيم الرائعة الصفح الجميل. إن مما يسمو بالإنسان هو الارتفاع عن دواعي القصاص.

إن القصاص والانتقام هو حجر للذكاء وتكبيل للطاقات الفعالة التي يزخر بها مجتمع ما.

إن ما نرومه هو تفعيل طاقات شعبنا وصون كرامته في ظل دولة الحق والقانون واحترام حقوق الإنسان.

وإن اجتماعنا على هاته القيم وتوافقنا حولها من شأنه أن يمهد السبيل لبلدنا نحو التقدم والرقي والعيش مع محيطنا في سلام ووئام. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

محمد السادس

ملك المغرب

الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في الورش الدولي الخامس للمؤسسات الوطنية لتطوير وحماية حقوق الإنسان

6 محرم الحرام 1421هـ (11 أبريل 2000م)

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه

حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي البهجة والارتياح أن تحتضن مملكتنا، أرض الحرية والحوار والتفتح، والتعايش والتسامح، أشغال الملتقى الدولي الخامس للمؤسسات الوطنية لتطوير وحماية حقوق الإنسان الذي هبت فعالياته إلى هذا البلد الأمين من ربوع القارات الخمس؛ وإنه لحدث نقدره كامل قدره، ونسبغ عليه سامي رعايتنا كما نخص ضيوفنا بجميل ترحيبنا وفائق عنايتنا تقديرا من جلالتنا لتفانيهم في خدمة الرسالة الإنسانية النبيلة الهادفة إلى تدعيم كرامة الإنسان بصون حقوقه وتطويرها؛ وإيمانا منا أن من كرم إنسانا فكأنما كرم الناس جميعا.

كما نود أن نعرب عن تقديرنا الخاص للمفوضية الأممية السامية لحقوق الإنسان التي أبت إلا أن تشارك مجلسنا الاستشاري لحقوق الإنسان تنظيم هذا الملتقى الهام، منوهين بما تبذله هذه الهيأة، بتوجيه حكيم من السيدة ماري روبنسون، من أعمال جليلة ومجهودات هادفة لنصرة الحق وإعلاء كلمته وصون الكرامة الإنسانية وحماية حقوق الإنسان والنهوض بالحريات، استجابة لانشغالات المجتمع الدولي التواق إلى الديمقراطية والسلم والرفاهية.

إن رعايتنا للقائكم الدولي هذا، نابعة من المكانة البارزة التي تحظى بها قضايا حقوق الإنسان ضمن اهتماماتنا واختياراتنا في بناء دولة الحق والقانون؛ كما أنها تثمين للدور الذي تضطلع به المؤسسات الوطنية في النهوض بهذه الحقوق. وإنه لمن دواعي سرورنا أن يتزامن احتضان هذا الملتقى من طرف المجلس الاستشاري لحقوق

الإنسان مع احتفاله بالذكرى العشرية لإنشائه من طرف والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه. إن المشورات البناءة التي قدمها هذا المجلس لوالدنا المنعم ولجلالتنا قد كان لها دور ايجابي في مسيرة بلدنا الهادفة إلى الارتقاء بحقوق الإنسان والنهوض بها إلى المكانة اللائقة بها في نظام ملكيتنا الدستورية والديمقراطية والإجتماعية.

إن تبويء المجلس مكانة عالية، بجعله مؤسسة عاملة بجانب جلالتنا، نابع من كون صون الحقوق وضمانها والعمل على تطويرها، أمانة دستورية من صميم مهامنا السامية، ومن الوظائف الأساسية للإمامة العظمى، كما أنه تجسيد لأسس حضارتنا وثقافتنا ولقيمنا الإسلامية السمحة، باعتبارها مرجعية أساسية اعتمدتها مملكتنا إلى جانب التشريعات الدولية لحماية حقوق الإنسان وصونها وتطويرها.

إن عالمنا اليوم يواجه تحديات جسيمة تدعونا جميعا إلى التشاور والتعاون لبلورة أفضل السبل خدمة للإنسان وتوفير للعدل والطمأنينة، وإننا مقتنعون بأن القرن المقبل سيكرس جهود الأمم في هذا المنحى، وسيعزز الاختيار الديمقراطي الذي نحرص باستمرار على ترسيخه في الفكر والممارسة، حتى يصبح من مكونات ذاتية الأفراد والجماعات، بكل ما يقتضيه ذلك من حرية ومسؤولية.

حضرات السيدات والسادة،

لقد عقدنا العزم، منذ تولينا عرش أسلافنا المنعمين، على مواصلة بناء الدولة الحديثة بما يصون الحقوق والحريات، ويقوي ركائز نظام الحكم المبني على فصل السلط وسيادة القانون، وهو ما أكدناه في أول خطاب للعرش بتاريخ 30 يوليوز 1999، حيث عبرنا عن تشبثنا أعظم ما يكون التشبث بنظام الملكية الدستورية والتعددية الحزبية في إقامة دولة الحق والقانون وصيانة حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية. وفي هذا الإطار، حرصت مملكتنا على التصديق على عدد من الاتفاقيات في ميدان حقوق الإنسان، وعلى إحداث المؤسسات وتطوير القوانين وتوفير الضمانات الكفيلة بالحماية من الشطط، وتوسيع فضاء الحريات، والحرص على أمن الأفراد والجماعات، وفاء لتعهداتنا والتزاماتنا في مجال حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا.

وإننا لمقتنعون بأن هذا الاختيار يجعل بلادنا في طلب دينامية عصرها، متفاعلة بروح مبدعة مع تحولات محيطها، ومؤهلة لشق طريق المستقبل في وئام مع تاريخها وحضارتها. وإن هويتنا الثقافية والدينية قادرة اليوم، كما كانت عبر التاريخ، على الإسهام في إثراء الكونية بكل مقومات حقوق الإنسان، وممارسة الحريات والاندماج في مسيرتها دون أي تناف أو تضارب، ذلك أن المحافظة على الخصوصية والهوية لا يعني الانكماش على الذات بل العمل من أجل حركية متجددة لمفهوم الأصالة في إطار المعاصرة، الملتزمة بالقيم المقدسة التي تدعو إلى التسامح والجدل بالتي هي أحسن والدعوة إلى السلم كافة.

لقد ساهم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بمملكتنا، من خلال آرائه الاستشارية التي أكسبناها القوة الإلزامية في صون الحقوق المدنية والسياسية وتطويرها؛ وإننا لحريصون على أن يولى الاهتمام الأوفر للحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية. فالحق في التعليم والصحة والغذاء والسكن والبيئة السليمة وغيرها من الحقوق مظهر أساسي لصون كرامة الإنسان ورفعته. إن الفقر المدقع بمختلف تجلياته يشكل خرقا لأبسط حقوق الإنسان، وامتهانا لكرامته. لذلك لازلنا، كما أكدنا على ذلك بمناسبة الذكرى الحادية والخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان يوم 10 دجنبر 1999، نولي بالغ اهتمامنا لإدماج المحرومين والمعوقين والاعتناء بالمرأة القروية، التي تعاني أشد ظروف التهميش، في صلب الممارسات المتعلقة بحقوق الإنسان. وإن قيم التضامن والتكافل الراسخة في المجتمع لمن شأنها تعزيز الابتكار وروح المبادرة للنهوض بمختلف الفئات والشرائح، خاصة تلك التي تعيش أوضاعا صعبة.

إنه لمن دواعي الاعتزاز أن نلاحظ دينامية المجتمع المدني وتعدد مجالات عمله، وتنامي أشكال الشراكة والتعاون بينه وبين السلطات العمومية والمؤسسات المختصة، مما يساهم في تعبئة الطاقات ويساعد على الرفع من وتيرة الاقتراح والعمل في إطار الحرية والمسؤولية.

وإذا كان الملتقى الأول للمؤسسات الوطنية لحوض البحر الأبيض المتوسط، الذي احتضنته مملكتنا في ربيع 1998 بمدينة مراكش، قد أعطى لموضوع الهجرة وحرية تنقل الأشخاص كامل اهتمامه، فإن هذا الموضوع يطرح من جديد في أيامنا

بشكل أكثر حدة لمساسه بحقوق الإنسان، إذ تجلى ذلك في العودة لبعض أشكال العنصرية وكراهية الأجانب وما ينتج عنهما من سلوكات متطرفة في مجتمعات العالم المصنع، وهو ما يحملنا على التفكير في ضخامة المجهود الذي لا يزال ينتظر الإنسانية من أجل التوصل إلى اعمال فعلي وحقيقي لحقوق الإنسان، باقتناع حضاري ينبذ كل أصناف المفاضلة والتمييز. ونغتنم مناسبة هذا الملتقى الدولي لنعبر لكم عما يساور المغرب من قلق من جراء تنامي خروقات حقوق الإنسان بالنسبة للعمال المهاجرين في مختلف أنحاء العالم؛ مهيبين، من خلال ملتقاكم، بكل دول وحكومات العالم إلى الإسراع بالانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وجميع أفراد عائلاتهم. وإلى اعمال مقتضيات تصريح مراكش المؤسسات الوطنية لحوض البحر الأبيض المتوسط لسنة 1998.

إن حكومة جلالتنا تبذل الكثير من المساعي الحميدة في هذا الشأن، ونأمل أن تلعب المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان دورا بارزا لتعبئة الرأي العام وحث الحكومات، على الانضمام لهذه الاتفاقية الدولية الهامة خاصة أن القرن الجديد الذي نحن على عتبته سيشهد، تحت ضغط العولمة، تصاعد حركات وموجات الهجرة والانتقال عبر المناطق والقارات. لذلك فإننا جميعا مدعوون، في الشمال والجنوب، إلى اعتماد مقاربات شاملة وإرادية لقضايا الهجرة بما يقوي التواصل والتضامن والتعاون في ما بين شعوب الإنسانية جمعاء.

حضرات السيدات والسادة،

إن التطور الهائل الذي يعيشه العالم في مختلف المجالات، والتحولات الكبيرة التي يشهدها، تستدعي من الجميع الإسهام في توطيد التعاون لبناء عالم يسوده الاستقرار والعدل والحرية والسلم. إن ثقل المديونية وتفشي الأمية وضعف وتيرة التنمية تشكل معيقات، في العديد من مناطق العالم، لصون كرامة الإنسان وضمان تمتعه بحقوقه الأساسية.

وإننا على يقين من أن جمعكم هذا الذي يضم ممثلي المؤسسات الوطنية ومنظمات غير حكومية وخبراء ونشطاء، مدرك للتحديات التي تواجهها حقوق الإنسان عبر العالم، ولمتطلبات النهوض بها وحمايتها. فبالرغم من تراكم مكتسبات كبيرة

في جهات متعددة من العالم. خصوصا في ميدان الحقوق الدنية والسياسية، بفعل الاتفاقيات الدولية والآليات المحدثة وجهود المنظمات المختلفة؛ فإن كسب الرهان يدعونا إلى تكثيف الجهود لتحقيق الممارسة الفعلية في ميدان الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، كما يدعونا باستمرار إلى مواصلة البناء وتوفير الشروط الضرورية لتحصين ما تحقق، وعدم تكرار مآسي الماضي.

وفي هذا السياق، فإن التربية على حقوق الإنسان وإدماج هذه الثقافة ضمن مناهج التعليم وضمن أسلاك تكوين عديد من أصناف الموظفين من المقدمات الضرورية لتأمين المناعة بشكل قبلي ضد كل أشكال الخروقات المحتملة.

وإن دوركم يكتسي أهمية بالغة في جعل مسيرة الإنسانية تتواصل نحو عالم يسوده الإخاء والسلم والحرية وتصان فيه كرامة الإنسان.

وستجدون في جلالتنا وفي المملكة المغربية خير نصير لكم، انطلاقا من حرصنا على جعل بلدنا منارة مشعة لحقوق الإنسان.

وفقكم الله وسدد خطاكم وجعل أعمالكم الإنسانية النبيلة مرفوقة بالتأييد والنجاح لخدمة الفضيلة والإنسانية جمعاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وحرر بالقصر الملكي العامر بالرباط

في 6 محرم الحرام 1421هـ

موافق 11 أبريل 2000م.

الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان

13 شوال 1421هـ (8 يناير 2001م)

«الحمد لله وحده و الصلاة والسلام على مولانا رسول الله واله وصحبه.

السيدات والسادة،

يسعدنا أن نرحب بكم في المملكة المغربية التي تفضلتم باختيارها مكانا مناسبا لاحتضان مؤتمركم الدولي الرابع والثلاثين الذي نأمل أن يشكل لبنة إضافية تستحضر التحديات التي تواجهها الإنسانية في مطلع هذا القرن الجديد و طموحها للعيش الكريم والحرية والنماء المادي و الروحي في ظل تحولات هائلة يشهدها النظام الدولي على المستويات الإقتصادية و المالية والتكنولوجية والثقافية وغيرها.

ولاشك أن المشاركين في مؤتمركم هذا يستحضرون هذه التحديات وهذه الطموحات بحكم عملكم المتواصل من أجل الرقي بمجتمعاتهم نحو الأفضل وضمان كرامة المواطن وحقوقه لتمكينه من المساهمة الفعالة في البناء، ونعتقد أن هذا المسعى يتطلب تظافر الجهود وتكامل الإرادات الهادفة إلى النهوض بحقوق الإنسان بروح إيجابية توفر الضمانات القانونية والمؤسساتية والعملية الضرورية لذلك، كما توفر الشروط الموضوعية اللازمة للتمتع من استقرار وتنمية وعدالة، لأن تكامل البعدين هو الكفيل بتجنيبنا مآسي الاضطرابات والتطرف والتعصب والانغلاق التي نشهد في بقاع متعددة مدى تقويضها لأبسط مقومات الوجود الإنساني.

وما انتماؤكم لحقول ثقافية وفضاءات جغرافية ودينية ومدارس متنوعة إلا حلقة إضافية لهذا الغنى المتواصل، ولخصائص التحديات التي تواجهها البشرية، و إننا

نؤمن بكون قضايا حقوق الإنسان هي ملك للإنسانية جمعاء لا فضل ولا سبق فيها لأحد، لأنها تمخضت عن مسار تاريخي ساهم الفكر البشري بمختلف ثقافاته وحضاراته في بنائه، كما أدت مختلف شعوب العالم التواقة للحرية والعدل ثمنا غاليا للوصول إليه عبر الكفاءات والمآسي التي مثلتها الحروب الكونية والحروب الاستعمارية وموجات العنصرية والتعصب والإرهاب والانتهاكات عبر العالم.

وقد استطاعت هذه المسيرة أن تثمر مكتسبات هامة انتصرت للديمقراطية وحقوق الإنسان، وفتحت آفاقا واعدة للأمل والتبصر والإيمان القوي بمستقبل الإنسان. إلا أن تحديات جسيمة لازالت تقف في طريق هذه المسيرة وتعترض بناء أسس صلبة للسلام والتآخي في عدة بقاع من العالم كما تدل على ذلك المأساة اليومية التي يعيشها الشعب الفلسطيني التواق إلى الحق في الوجود وإقامة دولته المستقلة على أرضه كمدخل لا محيد عنه للسلام في الشرق الأوسط، ومعاناة الشعب العراقي من جراء حصار يحصد أرواح أبناء هذا البلد بالآلاف، ويهدم مقومات التمتع بأبسط شروط العيش الضرورية للكائن البشري، دون أن ننسى التصفيات العرقية التي تشهدها مناطق إفريقيا وأوربا نفسها إضافة إلى موجات العنصرية ومعاداة الأجانب التي تنتعش هنا وهناك، وحتى في قلب دول ديمقراطية عريقة.

السيدات والسادة،

إن عالمنا في حاجة إلى إقامة أسس جديدة للتعاون والشراكة والتعاضد خدمة للإنسانية جمعاء حتى نتمكن من بناء فضاء يسوده العدل والحرية وترسيخ الديمقراطية وضمان حقوق الإنسان، فكيف نستطيع ربح هذا الرهان ومئات الملايين من الناس لا تجد لقمة عيشها ولا أبسط الحاجيات الضرورية من صحة وماء وتعليم وشغل وسكن و ما إلى ذلك؟ وكيف نضمن الحق في التنمية المستديمة في ظل عولمة زاحفة ودول الجنوب ترزح تحت ثقل المديونية وتواجه منافسة غير متكافئة في ظل انفتاح السوق العالمي والثروات التكنولوجية الهائلة في الشمال؟ وكيف نبني كونية حقوق الإنسان دون أن نفقر الشعوب من ذاتيتها الثقافة وارثها الحضاري ومقومات تاريخها الذي أنبنى على امتداد قرون؟

إننا نؤمن بأن القرن الجديد يدعوننا جميعا إلى مواصلة الجهود لتحقيق العدل والنماء والتمتع بحقوق الإنسان حتى نجعل الأفراد والشعوب يقررون مصيرهم بأنفسهم ويضطلعون بدورهم الفاعل ومسؤوليتهم في بناء الحاضر والمستقبل بما يقتضيه ذلك من وعي ودراية بكامل أبعاد وتحديات الواقع المحلي والدولي.

منذ تولينا عرش أسلافنا المنعمين أعلنا بكل حزم ووضوح انحيازنا للقضايا العادلة وللديمقراطية وإشراك أبناء شعبنا في معركة التنمية المستديمة والشاملة. وقد أولينا عناية خاصة لقضايا حقوق الإنسان تجسدت في العديد من الإجراءات والخطوات الهادفة إلى مصالحة المغاربة مع تاريخهم وتسوية ما شابها من تجاوزات وانتهاكات، وكان هدفنا ولا يزال هو توفير الشروط الضرورية لتأمين المستقبل عبر جبر الضرر ورد الاعتبار للضحايا وإعادة التأهيل وإرساء الضمانات الكفيلة بالوقاية والحماية من عدم تكرار الماضي، كما أن دعوتنا إلى تجاوز الضغينة وإرساء ثقافة التسامح مع الإنصاف لمن شأنها أن تفتح آفاق المستقبل ومتطلبات بنائه بكامل الاعتزاز والمسؤولية، وشكل هذا الاختيار حلقة من مشروع متكامل يتوخى توسيع فضاء الحريات وإصلاح التشريعات وتطوير الآليات وتدعيم التربية على حقوق الإنسان وبناء علاقات جديدة بين الإدارة والمواطن قوامها المصلحة العامة والثقة المتبادلة والمسؤولية في الأداء والتضامن مع الضعفاء والمهمشين وإشراك كافة مكونات المجتمع المدني في هذه المعركة المتواصلة.

ونحمد الله أن المغاربة أبانوا عن قدرات خلاقة ومبادرات مبتكرة في عطاءاتهم وبذلهم للنهوض بمجتمعهم، وإن إيماننا بدور جميع الفاعلين يهدف أيضا إلى تأسيس ثقافة جديدة تعزز المشاركة وتربي على المسؤولية وترسخ المبادرة الحرة وتقوي قيم الديمقراطية.

ولنا اليقين أن العناية بالعمل التربوي والسلوكي لمن شأنها أن تسهم في نشر ثقافة حقوق الإنسان بما تحفل به من تضامن وتسامح وحرية ومسؤولية، لأن التشريعات والآليات والسياسات تحتاج بالضرورة إلى مواطن ملم بأبعادها ومتشبع بقيمها ومبلور لروحها على مستوى السلوكات والمعاملات.

وان إيماننا بدور المجتمع المدني وبدوركم كفاعلين في هذا المجال هو الذي جعل مملكتنا تساهم بدور فعال في احتضان وتبني إحداث آليات دولية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وإذ نقوم بذلك فإننا ندري التحديات التي تواجه العمل التطوعي خاصة في حقول تتنازعها الصراعات والحساسيات، ونأمل أن يشكل لقائكم هذا محطة تغني مسيرة النهوض بحقوق الإنسان في العالم، وتقف إلى جانب القضايا العادلة، وتعزز متطلبات بناء عالم يسوده السلم والإخاء والتعاون البناء، وتحترم فيه كرامة الإنسان وحقوق.

وفقكم الله لما فيه خير البشرية جمعاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الدار البيضاء،

الأربعاء 13 شوال 1421هـ (8 يناير 2001م).

الرسالة الملكية السامية بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان[7]

23 رمضان 1422هـ (9 دجنبر 2001م)

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله آله وصحبه

حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي اعتزازنا أن يكون تخليدنا هذه السنة لذكرى اليوم العالمي لحقوق الإنسان، مطبوعا بختم ظهيرنا الشريف، المحدث لديوان المظالم؛ معززين به الأجهزة المكلفة تحت رعايتنا، برفع المظالم وإحقاق الحقوق، وحماية الحريات، التي تعد من أقدس مهام الملك أمير المؤمنين. ونحن في هذا كله سائرون على نهج أسلافنا الميامين، الذين عملوا دوما على إحداث مؤسسات بجانبهم، تتولى إطلاعهم على ما قد يلحق رعاياهم من مظالم، وإصلاح ما قد يصدر عن بعض المسؤولين الإداريين من أخطاء وتعسفات؛ موطدين بذلك ما حققه والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، قدس الله روحه، من مكاسب في مجال صيانة حريات المواطنين وحقوقهم، بتوفيره لحماية قضائية عصرية لها، من خلال المحاكم الإدارية، وحماية سياسية، بواسطة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

كما أننا نعطي من خلال إحداثنا لمؤسسة «ديوان المظالم» بعدا آخر ملموسا لمفهومنا للسلطة، القائم على جعلها في خدمة المواطن والتنمية، وعلى قربها منه والتزامها بضوابط سيادة القانون والإنصاف.

وقد حرصنا على أن نجعل من هذه المؤسسة أداة فعالة لتطوير التواصل بين المواطن والإدارة، ووسيلة مرنة، وتوفيقية، ومبسطة للنظر في شكايات وتظلمات رعايانا الأوفياء وملاذا آمنا للذين يعتبرون أنفسهم ضحايا أي قرار أو عمل مخالف

7 تم الإعلان عن ختم الظهير الشريف المحدث لديوان المظالم.

للقانون، أو مشوب بعدم الإنصاف، صادر عن أي إدارة أو هيأة عهد إليها بممارسة صلاحيات السلطة العمومية؛ مستهدفين تخفيف عبء الشكايات الإدارية عن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان؛ مدعمين الدور الهام، الذي ننتظر منه النهوض به، من خلال تركيبته المقبلة، في مجال حماية الحريات والحقوق.

وان هذا النهج القائم على استلهام مقاصد شريعتنا السمحة وتقاليدنا الحضارية في إيجاد حلول مغربية، لقضايا مغربية لم يمنعنا من الانفتاح على القيم المثلى للتراث الإنساني المشترك، والإفادة مما يعرفه من مؤسسات مماثلة في النظم المعاصرة، ضامنين لديوان المظالم، من خلال وضعه بجانبنا كل التجرد والاستقلال.

وتوخيا لتقريب ديوان المظالم من المواطنين، قررنا أن يكون له مندوبون لدى وزيرنا الأول، وسائر الوزارات؛ حريصين على أن يتوفر مستقبلا، على مندوبين جهويين، ومندوبين خاصين.

وكي لا يكون ديوان المظالم مجرد مكتب للشكايات، بل قوة اقتراحية للإصلاح التشريعي والإداري والقضائي، الذي نحن فيه ماضون، فقد خولنا والي المظالم أن يرفع تقريرا سنويا لجلالتنا في هذا الشأن، فضلا عن تقديم ملاحظاته وتوصياته وتقاريره الدورية، إلى وزيرنا الأول، وإلى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

وبإحداثنا لهذه المؤسسة، الذي يأتي في سياق التدابير التي اتخذناها لتحقيق مصالحة المواطن مع الإدارة، ووضع حد لشعوره بعدم تواصل السلطة معه والحد من ثقل البيروقراطية، وتخليق المرفق العام، نعطي شحنة قوية لمفهوم المواطنة سائلين الله تعالى أن يوفقنا إلى أن نخطو بشعبنا العزيز، خطوات متواصلة نحو ما نتطلع إليه من استكمال بناء دولة الحق والقانون، وتحكيم قيم العدل والإنصاف، ورفع الحيف مهما كان مصدره.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الرباط، الأحد 23 رمضان 1422هـ (9 دجنبر 2001م).

مقتطف من الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى الاجتماع الأول للجنة المتابعة المنبثقة عن مؤتمر الهيئات الحكومية المكلفة بحقوق الإنسان في الفضاء الفرنكفوني

مراكش 6 محرم 1425هـ (27 فبراير 2004م)

«... وبفضل هذه الحركة الإصلاحية ذاتها تمكنا كذلك من بلورة أجهزة وهيئات تنظيمية جديدة خدمة للمواطن وتعميقا للممارسة الإجتماعية لحقوق الإنسان.

وقد حرصنا في السياق ذاته على تحديث وتوسيع صلاحيات واستقلالية المؤسسات والأجهزة التي تتولى حماية حقوق الإنسان وحرية التعبير وضمان التعددية وتحصين المسار الديمقراطي من خلال إحداث هيئة عليا للاتصال السمعي - البصري وإعادة تنظيم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وتعزيز حضور المجتمع المدني والعنصر النسوي داخل المؤسسات الدستورية كالبرلمان والحكومة والمناصب السامية للدولة فضلا عن إحداث «ديوان للمظالم» باعتباره جهازا وسيطا بين المواطن والإدارة لتنمية تواصلهما ولإحقاق الحقوق ورفع المظالم في نطاق القانون والإنصاف.

كما عملنا على إحداث « هيئة للإنصاف والمصالحة» منبثقة عن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان مفتوحة على مختلف المشارب والتخصصات الأكثر تمثيلية ومصداقية وتعددية يقينا منا بأنها ستستفيد أحسن ما تكون الاستفادة من المنجزات التي تم تحقيقها من قبل اللجنة المستقلة للتحكيم لجبر أضرار ضحايا الإعتقال التعسفي والاختفاء القسري غايتنا المثلى استجلاء الحقيقة بكل موضوعية واستخلاص العبر بكامل التجرد وإيجاد تسوية عادلة ومنصفة إنسانية وحضارية والطي النهائي بكل جرأة وحكمة والتزام للملف الشائك للانتهاكات الماضية لحقوق الإنسان.

وإيمانا منا بأن التشبع بثقافة حقوق الإنسان رهين بالتربية عليها في مختلف مستويات التعليم فقد اعتمدنا في نطاق الميثاق الوطني العشري للتربية والتكوين برنامجا مضبوطا في هذا الشأن. كما كلفنا المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بوضع مشروع ميثاق وطني لحقوق وواجبات المواطن. وأنطنا بحكومة جلالتنا جعل صيانة كرامة المواطن محور عملها ليكون التشبع والالتزام بالمواطنة الفاعلة وبحقوق الإنسان الدرع الواقي من مخاطر ما يتجاذب العالم من نوازع الإرهاب بكل مظاهره الإجرامية والفكرية المقيتة ومناهضة كل أشكال التزمت موفرين لبلدنا كل أسباب ووسائل التنشئة على احترام الآخر والحق في الاختلاف وإيثار الحل السلمي لكل الخلافات على ما سواه وذلك في نطاق تعارف الشعوب وتفاعل الثقافات والحضارات وتآخي الأمم والديانات.

وفي كل هذه الإصلاحات وغيرها مما تم إنجازه أو يجري التخطيط له اعتمد المغرب دوما مقاربة تقوم على التزامنا الراسخ بمبادئ حقوق الإنسان وإشاعة الثقافة الديمقراطية داخل المجتمع منفتحين على التجارب والتشريعات الأكثر تقدما. »

الرسالة الملكية السامية بمناسبة تخليد الذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

11 ذي الحجة 1429هـ (10 دجنبر 2008م)

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

حضرات السيدات والسادة،

يخلد المغرب الذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وهي مناسبة نجدد فيها تشبثنا الراسخ، بحقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها، جاعلين من تجسيدها في مواطنة كريمة لكل المغاربة، مذهبنا في الحكم.

كما نؤكد التزام المغرب الثابت بالقيم والمبادئ النبيلة، التي كرستها هذه الوثيقة التاريخية. إذ شكلت مصدرا لمواثيق دولية وإقليمية، جعلت من حقوق الإنسان إرثا مشتركا للبشرية جمعاء، من أجل بناء عالم يسوده الإخاء والسلم، والعدل والكرامة والمساواة.

وإذ نثمن اختيار شعار «الكرامة والعدالة للجميع» لهذه الذكرى، فإننا لا نعتبره مجرد شعار يرفع في مناسبة، بل مطلبا جوهريا للإنسانية جمعاء، ولاسيما منها الفئات والجهات، التي تعاني المهانة والقهر والفقر.

لذا، فإن تجسيده على أرض الواقع يقتضي الالتزام الوثيق، والانخراط الملموس، والنضال الصادق للنهوض بالإصلاحات والتغييرات اللازمة، بكل حكمة وشجاعة وإقدام.

ومن هذا المنطلق، حرصنا على أن نجعل من تخليد بلادنا لهذه الذكرى الستينية، تعبيرا عن مواصلة السير قدما، على درب استكمال بناء دولة الحق والقانون والمؤسسات.

غايتنا المثلى تمكين المغرب، دولة ومجتمعا، من مراكمة المزيد من المكتسبات، التي تؤهله للارتقاء بانتقاله الديمقراطي، إلى أعلى المستويات.

وإن لنا في الإنجازات التي حققناها، بإرادة وطنية خالصة، رصيدا مشرفا، يعد مبعث اعتزاز وطني مجمع عليه، ومحط تقدير دولي.

إنه رصيد غني، إن لم تكن هذه الرسالة تتسع لاستعراضه، على سبيل التفصيل، فحسبنا منه بعض معالمه البارزة.

وفي طليعتها توطيد الحقوق السياسية والمدنية، وعلى رأسها تعزيز مساواة الرجل بالمرأة، وهو ما جسدته مدونة الأسرة، التي ما تزال رائدة في بابها، والتي ما فتئت تعطي ثمارها.

مؤكدين حرصنا الموصول على تكريس توسيع فضاء حرية التعبير والرأي، بجميع أنواعه، وذلك في نطاق سيادة القانون.

ويأتي في المقام الموالي، نجاح المغرب في تحقيق العدالة الانتقالية، ضمن تجربة فريدة في محيطنا الجهوي والقاري، والخامسة من نوعها عالميا، بشهادة الأمم المتحدة.

وقد وفقنا، من جهة، في إنجاز أهدافها الكبرى، المتمثلة في استجلاء الحقيقة، وإجراء المصالحة، وتحقيق الإنصاف، وجبر الضرر، الفردي والجماعي. ومن جهة أخرى، فإن بلادنا ماضية قُدُما، في التزام مع كل القوى الحية للأمة، في تفعيل ما فتحته من مسارات هيكلية، مؤسسية وتشريعية واسعة، ذات الصلة بتحصين وتعزيز حقوق الإنسان، والبناء الديمقراطي.

وفي هذا الصدد، فإن عزمنا راسخ على ضمان التعددية، والحق في الاختلاف، ضمن ديمقراطية تشاركية.

ومن ثم، كان تشبثنا بفتح المجال واسعا أمام الطاقات الخلاقة، والمبادرات البناءة للمجتمع المدني. منوّهين بما أبان عنه من دينامية في مختلف مجالات العمل الوطني.

كما عملنا على تأمين النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، بالنسبة لكافة المغاربة على حد سواء، داخل الوطن وخارجه. وذلك من خلال إعادة هيكلة وإحداث عدة مؤسسات مختصة.

وفي هذا السياق، نجدد حرصنا على صيانة حقوق مواطنينا المقيمين بالخارج، وحمايتهم من كل أشكال التمييز.

وإيمانا منا بأنه لا يمكن ترسيخ المواطنة الكريمة، بمجرد سن تشريعات، أو إقامة مؤسسات، على أهميتها، فقد اعتمدت بلادنا، مخططات واعدة للتربية على حقوق الإنسان. باعتبار أن التنشئة عليها، والتوعية بها، خير ضمان لإشاعتها ثقافة وممارسة، دولةً ومجتمعا.

وبفضل هذه المكاسب الحقوقية، فقد تمكنت بلادنا، ولله الحمد، من ملاءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية، ذات الصلة.

وتعزيزا لهذا المسار، نُعلن عن سحب المملكة المغربية للتحفظات المسجلة، بشأن الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، التي أصبحت متجاوزة، بفعل التشريعات المتقدمة، التي أقرتها بلادنا.

كما نعلن عن المصادقة على الاتفاقية الدولية، الخاصة بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وصون كرامتهم، تأكيدا للعناية الفائقة التي نحيط بها هذه الفئة من مواطنينا.

وبفضل هذه التطورات، والمسارات والأوراش المفتوحة، والوفاء بالالتزامات، غدت بلادنا فاعلا دوليا، مشهودا لها بالتقدم والمبادرات المقدامة في هذا المجال.

وفي هذا الصدد، ما فتئ المغرب يواصل التعاون الوثيق، والحوار البناء، مع الهيئات والآليات الدولية، العاملة في مجال حقوق الإنسان.

ولهذه الغاية، فإن المملكة تبذل قصارى جهودها، للمساهمة الفاعلة في مسار إصلاح منظومتها الأممية، في مجالات متعددة، نذكر منها الانخراط القوي لبلادنا،

في تعزيز آليات المجلس الأممي لحقوق الإنسان. وكذا الاقتراح الذي تقدمت به لاعتماد «إعلان عالمي حول التربية والتكوين، في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان». علاوة على إيداع توصية بشأن دور المؤسسات المعنية بالوساطة، لتشجيع وحماية حقوق الإنسان.

حضرات السيدات والسادة،

مهما يكن حجم المكاسب التي أنجزناها، فإن الحقوق السياسية والمدنية لن تأخذ أبعادها الملموسة، في الواقع المعيش للمواطن، إلا بتكاملها مع النهوض بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية، التي نوليها الأسبقية في السياسات العمومية للبلاد.

لذا، جعلنا في صدارة انشغالاتنا، التصدي للفقر والتهميش، والجهل والأمية، المنافية لما نبتغيه من مواطنة كاملة، لكل مغربي ومغربية.

ومن ثم، أطلقنا المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، غايتنا تأمين شروط العيش الكريم للفئات الهشة، والجهات المحرومة.

ومن نفس المنظور، يساهم المغرب، بجدية وصدق، في سائر المحافل الجهوية والدولية، في تكريس هذه الرؤية الشمولية، حتى تتحمل المجموعة الدولية مسؤوليتها كاملة، في تفعيل المواثيق والعهود الدولية، ذات الصلة، واعتماد آليات جديدة ناجعة، كفيلة بالنهوض بالتنمية البشرية والمستدامة.

حضرات السيدات والسادة،

لا يفوتنا ونحن نخلد هذا الحدث التاريخي، بما يحمله من معاني العدالة والحرية، والكرامة الإنسانية، التنديد بما يتعرض له المغاربة المحتجزون في مخيمات تندوف، من معاناة ومهانة، في خرق سافر لأبسط قواعد القانون الدولي الإنساني.

وإن المغرب ليدين الاستغلال الدنيء والسخيف لنبل قضية حقوق الإنسان، من لدن خصوم وحدته الترابية، للتملص من مسؤوليتهم، في التجاوب مع الجهود الدؤوبة،

المبذولة من قبل المنتظم الدولي، للوصول إلى حل سياسي نهائي، للنزاع الإقليمي حول مغربية الصحراء، من خلال مفاوضات جوهرية، تقوم على الواقعية وروح التوافق.

ومهما تمادوا في غيهم، وهم من أشد منكري حقوق الإنسان وأعدائها، بحكم ممارساتهم العدوانية، وإجهازهم عليها في معسكرات الإعتقال القسري؛ فإن مناوراتهم اليائسة، لن تنال من إرادتنا الراسخة، في صيانة الحريات العامة، الفردية والجماعية، على كامل التراب الوطني، ومن التشبث بنهج الانفتاح الإيجابي، والحوار الجاد.

وإذ نجدد تضامننا مع كافة أبناء أقاليمنا الجنوبية المغتربين، حيثما كانوا، فإننا لن ندخر جهدا من أجل تمكينهم من حقهم المشروع في العودة الحرة، للعيش في كرامة، مع الغالبية الساحقة من أهاليهم وذويهم المستقرين بوطنهم الأم.

ومن أجل وضع حد لهذا النزاع المفتعل، المعيق لحقوق الشعوب المغاربية في التنمية المندمجة، فإن المغرب قد تقدم بمقترح شجاع للحكم الذاتي، جوهره احترام حقوق الإنسان، وتنمية قدراته الخلاقة، مما جعل المجتمع الدولي والمنتظم الأممي، يصفه بالجدية والمصداقية، لانسجامه مع المعايير الدولية.

وفي جميع الأحوال، فإننا نؤكد أن المغرب سيظل سائرا على نهج الديمقراطية وحقوق الإنسان، الذي لا رجعة فيه، في وطن موحد، متضامن ومتقدم.

حضرات السيدات والسادة،

إن مسار النهوض بحقوق الإنسان يظل شاقا وطويلا، ولاحدّ لكماله، مما يتطلب انخراطاً جماعيّا، بإرادة لا تعرف الكَلَل.

وبالتالي، فإنها ليست أُفقًا محدوداً، وإنما هي حركيّة مستمرة، ومنظومة مترابطة، في أبعادها الديمقراطيّة والتنموية. كما أنها تقتضي إيجاد مؤسسات وآليات ناجعة، للنهوض بها وحمايتها.

لذا، فإنّنا مصمّمون على تدعيمها بفتح أوراش هيكلية كبرى، نتوخى منها صيانة كرامة مواطنينا، وتحقيق العدالة بمفهومهما الشامل، القضائي والاجتماعي والإقتصادي، في تقوية مجهود الإنتاج، وتوزيع ثمار النمو.

كما أننا عازمون على الإصلاح الجوهري والعميق للقضاء، وإرساء الجهوية المتقدمة. باعتبارهما الركيزة الأساسية للحكامة الجيدة، ولفصل السُّلط، وصيانة الحريات الفردية والجماعية، وسيادة القانون ومساواة الجميع أمامه.

إن هذه المقاصد المثلى ليست أهدافاً وطنية فحسب، وإنما هي جوهر القيم الديمقراطية، المؤسسة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وباعتبارها ثمرة لنضالات كل الأمم والشعوب، فإنها ينبغي أن تشكل عنصر تقارب ووئام في احترام لاختلاف وتنوع مُكوّنات المجتمع الدولي.

ومن هذا المنظور، نؤكّد انخراط بلادنا، في الإجماع العالمي حول هذا الإعلان، الذي غدا مرجعية عالمية مضيئة للمجموعة الدولية، في حقبة مطبوعة باهتزاز الإيديولوجيات، وتَسارُع التحوّلات، وتَعقُّد الأزمات، وتَفاقُم التحدّيات الأمنية، ومركزية الرهانات التنموية.

ولنا في فضائل «الكرامة والعدالة للجميع» ما يُقوّي تشبثنا، المكرّس دستوريا، بحقوق الإنسان، كما هو متعارف عليها عالميا.

فعلاوة على كونها محط إجماع، من لدن مختلف الأديان والثقافات والحضارات؛ فإن هذه الفضائل تُعدّ من صميم قيَم ديننا الإسلامي الحنيف، الجامعة لكل حقوق الإنسان، في قوله تعالى : «وَلَقَدْ كرّمْنَا بَنِي آدمَ» صدق اللّه العظيم.

والسلام عليكم ورحمة اللّه تعالى وبركاته.

وحرر بالقصر الملكي بالرباط

في يوم الاثنين 9 ذي الحجة 1429هـ،

الموافق 8 دجنبر 2008م.

محمد السادس

ملك المغرب

ثالثا- النصوص القانونية

الظهير الشريف رقم 1.90.12 الصادر في 24 من رمضان 1410هـ (20 أبريل 1990م) يتعلق بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان[8]

الحمد لله وحده

(الطابع الشريف بداخله: الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن الله وليه)

بيان الأسباب الموجبة

لقد اتجهت إرادة والدنا المغفور له جلالة محمد الخامس قدس الله روحه وإرادة جلالتنا إلى أن نجعل من المغرب دولة عصرية، محبة للسلم في الداخل والخارج، متشبثة بمبادىء الإسلام ومقومات الحضارة المغربية، وكانت هذه الإرادة ولا تزال هي أيضا إرادة الأمة المغربية قاطبة.

ولا يخفى أن احد أهم المتطلبات التي يستلزمها بلوغ هذا الهدف السامي يتمثل في إقامة دولة قانون بكل ما تحمله هذه العبارة من مدلول، وقد سار المغرب في هذا السبيل بخطى حثيثة، وذلك بفضل إحداث مؤسسات تمثيلية منبثقة عن انتخابات ديمقراطية، وإنشاء محاكم مدنية وجنائية وإدارية ودستورية تسهر على مصالح الدولة والجماعات والجمعيات والأفراد، وإصدار قوانين ونظم تهدف إلى تحقيق العدل وإقرار النظام العام.

وقد كانت حقوق الإنسان دائما في مقدمة اهتمامنا ونحن نقوم بهذه الأعمال، باعتبارها صادرة عن متطلبات تتفق حولها مبادىء الإسلام والتقاليد المغربية وقيم المجتمع الدولي الذي اقرها في عهود واتفاقات شتى.

8 الجريدة الرسمية عدد 4044 بتاريخ 7 شوال 1410هـ (2 ماي 1990م).

وقد أمكننا تحقيق هذا الهدف السامي إلى حد بعيد بفضل تطبيق القوانين الجاري بها العمل، ونشاط المؤسسات المنتخبة، وتيسير اللجوء إلى المحاكم القضائية لكل من اقتضت مصلحته ذلك.

بيد أن الوسائل المستخدمة لضمان حقوق الإنسان قد تقصر أحيانا عن بلوغ الغاية المتوخاة، كما يدل على ذلك ماهو مشاهد في كثير من الأقطار وذلك بسبب تجاوزات أو أخطاء هي من طبيعة البشر أو لوجود ثغرات قانونية لم يتأت سدها بعد.

ولمواجهة هذا القصور بمختلف أنواعه وأشكاله وتحقيق احترام حقوق الإنسان إلى أبعد مدى، ارتأينا أن نحدث جهازا مختصا بحماية هذه الحقوق أطلقنا عليه اسم «المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان».

وسيكون الجهاز المحدث بظهيرنا الشريف هذا بجانب جلالتنا الشريفة وتحت إمرتنا مباشرة، وهذا ما سيبوئه منزلة عالية ومقاما رفيعا، ويتيح لجنابنا الشريف أن يطلع بأسرع ما يمكن على ما يتوفر لديه من معلومات.

وتركيب المجلس دليل على ما يكتسيه دوره من أهمية بالغة، وكفيل في الوقت نفسه بأن يحقق له كامل الجدوى المرجوة، فسيتولى رياسته الرئيس الأول للمجلس الأعلى الذي هو أعلى هيئة قضائية بالمغرب، وسيتيح عدد أعضائه وانتماؤهم إلى مختلف الفئات التمثيلية إشراك جميع الكفاءات والمواهب في أعماله، اذ سيضم ممثلين للأحزاب السياسية والنقابات والهيئات التي تعنى بحقوق الإنسان على اختلاف أنواعها كما سيضم شخصيات تتمتع بكفاءة خاصة في هذا المجال، وبذلك سيتمكن أشخاص ذوو معارف متنوعة ومشارب مختلفة من المساهمة في تحقيق العمل المشترك الذي يصبو الجميع إلى تحقيقه.

وستكون للمجلس اختصاصات استشارية اذ لا نريد أن نجعل منه أداة تقرير تنافس الأجهزة الإدارية والقضائية القائمة في الدولة، ومع هذا، فان الطابع الذي تكتسيه الآراء التي سيبديها وكون هذه الآراء موجهة إلى ولي الأمر، سيسبغان عليها

أهمية قصوى، وستزداد هذه الأهمية اذا أتيح لآراء المجلس أن تنشر ليطلع عليها الجمهور.

وسيتصدى المجلس للقضايا الداخلة في اختصاصه بطرق متعددة، فسيكون لجلالتنا الشريفة في المقام الأول أن تطلب منه دراسة أي قضية عامة أو خاصة نريد أن نستنير برأيه فيما تتطلبه من حلول، كما سيكون في وسع المجلس أن يقرر بأغلبية ثلثي أعضائه التصدي تلقائيا لأي قضية يريد أن يلفت إليها سامي نظر جنابنا الشريف.

ومن نافلة القول أن نؤكد أن الأجهزة القضائية والإدارية سيكون عليها أن تبذل للمجلس جميع ما تستطيع من وجوه المساعدة.

ولنا كامل اليقين أن المؤسسة الجديدة ستتيح لدولة القانون في بلدنا أن تخطو خطوات أخرى إلى الأمام، استجابة للإرادة المشتركة لجلالتنا الشريفة والأمة المغربية جمعاء.

لهذه الأسباب،

وبناء على الفصل 19 من الدستور،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي:

المادة الأولى

يحدث بجانب جلالتنا الشريفة مجلس استشاري لحقوق الإنسان، تكون مهمته مساعدة جنابنا الشريف في جميع القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان.

المادة الثانية

يرأس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الرئيس الأول للمجلس الأعلى ويتألف من الأعضاء الآتي بيانهم :

أ) وزراء :

- ✯ العـدل؛
- ✯ الشؤون الخارجيـة والتعاون؛
- ✯ الداخليـة؛
- ✯ الأوقاف والشؤون الإسلاميـة؛
- ✯ حقوق الإنسان[9].

ب) ممثل لكل هيئة من الهيئات التالية:

- ✯ الأحـزاب السياسيـة؛
- ✯ النقابات المركزية؛
- ✯ جـمعيات حقوق الإنسان؛
- ✯ رابطـة القضاة بالمغرب؛
- ✯ جـمعيـة هيئات المحامين بالمغرب؛
- ✯ هيئـة الأساتذة الجامعيين؛
- ✯ هيئـة الأطباء الوطنيـة.

9 عين الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بحقوق الإنسان بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.93.519 الصادر في 11 شعبان 1414(24 يناير 1994) الذي تغير وتتمم بموجبه المادة الثانية من الظهير الشريف رقم 1.90.12 الصادر في 24 رمضان 1410 (20 أبريل 1990) المتعلق بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

ج) شخصيات يراعى في اختيارهم ما يتمتعون به من كفاءة في مجال حقوق الإنسان وما يتحلون به من نزاهة واستقامة.

المادة الثالثة

يعين أعضاء المجلس المنتمون إلى الفئات المنصوص عليها في (ب) و (ج) أعلاه بظهير شريف لمدة سنتين قابلة للتجديد.

ويعين ممثلو الأحزاب السياسية والنقابات المركزية وجمعيات حقوق الإنسان وجمعية هيئات المحامين بالمغرب وهيئة الأطباء الوطنية من قائمة تضم أسماء ثلاثة أشخاص تقترحها كل واحدة من الجهات المعنية.

المادة الرابعة

يتولى أمانة المجلس أمين عام يعين بظهير شريف من بين أعضاء المجلس.

المادة الخامسة

يجتمع المجلس كلما دعت حاجة إلى ذلك ومرتين في السنة على الأقل، وذلك بدعوة يوجهها رئيسه بمبادرة منه أو تنفيذا لأمر صادر عن جلالتنا الشريفة.

وللمجلس أن يعهد إلى بعض أعضائه بتكوين مجموعات عمل تتولى دراسة قضايا خاصة وترفع إليه ما تراه مفيدا من التوصيات في شأنها.

وللمجلس ولمجموعات العمل أن تستمع إلى شخصيات يتمتعون بكفاءة خاصة في مجال حقوق الإنسان أو تستشيرهم اذا رأت فائدة في ذلك.

المادة السادسة

يعرض الرئيس على المجلس القضايا التي يريد جنابنا الشريف أن يستشيره في شأنها، وللمجلس أن يقرر بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم التصدى تلقائيا لقضايا يرى من المفيد اطلاع جلالتنا الشريفة عليها.

المادة السابعة

يجوز نشر آراء المجلس ومجموعات العمل المنبثقة عنه بتعليمات من جلالتنا الشريفة.

المادة الثامنة

تبذل المحاكم والإدارات جميع المساعدات اللازمة للمجلس، وذلك إما تلقائيا وإما بطلب منه.

المادة التاسعة

ينشر ظهيرنا الشريف هذا في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 24 من رمضان 1410هـ، موافق 20 أبريل 1990م.

وقعه بالعطف

الوزير الأول

الإمضاء : الدكتور عز الدين العراقي

الظهير الشريف رقم 1.00.350 الصادر في 15 من محرم 1422هـ (10 أبريل 2000م) متعلق بإعادة تنظيم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان[10]

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على رسول الله الطابع الشريف بداخله (محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه) يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماه الله وأعز أمره أننا:

بيان الأسباب الموجبة

1. سيرا على النهج القويم لأسلافنا الميامين الذين جعلوا العدل قوام نظام حكمهم ومبتغاه. واستكمالا لبناء الدولة العصرية للحق والقانون التي أجمعت الإرادة المشتركة لكل من جدنا ووالدنا المنعمين، الملكين محمد الخامس والحسن الثاني، قدس الله روحيهما، وكافة مكونات الأمة المغربية على تشييدها في نطاق نظام ملكية دستورية ديمقراطية واجتماعية قائمة على التشبث بحقوق الإنسان، كما هو متعارف عليها عالميا؛ وتحصينا ونهوضا بما تم تحقيقه في هذا المجال، ثقافة وممارسة، من مكتسبات ديمقراطية؛

2. ولأن صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات وضمان ممارستها، تعد أمانة دستورية من صميم مهامنا السامية بصفتنا أميرا للمومنين. كما أنها تجسيد لأسس حضارتنا وثقافتنا وقيمنا الإسلامية السمحة، ولالتزاماتنا الدولية بخصوص حماية حقوق الإنسان، وصونها، والنهوض بها باعتبار كل منها مرجعية في هذا الشأن؛

10 الجريدة الرسمية عدد 4926 بتاريخ 26 جمادى الأولى 1422هـ (16 غشت 2001م).

3. والتزاما من جلالتنا الشريفة، بمواصلة العمل على النهوض بحقوق الإنسان وصيانة الحريات وترسيخ دولة الحق والقانون وتعزيز كرامة المواطن ضمن مفهوم شمولي لحقوق الإنسان باعتبارها رافعة قوية لتنمية تتكامل فيها كل أبعاد الحقوق من سياسية ومدنية واقتصادية واجتماعية وثقافية؛

4. وترسيخا لمفهومنا الجديد للسلطة من خلال مؤسسات كفيلة بخدمة المواطن ووقايته من كل تجاوز أو شطط في استعمال السلطة من قبل الإدارة أو الجماعات أو الأفراد؛

5. واستشعارا لما قد يشوب النصوص القانونية من ثغرات وما قد ينجم عن ممارسة السلطة من تجاوزات ملازمة للطبيعة البشرية مهما صدقت النيات؛

6. وتأسيسا على ما حققه المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان من رصيد إيجابي، في مجال النهوض بالحقوق والحريات، وسعيا لتجديد هيكلته وتوسيع اختصاصاته وعقلنة طرق عمله وتأهيله، على نحو أفضل، لترسيخ الحقوق المدنية والسياسية، وإيلاء الأهمية الكبرى للحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية باعتبارها جوهر صون كرامة الإنسان؛

7. واعتبارا للدينامية التي أبان عنها المجتمع المدني في هذا المجال مما يستلزم تبويئه المكانة الجديرة به في مجلس يعنى بحقوق الإنسان؛

8. ويقينا من جلالتنا الشريفة بأن مساعدتنا بالمشورة السديدة على صيانة حقوق الإنسان والنهوض بها أمانة جليلة تتطلب تشكيل المجلس من شخصيات يراعى في اختيارها أن يكون مشهودا لها بالتجرد والنزاهة الخلقية والكفاية الفكرية والتشبث المخلص بحقوق الإنسان والعطاء المتميز في سبيل تعزيزها؛

9. وإدراكا من جلالتنا الشريفة بأن تركيبة المجلس التعددية المتشكلة أساسا من مكونات المجتمع السياسي والمدني المتميزة بالخصال المذكورة أعلاه والمتوفرة على الصفة التقريرية، وممثلي الجهاز التنفيذي، ذوي العضوية الاستشارية، من شأنها ضمان استقلاليته وفتح مجال رحب للحوار والتشاور

بين هذه المكونات ونهوضها بواجبها في جعل حقوق الإنسان تترسخ ثقافة وممارسة، في ذاتية الأفراد والجماعات، بكل ما يتطلبه الأمر من استقامة وحرية ومسؤولية؛

10. وإيمانا من جلالتنا الشريفة بأن وجود مجلس استشاري لحقوق الإنسان متعدد التكوين، موسع الصلاحيات ومستقل، إداريا وماليا، في النهوض بمهامه عن الأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية من شأنه بلورة الإرادة المشتركة لجلالتنا الشريفة وللشعب المغربي في إيجاد جهاز يساعد جلالتنا على صون الحريات وضمان الحقوق والنهوض بها؛

11. ودرءا لما يواجهه رعايانا الأوفياء في الخارج، من مخاطر خرق حقوقهم الأساسية، ورعيا لما يتطلبه صون كرامتهم من إيجاد جهاز لمخاطبة المؤسسات الوطنية والدولية العاملة في هذا الميدان؛

12. وحرصا من جلالتنا الشريفة على ما تفرضه دولة الحق والقانون من استقلال وفصل للسلط، يجعل هذه المؤسسة الاستشارية لا تنافس الأجهزة التشريعية والقضائية والتنفيذية في ممارستها لاختصاصاتها المكفولة بنص الدستور والقانون؛

13. ولكي تظل المملكة المغربية في صلب دينامية عصرها وفية بالتزاماتها الدولية، في مجال حقوق الإنسان ومؤهلة لرفع تحديات القرن الحادي والعشرين في وئام تام مع تاريخها وحضارتها الخالدة، القائمة على التكريم الإلهي للإنسان وعلى فضائل الحرية والمساواة والسلم والإخاء والتسامح والاعتدال وتحريم الظلم. لهذه الأسباب، وبناء على الفصل 19 من الدستور، أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي:

المادة الأولى

إن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان المحدث بجانب جلالتنا الشريفة بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.90.12 الصادر في 24 رمضان 1410 (2 أبريل 1990)، يعد مؤسسة

متخصصة مهمتها مساعدة جنابنا الشريف في جميع القضايا المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها وضمان ممارستها والنهوض بها وصيانة كرامة وحقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات.

ويجري على المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أحكام ظهيرنا الشريف هذا الذي يعد بمثابة نظام أساسي له، وكذا النصوص المتخذة لتطبيقه. وتدعى هذه المؤسسة في ظهيرنا الشريف هذا باسم المجلس.

المادة الثانية

يمارس المجلس الصلاحيات التالية:

- ✯ إبداء الرأي فيما تستشيره فيه جلالتنا الشريفة، من قضايا عامة أو خاصة، تتصل بحماية واحترام حقوق الإنسان وحريات المواطنين والجماعات والهيئات والدفاع عنها والنهوض بها؛ والقيام بأي مهمة ننيطه بها في هذا المجال.
- ✯ رفع اقتراحات وتقارير خاصة لنظرنا السديد، في كل ما من شأنه حماية حقوق الإنسان ودعمها وتطويرها على نحو أفضل.
- ✯ رفع تقرير سنوي لجلالتنا الشريفة عن حالة حقوق الإنسان، وحصيلة وآفاق عمل المجلس.
- ✯ بحث ملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية الوطنية للمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها المملكة أو انضمت إليها والتي تم نشرها، واقتراح التوصيات المناسبة في هذا الشأن.
- ✯ تشجيع مواصلة مصادقة المملكة على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان أو الانضمام إليها، والقيام بدراسة مشاريع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحقوق الإنسان المحالة عليه.

- ✯ التصدي لحالات خرق حقوق الإنسان، إما تلقائيا أو بطلب ممن يعنيهم الأمر؛ وذلك بدراستها وتقديم توصيات بشأنها للجهة المختصة.
- ✯ تيسير التعاون بين السلطات العمومية وممثلي الجمعيات الوطنية والدولية والشخصيات الكفأة في مجال حقوق الإنسان.
- ✯ الإسهام في نشر ثقافة حقوق الإنسان وترسيخها بكل الوسائل الملائمة.
- ✯ المساهمة، كلما دعت الحاجة إلى ذلك، في إعداد التقارير التي يتعين على السلطات العمومية تقديمها لأجهزة الأمم المتحدة وللمؤسسات الدولية والجهوية المختصة، تطبيقا للالتزامات الدولية للمملكة وتقديم المساعدة، عند الاقتضاء، للوفود الوطنية المشاركة في الاجتماعات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.
- ✯ التعاون مع منظمة الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها والمؤسسات الدولية والجهوية والوطنية الأجنبية المختصة بحماية حقوق الإنسان، والعمل على تعزيز دور المملكة في هذا المجال.
- ✯ الإسهام الفعال، بالتعاون مع المؤسسات المماثلة، في حماية حريات المغاربة القاطنين بالخارج وصون حقوقهم.
- ✯ تشجيع ودعم كل عمل إنساني يستهدف الدفاع عن حقوق الإنسان واحترامها والنهوض بها، والمساهمة في تكريس المثل السامية لحقوق الإنسان.
- ✯ إبداء الرأي في التقرير السنوي الذي يقدمه للمجلس العضو المسؤول عن الجهاز المكلف بالنهوض بالتواصل بين كل من المواطنين والهيئات والإدارة.

المادة الثالثة

يتألف المجلس من الرئيس وأربعة وأربعين عضوا، على الأكثر، يتمتعون بالصفة التقريرية ويتم اختيارهم من بين الشخصيات المشهود لها بالتجرد والنزاهة الخلقية

والكفاية الفكرية والتشبث المخلص بحقوق الإنسان والعطاء المتميز في سبيل تعزيزها.

المادة الرابعة

يعين رئيس المجلس بظهير شريف لمدة ست سنوات قابلة للتجديد، ويتم اختيار الأعضاء الأربعة والأربعين، ذوي الصفة التقريرية، على النحو التالي:

أ- أربعة عشر عضوا يقترحون من قبل الجمعيات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان، والمعروفة بنشاطها المكثف في سبيل النهوض بها، بما فيها الجمعيات المختصة بقضايا الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية كقضايا المواطنة والبيئة والنهوض بأوضاع المرأة والطفل والأشخاص المعاقين.

ب- تسعة أعضاء يقترحون من قبل الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية.

ج- ستة أعضاء يقترحون - على أساس عضو واحد من كل هيأة - من قبل كل من رابطة علماء المغرب والودادية الحسنية للقضاة وجمعية هيئات المحامين بالمغرب وهيئة الأطباء الوطنية، والجمعية أو الجمعيات الممثلة لهيئة الأساتذة الجامعيين ومؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج.

د - المسؤول عن الجهاز المكلف بالنهوض بالتواصل بين كل من المواطنين والهيئات والإدارة.

هـ - أربعة عشر عضوا يتم اختيارهم من قبل جلالتنا الشريفة.

المادة الخامسة

يتم تعيين الأعضاء المنتسبين إلى الفئات «أ» و «ب» و «ج» المذكورة في المادة الرابعة أعلاه، بظهير شريف لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، من قائمة تضم ثلاثة أشخاص تقترحها كل واحدة من الهيئات المعنية.

وتتولى جلالتنا الشريفة تعيين الأعضاء المنتسبين للفئة «هـ» بظهير شريف لنفس المدة.

المادة السادسة

علاوة على الأعضاء ذوي الصفة التقريرية، يضم المجلس، ضمن أعضائه، بصفة استشارية الوزراء المعنيين بمجالات اختصاصه الذين يحق لهم المشاركة في جلسات المجلس واجتماعات أجهزته ولهم أن يفوضوا، عند الاقتضاء، النيابة عنهم في ذلك.

المادة السابعة

للرئيس -بعد استئذان جنابنا الشريف- أن يقترح على المجلس إحداث لجنة خاصة، لبحث قضية معينة تدخل في مجال اختصاصه. وله أن يحدد تركيبتها التي يمكن، عند الاقتضاء، أن تضم أعضاء يتم اختيارهم من خارج المجلس.

المادة الثامنة

تحدث «جائزة محمد السادس لحقوق الإنسان».

ويتولى المجلس، سنويا، اقتراح الهيئة أو الشخص المرشح لها على جنابنا الشريف، مراعيا في ذلك تميز المرشح بأعمال ميدانية أو دراسات أو أبحاث علمية أو مشاريع تتعلق بحماية حقوق الإنسان وممارستها والنهوض بها.

تسلم هذه الجائزة للشخصيات والهيئات الوطنية أو الأجنبية، طبقا للشروط والكيفيات المحددة في النظام الداخلي للمجلس.

المادة التاسعة

يعرض الرئيس على المجلس القضايا التي يريد جنابنا الشريف أن يستشيره فيها؛ ويرفع لعلمنا السامي الرأي الاستشاري بشأنها. وللمجلس أن يقرر بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم التصدي تلقائيا لقضايا يرى من المفيد إطلاع جلالتنا الشريفة عليها؛ ويتخذ آراءه الاستشارية وتوصياته ومقترحاته بنفس الأغلبية.

المادة العاشرة

يجتمع المجلس مرتين في السنة على الأقل وكلما دعت الحاجة إلى ذلك، بدعوة يوجهها رئيسه تنفيذا لأمر صادر من جلالتنا الشريفة. وللمجلس أن يعهد إلى بعض أعضائه بتكوين مجموعات عمل ولجان خاصة تتولى دراسة قضايا خاصة وترفع إليه ما تراه مفيدا من التوصيات في شأنها.

يجوز للمجلس نشر آرائه وتوصياته ومقترحاته، جزئيا أو كليا، كما يجوز له نشر مقترحات وتقارير مجموعات العمل المنبثقة عنه، بعد إطلاع جلالتنا الشريفة عليها.

المادة الحادية عشرة

تعمل كافة السلطات العمومية والمؤسسات العامة والخاصة على تسهيل مأمورية المجلس.

ولرئيس المجلس أن يطلب من الجهات المعنية بملف، يوجد قيد الدراسة من طرفه تقديم تقرير شامل عنه.

المادة الثانية عشرة

يضطلع الرئيس بتسيير المجلس، ويتخذ كل الإجراءات اللازمة لضمان تدبيره وحسن سيره، خاصة منها:

وضع جدول أعمال المجلس ودوراته المصادق عليها من قبل جلالتنا الشريفة؛

تبليغ نتائج أعمال المجلس إلى جلالتنا الشريفة؛

وضع الميزانية السنوية للمجلس، وتولي الأمر بصرفها؛

دعوة أعضاء المجلس للاجتماع في الدورات العادية أو الطارئة.

يعتبر الرئيس الناطق الرسمي باسم المجلس. كما يعتبر مخاطبه الرسمي لدى السلطات العمومية الوطنية ولدى المنظمات والهيئات الدولية. للرئيس أن يستأذن

جنابنا الشريف في شأن تفويض بعض اختصاصاته لأعضاء في المجلس، وله أن يفوض صلاحيات وضع ميزانية المجلس أو الأمر بصرفها للأمين العام.

إذا حال عائق دون اضطلاع الرئيس بمهامه، فإن جلالتنا الشريفة تعين أحد أعضاء المجلس ليتولى مهمة التسيير المؤقت لجلساته.

المادة الثالثة عشرة

يتولى أمانة المجلس أمين عام يعين بظهير شريف من بين أعضاء المجلس أو خارجه. وإذا كان الأمين العام غير عضو بالمجلس فإنه يشارك في أعماله بصفة استشارية. ويستعين المجلس بإدارة ومستشارين وخبراء، لسد حاجاته التقنية والإدارية، طبقا لهيكلة إدارية ومالية يضمنها المجلس نظامه الداخلي.

المادة الرابعة عشرة

يتمتع المجلس بالاستقلال الإداري والمالي في تدبير إدارته وميزانيته. ولهذه الغاية ترصد له ميزانية خاصة يصرف منها على تسييره وتجهيزه.

تسجل الاعتمادات المخصصة لها في ميزانية البلاط الملكي.

المادة الخامسة عشرة

تعتبر عضوية المجلس تطوعية؛ بيد أنه تصرف لأعضاء المجلس تعويضات عن المهام التي ينيطهم بها المجلس.

المادة السادسة عشرة

يحدد النظام الداخلي للمجلس -استنادا للقواعد المقررة في ظهيرنا الشريف هذا- هيكلة المجلس الإدارية والمالية وكيفية تسييره وممارسته لاختصاصاته، وعقده لاجتماعاته وإجرائه لمداولاته. ويتولى رئيس المجلس وضع مشروع نظامه

الداخلي الذي تتم مناقشته من قبل المجلس، والمصادقة عليه من قبل جنابنا الشريف. يمكن للمجلس تعديل نظامه الداخلي طبقا للمسطرة المنصوص عليها في الفقرتين أعلاه.

المادة السابعة عشرة

إلى أن يتم تنصيب المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، حسب تركيبته المنصوص عليها في ظهيرنا الشريف هذا، يمارس المجلس القائم حاليا وكافة الأجهزة واللجان التابعة له أو المحدثة بجانبه، الاختصاصات المسندة إليه بأحكام الظهير الشريف المحدث له والآراء الاستشارية التي حظيت بموافقة جنابنا الشريف.

المادة الثامنة عشرة

ينشر ظهيرنا الشريف هذا في الجريدة الرسمية.

وحرر بفاس

في 15 من محرم 1422هـ (10 أبريل 2000م).

ظهير شريف رقم 1.07.192 صادر في 19 من ذي القعدة 1428هـ (30 نوفمبر 2007م) المتعلق بتغيير الظهير الشريف رقم 1.00.350 الصادر في 15 من محرم 1422هـ (10 أبريل 2001م) المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان[11]

الحمد لله وحده،

الطابع الشريف- بداخله:

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماه الله وأعز أمره أننا:

بناء على الظهير الشريف رقم 1.00.350 الصادر في 15 من محرم 1422 (10 أبريل 2001) المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي:

المادة الأولى

تنسخ أحكام المادة الرابعة عشرة من الظهير الشريف المشار إليه أعلاه رقم 1.00.350 الصادر في 15 من محرم 1422 (10 أبريل 2001) وتحل محلها الأحكام التالية :

المادة الرابعة عشرة: يتمتع المجلس بالاستقلال الإداري والمالي في تدبير إدارته وميزانيته.

11 الجريدة الرسمية عدد 5584 بتاريخ 25 ذو القعدة 1428 هـ (6 دجنبر 2007م).

وتشتمل ميزانية المجلس على ما يلي:

في الموارد:

- ✯ مداخيل الأموال المنقولة والعقارات التي يملكها المجلس؛
- ✯ الإعانات المالية المخصصة له من ميزانية الدولة؛
- ✯ الإعانات المالية المتأتية من أي هيئة وطنية أو دولية، خاصة كانت أو عامة؛
- ✯ المداخيل المختلفة؛
- ✯ الهبات والوصايا.

في النفقات:

- ✯ نفقات التسيير؛
- ✯ نفقات التجهيز والاستثمار.

تسجل الإعانات المالية التي تمنحها الدولة للمجلس في ميزانية الوزير الأول.

بعد دراسة مشروع الميزانية، يحدد وزيرنا الأول المبلغ الأقصى للإعانة المالية التي تخصصها الدولة للمجلس برسم السنة المالية المعنية، وذلك قبل إرساله إلى المجلس قصد التداول بشأنه.

يتولى محاسب ملحق لدى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان من لدن الوزير المكلف بالمالية القيام، لدى رئيس المجلس، بالاختصاصات التي تخولها القوانين والأنظمة للمحاسبين العموميين.

المادة الثانية

تغير على النحو التالي أحكام المادة الثانية عشرة من الظهير الشريف المشار إليه أعلاه رقم 1.00.350 الصادر في 15 من محرم 1422 (10 أبريل 2001):

المادة الثانية عشرة: يضطلع الرئيس .....

.....؛

- .....؛

- .....إلى جلالتنا الشريفة؛

- اقتراح الميزانية السنوية للمجلس، وتولي الأمر بصرفها؛

- .....؛

(الباقي بدون تغيير).

المادة الثالثة

ينشر ظهيرنا الشريف هذا في الجريدة الرسمية.

وحرر بكلميم

في 19 من ذي القعدة 1428 (30 نوفمبر 2007).

رابعا- الأنظمة الداخلية

النظام الداخلي للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان
المصادق على مشروعه في الجلسة المنعقدة

بتاريخ 26 ربيع الثاني 1411هـ (15 نوفمبر 1990م)

الفصل الأول

أحكام عـامـة

المادة الأولى

يسمى هذا النظام النظام الداخلي للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ويتضمن القواعد التنظيمية لإجراءات انعقاده، وممارسة مهامه.

المادة الثانية

يقصد بالألفاظ التالية، في تطبيق هذا النظام، الدلالات الواردة ازاء كل منها.

- ✯ الظهير الشريف : الظهير الشريف رقم 1.90.12 يتعلق بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.
- ✯ المجلـس : المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.
- ✯ الـرئيـس : رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.
- ✯ الأمانة العامة : الأمانة العامة للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.
- ✯ الأمين العـام : الأمين العام للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

الفصل الثاني

مهام المجلس

المادة الثالثة

مهمة المجلس مساعدة صاحب الجلالة في جميع القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان.

يتولى المجلس، في إطار هذه المهمة، رسم خطة عمله، ووضع البرامج الكفيلة بتحقيق أهدافه، وإصدار التوصيات الرامية إلى بلوغ مقاصده في حماية واحترام حقوق الإنسان إلى أبعد مدى.

المادة الرابعة

1- للمجلس تكوين مجموعات عمل من بين أعضائه تتولى دراسة قضايا خاصة خلال فترة معينة.

2- تتقيد مجموعات العمل بمواعيد إنجاز أعمالها. وللرئيس، بناء على اقتراح رئيس المجموعة، أن يمدد هذه المواعيد اذا كانت هناك ضرورة لذلك.

3- ترفع مجموعات العمل إلى المجلس ماتراه مفيدا من التوصيات بشأن القضايا التي كلفت بدراستها.

المادة الخامسة

للمجلس تشكيل لجان يعهد إليها بدراسة موضوعات مدرجة في جدول الأعمال.

المادة السادسة

للمجلس، ولمجموعات العمل، أن تستمع إلى شخصيات تتمتع بكفاءة خاصة في مجال حقوق الإنسان، أو تستشيرها اذا رأت فائدة في ذلك.

المادة السابعة

1- تبدأ كل مجموعة عمل أو لجنة أعمالها بانتخاب رئيس ومقرر لها من بين أعضائها، وفي حالة غياب رئيسها، ينوب عنه المقرر في إدارة الجلسات.

2- يرفع رئيس مجموعة العمل أو اللجنة أومقررها تقريرا للمجلس عن الأعمال المنجزة، ويقدم له كل مايطلب من بيانات حول ماورد في التقرير.

المادة الثامنة

يشترك أعضاء مجموعات العمل واللجان في المناقشات وفق ماهو مبين في هذا النظام.

الفصل الثالث

الرئيس

المادة التاسعة

1- يدعو الرئيس إلى اجتماع المجلس كلما دعت حاجة إلى ذلك بمبادرة منه أوتنفيذا لأمر صادر عن صاحب الجلالة.

2- يتولى الرئيس تسيير جلسات المجلس، وله حق الاشتراك في المناقشة والتصويت.

3- يعلن الرئيس افتتاح واختتام الجلسات وإغلاق باب المناقشة، ويكفل تطبيق أحكام هذا النظام.

المادة العاشرة

1- يدير الرئيس المداولات في الموضوعات المعروضة على المجلس حسب ترتيبها في جدول الأعمال إلا إذا قرر المجلس خلاف ذلك.

2- يعطى الرئيس الكلمة بحسب ترتيب طلبها، ويجوز أن تعطى الأسبقية في الكلام للأمين العام قصد توضيح مسألة غامضة أو تقديم معلومات لإنارة رأي المجلس.

3- للرئيس، أثناء المداولة، تلاوة قائمة الأعضاء الذين طلبوا الكلمة وإعلان غلق القائمة باتفاق مع المجلس، ولا يستثنى من ذلك إلا ممارسة حق الرد.

الفصل الرابع

الأمين العـام

المادة الحادية عشرة

1- الأمانة العامة هي الجهاز التنفيذي للمجلس.

2- تعمل الأمانة العامة تحت إشراف الأمين العام وفق أحكام الظهير الشريف وطبقا لمقتضيات هذا النظام.

3- يساعد الأمين العام عدد من الموظفين والخبراء.

4- يضع الأمين العام الهيكل التنظيمي للأمانة العامة بما في ذلك الأقسام والمصالح التي تتكون منها ويحدد المهام التي تضطلع بها.

المادة الثانية عشرة

تتولى الأمانة العامة المهام التالية :

1- تهيئة أوراق العمل والبحوث والدراسات المتعلقة بالموضوعات المدرجة في جدول الأعمال أو التي يطلبها المجلس بالاستعانة بمن تراه مناسبا من الخبراء والباحثين.

2- الإشراف على الأمور التنظيمية والإجرائية المتعلقة بضمان حسن سير العمل في اجتماعات المجلس ومجموعات عمله ولجانه.

3- التحضير الفني والإداري لانعقاد اجتماعات المجلس ومجموعات العمل واللجان التي يشكلها وإعداد جدول أعمال تلك الجلسات وتهيئة ما تقتضيه من مستلزمات.

4- الاشتراك في أعمال مجموعات العمل واللجان المنبثقة عن المجلس.

5- إعداد التقرير الدوري عن الأنشطة التي قامت بها على صعيد البرامج والإجراءات التنفيذية ومجموعات العمل واللجان والخطط المتصلة بأهداف المجلس.

المادة الثالثة عشرة

تقوم الأمانة العامة بالإتصال بالأجهزة القضائية والإدارية المختصة لبذل جميع المساعدات اللازمة للمجلس بما في ذلك تقديم المعلومات التي يرغب في الحصول عليها.

الفصل الخامس

اجتماعات المجلس

المادة الرابعة عشرة

يجتمع المجلس كلما دعت حاجة إلى ذلك ومرتين في السنة على الأقل.

المادة الخامسة عشرة

1- يعقد المجلس اجتماعاته في مقر المجلس، وله أن يعقدها في أي مكان آخر بأمر من صاحب الجلالة.

2- تعتبر جلسات المجلس صحيحة بحضور ثلثي أعضائه.

الفصل السادس

جدول الأعمال

المادة السادسة عشرة

يهيىء الأمين العام جدول الأعمال بالتشاور مع رئيس المجلس ويرسله إلى الأعضاء مرفقا بالوثائق والمذكرات التوضيحية في أجل لا يقل عن شهر واحد قبل التاريخ المحدد لانعقاد الاجتماع.

يتضمن جدول الأعمال البنود التالية :

1- الموضوعات التي يأمر صاحب الجلالة بعرضها على المجلس.

2- الموضوعات التي قرر المجلس بأغلبية ثلثي أعضائه إدراجها في جدول أعمال الاجتماع القادم.

3- تقرير الأمانة العامة عن الخطوات التنفيذية المتعلقة بأنشطة المجلس بالنسبة إلى الاجتماع السابق.

المادة السابعة عشرة

يقدم الأمين العام القضايا التي يرغب أحد الأعضاء في تسجيلها إلى المجلس طبقا للمادة السادسة من الظهير الشريف.

المادة الثامنة عشرة

ينتهي اجتماع المجلس بانتهاء بحث الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال وللمجلس أن يقرر إرجاء بحث بعض الموضوعات إلى اجتماع قادم أوتعليق بحثها إلى جلسات لاحقة تعقد في موعد آخر.

الفصل السابع

التصويت

المادة التاسعة عشرة

1- يتخذ المجلس قراراته بأغلبية الحاضرين. وعند تساوي الأصوات يرجح صوت الرئيس.

2- يقع التصويت برفع الأيدي مالم يقرر المجلس التصويت مناداة بالاسم.

3- يدون صوت كل عضو في محضر الجلسة إذا كان التصويت بالمناداة، ويكتفى بتدوين نتيجة التصويت إذا كان برفع الأيدي.

4- لايجوز قطع التصويت اذا أعلن الرئيس عن بدئه مالم يكن ذلك لنقطة نظام تتعلق بالتصويت أو بتأجيله.

المادة العشرون

1- لكل عضو اثارة نقطة نظام، وفي هذه الحالة لا يجوز مناقشة جوهر المسألة المعروضة على البحث.

2- لكل عضو أن يقترح أثناء مناقشة أية مسألة وقف الجلسة، أو تأجيلها أو إرجاء المناقشة، أو غلقها في المسألة المعروضة على المجلس، ويطرح الرئيس الاقتراح مباشرة على التصويت حسب الترتيب التالي :

- ✯ وقف الجلسة؛
- ✯ تأجيل الجلسة؛
- ✯ إرجاء الجلسة؛
- ✯ غلق باب المناقشة.

المادة الحادية والعشرون

1- اذا قدم عضو تعديل اقتراح، يتم التصويت على التعديل أولا. فإذا كان هناك أكثر من تعديل يبدأ بالتصويت على التعديل الذي يرى الرئيس أنه من حيث الموضوع أكثر التعديلات بعدا عن الاقتراح الأصلي، ثم يصوت على التعديل الذي يليه في البعد، وهكذا حتى يتم التصويت على جميع التعديلات المقترحة. فإذا أقر تعديل أو أكثر يجري التصويت بعد ذلك على الاقتراح الأصلي المعدل.

2- يعتبر أي اقتراح جديد بمثابة تعديل للاقتراح الأصلي إذا تضمن مجرد إضافة أو حذف أوتغيير في أحد أجزاء الاقتراح الأصلي.

الفصل الثامن

تعديل النظام الداخلي للمجلس

المادة الثانية والعشرون

1- للرئيس ولكل عضو اقتراح تعديل هذا النظام.

2- لايجوز النظر في طلب التعديل الا إذا أرسل الاقتراح الخاص به إلى الأعضاء من طرف الأمين العام قبل عرضه على المجلس فى أجل لا يقل عن شهر واحد من تاريخ التوصل به.

3- يتم تعديل هذا النظام بقرار يتخذ بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس.

المادة الثالثة والعشرون

يسري العمل بهذا النظام من تاريخ موافقة المجلس عليه.

النظام الداخلي للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

تطبيقا لمقتضيات الظهير الشريف رقم 1.00.350 الصادر بتاريخ 15 محرم 1422هـ (10 أبريل 2001م) المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان المصادق على مشروعه في الاجتماع السابع عشر للمجلس في 13 و14 مارس 2003

الفهرس

الإطار العام

الباب الأول : أحكام عامة

الباب الثاني : تركيب المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

الفصل الأول : العضوية

الفصل الثاني : الرئيس

الفصل الثالث : الأمين العام

الباب الثالث : سير عمل المجلس

الفصل الأول : الاجتماعات

الفصل الثاني : مجموعات العمل واللجان

الباب الرابع : الإدارة والتسيير المالي للمجلس

الفصل الأول : إدارة المجلس

الفصل الثاني : التسيير المالي للمجلس

الباب الخامس : جائزة محمد السادس لحقوق الإنسان

الباب السادس : التقرير السنوي وحصيلة وآفاق عمل المجلس

الفصل الأول : التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب

الفصل الثاني : تقرير عن حصيلة وآفاق عمل المجلس

الباب السابع : مقتضيات ختامية.

ديباجة

تطبيقا لمقتضيات الظهير الشريف رقم 1.00.350 الصادر بتاريخ 15 محرم 1422 (10 أبريل 2001) المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، واستحضارا للمبادئ الناظمة للمؤسسات الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها (المعروفة بمبادئ باريس) التي صادقت عليها الجمعية العمومية للأمم المتحدة في قرارها رقم 134/48 بتاريخ 20 دجنبر 1993، يعد المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان مؤسسة وطنية متخصصة في النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها كما هي متعارف عليها عالميا.

والمجلس هيئة محدثة إلى جانب صاحب الجلالة، يضطلع بمهمة استشارية، معتمدا على الاقتراح والتحفيز في كل المجالات والقضايا المتعلقة بالحقوق الإنسانية.

والمجلس مؤسسة تعددية ومستقلة، كما أنه، فضلا عن تشبثه باستقلاليته، يعمل على ربط علاقات جادة وبناءة مع السلطات العمومية، وعلاقات أساسها الحوار والتعاون مع المجتمعين المدني والسياسي.

ويسعى المجلس، في ممارسته للصلاحيات المخولة له، إلى بلوغ أرقى درجات النزاهة المعنوية والفكرية أثناء إدلائه بآرائه واقتراحاته، كما يحرص على أن يكون موضوعيا ومحايدا في مساعيه وتحليلاته، وحازما في مواجهته لانتهاكات حقوق الإنسان.

ويضع المجلس الكرامة الإنسانية واحترام الآخر واحترام الاختلاف، عند معالجته لأي قضية تدخل ضمن اختصاصاته، في صميم انشغالاته، معتمدا باستمرار على فضائل الحوار الديمقراطي الصادق.

إن المجلس، الذي يعتبر قضية حقوق الإنسان فوق المصالح والتمايزات السياسية يراهن، بناء على ذلك، على العمل من أجل صون كرامة وحقوق كل الأفراد والجماعات بدون تمييز، وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان، وتقوية دولة الحق والقانون،

وتوطيد الديمقراطية وصيانتها، والعمل على تعزيز احترام كافة حقوق الإنسان الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية والسياسية والمدنية ، والنهوض بها.[12]

الباب الأول: أحكام عامة

المادة 1

يحدد هذا النظام الداخلي هيكلة المجلس وكيفية تسييره وممارسة اختصاصاته، وعقد اجتماعاته وإجراء مداولاته.

كما يضع الضوابط الأساسية لتنظيم جائزة محمد السادس لحقوق الإنسان وإعداد التقرير السنوي حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب وحصيلة وآفاق عمل المجلس، وذلك استنادا للقواعد المقررة في الظهير الشريف رقم 1.00.350 الصادر بتاريخ 10 أبريل 2001، المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بمثابة نظامه الأساسي.

الباب الثاني: تركيبة المجلس

الفصل الأول: العضوية

المادة 2

يتكون المجلس من أعضاء ذوي صفة تقريرية و أعضاء ذوي صفة استشارية.

المادة 3

يشارك الأعضاء ذوو الصفة التقريرية في أشغال المجلس بصفتهم الشخصية، ولا يحق لهم أن ينيبوا عنهم أحدا.

12 التعديلات المشار إليها بلون مغاير تم اعتمادها في الاجتماع 29 للمجلس المنعقد بتاريخ 29 مارس 2008.

ويشارك الأعضاء ذوو الصفة الاستشارية في أشغال المجلس بصفتهم الشخصية، وفي حال تعذر عليهم ذلك يمكنهم أن ينيبوا عنهم أحد مساعديهم الأقربين.[13]

المادة 4

يشارك الأعضاء ذوو الصفة التقريرية في التعبيرعن الرأي وفي التصويت واتخاذ القرار والترشيح لتحمل المسؤوليات بكامل الحرية.

المادة 5

يواظب الأعضاء ذوو الصفة التقريرية على المشاركة في أشغال المجلس ولا يجوز لهم التغيب بدون عذر مقبول.

المادة 6

تكون مداولات المجلس سرية ما لم يقرر خلاف ذلك، ويلتزم الأعضاء بالسرية التامة بخصوص فحوى المداولات و المقررات، كما يلتزمون بالحفاظ على التكتم فيما يخص الوثائق الداخلية للمجلس.[14]

يلتزم الأعضاء بواجب التحفظ، وذلك بالتأكيد على صفتهم الشخصية حين إبداء آرائهم خارج أشغال المجلس.

المادة 7

عضوية المجلس تطوعية ، وطبقا للمادة 15 من ظهير إعادة تنظيمه، يمكن صرف تعويضات عن المهام للأعضاء ذوي الصفة التقريرية، تشمل تغطية نفقات النقل والإقامة المرتبطة بالمشاركة في أشغال المجلس، والتعويض عن الإسهام الفعلي

13 أضيف هذا التعديل خلال الاجتماع المذكور سابقا.
14 أضيف هذا التعديل خلال الاجتماع المذكور سابقا.

في دوراته ولجانه ومجموعات عمله وعن التحريات والأعمال والخبرات والمهام التمثيلية التي يكلفهم المجلس بإنجازها.

وتحدد مقادير وكيفيات صرف التعويضات المشار إليها أعلاه بقرار لرئيس المجلس.[15]

المادة 8

يشارك الوزراء في اجتماعات المجلس كأعضاء بصفة استشارية، ولهم أن يتقدموا بالعروض والبيانات المفيدة تلقائيا أو بطلب من المجلس، كما لهم أن يفوضوا، عند الاقتضاء، النيابة عنهم في ذلك، طبقا لمقتضيات الفقرة الثانية من المادة الثالثة أعلاه.[16]

المادة 9

يشارك والي المظالم، بصفته التقريرية، في أشغال المجلس بناء على مقتضيات المادة 4 من الظهير الشريف رقم 1.00.350 الصادر بتاريخ 10 أبريل 2001، المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، مع مراعاة مقتضيات الفقرة الأولى من المادة الثالثة أعلاه.[17]

الفصل الثاني: الرئيس

المادة 10

يتولى الرئيس رئاسة المجلس ويسهر على حسن تسييره وتدبير شؤونه وسير عمله.

15 عدلت هذه المادة في الاجتماع المذكور سابقا.
16 إضافة اعتمدت في نفس الاجتماع المذكور.
17 لحقت تعديلات بهذه المادة في نفس الاجتماع.

المادة 11

يدعو الرئيس لانعقاد الدورات العادية وغير العادية، ويحدد مشروع جدول الأعمال ويرفعه إلى جلالة الملك للمصادقة عليه، ويتولى تسيير الجلسات والمداولات، كما يرفع إلى جلالته نتائج أشغال المجلس.

المادة 12

يمثل الرئيس المجلس إزاء السلطات والهيئات الوطنية والدولية، وهو المخاطب الرسمي لها ويعتبر الناطق الرسمي للمجلس.

المادة 13

يقترح الرئيس الميزانية السنوية للمجلس ويتولى الأمر بصرفها؛ ويمكنه أن يفوض للأمين العام سلطة إعداد الميزانية أو صرفها؛ كما يمكنه أن يفوض بعضا من صلاحياته لأعضاء من المجلس بعد استئذان صاحب الجلالة[18].

الفصل الثالث: الأمين العام

المادة 14

يتولى الأمين العام الإشراف على الأمانة العامة باعتبارها جهازا إداريا وتقنيا للمجلس.

المادة 15

يشارك الأمين العام في أعمال المجلس بصفة تقريرية إذا كان عضوا فيه، وبصفة استشارية إذا كان معينا من خارجه. كما يتولى التحضير الفني والإداري لانعقاد

18 أعتمد هذا التعديل في نفس الاجتماع المذكور سابقا.

اجتماعات المجلس ومتابعة إعداد أوراق العمل والبحوث والدراسات المتعلقة بالموضوعات المدرجة في برامجه ومجموعات عمله ولجانه.

الباب الثالث: سير عمل المجلس

الفصل الأول: الاجتماعات

المادة 16

يعقد المجلس أربعة أصناف من الاجتماعات:

- ✯ الاجتماعات التي تعقد بأمر ملكي كلما ارتأى جلالته إحالة قضية على أنظار المجلس لتقديم المشورة وإبداء الرأي؛
- ✯ الاجتماعات الدورية التي تعقد ثلاث مرات في السنة، في كل من فبراير و يوليوز ونونبر؛
- ✯ الاجتماعات التي تعقد بمبادرة من ثلثي الأعضاء كلما اقتضى نظرهم ذلك؛
- ✯ الاجتماعات الطارئة التي تعقد بمبادرة من رئيس المجلس، بعد استئذان جلالة الملك، كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

المادة 17

تعقد جميع دورات المجلس بدعوة من الرئيس، وتبعث الاستدعاءات للاجتماعات الدورية أسبوعين على الأقل قبل تاريخ الاجتماع مرفقة بجدول الأعمال ووثائق العمل الضرورية.

المادة 18

تعتبر اجتماعات المجلس قانونية بحضور ثلثي الأعضاء، وفي حالة عدم اكتمال النصاب يوجه الرئيس استدعاء ثانيا لانعقاد الاجتماع الموالي بعد ثمانية أيام، ويصبح هذا الاجتماع قانونيا مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين.

المادة 19

لا تطبق قواعد الاستدعاء والنصاب المذكورة في المادتين 17 و 18 أعلاه على الاجتماعات ذات الطابع الاستعجالي التي يستدعى لها بأسرع وسيلة ممكنة.

المادة 20

تنعقد الاجتماعات بمقر المجلس وتكون مغلقة، ما لم يقرر خلاف ذلك.

المادة 21

يسعى المجلس إلى اتخاذ مقرراته وتوصياته بالإجماع، أو بالتوافق، وإلا فبأغلبية ثلثي الأعضاء، وفق أحكام الظهير الشريف الصادر بتاريخ 10 أبريل 2001، وفي هذه الحالة، يجري التصويت برفع الأيدي وتدون نتائجه.

المادة 22

يتم في بداية كل جلسة ضبط لائحة حضور الأعضاء.

يتولى الرئيس تسيير الجلسات، ويعطي الكلمة للأعضاء الذين يطلبون التدخل وذلك بصفة عادلة وحسب ترتيبهم، ولكل عضو الحق في إثارة نقطة نظام ويتم البت في هذه النقطة قبل مواصلة المداولة بشأن الجوهر.

المادة 23

يتولى الأمين العام إعداد محاضر الجلسات وحفظها وتوثيقها.

المادة 24

يرفع الرئيس إلى علم جلالة الملك نتائج أشغال اجتماعات المجلس إثر انتهائها.

يجوز للمجلس، بعد إطلاع جلالة الملك، أن ينشر، جزئيا أو كليا، آراءه وتوصياته ومقترحاته بجميع الطرق المناسبة.

الفصل الثاني: مجموعات العمل واللجان

المادة 25

يشكل المجلس مجموعات عمل ولجانا متخصصة ولجانا خاصة.

المادة 26

لكل عضو أن يختار مجموعة العمل التي يرغب في الانضمام إليها، على ألا تخل حرية الاختيار بمتطلبات العمل في المجموعات من حيث العدد والفعالية، وللعضو المسجل في لائحة مجموعة العمل أن يتتبع ويساهم في عمل مجموعة ثانية.

المادة 27

يسير كل مجموعة عمل رئيس يختاره المجلس لمدة سنتين قابلة للتجديد، ويدون أشغالها مقرر تختاره مجموعة العمل لنفس المدة قابلة للتجديد.

المادة 28

لمجموعة العمل أن تحدد مساطر وقواعد عملها، كما يمكن لها أن تكون لجانا فرعية تكلف بمهام أو موضوعات خاصة.

المادة 29

يكون المجلس خمس مجموعات عمل:

- ✯ مجموعة عمل النهوض بثقافة حقوق الإنسان؛
- ✯ مجموعة عمل حماية حقوق الإنسان والتصدي للانتهاكات؛

- ✯ مجموعة عمل حقوق الإنسان والتطور المجتمعي؛
- ✯ مجموعة عمل دراسة التشريعات والسياسات العمومية؛
- ✯ مجموعة عمل العلاقات الخارجية.

المادة 30

يشكل المجلس لجنة تعني بتنسيق أعمال مجموعات العمل، وتتكون، بالإضافة إلى الرئيس و الأمين العام، من رؤساء مجموعات العمل والمقررين.

المادة 31

للمجلس أن يشكل لجانا متخصصة تتولى دراسة قضايا خاصة وترفع إليه توصيات بشأنها طبقا لمقتضيات المادة 10 فقرة 2 من الظهير الشريف الصادر بتاريخ 10 أبريل 2001.

المادة 32

يقترح الرئيس، بعد استئذان جلالة الملك، إحداث لجنة خاصة لبحث قضية معينة تدخل في نطاق اختصاص المجلس، ويمكن لهذه اللجنة أن تضم أعضاء من المجلس ومن خارجه طبقا لمقتضيات المادة 7 من الظهير الشريف الصادر بتاريخ 10 أبريل 2001.

المادة 33

يتولى الأمين العام توفير ما تقتضيه أعمال اللجان من وسائل عمل وخبرة.

الباب الرابع: الإدارة والتسيير المالي

الفصل الأول: إدارة المجلس

المادة 34

تتألف إدارة المجلس من الهياكل الإدارية التالية:

أ- على الصعيد المركزي :

- ✯ شعبة التعاون والعلاقات الخارجية ؛
- ✯ شعبة الحقوق الجماعية والشؤون الجهوية ؛
- ✯ شعبة التواصل ؛
- ✯ شعبة الحماية ومساعدة الضحايا ؛
- ✯ شعبة الأرشيف ؛
- ✯ شعبة الموارد البشرية والمالية والمعلوميات ؛
- ✯ وحدة التوجيه والمساعدة القانونية والطبية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

وتتكون كل شعبة من أقسام ومصالح تحدد بقرار من الرئيس.

ب – على الصعيد الجهوي:

- ✯ المكاتب الإدارية، التي يتم النص على مقتضيات تنظيمها في قرار لرئيس المجلس[19].

19 بموجب التعديلات المبينة بلون مغاير أصبحت إدارة المجلس تتكون من شعب إدارية ومكاتب إدارية جهوية وقد اعتمدت هذه التعديلات في الاجتماع المذكور سابقا كما أحدثت شعبة للأرشيف ووحدة للتوجية والمساعدة القانونية للضحايا في الاجتماع 34 للمجلس المنعقد بتاريخ 17 دجنبر 2009.

المادة 35

تضم إدارة المجلس مركز التوثيق والتكوين والإعلام في مجال حقوق الإنسان، الذي ألحق بالمجلس.

يعتمد المركز نظاما خاصا، يحدد طبيعة مهامه وطرق عمله، ويشرع في العمل به بعد مصادقة رئيس المجلس عليه.

يتمتع المركز بالمرونة اللازمة في تدبير شؤونه الإدارية والمالية، كما يقدم تقريرا سنويا عن أنشطته وماليته يدمج ضمن التقرير السنوي للمجلس[20].

الفصل الثاني: التسيير المالي للمجلس

المادة 36

يتوفر المجلس على ميزانية خاصة، ترصد لتغطية نفقات التسيير والتجهيز.

يتم مسك محاسبة المجلس وفق النظام الخاص بالتنظيم المالي والمحاسبي له والذي ينظم بمقرر للرئيس.

يتولى محاسب ملحق لدى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان من لدن الوزير المكلف بالمالية القيام، لدى رئيس المجلس، بالمهام التي تخولها قوانين وأنظمة المحاسبين العموميين، ويسهر على التقيد بالقواعد والإجراءات المالية والمحاسبية المنصوص عليها في النظام الخاص بالتنظيم المالي والمحاسبي وفي دفتر التنظيم والمساطر المحاسبية الذي يضعه الرئيس.

20 تتعلق التعديلات المضافة بموجب هذه المادة بمركز التوثيق والإعلام والتكوين في مجال حقوق الإنسان الذي ألحق بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في يونيو 2004.

يتولى المجلس، في نهاية كل سنة مالية إعداد تقرير مالي. ويمكن لرئيس المجلس أن يطلب إجراء افتحاص مالي من طرف الجهة المختصة بذلك حسب القوانين الجاري بها العمل[21].

المادة 37

تحدث بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان شساعة للمصاريف، وتحدد النفقات التي يمكن الأمر بصرفها في إطار الشساعة، وحدود مبالغ هذه النفقات بمقرر لرئيس المجلس، طبقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل[22].

الباب الخامس: جائزة محمد السادس

المادة 38

يمنح صاحب الجلالة «جائزة محمد السادس لحقوق الإنسان» لشخص أو هيئة يتم اقتراحها سنويا من طرف المجلس، طبقا للمادة الثامنة من الظهير الشريف الصادر بتاريخ 10 أبريل 2001.

تسلم الجائزة بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان.

المادة 39

تمنح الجائزة لهيئة أو لشخص، مغربيا كان أم أجنبيا، تميز بأعمال ميدانية أو دراسات أو أبحاث علمية أو مشاريع تتعلق بحماية حقوق الإنسان وممارستها والنهوض بها.

21 اعتمدت هذه التعديلات في الاجتماع 29 المذكور.
22 أدخل هذا التعديل في الاجتماع 29.

المادة 40

تشتمل الجائزة على قيمة مالية وميدالية تحمل رسما فنيا، ويكتب عليها جائزة «محمد السادس لحقوق الإنسان»، وكذا سنة تسليم الجائزة.

المادة 41

يتم اختيار الفائز من قبل لجنة للتحكيم تتشكل سنويا لهذا الغرض باقتراح من الرئيس.

المادة 42

تتكون لجنة التحكيم، بالإضافة إلى الرئيس والأمين العام، من أحد عشر عضوا على الأكثر، بحيث يتم اختيار الثلثين من داخل المجلس والثلث من خارجه حسب معايير الخبرة والتخصص.

يرأس لجنة التحكيم رئيس المجلس وفي حالة غيابه ينوب عنه الأمين العام.

تتخذ اللجنة قرارها بأغلبية ثلثي أعضائها، ويجب أن يكون هذا القرار معللا ومبررا ومكتوبا يرفق بتوصية ترفع إلى المجلس قصد المصادقة.

يتولى رئيس المجلس رفع اقتراح اللجنة إلى صاحب الجلالة.

المادة 43

تتولى اللجنة تحديد تواريخ الاجتماعات وتعيين المقررين من أجل دراسة ملفات الترشيح والبت فيها.

المادة 44

يعلن المجلس سنويا عن فتح باب الترشيح مع تحديد الأجل، كما يمكن له أن يحدد المجال أو المجالات التي ستخصص لها الجائزة كل سنة إذا ارتأى ذلك.

المادة 45

يتم الترشيح إما من طرف الشخص نفسه، أو بواسطة منظمة أو هيئة أو جمعية تبادر إلى ترشيح شخص أو هيئة أو جمعية، أو عن طريق أعضاء المجلس الذين ليسوا أعضاء في لجنة التحكيم، ولا يقبل ترشيح أعضاء المجلس أثناء مزاولة مهامهم فيه.

الباب السادس: التقرير السنوي وحصيلة وآفاق عمل المجلس

المادة 46

يعد المجلس، تطبيقا للمادة 2 من الظهير الشريف الصادر بتاريخ 10 أبريل 2001، تقريرا سنويا في جزأين: حالة حقوق الإنسان بالمغرب، وحصيلة وآفاق عمل المجلس.

الفصل الأول: التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب

المادة 47

يكون المجلس، باقتراح من الرئيس، لجنة متخصصة من ثلاثة أعضاء، من بينهم مقرر، لإعداد التقرير عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب، يستحسن في أعضائها أن يكون لهم إلمام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان في مجال إعداد التقارير، طبقا لمقتضيات المادة 10 من الظهير الشريف الصادر بتاريخ 10 أبريل 2001.

تعمل اللجنة المتخصصة تحت إشراف الرئيس، ويسهر الأمين العام على مساعدتها من حيث توفير الوثائق والمعلومات الملائمة.

المادة 48

يتضمن التقرير السنوي تقييما موضوعيا ودقيقا عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب.

المادة 49

يشتمل التقرير السنوي على:

- ✯ عرض الإطار المؤسساتي والقانوني والاجتهاد القضائي المتعلق بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها؛
- ✯ إبراز التقدم المحرز خلال السنة في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها؛
- ✯ رصد الخروقات والتجاوزات التي طالت حقوق الإنسان؛
- ✯ تحليل المعيقات التي حالت دون التقدم في مجال أو مجالات محددة؛
- ✯ استخلاص الدروس المناسبة وإصدار التوصيات التي من شأنها تحسين وتطوير أوضاع حقوق الإنسان؛
- ✯ ملاحق تتضمن بيانات إحصائية ومعطيات ذات صلة بالتقرير السنوي.

الفصل الثاني: تقرير عن حصيلة وآفاق عمل المجلس

المادة 50

يتضمن التقرير في جزئه الثاني المتعلق بحصيلة وآفاق عمل المجلس:

- ✯ حصيلة منجزات عمل المجلس؛
- ✯ آفاق العمل على المدى الطويل؛
- ✯ برنامج العمل على المدى القصير والمتوسط.

المادة 51

يمكن للمجلس أن يصدر، بالإضافة إلى التقرير السنوي، تقارير ذات طابع موضوعاتي.

المادة 52

يجوز للمجلس، بعد إطلاع صاحب الجلالة، نشر التقرير السنوي في جزئيه والتقارير الموضوعاتية وتعميمها على القطاعات والمؤسسات والمجموعات التي يعنيها الأمر.

الباب السابع: مقتضيات ختامية

المادة 53

يمكن تعديل أحكام هذا النظام الداخلي وتتميمه، باقتراح يتخذه المجلس بأغلبية ثلثي أعضائه، بعد المصادقة عليه من قبل جلالة الملك.

المادة 54

ينسخ هذا النظام الداخلي مقتضيات النظام الداخلي المصادق عليه بتاريخ مارس 2003 عملا بمقتضيات الظهير الشريف رقم 1.00.350 الصادر في 10 أبريل 2001 المتعلق بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ويجري العمل بهذا النظام الداخلي بعد مصادقة جلالة الملك عليه.

خامسا- الكلمات الافتتاحية لرؤساء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان خلال اجتماعاته

الاجتماع الأول

5، 6، 13 و19 ذو الحجة 1410هـ (28،29 يونيو 6 و12 يوليوز 1990م)

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

أصحاب المعالي

سيدي الأمين العام

حضرات السادة

تنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك المعظم الحسن الثاني نصره الله يشرفني أن أفتتح هذه الجلسة الأولى للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وإنها لمناسبة رائدة لأبارك لهذا الجمع الموقر الثقة الغالية التي وضعها فيه سيد البلاد بانتقائه لهذه النخبة الخيرة من خدامه أعضاء هذا المجلس الذي يحظى بشرف العمل بجانب الجلالة الشريفة وتحت إمرة مولانا أعزه الله، أننا جميعا إيمان مطلق بالمؤسسات الدستورية والديمقراطية أي أننا جميعا وطنية صادقة، وغيرة نموذجية على سمعة البلاد، وشجاعة مسؤولة لصالح المكتسبات والحريات.

وأكرم بها من فرصة ذهبية لأرفع إلى السدة العالية بالله أصالة ونيابة تجديد الإخلاص والولاء وتقديم فروض الطاعة والوفاء وأسمى مشاعر العرفان والامتنان على الثقة المولوية السامية التي أخف بها خدام الأعتاب الشريفة المعاهدون الله على السعي الحثيث والمسؤول لتحقيق ما خططه ـ حفظه الله ـ من مسارات وما رسمه من طموحات.

حضرات السادة،

لعل من نافلة القول أن نثير الانتباه إلى أن تأسيس هذا المجلس لبنة تضاف إلى لبنات وضعها أبو النهضة المغربية جلالة المغفور له محمد الخامس طيب الله ثراه صيانة للكرامة ودفاعا عن السيادة وتحريرا للأرض والإنسان.

فلقد أمر فور رجوعه رضوان الله عليه بمعية وارث سره جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله من منفاه السحيق بالعمل على تحقيق فصل السلط واستقلال القضاء. ووضع خاتمه الشريف على ظهير الحريات العامة حماية للإنسان في حريته وكرامته وعرضه وماله وحياته. وعندما وضع صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني الدستور وعرضه على الاستفتاء، ثبت باليقين والبرهان أنها خطوة رائدة أخرى نحو دولة القانون بما اشتمل عليه من نصوص ترعى حقوق الإنسان وضمانات لجعل منها مكسبا واقعيا يتناسب وما أراد له جلالته أن يكون : موفور الكرامة، محفوظ الحقوق، آمن الجانب من التعديات والتعسفات والتجاوزات والخروقات.

والآن وفي سياق السعي الدؤوب لاستكمال دولة القانون أبى مولانا الإمام إلا أن ينشئ هذا المجلس كهيئة استشارية يضم بين أحضانه رجالات من أسمى وجهاء الدولة وشخصيات بارزة تتمتع بكفاءة خاصة في مجال حقوق الإنسان كما تتمثل فيه الأحزاب السياسية والنقابات والهيئة الوطنية للأطباء ورابطة القضاة والمجالس العلمية والتعليم الجامعي والهيئات التي تعنى بحقوق الإنسان وجمعية هيئات المحامين.

أننا نعلم جيدا المساعي المتوالية التي بذلها جلالته لتحقيق وتوسيع نطاق حقوق الإنسان في المملكة وتعميمها إلى أبعد الآفاق إيمانا من جلالته حفظه الله بأنها تنسجم مع مبادئ الإسلام وتقاليدنا العريقة والقيم التي ضمنها المجتمع الدولي في العديد من الإعلانات والمواثق.

وسعيا إلى تلافي كل تقصير في هذا المجال أضرارا برعايا جلالته الأوفياء وبكل إنسان يوجد على ترابنا الوطني أسند إلينا جلالته المحروس بالله هذه المهمة السامية التي إذ نقدر مالها من مسؤولية ثقيلة وجسامة بالغة نفتخر في نفس الوقت وأي افتخار بالمقام الرفيع الذي تبوؤنا إياه بعملنا بجانب مولانا الملك كان النصر له دوما حليفا.

حضرات السادة،

إن الخطاب السامي الرائع الذي أعلن فيه جلالته عن تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان مساء يوم الثلاثاء 8 ماي والذي تتبعه المغاربة قاطبة بتأثر بالغ وبوافر الإعجاب درس أخلاقي يمتاز بالشمولية والتبصر لصالح حقوق المواطن إزاء الإدارة والسلطة والدولة ويحذر من مغبة التصور السطحي لهذه الحقوق من الافتراء لإقحام الزندقة والتخريب. ولقد نجلت من الخطاب المولوي مرة أخرى بتألق فائق حكمة ملكنا الشهم الهمام وغيرته على بلده ورغبته الملحة في ظهور المغرب في حلة قشيبة ووجه وضاح لامع.

إن صاحب الجلالة الذي تلقى من والده العظيم جلالة محمد الخامس رضي الله عنه اشرف المبادئ وأنبلها وتربى في كنف التقاليد المغربية الأصيلة المفعمة بتعاليم الإسلام الحنيف واستكمل تكوينه الخلقي والديني بحصوله على ثقافة قانونية وأدبية عصرية كان دائما مهتما أقصى الاهتمام بحقوق الإنسان.

وما قراره أيده الله بإنشاء هذا المجلس إلا دليل قاطع على هذا الاهتمام سعيا إلى أن يبقى المواطن المغربي في بلده معززا مكرما وأن يحظى بجميع الضمانات الكفيلة بصيانة حريته وصحته وكرامته.

إن مجلسنا وهو يشرع على بركة الله في حمل الأمانة يضع نصب أعينه ذلك الخطاب التاريخي متتبعا بكل حرص ودقة ما احتوى عليه من التوجيهات السامية والآراء السديدة فهو مرشده في الحال والمآل، ينير له السبيل ويقيه العثرات.

فأنتم محصنون بسداد الرأي وعمق الضمير وبعد النظر والإيمان الراسخ بقيم الحضارة والإبداع.

وإننا إذ نفخر ونعتز بهذه الالتفاتة المولوية الغالية وهذه المبادرة الكريمة لمصممو العزم على أن نكون في مستوى هذا التشريف الملكي وأن يكون بحول الله العمل الذي سنقدمه لجلالته عملا نزيها جديرا بأن ينال رضاه.

فالثقة غالية والأمانة خطيرة والمسؤولية تاريخية. إنها أوسمة تطوق الأعناق عرفانا وقوة تزيد الهمم عنفوانا.

كتب الله لأعمالنا التوفيق والنجاح وألهمنا السداد والفلاح وأعاننا على تحمل الرسالة بصدق وأمانة وكلل جهود المجلس لما فيه الصالح العام وجعلنا دوما عند حسن ظن مولانا الإمام. والله جل جلاله نسأل العون لبلوغ الهدف وتحقيق الرجاء والأمل.

والسلام عليكم ورحمة الله.

رئيس المجلس

محمد العربي المجبود

الاجتماع الثالث[2]

30 رجب و3 شعبان 1411هـ (15 و18 فبراير 1991م)

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب المعالي

حضرات السادة

يطيب لي أن أعلن عن افتتاح هذا الاجتماع الثالث للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وأن أجدد بكم اللقاء وقد أصبحنا نشكل كتلة ملتحمة وأسرة منسجمة تعمل يدا في يد تحقيقا لهدف واحد.

وما أثلج قلبي وسهل علي أداء مهام الرئاسة أن المناقشات والمداولات كانت هادئة متزنة تطبعها الكياسة واللباقة. فلم أسمع تحت هذه القبة كلاما محرجا ولا قولا جارحا. وليس ذلك بغريب وهذا المجلس الموقر الذي يحظى بالعمل بجانب الجلالة الشريفة وتحت إمرة أمير المؤمنين أعزه الله وما يكسيه ذلك من مقام رفيع بين أحضانه رجالا من وجهاء الدولة المرموقين وأدباء وعلماء وكتابا ومؤلفين وأساتذة جامعيين وقضاة ومحامين ومناضلين سياسيين ونقابيين قال فيهم جميعا صاحب الجلالة أنهم يتحلون بالاستقامة والضمير المهني والمصداقية والخبرة والغيرة على الوطن.

إن الاجتماع الأول والثاني إضافة إلى أنهما سمحا لنا بالتعرف على بعضنا وربط الاتصال بيننا أكثر كان نتاجهما خصبا من حيث تحديد وإرساء قواعد العمل وتبادل الآراء وتنسيق الخطط ورفع ما ذهبنا إليه من اقتراحات إلى حضرة صاحب الجلالة في إطار الاستشارة المخولة إلينا.

2 بالنسبة للاجتماع الثاني، أفتتح مباشرة من طرف السيد الأمين العام بتلاوة مشروع جدول الأعمال.

فعلى صعيد مجموعة العمل المكلفة بالوضع تحت الحراسة والاعتقال الاحتياطي لقد تم وضع توصيات تبناها المجلس تتجسم في تعديلات هامة أدخلت على قانون المسطرة الجنائية ضمانا لكرامة الأشخاص وحريتهم وحرية الدفاع وحماية المواطنين مما قد يقترف عليهم من أخطاء أو تجاوزات.

ولقد وافق صاحب الجلالة الملك المعظم نصره الله على هذه الاقتراحات وأصدر تعليماته الشريفة في مجلس وزاري إلى مجلس النواب في شكل مشروع قانون قصد المصادقة عليه لتحول هذه الاقتراحات إلى نصوص تشريعية في أقرب الآجال.

إن هذا الإنجاز الهام يعد منعطفا جديدا في التشريع الجنائي المغربي ومكتسبا ثمينا في مجال حقوق الإنسان إذ هو يأخذ بعين الاعتبار بصفة أكثر تأمين فعالية ولجوع العقاب من جهة وضمان حرية الأشخاص من جهة أخرى.

وعلى مستوى الممارسة فإن مجموعة العمل بذلت جهودا واسعة النطاق في ميدان أداء مأموريتها استنتجت منها توصيات هامة تعرض على المجلس ليتخذ بشأنها الموقف الذي يراه لائقا سواء بخصوص الوضع تحت الحراسة أو الاعتقال الاحتياطي.

أما بخصوص الوضعية في السجون فإن المجموعة المكلفة بالموضوع قامت هي الأخرى على أحسن وجه بالمهام المسندة إليها. إن جلسة العمل التي عقدتها مع السيد وزير العدل ومساعديه ساهمت بصفة فعالة في تقديم معلومات إضافية عن السجون معززة بالوثائق المتعلقة بها. وفي إطار نشاطها قامت المجموعة بزيارة بعض السجون المهمة واطلعت على أحوال نزلائها وما يعترضهم من مشاكل، فضمنت كل ذلك في تقرير مفصل مذيل باستنتاجات وتوصيات مهمة ستعرض على المجلس في هذه الدورة للموافقة عليها قبل رفعها إلى الجناب الشريف أعزه الله.

وعلى صعيد الإعلام يتجسد أبرز إنجاز على مستوى الاتصالات الخارجية في الزيارة التي قام بها وفد عن المجلس إلى البرلمان الأوروبي في مقره بستراسبورغ قصد التعريف به وبمنجزاته. وفي هذا الإطار، عقد الوفد الذي لعب ضمنه الأستاذ

الكبير والكاتب الشهير السيد عبد الله العروي دورا هاما جلسات مع رئيس لجنة حقوق الإنسان بالبرلمان ومع ممثل منظمة العفو الدولية لدى المؤسسات الأوروبية والأمين العام للمعهد الدولي لحقوق الإنسان والمستشار الخاص لرئيس البرلمان الأوروبي. وأثناء هذه الاتصالات تم التركيز على التعريف بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وعلى رغبته في المساهمة في مسيرة الأمم العاملة لصالح حقوق الإنسان والاتصال بالمنظمات الدولية التي تعنى بهذا المجال.

إثر ذلك أن مجموعة العمل التي عهد إليها بشؤون الإعلام والاتصال بالمنظمات الدولية المهتمة بحقوق الإنسان قامت بنشاط جد مكثف ومتعدد الجوانب.

إضافة إلى الاجتماع الذي عقدته مع السيد وزير الداخلية والإعلام بحضور مكتب النقابة المغربية للصحافة قصد تنسيق التعامل مع الصحافة الوطنية وإطلاع المجلس على ما ينشر بشأن التجاوزات لحقوق الإنسان وكذا تعيين محاور دائم مع المجلس تابع لوزارة الإعلام، ثم عقد جلسات عمل مع السيد وزير الدولة المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون تقرر أثناءها تعيين محاور ينتمي إلى الوزارة يعهد إليه بربط صلة الوصل بين هذه الأخيرة والمجلس وتزويد هذا الأخير نظاميا بالتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية المتعلقة بالمغرب بخصوص حقوق الإنسان، وإنشاء علاقات تعاون بين المجلس والمنظمات الحكومية وغير الحكومية للتعريف بالوضع الحقيقي لحقوق الإنسان بالمغرب.

وأهم حدث سجله المجلس يتجسد في تشرف وفد عنه بمقابلة صاحب الجلالة نصره الله بالديوان الملكي يوم 28 ديسمبر من السنة الماضية، حيث تلا السيد الأمين العام والرئيس بالنيابة مذكرة صادرة عن المجلس بتكوين لجنة البحث والتقصي في أحداث 14 ديسمبر 1990.

ولقد ألقى جلالته، كلمة سامية فائقة الروعة من حيث الشكل والمضمون أبرز فيها حفظه الله القيم الأساسية التي يجب التركيز عليها لصالح المؤسسات الدستورية وتكريس الشرعية والمشروعية.

فأعلن جلالته عن موافقته على إنشاء لجنة مكونة من أعضاء المجلس تعنى بالبحث والتقصي في أحداث 14 ديسمبر مؤكدا أيده الله أنه سيصدر تعليماته الشريفة إلى السيد الوزير الأول لاتخاذ الإجراءات اللازمة لقيام اللجنة بمهامها في أحسن الظروف.

وما أسعد قلوبنا جميعا وملأها مسرة وافتخارا أن صاحب الجلالة أيده الله ونصره عبر بوصفه أمير المؤمنين ومواطنا عن رضاه وعطفه ورعايته للمجلس على ما حققه من نتائج بأسلوب هادئ متزن.

إن هذا التنويه الملكي السامي لأقوى مشجع وأعظم حافز لنا لمواصلة العمل بالعزم الراسخ وكامل نكران الذات.

إن الرسالة المسندة إلينا اعتبارا لما لها من أهمية فائقة تستوجب منا معالجتها بتروٍ وحكمة واعتدال ساهرين – إن اقتضى الحال– على تنظيف غسيلنا بعيدا عن أنظار الدخلاء، حفاظا على ظهور بلدنا الآمين بالمظهر اللائق بمكانته المرموقة في حقل المجتمع الدولي.

وكلنا إيمان بأن وضع صرح الدول لا يتم دفعة واحدة، بل يتطلب مراحل ثابتة وأشواطا راسخة يأتي كل واحد منها في إبانه لإعطاء الدولة شكلها وهيكلها، ثم الصعود بها تدريجيا نحو الغاية المثلى.

ومن الأكيد أن ما حققناه إنجاز هائل جدير بالاعتبار. فقطعنا شوطا مهما في مجال حقوق الإنسان سائرين بعزم وثبات في الدرب السليم، ومن سار على الدرب وصل.

إنها لخطوة مباركة في صالح مغربنا العزيز تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الحسن الثاني نصره الله وأبقاه ذخرا لهذه الأمة إرساء لدولة الحق.

ونحن ولله الحمد سائرون في الاتجاه الصحيح مزودين بجميع الوسائل الناجعة.

فهنيئا لنا جميعا وشكرا لكافة أعضاء مجموعات العمل الثلاث على إنجازهم الجيد وعلى الجهود التي بذلوها للوصول إليه.

وإنها لمناسبة سانحة لأتقدم بالشكر الحار إلى حكومة صاحب الجلالة نصره الله في شخص السيد الوزير الأول والسادة : وزير الدولة المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون ووزير العدل ووزير الداخلية والإعلام، على المساعدة التامة التي قدمتها لمجموعات العمل الثلاث طبقا لتعليمات صاحب الجلالة الملك المعظم، والتي لولاها لما استطاع المجلس أن يؤدي المهام المنوطة به في ظروف ملائمة.

وسأكون مخلا بالواجب إذا لم أتوجه بالشكر بصفة خاصة إلى صديقي وزميلي الأستاذ محمد ميكو الأمين العام للمجلس وقلبه النابض على المعونة التي قدمها

إلي في نطاق مهام الرئاسة وعلى الأسلوب الحكيم المتزن الذي يسير به مرافق المجلس. إنه ولا ريب الرجل الصالح في المكان الصالح الذي وصفه صاحب الجلالة في خطابه السامي الذي ألقاه أيده الله يوم 8 ماي 1990، بمناسبة إنشاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان «القاضي المعروف المحترم النزيه».

إن جدول أعمال هذا الاجتماع جد مثقل وحافل بالقضايا ذات الأهمية بمكان. وإني لواثق أن المجلس سيتصدى لها كالمعتاد بالدراسة المعمقة والفحص الدقيق سعيا إلى الخروج باقتراحات جديرة برضا، مولانا صاحب الجلالة أمير المؤمنين دام له النصر، والتمكين الساهر على مصالح هذا البلد المسلم الأمين والممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها والمؤتمن على صيانة حقوق وحريات المواطنين.

أبقاه الله حاميا للوطن ومرشدا حكيما لشعبه المتفاني في حبه والمتشبث بطاعته وأقر عينه بولي عهده الأمير الجليل صاحب السمو الملكي سيدي محمد وشقيقه صاحب السمو الملكي الأمير المحبوب المولى الرشيد وسائر أفراد الأسرة المالكة الشريفة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

رئيس المجلس

محمد العربي المجبود

الاجتماع الرابع

الخميس 12 جمادى الآخرة 1412هـ (19 دجنبر1991م)

بسم الله الرحمان الرحيم

أصحاب المعالي

سيادة الأمين العام

حضرات السادة

على بركة الله أفتتح الاجتماع الرابع للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ونحن كلنا إيمان بأننا سائرون في المسلك السليم ومنتهجون سبيل الحكمة والرشاد.

لقد قطعنا على أنفسنا العهد فور تقلدنا المهام النبيلة، التى شاءت الإرادة الملكية أن تسندها إلينا بأن نبذل قصارى الجهود لنكون في مستوى الثقة التي شرفنا بها أمير المؤمنين، فوفينا ونلنا رضى ملكنا أدامه الله ذخرا لهذا البلد المسلم الأبي وحاميا لكرامة رعاياه الأوفياء في ظله الظليل وكنفه الكريم.

وتعبيرا عن الرضى الملكي الشريف أبى مولانا المنصور بالله إلا أن يخلد شهادة سروره وارتياحه لما حققه المجلس في رسالة ملكية منيفة، مؤرخة في 20 فبراير من هذه السنة، موجهة إلى رئيس المجلس يعلم فيها حفظه الله بموافقته جملة وتفصيلا على جميع المقترحات المرفوعة إلى الجناب الشريف أسماه الله وأعز أمره، ومشيدا بالطريقة التي تنهجها مؤسستنا الفتية التي تحظى بمنزلة عالية ومقام رفيع لدى جلالته.

ولقد جاء في الرسالة الملكية، التي وزعت عليكم صور منها، تنفيذا للأمر السامي، والتي يسجلها مجلسنا الموقر في حولياته بحروف ذهبية خالدة، أن سيدنا المنصور بالله، الذي يتتبع أعمالنا عن كثب يخصص اهتماما بالغا لهذه المؤسسة ويعتبر، حفظه الله، أنها تدرس ما يحال عليها باعتدال ووقار وتتحلى بفضيلة الحوار تحقيقا لسيادة العدل واستكمالا لدولة القانون.

وما يرفع سرورنا إلى منتهى الابتهاج أن جلالته عبر لنا جميعا عن عطفه ورضاه مضيفا، أعزه الله، أنه فخور بنا وبأننا نسير على النهج المستقيم الذي رسمه لنا، مؤكدا أننا سنجد دائما في الجناب الشريف الرائد الأمين والسند المتين والصدى الحسن لكل ما نقترحه لصالح حقوق الإنسان.

ولاشيء يثلج الصدر ويملأ القلب فخرا ويسعده منتهى الاسعاد أكثر من عطف ورضى أمير المؤمنين. وان جلالته لم ينعم علينا بعطفه ورضاه فحسب بل انه أبى إلا أن يعبر لنا عن افتخاره بما حققناه والأسلوب الذي رسمناه.

إن هذا التنويه الملكي الكريم يزيد في تطويق أعناقنا بالمنونية لجلالته الذي رفع مقامنا بالعمل مباشرة بجانبه المنيف، وأعلى شأننا برعايته المتواصلة ووضع فينا منذ البداية كامل الثقة.

انها والله كلمات ثقيلة في الميزان زاخرة بالمعاني خليقة بالتأمل العميق وموحية للرسوخ الأبدي في الذاكرة والأذهان اعتبارا لعظمتها وجلالها ومقدار سموها.

شاءت اذن العناية الملكية السامية، تكريما لنا وتشريفا آخر لمجلسنا، أن تتفضل علينا بهذا الكتاب التاريخي المرصع بالدرر اللامعة تنويها بما أنجزناه وتأكيدا لرغبته الشريفة في إرقاء المغرب إلى دولة قانون بالمعنى الكامل.

إن هذه الوثيقة النفيسة التي يحتفظ بها المجلس بافتخار تغمر قلوبنا شعورا يستعصي وصفه، إذ من المشاعر مالم تتح التعبير عنه الألفاظ والجمل. فتبدو المفردات عاجزة عما يود إبانته وشرحه.

حضرات السادة،

إن المجلس منذ نشأته لم يعرف التراخي أو اللافعالية بل إنه دوما في حركة سرمدية دؤوبة تمتد إلى الفترات الفاصلة بين اجتماعاته سواء على مستوى مجموعة العمل أوالوفود أو على صعيد الأمانة العامة.

وفي هذا الإطار شارك المجلس بمدينة جنيف، في شهر مارس المنصرم، في الدورة السابعة والأربعين للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حيث عقد السيد الأمين

العام جلسات عمل مع الأمين العام المساعد لمكتب هيئة الأمم المتحدة المكلف بحقوق الإنسان ومع ممثلي بعض المنظمات المعتمدة من لدن منظمة الأمم المتحدة.

ولقد كانت هذه فرصة ثمينة لوفد المجلس استغلها لتقديم عروض معززة بما يليق من وثائق استهدفت التعريف بالمجلس وحقيقة وضع حقوق الإنسان في المغرب.

والجدير بلفت النظر أن الأمين العام المساعد لمنظمة الأمم المتحدة، المكلف بحقوق الإنسان، أشاد بالمجلس وواعد الوفد بتقديم الدعم الكافي والمؤازرة الواسعة لمؤسستنا، وعبر عن رغبته الأكيدة في تأسيس مركز جهوي للتكوين والتوثيق في مجال حقوق الإنسان بالمغرب. ولست بحاجة إلى إبراز ما لهذه الرغبة إن تحققت من فائق الأهمية. وانها ستتحقق بحول الله.

ومن الإنجازات العظيمة، التي تمت في مجال حقوق الإنسان، يجب التركيز بصفة خاصة على مبادرة ذات الأهمية بمكان سيكون لها ولا ريب أوسع الصدى في الداخل والخارج لما لها من أبعاد فائقة.

أجل إن تدريس مادة حقوق الإنسان في بعض المعاهد والمؤسسات التعليمية للتكوين، التابعة للدولة، يعد إجراء مليئا بالفوائد من شأنه أن ينير أفكار طلبة المعهد الوطني للدراسات القضائية وطلبة مدارس الشرطة والدرك ومدرسة استكمال تكوين الأطر، ويلقنهم المبادىء الأساسية لحقوق الإنسان ومدونة سلوك المهنة الخاصة بالأعوان والموظفين المسندة إليهم مهام تنفيذ القوانين، وما تتضمنه الإعلانات الدولية والعهود والمواثيق وغيرها من الصكوك التي تم الاتفاق عليها، على مستوى منظمة الأمم المتحدة، وعلى الوثائق التى وقعها المغرب أو انضم إليها أو صادق عليها.

إنها لخطوة عملاقة وقفزة طويلة إلى الأمام تقدف بالمغرب إلى الواجهة في هذا الميدان، ويحق أن يفخر بها ويتباهى بتحقيقها هذا البلد الفتي والعريق في القدم في نفس الوقت الذي يشق طريقه ليأخذ مكانه في الصف الأول بين الدول المتحضرة.

وحرصا من صاحب الجلالة على أن لا يقع أي تأخير في دخول اقتراحات المجلس، التي حظيت بالموافقة الملكية السامية، في حيز التطبيق أصدر، حفظه الله، تعليماته الكريمة بتأسيس لجنة للمتابعة تختص بالسهر على جعل كل ما تقرر في هذا المجال أمرا واقعيا وقابلا للتنفيذ في أقصر الآجال.

ولقد تشكلت فعلا هذه اللجنة مؤلفة من أعضائها السادة : وزير الدولة المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون ووزير العدل ووزير الداخلية والإعلام والأمين العام للمجلس.

إن هذه المبادرة السامية، التي تضاف إلى المبادرات الرائدة الأخرى لسيدنا المنصور بالله، والتى لا يبلغها الاحصاء ولا ينالها العد من كونها أن ترسل نفسا جديدا في تحريك عجلة إتمام دولة القانون.

بيد أن المبادىء الأساسية لحقوق الإنسان وتقديس كرامته كانت دائما، عبر التاريخ في المغرب، القاعدة الرئيسية لمعاملة المواطنين. وإن استعمال العنف والاستبداد لم يشكل على الإطلاق سياسة ممنهجة لإرساء النظام وبسط السلطة وتعزيزها بل المغرب البلد المتمدن والمتدين بالإسلام، الذي كرم بنى آدم، كان دوما راعيا وحاميا لهذه الحقوق ولو بتصور آخر ومفهوم مختلف وأن التجاوزات التي من المحتمل أن تكون قد وقعت لم تكن الا حالات منفردة ملازمة لطبيعة البشر.

إن حقوق الإنسان التي لم تختف إذن أبدا في الواقع عن الساحة المغربية، والتي شوهتها بالتزييف المسرف لغايات مغرضة، بعض المنظمات الدولية التي تعمل حسب ادعائها لصالح خير البشرية أصبحت بفضل جلالة الملك المعظم، الذي فجر الله على يده ينابيع الحكمة، تتحرك جليا في حدود واسعة استكمالا لدولة الحق والقانون، وتناسقا مع المفاهيم الدولية في إطار ما اصطلحت عليه المؤسسات المختصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة من معايير وقواعد نجد مبدئيا أساسا لها في دستورنا وبالتالي في قوانيننا الداخلية، مع مراعاة ثوابت اعتقاداتنا الروحية، التي هي من النظام العام والتي نحن أشد الناس عضا عليها بالنواجد.

وما إنشاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان نفسه، والأهمية التي يخولها إياه العاهل الكريم إلا دلالة قاطعة للرغبة الملحة لجلالة الملك في توسيع دائرة حقل حقوق الإنسان في المغرب، وإعطائها حجما يتلاءم وعصرنته ومكانته المرموقة على الساحة الدولية.

حضرات السادة،

من الأكيد أن من أهم الأحداث التي وقعت، بعد اجتماعنا الأخير، صدور العفو الملكي السامي يوم 14 غشت من هذه السنة، بمناسبة عيد تخليد ذكرى تجديد بيعة سكان وادى الذهب إلى جلالته، والذي شمل عشرات من السجناء المحكوم عليهم من أجل المس بسلامة الدولة.

ولقد جاء هذا العفو الملكي تلبية لملتمس أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

وهكذا يكون، سيدنا المنصور بالله، قد وافق على اقتراحات المجلس بكاملها الأمر الذي نسجله بارتياح عظيم سيما وأن البلاغ الرسمي، الصادر عن وزارة الإعلام، بهذه المناسبة يربط صراحة العفو الملكي السامي بملتمس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

والجدير بلفت النظر في سياق نشاط المجلس أنه شارك بوفد جد هام في اللقاءات الدولية للمؤسسات الوطنية المهتمة بتطوير وحماية حقوق الإنسان، التي انعقدت بباريس مابين السابع والتاسع من شهر أكتوبر من هذه السنة، مغتنما الفرصة لعقد اجتماعات مفيدة مع بعض تلك المؤسسات الوطنية وبعض ممثلي قنوات الإعلام الأوربية.

وأمام هذه الإنجازات الباهرة، التي حققها المغرب في هذا المجال، في ظرف قصير من الزمن، لم يبق لقنوات السوء الإعلامية وكتاب الشر والأذى -إن بقي لهم شيء من احترام النفس- إلا أن يوصدوا أبواقهم المضلة وأن يضعوا أقلامهم الشائنة.

وسنبقى في الجادة المرسومة بقيادة رائدنا الهمام مولانا الملك غير مبالين بأصوات الكذب والقذف وما تسطره أقلام الافتراء مواجهين بكامل الازدراء أولائك الصحافيين الذين يجنحون إلى الرواية، وأولائك الروائيين المتطفلين على الإعلام.

وإن المركز الجهوي للتكوين والتوثيق في مجال حقوق الإنسان المزمع تأسيسه في بلدنا إشهاد من منظمة الأمم المتحدة نفسها بالتقدم المنجز في مادة حقوق الإنسان في المغرب، وبرهان ساطع عن المقام المرموق الذي تحظى به المملكة في هذا الميدان، ومكسب هائل من شأنه أن يعلى أكثر مكانتها بين الأمم المتشبثة بقدسية كرامة الإنسان والدفاع عنها.

وليس هذا فقط ما يثيرالانتباه العالمي بخصوص تقيد المغرب بالقواعد الدولية لحماية حقوق الإنسان، بل تلقى الرأي العام، بكامل الارتياح، انتخاب بلدنا يوم 10 شتنبر الماضي رئيسا للجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي سينعقد بمدينة برلين أثناء فصل الربيع لسنة 1993 مع العلم أن المغرب كان السباق إلى اقتراح عقد هذا المؤتمر منذ سنة 1989.

إن سير المغرب في طريق حقوق الإنسان لا رجعة فيه ولا توقف. ولقد أكد جلالة الملك في هذا المضمار في الخطاب السامي، الذي ألقاه حفظه الله في مجلس النواب بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الأخيرة يوم 11 أكتوبر من هذه السنة، عزم المغرب على التشبث بحقوق الإنسان قائلا: «وها أنتم سوف ترون عما قريب إن شاء الله أن المغرب سيصبح مضرب المثل في تطبيق حقوق الإنسان».

ولو لم نكن متشبثين بحقوق الإنسان لما كنا شعب أحرار، ولو لم نكن شعب أحرار لما حاربنا الاستعمار، ولو لم نحارب الاستعمار لما كنا في تاريخ الاستعمار الدولة التي عرفت أقصر فترة في الاستعمار أي أقل من خمسين سنة.

ليس هناك من شك اذن أن المغرب مقبل أكثر، بحول الله بارادة جلالة الملك، على إيلاء الأولية لصيانة الضمانات الفردية والجماعية وحمايتها في نطاق الزحف

المستمر لمسيرة بناء مغرب أحسن يسعى، داخل ملكية دستورية، إلى احتلال المقام الذي أراده له سيد البلاد سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، والتوفيق من الله وعليه نتوكل ونعم الوكيل.

حضرات السادة،

يطيب لي ختما لهذه الكلمة أن أتقدم باسمي وباسمكم جميعا بأحر التهاني إلى أميننا العام الأستاذ محمد ميكو، الذي تفضل صاحب الجلالة نصره الله، بتعيينه عضوا لأكاديمية المملكة المغربية.

ان هذه الميزة الملكية الكريمة اذ تشرف رجلا من أبرز رجالات الدولة المثقفين، وخديما وفيا من خدام العرش المجيد، تشرف مجلسنا في ذات الوقت وتفعم أعضاءه حبورا.

وهكذا يزدان عقد أسرة الأكاديمية بلؤلؤة لامعة تنطلق منها أشعة النبل والأخلاق الفاضلة ويضاف إلى منظومة الأكاديميين أعضاء هذا المجلس قاض من أجود قضاة المملكة وأديب من ألمع أدبائها.

فنرجو المولى جل جلاله أن يوفقه في هذا التشريف الجليل تنويرا للفكر ودعما لاشعاع العرفان ومساهمة لبلدنا في تحليل المسائل الكبرى الشاغلة لبال المجتمع على أوسع نطاق ومحاولة تقديم ما يناسبها من الحلول.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رئيس المجلس

محمد العربي المجبود

الاجتماع الخامس

الجمعة 23 جمادى الآخرة 1413هـ (18 دجنبر 1992م)

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب المعالي

سيادة الأمين العام

حضرات السادة

يطيب لي بدءا أن أزف اليكم أن صاحب الجلالة الملك المؤيد بالله تعبيرا عن ارتياحه ورضاه عن جودة الخدمات التي قدمها المجلس، في نطاق الاستشارة المخولة إليه، تفضل حفظه الله فقرر تجديد انتداب السادة الأعضاء الذين انتهى انتدابهم الأول.

ولست بحاجة إلى لفت النظر إلى أنها بادرة ملكية سامية أخرى نضمنها بمنتهى الفخر في سجلاتنا الحافلة بمثيلاتها، التي هي أصدق تعبير عن التبريك الملكي لمجلسه الاستشاري هذا، ولأعضائه الأوفياء، الذين توسم فيهم جلالته الخير من الأول وتفضل عليهم بثنائه الكريم في اليوم نفسه الذي أعلن فيه عن تعيينهم في هذه المؤسسة الملكية الموقرة.

وإلى هؤلاء أتقدم بأحر التهنئة على الثقة الغالية التي تكرم عليهم بها صاحب الجلالة، وأعبر لهم عن سروري باستئناف العمل المشترك في جو من الوئام والتفاهم والعزم الراسخ على السير إلى الأمام بنفس الوثيرة وفي نفس النهج المرسوم.

نلتقي اذن من جديد لنواصل المشي في المحجة البيضاء، التي باركها مولانا أمير المؤمنين، دام له العز والتأييد مسلحين بالإرادة القوية وعلى كامل الاستعداد لتوظيف ما لدينا من طاقة ومواهب وعزم وخدمة لهذا البلد العزيز والجالس على عرشه المكين.

نلتقي من جديد سعداء بحصيلة جهودنا مقتنعين أكثر من أي وقت مضى بأن ما تحقق، من خلال هذا المجلس، أضحى يؤتي أكله على أوسع نطاق.

وفي كل مناسبة سانحة يأبى صاحب الجلالة إلا أن يتفضل بالتعبير عن ارتياحه لأعمالنا وتنويهه بما حققناه تحت رعايته السامية.

ولقد هنأنا العاهل الكريم، نصره الله، مرة أخرى بمناسبة استقباله أعضاء لجنة البحث والتقصي عن أحداث فاس المتفرعة عن مجلسنا زوال يوم الثلاثاء 24 ديسمبر 1991 بالقصر الملكي العامر بمراكش، حيث سلمت لجلالته مذكرة مرفوعة إلى السدة العالية بشأن الخطوات التنفيذية لنشاط المجلس ومذكرة أخرى تتضمن موجز تقرير لجنة البحث والتقصي مصحوبة ببرقية ولاء وإخلاص.

ولقد توجه سيدنا المنصور بالله إلى أعضاء اللجنة بخطاب سام، تم الحرص على إرسال صور منه إليكم، اعتبارا لما احتوى عليه من ثناء للمجلس وإبراز ايجابية حصيلة أعماله، وما اشتمل عليه من سمو الأفكار وسديد الآراء وفائق الشكر لمؤسستنا هذه على ما بددته من أكاذيب، التي تعرض لها المغرب وإشاعات كانت تسود سمعته في الخارج، وما تضمنه في الختام من كلمات نعتز بها ونسجلها إلى الأبد في الأفئدة والذاكرة، اذ قال مدد الله في عمره : «جزاكم الله عن هذا البلد وعن وطنكم خيرا لأنكم أرجعتم الأمور إلى نصابها والحقيقة إلى محلها».

هذه شهادة شريفة سامية من جلالة الحسن الثاني، أمير المؤمنين، وفخر العرب وسليل الشرفاء وحفيد الرسول عليه السلام ورائد حقوق الإنسان والساهر على تطويرها وصيانتها وحامل مشعل الكرامة ولواء مسيرة المغرب العظيم نحو أسمى الآفاق، نضيفها إلى سابقاتها تكريما لهذا المجلس الموقر السائر قدما ترسيخا لمجد هذا البلد العظيم.

نلتقي اليوم اذن لتواصل مسيرة الكرامة زحفها مفتخرين بدون تواضع بالاقتراحات ذات المستوى الرفيع، التي عرضناها على نظر الجناب الشريف، انطلاقا من ذلك

اليوم التاريخي الذي أسند الينا جلالته حفظه الله هذه المهام النبيلة والذي طبع حياتنا، على غرار ما طبع حياة كل مواطن وكان له الأثر البالغ في ربوع المملكة وخارجها.

يوم خالد ذلك اليوم الثامن من شهر ماي 1990 الذي أعلن فيه صاحب الجلالة عن تأسيس مجلس استشاري لحقوق الإنسان في خطاب تاريخي سام مبينا، حفظه الله، اختصاصاته وإجراءات مداولاته ومؤكدا أن المغرب كان دائما طموحا إلى تبوء المكان المرموق في المجتمع الدولي ومهتما بصيانة حقوق الإنسان والجماعات.

وكنا نتتبع بخشوع الخطاب الشريف كلمة كلمة، قارئين على المحيى الملكي الكريم العزم القوي على وضع حد للقيل والقال، وإظهار المغرب في الحلة القشيبة الطاهرة التي له والنزع عنه دنس التزييف والافتراء. ولقد بلغ تأثرنا أوجه عندما توجه إلينا مولانا الملك آمرا بأن نعين جلالته بنزاهتنا ووطنيتنا على رفع هذا البلد إلى مستوى الدول المتحضرة.

شعرنا، في تلك اللحظات، بمدى اهتمام جلالته بمجال حقوق الإنسان ومدى إصراره القاطع على صيانتها وتطويرها، وفي نفس الوقت بمدى أهمية المأمورية المسندة إلينا، وجسامة الدور الذي سنقوم به حالا واستقبالا. شعرنا في تلك اللحظات بأعظم تشريف وأنبل تكليف. فواضع الثقة فينا والمعتمد على مقدرتنا ومواهبنا وإخلاصنا هو سيد البلاد، أمير المؤمنين وحامي حمى الملة والدين. ومن الطبيعي أن نشعر بثقل التكليف وعظمة التشريف.

فخرجنا من الاجتماع مفعمين فخرا وابتهاجا عازمين على تسخير كل ما لدينا من أجل أداء المهمة على أحسن وجه وبصدق وأمانة.

انطلقنا ولكننا لم ننطلق من نقطة صفر باعتبار أن احترام كرامة الإنسان كانت دائما هي الأصل وأن صيانة حقوقه ظاهرة طبعت دوما نظام الحكم بالمغرب. فلم ننطلق لوضع أسس حقوق الإنسان بقدر ما انطلقنا لاستكمال ما يطلق عليه في المصطلح الدولي بعبارة دولة الحق والقانون، والسهر أكثر على توطيد تلك الحقوق التي

نجد جذورها مستقرة في القرآن الكريم وسنة الرسول عليه السلام والتقاليد الإسلامية العريقة المتناسقة مع المبادىء الأساسية للمواثيق والعهود الدولية.

كان انطلاقا إذن كدولة قانون مزودين برصيد قانوني خليق بدولة عصرية متحضرة. جدير بالتباهي ملازم لدولة مجهزة بادارة من الطراز الحديث ومؤسسات تضاهي مؤسسات الدول المكتملة النمو، دولة شامخة في المجد قاعدة على صرح ملكية دستورية ديموقراطية متعددة الأحزاب تضمن حقوق المواطنين وحرياتهم والمساواة بينهم، تدرج عملها في نطاق المنظمات الدولية وتتعهد بالتزام ما تقتضيه مواثيقها من مبادىء وحقوق وواجبات.

لم ننطلق إذن من الحلقة الأولى لمسلسل حقوق الإنسان بل من إحدى حلقاته الأخيرة سيرا على درب المبتغى.

انطلقنا انطلاقة عزم وحزم بقلوب مليئة بالإرادة القوية بإرادة فولاذية خدمة للوطن في شخص ملكه الرائد صاحب المبادرات الجريئة والمواقف المصيرية الخالدة.

انطلقنا مؤمنين بالفوز والظفر الأكيد واعين كامل الوعي بآمال الشعب المغربي الأبي، شاعرين بجسامة الأمانة شعورا فائقا، سعداء بما أتيح لنا من فرصة غالية لخدمة العرش العظيم والمتربع عليه خدمة صادقة تترك بصماتها في سجل التاريخ ضمن مرحلة حاسمة من مراحل المسيرة الحسنية الموفقة.

انطلقنا مزودين بألجع الأسلحة المادية والمعنوية وأكبر الوسائل فعالية، باعتبارنا لا ننتمي لأية جهة حكومية، ولا نخضع لأية سلطة إدارية وبأننا جهاز استشاري لجلالة الملك، مرتبط ارتباطا مباشرا بالجناب الشريف نعمل تحت إمرته، لا حاجز بيننا وبين السدة العالية بالله سوى الوقار والطاعة وقدسية المقام.

فقطعنا الأشواط تلو الأخرى وحرقنا المراحل والعين الملكية الكريمة ترعانا عن كثب والجناب الشريف يبارك منوها راضيا.

فانكببنا على الملفات وحللناها تحليلا وتناقشنا وتحاورنا، سواء على صعيد الجلسات العامة أو مجموعات العمل أو اللجان، ورفعنا إلى صاحب الجلالة، نصره الله،

اقتراحات مدروسة متزنة موزونة الألفاظ معتدلة الصيغة، عالجت موضوعات هامة، فبددنا الغيوم الحاجبة للحقيقة وساهمنا في إظهار المغرب بمظهره الحقيقي.

فقومت شيئا فشيئا الاعوجاجات وأصغت الآذان الضالة إلى وجوب احترام القانون والتقيد بمبادئه وأصبحت حقوق الإنسان، بموازاة مع قضية الوحدة الترابية، الشغل الشاغل حكومة وإدارة. فتراجع الضالون عن أخطائهم وأسرع الزائغون عن الجادة بالإلتحاق بقافلة الكرامة.

فتبين للجميع أن المغرب ليس البلد الذي قدمته بعض المنظمات بدافع من السوء، وبدون مبرر قائم على أسس تتسم بالجدية، بمظهر مظلم مرتد لثوب البطش والاستبداد الغاشم انتهاك الحرمة البشرية ضاربا عرض الحائط بالآليات الدولية التي صادق عليها في هذا المجال.

إننا لواعون بأن الساحة الدولية تطبعها آنيا أحداث وتيارات جديدة أخذت تنتشر رقعتها في القارات الخمس تعكس، فيما نشاهده اليوم، من تقلبات متعددة وتغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية واسعة النطاق تدور محاورها أساسا حول إعادة النظر، على الأصعدة الدولية والجهوية والقومية، في معاملة الإنسان على أساس صيانة الكرامة البشرية طبق المبادىء التي وضعتها الأمم المتحدة وضمنتها الشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

إننا لانحتاج إذن إلى تلقين أي درس في مجال حقوق الإنسان بل إننا أكثر الناس إدراكا بهذا الجانب الحساس الذي تزداد جسامته، يوما عن يوم، بقدر ما تتبلور التحديات المعاصرة التي علينا أن نأخذها بالحساب ابتغاء بقاء بلدنا قلعة حصينة للحريات والحقوق المشروعة، علما أن درجة صيانة هذه الحقوق ضمانها أصبحت تقاس بها المكانة التي تتبوءها الدولة في المجتمع، وبالتالي المعاملة التي على المجتمع الدولي أن يعاملها بها.

وفي هذا السياق أكد صاحب الجلالة نصره الله على السياسة التطويرية لحقوق الإنسان في المغرب فقال في خطابه السامي في قمة مجلس الأمن يوم 31 يناير 1992:

«لقد سجل تقدم واضح على الصعيد العالمي في مجال حقوق الإنسان. وان المغرب لينوه بذلك من أعلى هذا المنبر لأن مفهوم حقوق الإنسان من وجهة نظرنا مفهوم عالمي لا خلاف فيه ولا جدال.

ونحن نؤمن بأن حقوق الإنسان تعني أولا وأخيرا الحفاظ على كرامة الإنسان، وما يترتب على هذا المبدأ النبيل من صيانة الحقوق الفردية والجماعية، وهذا ما تقره كل الجماعات المتحضرة. كما يطيب لنا أن نقول إن المبادىء التي أعلن عنها البيان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن تعكس المفاهيم والتصورات الإنسانية التي آمنا بها، منذ أربعة عشر قرنا، والتي تشمل الحقوق السياسية والإقتصادية والإجتماعية».

إن الخليفة الثاني في الإسلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه أعلن عن حقوق الإنسان منطلقا من سؤاله المشهور: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا».

ولقد أراد صاحب الجلالة أن يؤكد أكثر على مسيرة حقوق الإنسان في المغرب فقال، حفظه الله، في خطاب العرش:

«سيادة دولة الحق والقانون دعتنا إلى إيلاء حقوق الإنسان عنايتنا الفائقة.

«إن المبادىء الديموقراطية والمفاهيم الخلقية التي أشرنا إليها، وما لنا من إيمان بوجوب سيادة دولة الحق والقانون هي التي دعتنا إلى إيلاء حقوق الإنسان عنايتنا الفائقة، بحيث تصدرت اهتماماتنا ومشاغلنا. ونحن نعتبر فكرة حقوق الإنسان مرتبطة في المجتمع، وهذا الدور يقتضي تحقيق نوع من التوازن بين حماية حقوق الإنسان وحماية المجتمع من كل ما يهدد الإنسان في حياته وممتلكاته وأمنه الاجتماعي. ومن هذا المنظور أسسنا إلى جانبنا المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. فتقدم إلى أنظارنا بعدة اقتراحات قبلناها برمتها اقتناعا منا بصفتها البناءة وتمس معظم الاقتراحات مجالات الحراسة النظرية والإعتقال الاحتياطي وحالة السجون من الوجهتين القانونية والإنسانية.

«كما أنشأنا أيضا قنوات الإتصال والإعلام لتنوير الرأي العام حول الموضوع بما فيه المنظمات الرسمية والمنظمات غير الحكومية. تلكم هي تصوراتنا والمبادىء التي ألهمت عملنا، وذلكم هو السلوك الخلقي الذي طبع خياراتنا».

حضرات السادة،

يتجلى هكذا بوضوح أن صاحب الجلالة، نصره الله، لم يترك فرصة تمر دون انتهازها للتأكيد على احترام حقوق الإنسان وعزمه الشديد على صيانتها وإرقائها على مختلف الأصعدة.

ولقد جدد حفظه الله التعبير عن هذا العزم مرة أخرى في خطابه السامي يوم 21 أبريل 1992 بمناسبة افتتاح المناظرة الخامسة للجماعات المحلية حيث قال:

«علينا قبل كل شيء أن نحترم حقوق الإنسان وعلينا أن نحترم فوق حقوق الإنسان حقوق الجماعات وعلينا فوق حقوق الجماعات أن نحترم القانون».

وسعيا إلى التعريف أكثر بما حققه المغرب ومحو الأثر الذي قد تركته كل مبادرة محتملة لتزييف الإعلام، واصل المجلس على مستوى الوفود نشاطه المكثف إنجازا لهذه الغاية في مختلف الديار الأوروبية والأمريكية.

وفي هذا الإطار توجه، بأمر من جلالة الملك نصره الله في أواخر شهر يناير 1992، إلى واشنطن وفد عن المجلس مؤلف، بالإضافة إلى سيادة الأمين العام الأستاذ محمد ميكو، من الزملاء السادة : محمد زيان أحمد العسكي محمد بوزبع محمد علال سيناصر والتهامي الخياري.

وأثناء مقامه بالعاصمة الأمريكية ربط اتصالات بعدد من البرلمانيين ومساعديهم المهتمين بحقوق الإنسان، وبالمنظمات غير الحكومية التي تعنى بهذا المجال، وكذا ببعض الجامعيين والطلبة الذين يبدون اهتماما خاصا بالعلاقات الخارجية، وبعدد من المسؤولين عن حقوق الإنسان بكتابة الدولة في الخارجية وقدم بيانات ضافية عن المملكة المغربية وما تحظى بها حقوق الإنسان من عناية.

وانتهز الوفد هذه الفرصة لإثارة الانتباه إلى ما يمارس من خروقات ضد المحتجزين بمخيمات تيندوف ومن اختطافات فردية وجماعية وما يترتب عنها من سلبيات جسيمة وأحزان وآلام لا توصف.

ولقد تم تنسيق العمل، في هذا المضمار، مع الوفد الصحراوي الذي كان متواجدا، في نفس الوقت، بواشنطن والذي قدم هو الآخر عروضا مقنعة عن قضية الصحراء المغربية معززة بوثائق دامغة. فكانت الحصيلة إيجابية إلى أبعد حد وكان للوفدين الظفر حليفا.

وهكذا فإن المغرب، الذي حباه الله ملكا حكيما متبصرا، إدراكا منه بأن حركة التاريخ قذفت بالعالم إلى عهد جديد، إثر تمخضات عسيرة، اختار أن يواكب الزحف التقدمي على الساحة الدولية تحت قيادة جلالته أيده الله.

وتأكيدا أكثر على تمسك المغرب بحقوق الإنسان واعتبارها أساسا لنظام الحكم أبى جلالة الملك إلا أن ينص تصدير الدستور المراجع على أن المملكة المغربية «تؤكد تشبتها بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا» علاوة على أنها «تتعهد بالتزام ما تقتضيه مواثيق المنظمات الدولية من مبادىء وحقوق وواجبات». وهكذا أصبحت حقوق الإنسان مبدءا جوهريا للقانون الأسمى غير قابل دستوريا للخرق والتجاوز. وإن كل اعتداء على المبادىء الأساسية لحقوق الإنسان المتعارف عليها عالميا يعد مسا بالدستور. وليس هذا بغريب، ومبادرات صاحب الجلالة كانت تهدف دائما إلى ما فيه خير الشعب الذي يحبه حفظه الله حبا يستعصى وصفه. أليس هو القائل نصره الله : «أنا أحب المغاربة وأنا معهم في السراء والضراء. فليست الوطنية محبة شعبي مشروطة علي بل أنا ملزم بهذه المحبة كيفما كان الشعب. أحببته مع أبي في المنفى وبكيت على بلادي وأنا في الخارج ودافعت عنها وأنا في الداخل».

أليس هو القائل أيضا حفظه الله وهو أصدق قائل: «إذا كان شعبي العزيز قد أهدى الي روحه ومحبته وقلبه أعطيته أغلى من صحتي وراحتي وسهري على مصالحه وخوفي عليه وايماني به».

ان المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان كان و لا ريب الحافز الأسمى لحقوق الإنسان في بلدنا ولا زال يؤدي الأمانة بروح نزيهة خلاقة، دؤوب الحركة داخل المجال المخول له حاضرا في جميع التظاهرات على اختلافها التي يبدو حضوره فيها ناجعا ومفيدا.

وفي هذا الإطار احتضنت العاصمة التونسية، في ثاني شهر نونبر من هذه السنة، الاجتماع الجهوي الافريقي المخصص لتحضير المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المقرر من لدن الأمم المتحدة، والمنتظر تنظيمه خلال شهر يونيه من السنة المقبلة 1993.

ولقد ساهم المجلس بوفد هام، بقيادة أمينه العام الأستاذ محمد ميكو، في هذه التظاهرة ذات الأهمية بمكان، واستغل الفرصة لربط الإتصال بكل من يعنى بحقوق الإنسان جماعات وفرادى.

ويبدو جليا أن مسلسل الاجتماعات المتوالية الخاصة بشؤون حقوق الإنسان على المستوى الدولي يؤكد التحول الهائل في ميدان الاهتمام بهذه الحقوق.

إن المغرب يواكب السير بخطوات عملاقة شاعرا بالدور الذي عليه أن يلعبه في دفع عجلة السلام والتفاهم والكرامة.

وفي سياق هذا المسار شاءت إرادة صاحب الجلالة، نصره الله، إدخال تعديلات مهمة على دستور المملكة تمركزت بالأخص على إرقاء الإنسان على سلم الحقوق، وتوسيع حقل عمل البرلمان، وتطوير مسؤولية الحكومة، وإنشاء مؤسسات تعزز دولة الحق والقانون، وإرساء المملكة في المجالين الاجتماعي والإقتصادي على أسس جديدة أحسن انسجاما وأكثر نجوعا في ظل هيمنة القانون.

أبقى الله مولانا الإمام رائدا حكيما لهذا البلد الأمين وأحاطه بعنايته الربانية قرير العين بصاحبي السمو الملكي الأميرين الجليلين ولي العهد سيدي محمد وشقيقه المولى الرشيد وسائر أعضاء الأسرة الملكية الشريفة إنه مجيب الدعوات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رئيس المجلس

محمد العربي المجبود

الاجتماع السادس

الجمعة 20 شعبان 1413هـ (12 فبراير 1993م)

بسم الله الرحمان الرحيم

أصحاب المعالي

سيادة الأمين العام

حضرات السادة

في اجتماعنا الأخير -الاجتماع الخامس- تركزت المناقشة، منذ البداية، حول عدم اجتماع المجلس طوال فترة ليست بالقصيرة وما انبثق عن ذلك من آثار سلبية على مؤسستنا، وأبديت الرغبة الأكيدة في تواتر الاجتماعات واستمرارها بصفة دورية حتى يظل المجلس في حالة يقظة مسترسلة، على استعداد دائم للانكباب على ما يكلف بدراسته وإبداء الرأي فيه، داخل اختصاصاته وتقيدا طبعا بأحكام الظهير الشريف المؤسس له والتوجيهات السامية، التي تضمنها الخطاب الملكي الذي ألقاه صاحب الجلالة الملك المعظم نصره الله يوم الاعلان عن تنصيب مؤسستنا هذه.

بيد أن المجلس إذا توقف ظاهرا عن استرسال نشاطه أثناء الفترة الفاصلة بين اجتماعيه الرابع والخامس، فلم يكن ذلك، في الواقع، سباتا أو تقصيرا بل استمر في تكثيف نشاطه وتجنيده الدائم خدمة لهذا البلد الأمين والجالس على عرشه العتيد وسيبقى حريصا على أداء الواجب بنفس العزم ونفس الحماس. وفي هذا الاتجاه أثيرت فكرة وضع برنامج طويل المدى يتضمن الأنشطة المستقبلية طوال مدة معينة على المستويين الداخلي والخارجي.

وبصرف النظر عن هذه الفكرة من حيث برنامج محدد النقط والمدة، أسفرت المناقشة، -وقد تبين أن أفضل الطرق وأنجعها المؤدية إلى وضع نصوص تشريعية سليمة تراعى فيها المبادىء التي يجب أن تراعى- تتجسم في دراستها من لدن مجموعات عمل متفرعة عن المجلس، ورفع مقترحات بشأنها إلى السدة العالية بالله ليقرر الجناب الشريف، أعزه الله، ما يراه لائقا بخصوصها. على أمل دراسة

مدونة الشغل ومشاريع القوانين التنظيمية التي أعدتها وزارة العدل والمتعلقة خصوصا بقانون المسطرة الجنائية والنصوص المتعلقة بالسجون.

ومن جانب آخر لم يفت المجلس، دفاعا عن إخواننا المحتجزين في مخيمات تيندوف وما يعانونه من أبشع المحن وتعذيب واحتقار والمس المتواصل بالكرامة البشرية، أن يؤكد رجاءه في استئناف نشاطه داخل مجموعة العمل المختصة استهدافا لفضح التصرفات اللاانسانية التي يتألم منها هؤلاء وتخفيف وطأتها على ضحاياها الأبرياء.

من ناحية أخرى عبر بعض السادة الأعضاء عن رأيهم بخصوص إدخال ما تمت الموافقة الملكية الشريفة عليه من اقتراحات وتوصيات في حيز التنفيذ، فألحوا على أن لاتبقى هذه الأخيرة مستقرة في مرحلة التقرير، وانه لمن الأكيد أن تحركها للقفز بها إلى إرقاء درجة الواقع الملموس لأمر مرغوب فيه، ومن شأنه أن يضفي على المجلس المصداقية التي يستحقها كمؤسسة تسعى، بجانب العاهل الكريم أيده الله، إلى توطيد حقوق الإنسان على أرض المملكة. وفي هذا الصدد عبر عن الأمل في أن تضاعف لجنة المتابعة نشاطها على مختلف الواجهات وبكل الوسائل الممكنة حتى يقتنع الجميع بأن هذا المجلس الموقر عازم على إدخال ما تم قراره في ميدان التطبيق الشامل. ولقد أعلن في هذا السياق عن تحبيذ زيارات ميدانية على مستوى مجموعات العمل استهدافا إلى التأكد من مدى تطبيق القاعدة القانونية أو الإجراء المقرر في حقل الممارسة.

وعلى المستوى الخارجي وقد اقتنع المجلس بالدور الايجابي للاعلام و اطلاع الرأي العام الدولي على وضعية حقوق الإنسان في المغرب بدا من اللائق دراسة الأساليب الكفيلة بمواصلة ربط الإتصال بالمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأخرى، التي تهتم بحقوق الإنسان من قريب أو بعيد، قصد التعريف أكثر بما أنجزه المغرب في هذا المجال أو لإجراء حوار جدي كفيل بتبديد الأكاذيب والافتراءات بالبراهين الدامغة والأدلة المقنعة.

إن لمن الضروري أن يسجل حضورنا باستمرار في الساحة الدولية لنرد على كل اتهام فورا وفي اللحظة نفسها التي يشار الينا بأصابع اللوم والوشاية. وإن لمن

مصلحة المغرب أن يكون بواسطة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بارز الحضور في كل تظاهرة تمت لاختصاصاته بصلة.

وسعيا إلى بلورة هذه الرغبات والآراء والأماني، وتوسيع حقل النقاش بشأنها، وإرسائها على أسس خليقة بتحويلها إلى مقترحات جديرة برفعها إلى جلالة الملك، نصره الله، ليأخذ بشأنها قراره السامي السديد اجتمعت مختلف مجموعات العمل وانكبت على دراستها دراسة عميقة، كل منها داخل اختصاصها. وسيتفضل سيادة الأمين العام بعد لحظات بتقديم عرض مفصل عنها.

وتلبية لرغبة المجلس في عقد الاجتماع السادس في أقصر الآجال أصدر مولانا الملك نصره الله أمره المطاع بعقد هذا الاجتماع يومه الجمعة ثاني عشر فبراير 1993.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رئيس المجلس

محمد العربي المجبود

الاجتماع السابع

الخميس 14 ذي القعدة 1413هـ (6 مايو 1993م)

بسم الله الرحمان الرحيم

أصحاب المعالي

سيادة الأمين العام

حضرات السادة

يوم خالد ذلك اليوم الثامن من شهر مايو 1990، الذي نحتفل بذكراه الثالثة، والذي شكل نقطة تحول ذات أبعاد حاسمة في اكتمال دولة الحق والقانون، وأبرز المكانة الفائقة لحقوق الإنسان في هذه الحقبة الأخيرة للقرن العشرين، كما يراها المجتمع الدولي والمنظمات الدولية التي تهتم بهذا المجال والعزم الراسخ لجلالة الملك لجعل حد لكل التجاوزات والتصرفات غير المشروعة التي قد تسود وجه هذا البلد العريق في الحضارة والتواق، من خلال صيانة كرامة المواطن إلى المكانة السامية بين الأمم.

ولازال الصوت الملكي الكريم يتردد في آذاننا ونحن نستمع إلى خطاب جلالته، الذي شكل بروعته واتزانه وحكمه، درسا تاريخيا وأخلاقيا كان له في المجتمع المغربي، على اختلاف شرائحه اعظم واقوى الاثر.

أمام نخبة من شخصيات حكومية وسياسية وثقافية ضمت الوزير الأول ومستشاري صاحب الجلالة ورئيس مجلس النواب ووزراء ورئيس المجلس الأعلى والوكيل العام لديه، وجامعيين وأعضاء الغرفة الإدارية للمجلس الأعلى، وكبار ضباط القوات المسلحة الملكية والرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف والوكلاء العامين لديها وممثلي الأحزاب السياسية والنقابات والمهن، القى جلالة الملك، حفظه الله، الذي كان محفوفا بصاحب السمو الملكي الأمير المحبوب المولى الرشيد خطابه السامي في جو من الخشوع. قال جلالته متجها إلى الحضور، ومن خلالهم إلى الشعب بأسره:

«تعلمون كلكم أن هذا البلد الأمين، منذ أن قيض الله سبحانه وتعالى له قائدا ملهما وحفيدا لخاتم المرسلين وداعيا إلى الله وسنة رسوله المولى إدريس الأول رضي الله عنه، إلى يومنا هذا، كان طموحا دائما إلى ان يتبوأ في المجتمع الدولي، وفي مصاف الأمم المكان المرموق والدرجة السامية.

وقد دل تاريخنا، وما أتى به من خلق وإبداع، ومن مساهمة جبارة في العلوم والفنون والحضارة والفقه والقانون، على أن بلدنا كان دائما يعتبر نفسه يعيش في مجتمع راق وبين الدول والأمم الراقية والمتقدمة. لذا كان بلدنا المغرب يضع دائما سياسته وبرامجه في إطار كتاب الله وسنة رسوله، صلى الله عليه وسلم. وكل منا يعترف ويؤمن بان كتاب الله هو الفاصل أو الفيصل بين الحق والباطل، وأن سنة رسوله صلى الله عليه وسلم هي المحجة البيضاء الأخرى التي لا يزيغ عنها إلا هالك لما فيها من حفاظ على حقوق الجماعات وحقوق الأفراد ولما فيها من صيانة الأخلاق والفضيلة، تلك الفضيلة التي تطبع تاريخ الأمم وسيرة المواطنين.

وقد سار ملوكنا، رحمة الله عليهم، سيرة المؤسس الأول والأكبر وبالخصوص سار والدنا المنعم طيب الله ثراه في هذا الطريق وعلى هذه السنة».

بهذه الكلمات المؤثرة، حضرات السادة، استهل جلالته خطابه المجيد ونحن كلنا عيون وآذان.

ولقد اشرأبت أعناقنا، وكادت تبتل اجفاننا تأثيرا، عندما توجه إلينا جلالته، نحن أعضاء هذا المجلس، قائلا أعزه الله.

«هذه أمانة على أعناقكم حتى لا يبقى في هذا البلد رجل لا يتمتع ولو محكوما عليه، بالكرامة الضرورية، أو لم يتم له أن يتمتع بجميع الضمانات التي يعطيها القانون».

« مهمتكم هي أن تغسلوا للمغرب وجهه... »

«فيا أعضاء هذا المجلس أناشدكم الله، بنزاهتكم ووطنيتكم، أن تعينوني على إرجاع الحق لمن اغتصب منه، وان تعينوني على أن نرفع جميعا هذا البلد إلى مستوى الدول المتحضرة، دول القانون، وأناشدكم أخيرا ان تكونوا حقيقة أنتم المدافعون إما إيجابيا أو سلبيا. ايجابيا ان تقولوا في هذا الملف خرقت حقوق الإنسان أو سلبيا في هذا الملف لا خرق لحقوق الإنسان وإنما هذا كذب وتلفيق وزور».

«فالأمانة لا يمكنني ان أتخلى عنها لالبسكم إياها ولكن أقول لكم : إن الأمانة نقتسمها الآن أنتم وأنا».

فشعرنا جميعا بثقل العبء وجسامة المأمورية وعظمة المسؤولية وفي ذات الوقت بمدى محبتنا لملكنا العظيم وبرغبة قوية للانحناء على اليد الملكية لملئها بالتقبيل وجها وظهرا تقبيلا حاميا مفعما بالتفاني في الولاء يشفي الغليل ويروي ظمأ التعلق بشخص العاهل الشهم المغوار.

مرت إذن ثلاث سنوات على تأسيس مجلسنا الاستشاري، ثلاث سنوات حافلة بالعطاءات والإنجازات الفائقة واللقاءات على المستويين القومي والدولي كان لها الاثر المحمود في الداخل والخارج، وأظهرت المغرب لذوي النوايا الحسنة في صورته الحقيقية كدولة عريقة في المجد ذات تاريخ حضاري من العظمة بمكان، متشبثة بالمبادىء الإسلامية السمحاء، نظامها ملكية دستورية ديمقراطية اجتماعية السيادة فيها للأمة مؤمنة بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا ملكها أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها وضمان دوام الدولة واستقرارها، وحامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات.

حضرات السادة،

دون أي مغالاة فان التقييم الموضوعي لحصيلة منجزات المجلس، منذ تأسيسه، ايجابي إلى أبعد حد نظرا للمدة الوجيزة التي مرت على إنشائه.

فأخذا بالاعتبار ان المسطرة الجنائية التي تنظم شروط المعاقبة على ارتكاب الجرائم، يجب أن تراعي في العقوبة الحصول على نتيجتها المتوخاة، من جهة، وضمان

حرية المواطنين من جهة أخرى وأن تكون واضحة ومتسمة بالسرعة وجاعلة البراءة هي الأصل مع تحديد مدد الإعتقال في أقصر الآجال وضمان حرية المنزل وحرية الدفاع، سعيا إلى حماية المواطنين مما قد يقترف من تجاوز كما جاء في عرض مشروع قانون المرافعات الجنائية الصادر في 10 فبراير 1959، وافق جلالة الملك نصره الله على اقتراحات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بشأن ادخال تعديلات على هذا القانون تهم بالخصوص الوضع تحت الحراسة والمراقبة الطبية واعتبار الايداع في السجن، من لدن النيابة العامة، مجرد إمكان وحق المتابع في اختيار محام لمؤازرته ابتداء من أول استنطاق قضائي والتخفيض من مدة الإعتقال الاحتياطي.

كما يعد من منجزات المجلس وجوب تقيد النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالسجون بالاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب والقواعد النموذجية الدنيا التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ومشاركة القضاء في تنفيذ العقوبات.

من جانب آخر تمت الموافقة الملكية السامية على تعامل المجلس مع الصحافة الوطنية والأجنبية وتأسيس خلية تنسيقية تمثل فيها خاصة وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الخارجية والتعاون ووزارة العدل، تكون مهمتها السهر على تحقيق تطابق القانون الداخلي مع مقتضيات الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، التي صادقت عليها المملكة المغربية وتأسيس قنوات الإتصال مع المنظمات الدولية، وتدريس مادة حقوق الإنسان في بعض المعاهد والمدارس وتشديد المراقبة القضائية على ضباط الشرطة القضائية.

كما يجدر لفت النظر في هذا السياق إلى الأوامر الملكية السامية بخصوص تأسيس لجنة للمتابعة، قصد السهر على تنفيذ المقترحات التي حظيت بالموافقة الملكية، وبإحالة مشروع المسطرة الجنائية، والمشاريع التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالسجون، على المجلس لدراستها وتكوين مجموعة عمل يعهد إليها بدراسة وضعية المحتجزين بمخيمات تيندوف.

وبخصوص ما قام به المجلس، دفاعا عن حقوق إخواننا المحتجزين، يجدر التذكير بما اتخذ من مواقف مشرفة وصارمة إزاء الوضع المخجل السائد في مخيمات تيندوف وما يعانيه إخواننا المحتجزون، من سوء المعاملة وإهانة وبطش وخروقات فادحة لأبسط حقوق الإنسان.

ولقد كان، ولا ريب، لتلك المواقف النبيلة والاتهامات اللاذعة الموجهة إلى الانفصاليين أعداء الوحدة الترابية والعاملين ضد التيار في مسلك أعظم خيانة عرفها تاريخ المغرب، بغية بتر عضو عامل وحي من جسم الوطن، كان لتلك المواقف الصدى المنتظر خارج الحدود المغربية بلفت نظر الرأي العام الدولي، والمؤسسات التي تعنى بحقوق الإنسان، إلى تلك الأعمال الوحشية.

ونحن نسجل أن منظمة العفو الدولية، التي كانت دوما لا تعير اهتماما لما يقترف من انتهاكات لحقوق الإنسان من لدن البوليساريو، أدانت لأول مرة هذه التصرفات اللا إنسانية، إذ أفادت أجهزة الإعلام اللندنية، في أواخر شهر فبراير المنصرم، أن تلك المنظمة عبرت عن قلقها إزاء الانتهاكات الصادرة عن البوليساريو باحتجاز معتقلي الرأي، وبصفة سرية وطويلة الأمد أحيانا، وكذا تعذيب وقتل المعارضين.

وهذا الاعتراف بالواقع الذي لا غبار عليه يزيح الستار عن فظائع مخيمات تيندوف، وما يرتكبه المرتزقة من جرائم وحشية يندى لها الجبين وتشمئز منها الضمائر.

وإذا كان لي ما أضيف، في هذا الميدان، أرى جديرا بالانتباه إلى أن الاقتراحات المرفوعة، من لدن المجلس، إلى السدة العالية بالله إثر الاجتماع السادس، الذي انعقد بتاريخ 2 فبراير 1993، والتي حظيت بالموافقة الملكية السامية فسحت المجال على آفاق شاسعة الأطراف كفيلة بتمهيد السبيل وتبسيط الطريق المؤدي إلى حقل مليء نشاطا، جدير بالتحرك في جميع الاتجاهات التي تنصب في معين الكرامة.

أجل فبعدما وافق جلالة الملك، تواليا، على تأسيس أربع مجموعات عمل، يعهد إلى الأولى بالوضع تحت الحراسة والإعتقال الاحتياطي والتي تحولت إلى مجموعة عمل مكلفة بالتشريع الجنائي وحقوق الإنسان، والثانية يعهد إليها بوضعية

السجون، والثالثة بالإعلام والإتصال بالمنظمات الدولية والرابعة بالوضعية الخطيرة لحقوق الإنسان في مخيمات تيندوف، تفضل حفظه الله فوافق على إنشاء مجموعة عمل خامسة تكلف بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية.

ولست بحاجة إلى إبراز ما لهذه المجموعة الأخيرة من أهمية بالغة سيما وأن المغرب يخوض حاليا معركة الإقتصاد على جميع الأصعدة.

وبالفعل، لقد سبق لصاحب الجلالة الملك المعظم، نصره الله، كما تعلمون عندما تشرفت لجنة البحث والتقصي في أحداث فاس يوم 24 ديسمبر 1991 بالاستقبال المولوي الكريم بالقصر الملكي العامر بمراكش، أن توجه حفظه الله بخطاب سام إلى أعضاء اللجنة أكد على ضرورة انكباب المجلس على المسائل الإقتصادية والإجتماعية التي تمت لحقوق الإنسان بصلة، مبرزا، حفظه الله، وجوب صيانة كرامة المغربي في هذا المجال الذي من حقه أن يعيش بعيدا عن الفاقة وفي ظروف تسمح له بالتوفر على الحاجيات الدنيا.

إن هذه التعليمات تندرج في إطار يتلاءم ومهام المجلس الوطني للشباب والمستقبل الذي تفضل صاحب الجلالة بإنشائه وما له من آفاق شاسعة في حقل الإقتصاد، في أوسع معانيه، بغية محاربة البطالة.

وفي نفس السياق، ورغبة من سيدنا، المنصور بالله، في الدفع بالجانب الإقتصادي إلى المستوى اللائق بدولة تسير بخطى ثابتة، نحو الإلتحاق بالدول المكتملة النمو أبى نصره الله إلا أن يتضمن الدستور المراجع إنشاء مجلس اقتصادي واجتماعي يعهد إليه بتقديم الاستشارة لكل من الحكومة ومجلس النواب في جميع القضايا التي لها طابع اقتصادي واجتماعي، وبالإدلاء برأيه في الإتجاهات العامة للاقتصاد الوطني.

وها مولانا الملك، أعزه الله، بموافقته الشاملة على ما تضمنته بحذافيره المذكرة المرفوعة إلى الجناب الشريف اثر الاجتماع السادس يوافق على تأسيس مجموعة عمل تكلف خصيصا بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية.

ويتجلى بوضوح أن كل هذه المبادرات المتوالية تكون في هذا المجال عناصر تتشابك وتتداخل بعضها في بعض لتشكل وحدة متجانسة ومتلاحمة الأجزاء نتيجة سلسلة من الإنجازات المباركة تسير في اتجاه واحد.

وإذا اعتبرنا أن العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية، يضمن الحق في العمل واختيار العمل ومساواة الذكور والإناث في حق التمتع بجميع الحقوق الإقتصادية والإجتماعية وفي مكافأة متساوية لدى تساوي قيمة العمل، دون أي تمييز، وسلامة الصحة والاستراحة وأوقات الفراغ، والتحديد المعقول لساعات العمل، وحق تكوين النقابات وإنشاء اتحادات نقابية وحق الإضراب وتوفر الضمان الاجتماعي والتأمينات والغذاء والكساء والمأوى والوقاية من الأمراض الوبائية والمهنية وحق التعليم والمشاركة في الحياة الثقافية، فان معظم هذه الحقوق يضمنها دستورنا وقوانيننا الداخلية ونجد بالتالي في شرعتنا الوطنية الأرضية الملائمة لها وقابلية لبلورتها وتطويرها حسب الإمكانات المادية للدولة.

حضرات السادة،

أبى إذن مولانا الملك أمد الله في عمره إلا أن ينعم علينا بموافقته التامة والشاملة على مقترحاتنا التي رفعت إلى جنابه المنيف الأمر الذي يعد عبارة واضحة عن الرضى الملكي، الذي نحظى به جميعا وعلى الثقة الغالية التي يشرفنا بها أمير المؤمنين، وفي نفس الوقت على جدية وجودة العمل الذي ننجزه وايجابية المقترحات التي نرفعها إلى السدة العالية بالله، والكفيلة بالمساهمة في إرقاء المغرب إلى ما يصبو إليه جلالته من عز وكرامة تحت قيادته الرشيدة.

ان الموافقة الملكية على مقترحات المجلس الأخيرة، والتي لا تخلو من أهمية بالغة، ولا تقتصر فحسب على تكوين مجموعة عمل تتكلف بدراسة الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية تتسم بطابع خاص ذي أبعاد متعددة وتشكل منعطفا حاسما في مواصلة الخطى المتواترة نحو تحقيق الأهداف المتوخاة وتسمح للمجلس بإنجاز حركاته في حقل أوسع وأكثر شمولية.

ان النشاط الذي ستعرفه مجموعات العمل المنبثقة عن المجلس، وتقيد هذه الأخيرة بوجوب انعقاد اجتماعاتها مرة في الشهرين، وكلما اقتضت الضرورة ذلك، من شأنه فعلا أن يضفي على مؤسستنا دينامية من الإيجابية بمكان، سوف تدفع به إلى طي المراحل في اتجاه ترسيخ دولة الحق والقانون داخل إطار المنظمات الدولية وطبقا لما تقتضيه مواثيقنا من مبادىء وحقوق وواجبات.

ولست بحاجة إلى الإلحاح على إبراز ما لهذا القرار الملكي السامي من فائق الأهمية اعتبارا لما يعطي للمجلس من نفس جديد ويخضع عجلاته لسرعة أقوى ويؤهله إلى توسيع أنشطته دون تجاوز حدود اختصاصاته.

وبمجرد ما تفضل صاحب الجلالة بموافقته على اقتراحاتنا شرع المجلس فورا على مستوى الوفود ومجموعات العمل، في تنفيذ برنامجه.

وهكذا نظمت في فاتح مارس من هذه السنة ندوة صحفية شارك فيها بجانب السيد الأمين العام عدد من السادة الأعضاء من مختلف المشارب.

ولقد كانت فرصة ثمينة لتسليط النور على بعض مناطق الظل الخاصة بالمجلس وتقديم بيانات عما انجزه هذا الأخير في مجال حقوق الإنسان وتطويرها وصياناتها.

وعلى الرغم طبعا من اختلاف الآراء والتيارات السياسية فلقد اجمعت الصحافة الوطنية على التعبير عن ارتياحها عن تلك المبادرة وما قد يكون لها من أبعاد حميدة.

ولم تمض أقل من عشرة أيام حتى عقدت جلسة عمل مع السيد وزير الداخلية والإعلام شارك فيها عن المجلس إضافة إلى السيد الأمين العام، كل من رؤساء مجموعات العمل المكلفة بالإعلام والإتصال مع المنظمات التي تعنى بحقوق الإنسان وبالتشريع الجنائي وحقوق الإنسان وبدراسة الوضعية في السجون، ولقد أكد السيد الوزير، أثناء هذا اللقاء كامل استعداد الحكومة لتقديم الدعم الواسع سعيا إلى تطوير حقوق الإنسان في بلدنا مشيرا، في هذا السياق، إلى أن جميع المقترحات التي تقدم بها المجلس إلى السدة العالية بالله وحظيت بالموافقة الملكية الكريمة تم تعميم محتوياتها في مرافق الإدارة بكاملها وبلغت إلى ولاة وعمال صاحب الجلالة مع الإلحاح على احترامها وتطبيقها.

وأضاف السيد الوزير أنه تطبيقا للتوجيهات الملكية السامية فان جميع ما تم تقريره بصفة نهائية وقعت دراسته بفائق السرعة والجدية اللائقتين من لدن الإدارة داعيا إلى مواصلة اتصال المجلس بكافة المصالح الإدارية للانكباب على جميع الملفات الشائكة بغية ايجاد الحلول الملائمة لها في إطار دولة الحق والقانون.

وفي اليوم الموالي، أي في 11 مارس 1993، أصدرت وزارة العدل بيان حقيقة أكدت فيه ان جميع السجناء يعاملون بمساواة دون أي تمييز، موضحة أنه لا يمكن الحديث عن وصف للمعتقلين باستثناء عزل الأحداث عن الرشداء والاحتياطيين عن المحكوم عليهم والمكرهين والنساء عن الرجال وبالتالي لا يمكن الحديث عن أي امتياز أو تساهل لفائدة سجين دون الآخر، حفاظا على سلامة تدبير شؤون المؤسسات والمعتقلين أنفسهم.

وأثار البيان الانتباه إلى أن الوزارة تعتني بإعادة إدماج المعتقلين بعد الإفراج عنهم وان النزلاء الذين حصلوا على شواهد داخل المؤسسات السجنية، خلال الخمس سنوات المتراوحة بين 1986 و1991، بلغ 5855، وأن الإتصال مرتبط مع وزارة التربية الوطنية وعمداء الجامعات قصد مساعدة السجناء على التسجيل واجتياز الامتحانات وإعفائهم من الشروط التي يخضع لها الطلبة كالمنع من إعادة التسجيل عند الرسوب.

ولا يسع المجلس إلا أن يسجل، بارتياح، ما جاء في هذا البيان راجيا المزيد من تحسين وضعية السجون وتخصيص اعتمادات كافية من ميزانية الدولة في هذا الصدد.

وفي إطار نشاط المجلس، منذ اجتماعه الأخير عقد السيد وزير الداخلية والإعلام جلسة عمل بتاريخ 16 مارس المنصرم مع مجموعة العمل المكلفة بالإعلام والإتصال التابعة للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بحضور السيد الأمين العام.

وأثناء الاجتماع أثيرت مسائل مختلفة تهم حقوق الإنسان أو مرتبطة بها أو بما يتعلق بنشاط المجلس، ومن النقط التي استأثرت بالاهتمام برنامج المجلس المقبل، والذي يتضمن بالخصوص تنظيم لقاءات مع عدة منظمات حقوقية والتفكير في تخليد الذكرى الثالثة لتأسيس المجلس، وانتهاز الفرصة للتعريف بما حققه سواء عن طريق تنظيم يوم دراسي أو ندوة تليفزيونية.

كما أثيرت مسألة الحصول على الجوازات والتحضير للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، الذي سينعقد يوم 14 يونيو القادم في فيينا، وإعداد برنامج عمل يهم المجموعة المكلفة بالمحتجزين في مخيمات تيندوف.

وأكد السيد الوزير ارتياحه لرغبة المجلس في تعميق التعامل والتعاون مع مصالح وزارته، مذكرا بوجود خلية بها تهتم بكل ما يصلها من المجلس، والاعتناء بالرد عليه في أقصر الآجال.

ومن الجدير بالذكر اجتماع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، في شخص أمينه العام وممثلي الاحزاب السياسية ورؤساء ومقرري مجموعات العمل، في أواخر شهر مارس، مع المكتب الوطني للنقابة الوطنية للصحافة المغربية.

ولقد عقب السيد الكاتب العام للنقابة على العرض الذي قدمه السيد الأمين العام للمجلس، حول الوضع في السجون، وبعض الوفيات بها، ومسألة حجب جوازات السفر عن بعض المواطنين، بكلمة نوه فيها بالمبادرة إلى الاجتماع بالمكتب الوطني للنقابة، مبرزا اهتمام النقابة بحقوق الإنسان وأن الصحافة مجندة للدفاع عن هذه الحقوق وبانها عضو ملاحظ في الهيئة الافريقية للدفاع عن حقوق الإنسان وتتصدى من خلال عملها في هذا المنتظم الدولي، للدفاع عن الوحدة الترابية للوطن ومواجهة خصومها.

وجرى تبادل الآراء حول أهمية إحاطة الصحافة، ومن خلالها الرأي العام، بنشاط المجلس وتقديم بيانات من لدن الأجهزة المختصة بشأن ما ينشر من خروق وتجاوزات.

ولقد استحسن أعضاء المجلس ربط اتصالات دورية مع الصحافة لما في ذلك من فوائد شتى.

وفي نطاق تنفيذ برامج المجلس تم أيضا، لقاء بين أعضاء لهذا الأخير والسيد الأمين العام، مع المكتب الوطني للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان يوم 16 أبريل، وقع اثناءه تبادل الآراء في المسائل ذات الاهتمام المشترك.

كما تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى ان رئيس اللجنة الاستشارية الفرنسية لحقوق الإنسان، السيد بول بوشي وأمينها العام السيد جيرار فلوس، قاما بدعوة من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بزيارة للرباط استغرقت ثلاثة أيام، ابتداء من 2 ماي الجاري، تمت أثناءها لقاءات متوالية بينها ومجموعات العمل المكلفة بالإعلام وبالتشريع الجنائي وحقوق الإنسان وبالوضعية في السجون. وكانت هذه اللقاءات فرصة لتبادل المعلومات وتأسيس مناهج التعاون وتبادل الخبرات، تلك اللقاءات التي أسفرت عن نتائج جيدة كان لها الوقع الحسن على مستوى الطرفين.

حضرات السادة،

نحن أكثر الناس يقينا بان درجة احترام حقوق الإنسان أصبحت معيارا تقاس به مكانة الأمم على الساحة الدولية، وما ينعكس عن ذلك على مستوى العلاقات الإقتصادية والإجتماعية والدبلوماسية. ان المغرب في هذا المجال لا يشعر باي مركب بل بقي كما كان من قبل ولم يزل مرفوع الرأس فخورا بنفسه، في غنى عن كل درس من أي مصدر أتى.

وإذا كانت هناك فعلا خروقات وتجاوزات فلا يجوز ايعازها إلى الدولة بوصفها شخصا معنويا يمثل قانونا أمة تتكون من الأفراد الذين يقيمون بصفة دائمة في رقعة ترابية معينة وتشرف عليهم هيئة حاكمة ذات سيادة بل من أشخاص ذاتيين يستغلون السلطة المخولة إليهم للبطش بالناس إرضاء لغرائزهم، تجاهلا لليمين التي أدوها عند تسلمهم المناصب التي يحتلونها، وخيانة للأمانة المطوقة لأعناقهم.

بيد ان خرق مبادىء حقوق الإنسان ظاهرة بشرية لا تستثني منها أي دولة، مهما بلغت درجة حضارتها وصرامة أحكام تشريعاتها، والمغرب تلك الدولة الخاضعة لهيمنة القانون، المتمسكة بتلك الحقوق وصيانتها، يعرف هو الآخر هذه الظاهرة، لكنه لا يقف مكتوف الايدي أمامها، بل يحاربها بجميع الوسائل المشروعة ملكا وحكومة وقضاء. وكل ذي نية حسنة مسلح بالشجاعة الكافية الكفيلة بالسماح له بالقاء النظر على الحقيقة والاعتراف بها لا يستطيع أن ينكر المساعي المبذولة للقضاء على هذه الظاهرة.

حقوق الإنسان، كما هي متعارف عليها عالميا، تشكل طريقا طويلا ووعر المسالك لم تستطع بلوغ أهدافها بكاملها حتى الدول المكتملة النمو والتي تنادي صباح مساء بمبادئها.

ان ترسيخ مبادىء على مستوى دولة بكاملها، وتقويم الاعوجاجات المتجذرة في بعض العقليات المتأخرة، لا يمكن ان يتم بين ليلة وضحاها وبمجرد ضربة بالعصا السحرية.

ومهما يكن من أمر فان كل من تتبع الأحداث الأخيرة لاحظ أن التهاون بحقوق الإنسان وانتهاك حرمات الناس، والمس بكرامتهم، لا هوادة في زجره باقصى العقاب دون رحمة ولا شفقة.

إن هؤلاء الأعداء للشعب المغربي الذين بأعمالهم الوحشية إرضاء لغرائز بهائمية واستغلال نفوذهم وتحريفهم للسلطة لا غراض شخصية، يسودون سمعة هذا البلد الطيب العريق في الأصالة البيضاء الصافية البلور.

ان الأحداث التي أشرت إليها وما ناله مرتكبوها من شر الجزاء، كانت مناسبة لتقديم البرهان القاطع ان كل من سولت له نفسه انتهاك حقوق الإنسان، بأية طريقة كانت، سيضرب على يده بمنتهى القساوة.

وهكذا تواصل مسيرتنا زحفها في اتجاه الأهداف النبيلة التي نعمل من أجلها، ونسعى جادين في تحقيقها استكمالا لما انجزناه في هذا المجال، أثناء فترة قصيرة من الزمن، والذي يعد اكتسابا رائعا يحق أن نباهي به ونعتز. إننا نتقدم باستمرار في النهج المنسجم مع مفاهيم العصر كدولة حق وقانون مقرة «بان لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم ومن حقوق متساوية وثابتة يشكل أساس الحرية والعدل والسلام في العالم».

لأننا دولة قانون منذ كنا ولم يكن المغرب إلا دولة قانون كما قال صاحب الجلالة بالامس القريب. وما نهدف إليه في نطاق مؤسستنا لا يتعدى أن يكون بمثابة إضفاء الثوب الذي أعدته لنفسها الأمم المتحدة حسب الشكل والمقاييس التي يتضمنها ميثاقها.

إن القانون، سماويا كان أو وضعيا، كان دائما هو المهيمن في المغرب، ويشهد بذلك تاريخنا المطبوع مدى القرون والاحقاب بمبادىء الإسلام الحنيف الذي كرم بني آدم، وحث على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وعلى الأخلاق الفاضلة ومحبة المرء لأخيه والتضامن في سبيل الخير واجتناب الاضرار بالناس، والابتعاد عن الظلم على اختلاف ضروبه.

ويمكن القول إن جميع مرافق الدولة مجندة آنيا في سبيل احترام حقوق الإنسان وإرساء دولة الحق والقانون، بمفهومها الدولي وفق ما تتضمنه العهود والمواثيق الدولية، التي صادقت عليها المملكة.

والفضل الأكبر والأسمى لهذه الإيجابيات يرجع إلى حضرة صاحب الجلالة الحسن الثاني، نصره الله، وأيده الذي أسس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وأنعم عليه بالعمل تحت رعايته السامية مباشرة، وقدم إليه، حفظه الله، الدعم المادي والمعنوي وشجعه برضاه وارتياحه إليه وتنويهاته المتوالية.

حفظ الله مولانا الإمام وأبقاه حصنا حصينا لحقوق أفراد شعبه المتفاني في حبه، وأنعم عليه دوما بوافر الصحة والعافية وأعانه فيما يبذله من جهد متواصل لاسعاد هذه الأمة وأبقاه ذخرا للعروبة والإسلام، وسدد خطاه في سبيل الخير والسلام وأقر عينه الكريمة بولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير الجليل سيدي محمد وشقيقه الأمير المحبوب صاحب السمو الملكي المولى الرشيد وسائر الأسرة الملكية الشريفة، إنه سميع مجيب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رئيس المجلس

محمد العربي المجبود

الاجتماع الثامن[23]

الأربعاء 12 رمضان 1414هـ (23 فبراير 1994م)

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السادة،

يشرفني، وقد أنعم علي صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، نصره الله، بتعييني رئيسا أول للمجلس الأعلى، أن أرفع إلى المقام العالي بالله أصدق عبارات الشكر والامتنان، والتقديس والعرفان، المقرونة بفروض الطاعة وبتجديد بيعة الرضوان، إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله، مشيدا بالقرار الحكيم، القاضي باحداث وزارة خاصة مكلفة بحقوق الإنسان، مرحبا بالسيد الوزير، وموجها الثناء العاطر للسادة الأعضاء على المساعدة والمساندة التي اتحفوا بها الأمين العام منذ تنصيب المجلس، متمنيا وبالحاح، من موقع المسؤولية الجديدة، ترسيخها لصالح تطوير وتنمية حقوق الإنسان.

ان من نافلة القول أن نشير إلى أن الحركة الوطنية، بقيادة فقيد العروبة والإسلام جلالة المغفور له محمد الخامس طيب الله ثراه، وعضده الأيمن صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله، ربطت ربطا جدليا معركة الاستقلال بتحقيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. فجلالته ساهم بالقدح المعلى، بجانب والده، في معركة الجهاد الأصغر، ترأس مظاهرة 29 يناير 1944 بالمشور السعيد، وعبأ الشباب في الزيارة التاريخية لمدينة طنجة سنة 1947، ذاق مع المغفور له مرارة النفي والاغتراب، فاستمر صلبا صامدا يؤمن بأن النصر آت، شارك في الجهاد الأكبر، ضمن الاختيار الرشيد الذي رسمه والده قدس الله روحه في خطاب العرش لسنة 1951. ومنذ أن قلده الله الأمانة العظمى، والمسؤولية الكبرى، وهو يعمل آناء الليل وأطراف النهار لبناء دولة ديمقراطية، يسودها سلطان القانون.

23 انعقد الاجتماع الثامن يومي 23 و24 فبراير 1994.

ويتجلى للباحث النزيه أن إحداث هذا المجلس أساسه التقيد باختيارات الحركة الوطنية، والتزام المغرب بالشرعية الدولية. قال حفظه الله في خطاب العرش، لسنة 1991: «وان من جاهد من أجل الحرية لا يمكن إلا أن يكون معها، ومن ناضل من أجل فرض حقوق الإنسان والمواطن على الاستعمار لا يكون إلا وفيا لها في عهد الاستقلال، بشرط أن لا يقع المس بقدسية مفاهيم المثل، وأن تحترم قدسية الواجبات واحترام قدسية الحقوق، وأن تمارس الحقوق والحريات في نطاق المسؤولية لئلا تعبث بها الفوضى».

حضرات السادة،

ان المجلس مؤسسة وطنية، يبلور التعددية السياسية، والنقابية، والثقافية، والدينية، مستقل عن السلط التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، يعمل تحت الإمرة المباشرة للجلالة الشريفة، الشيء الذي بوأه مكانة عالية، ومقاما رفيعا، تحال إليه القضايا من الرئيس، عندما يرغب سيدنا المنصور بالله في استشارته، يحق له وضع يده على القضية اذا توفر النصاب، بل إن مقترحات اجتماعه السادس، التي باركها جلالة الملك، وضعت على عاتقه واجب دراسة كافة النقط التي لها علاقة بحقوق الإنسان بما فيها التقارير الصادرة عن كافة المؤسسات الرسمية والمنظمات غير الحكومية، والعمل كخلية دائمة للتحقق مما ينشر، ورد الأمور إلى نصابها بكل نزاهة وشفافية ووضوح.

لقد استهدف المجلس من مقترحاته خلق مناخ ثقافي في مجال حقوق الإنسان، والتنسيق بين الاختيارات الطلائعية للسياسة الجنائية للمملكة ومقتضيات قانون المسطرة الجنائية، والتطابق بين الممارسة والقاعدة القانونية، اذ الممارسة السليمة هي الوسيلة التي تمنح للقاعدة القانونية الحياة تحقيقا للأهداف والغايات، وبلورة قواعد القانون الدولي بالدعوة إلى المصادقة على الاتفاقيات، وتطابق القانون الوطني مع مقتضياتها، بالإضافة إلى تأسيس تعاون دائم، وحوار مستمر مع المؤسسات الوطنية المماثلة له، والمنظمات غير الحكومية؛ لما لهذه الأخيرة من دور أساسي في حماية وتنمية فضاء حقوق الإنسان، فالمجلس تجاوز مرحلة التكوين وحقق ايجابيات رائعة تذكر باعتزاز، دون مبالغة ولا اعتباطية ولا تمجيد للذات، بل نحن

ندعو إلى وقفات تأملية بين الفينة والأخرى لمحاسبة النفس والبحث عن الأحسن ضمن مرحلة الازدهار والإشعاع.

وإذا كنا نفخر بأن الجلالة الشريفة صادقت على كافة المقترحات، جملة وتفصيلا، فاننا نتمنى أن تعقد لجنة المتابعة اجتماعا في أقصر الآجال لتقدم جدولا بيانيا حول ما تم تنفيذه، وما لم يقع بعد مقرونا بالسبب؛ كما نشيد بعمل مجموعات العمل، فقد نفذت برامجها في الميقات المحدد.

حضرات السادة،

إن المغرب ماض عريق في المجد، حاضر مفعم بالإيجابيات في كافة المجالات، مستقبل محكوم عليه حكما غير قابل للتعقيب، بأن يكون متناسقا مع عراقة الماضي وحسنات الحاضر، متشبثا بتعاليم الرسالة الإسلامية الخالدة، لذلك فان المجلس سيستمر على الدرب، مؤمنا بأن ملف حقوق الإنسان سيبقى مفتوحا في كل بقاع العالم، مادام الخير والشر يتصارعان، والحق والباطل يتسابقان، والعدل والظلم يتنافسان، سيبقى وفيا للدستور الذي رسمه سيد البلاد في خطاب تنصيب هذه المؤسسة الموقرة، ولنداء الأمانة الذي أتشرف بجعله مسك الختام: «فيا أعضاء هذا المجلس، أناشدكم الله بنزاهتكم ووطنيتكم أن تعينوني على ارجاع الحق لمن اغتصب منه، وأن تعينوني على أن نرفع جميعا هذا البلد إلى مستوى الدول المتحضرة، دول القانون. وأناشدكم أخيرا أن تكونوا حقيقة أنتم المدافعون إما إيجابيا أو سلبيا، إيجابيا أن تقولوا: نعم في هذا الملف خرقت حقوق الإنسان، أو سلبيا، في هذا الملف لاخرق لحقوق الإنسان، وانما هذا كذب وتلفيق وزور. فالأمانة لا يمكنني أن أتخلى عنها لألبسكم اياها، ولكن أقول لكم أن الأمانة نقتسمها الآن أنتم وأنا».

وفقنا الله جميعا للصالح العام، وجعلنا عند حسن ظن مولانا الإمام، في الحال والمآل، والسلام.

رئيس المجلس

محمد ميكو

الاجتماع التاسع[24]

الثلاثاء 2 صفر 1415هـ (12 يوليوز 1994م)

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السادة،

وصدق الله العظيم: «وأما بنعمة ربك فحدث»، «لئن شكرتم لأزيدنكم».

لحظات رائعة، ونعم متصلة موصولة، وفقه التاريخ يؤكد أن المغرب ايمان بالإسلام رسالة سماوية خالدة، وحضارة مركبة عريقة، وتطلعات انسانية رائدة، فقد اتجهت إرادة فقيد العروبة والإسلام جلالة المغفور له محمد الخامس، قدس الله روحه، وإرادة جلالة الملك الحسن الثاني، نصره الله، إلى أن نجعل من المغرب دولة عصرية، محبة للسلم في الداخل والخارج، تعمل على احترام حقوق الإنسان، وارساء دولة القانون، لذلك لما قرر، حفظه الله، مواجهة القصور بمختلف أنواعه وأشكاله، في الوسائل المستخدمة لضمان حقوق الإنسان، أحدث هذا المجلس، وقلد هذه النخبة المتميزة الممتازة نداء الأمانة، فسار على المحجة البيضاء. اعتدال ووقار، مروءة وحوار، مقترحات في مختلف المجالات، تتسم بالفاعلية، والموضوعية، والاتزان، تسعى لسد الثغرات التشريعية والتنظيمية، وتحقيق تطابق الممارسة للقاعدة الحقوقية، والقانون الوطني للاتفاقيات الدولية، اكتسب المصداقية في الداخل والخارج، قال الضيف الكريم، الرئيس الأول لمحكمة النقض الفرنسية السيد Pierre DRAI : «اذا احتاج المجلس الدستوري بفرنسا لأكثر من ثلاثين سنة لينعت قضاته بالحكماء، فان المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان استحق ذلك في ظرف وجيز، لذا سنعمل على شرح التجربة المغربية لقضاة محكمة النقض الفرنسية».

والحسنة الكبرى أنه لما قرر، حفظه الله، أن يطوي نهائيا صفحة ما يسمى بالمعتقلين السياسيين، شرف هذا المجلس، ويا ما أسماه من تشريف، فأمر بعرض الموضوع

24 انعقد الاجتماع التاسع أيام -12 -13 18و19 يوليوز 1994.

عليه، لينظر في جميع اللوائح، ويرفع مقترحاته بشأنها في أجل قصير، وسوف أكون مسرورا يقول جلالته اذا هو «أي المجلس» أتاني بلائحة كثيرة الأسماء، علما مني ومنه أن هناك استثناء،اذ لا يمكن أن يدخل في هذه اللائحة من لا يعترف بمغربية الصحـــراء. فالعفو حق من حقوق أمير المؤمنين، يمنحه بإرادته، قبل تحريك الدعوى العمومية وبعدها، قبل صيرورة الحكم نهائيا وبعده، يحدد دائرة مفعوله، بما في ذلك قيود الأهلية، وسقوط الحق الناتج عنها، ركيزته قوله تعالى: «سارعوا إلى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السماوات والأرض، اعدت للمتقين الذين ينفقون في السراء والضراء والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس، والله يحب المحسنين»، وقوله صلى الله عليه وسلم عند فتح مكة، والمشركون في خوف وهلع، ينتظرون الجزاء عما اقترفوه من آثام، وارتكبوه من أوزار، تجاه الرسالة وصاحبها: «ماذا تظنون اني فاعل بكم ؟، قالوا: أخ كريم، وابن أخ كريم، قال: اذهبوا فأنتم الطلقاء».

أصل الدستور مفهومه، فربطه بالمشروعية الإسلامية، وفي نطاقه صدر النداء السامي للذين سلكوا نهج البغاة في الصحراء المغربية ثم تابوا توبة نصوحا «إن الوطن غفور رحيم».

السيد الوزير الأول، وزير الخارجية والتعاون يطيب لي أصالة ونيابة عن أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أن أغتنم هذه الفرصة، لأهنئكم بتعيينكم وزيرا أول لحكومة صاحب الجلالة، وهي التفاتة سامية، وثقة غالية، تستحقونها عن جدارة، وإذ أشيد بمساهمتكم الفاعلة، بمعية السادة الوزراء الأعضاء فيما حققه المجلس من إيجابيات، اعتقد ان انتقاء أحد أعضاء هذا المجلس تشريف له، فكلنا ايمان بأنكم ستدفعون بالمسيرة إلى الأمام، لصالح الديمقراطية وحقوق الإنسان. ان التزامكم بأن القضاء من أولوية الأولويات اختيار حضاري، فلن تتحقق تنمية حقوق الإنسان وصيانتها الا بالحفاظ على مصداقية القضاء ورد اعتباره.

حضرات السادة،

لقد حققت مجموعات العمل نشاطا مكثفا فيما بين الدورتين، فنفذت برامجها في الميقات المحدد، ودرست كافة النقط المعروضة عليها بعقلية جماعية بناءة، كما أن لجنة المتابعة ستجتمع في الأيام القليلة المقبلة، للتعرف على ماتم تنفيذه، ومالم

يقع بعد، مقرونا بالسبب. والنية معقودة على التماس الموافقة المنيفة لاجتماع المجلس في الخمسة عشر يوما الأولى من شهر شتنبر، قصد دراسة التقرير المتعلق بمشروع مدونة الشغل.

لقد بعثت تقرير الأمانة العامة عن الخطوات التنفيذية المتعلقة بأنشطة المجلس في الأيام الأخيرة، غير أنني، احتراما لهذه اللحظة، وفي جو من الصوفية، والالتحام،والحلول، أقترح أن يبقى الاجتماع التاسع، مقصورا على دراسة الموضوع الذي أحالته الجلالة الشريفة.

لقد وضعت أمامكم الخطاب التاريخي لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، بمناسبة الذكرى الخامسة والستين لعيد ميلاده السعيد، ولنا اليقين أنكم استمعتم إليه بانبهار، درستم منطوقه ومفهومه، اكتشفتم أبعاده الفلسفية، والدينية، والحضارية، والسياسية، والحقوقية، فلنتقيد بالمعايير التي حددها، وبالطريق اللاحب التي رسمها، فاذا كنا في المستوى المطلوب لجاه نداء الأمانة، فمن الضروري أن نسعى جادين لأن نكون في مستوى المسؤوليات لجاه نداء المستقبل، نداء التوافق والتراضي، فالمغرب تاريخ عريق في المجد، لا يبحث عن نفسه، بل يتعين الحرص على أن تبقى أصالته هي أصالته، كلمته مسموعة، شخصيته مرفوعة، هويته محترمة، ولا سبيل إلى ذلك الا بالوحدة والتوحيد، «واعتصموا بحبل الله جميعا».

وفقنا الله جميعا للصالح العام، وجعلنا عند حسن ظن مولانا الإمام في الحال والمآل، وصدق الله العظيم : «وأما بنعمة ربك فحدث»، «لئن شكرتم لأزيدنكم» والسلام.

رئيس المجلس

محمد ميكو

الاجتماع الحادي عشر

الخميس 6 ذي القعدة 1415هـ (6 أبريل 1995م)

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السادة

شرف صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله صدر هذه المؤسسة الموقرة بوسام الرضى والعناية، والعطف والرعاية، فقال في فقرة من دررة الغالية لخطاب العرش: «... لذا أنشأنا المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الذي برهن على فعالية مثالية في إنجاز مهمته، وأثار انتباهنا بكل اخلاص وولاء وموضوعية، إلى كل ما ينبغي أن يتخذ في مجال حقوق الإنسان، مما يضمن رفع مستوى المغرب بين البلدان الكبيرة، الحريصة على الحفاظ على تلك الحقوق والذود عنها...».

وإذا كنا نقدر هذه الالتفاتة حق قدرها، فان فضيلة الوفاء والولاء تحتم علينا مواصلة التقيد بنداء الأمانة في مروءة ووقار، واعتدال وحوار، لصالح تطوير وتنمية حقوق الإنسان، ضمن المرجعية المنبثقة عن اختيارات الحركة الوطنية، بقيادة جلالة المغفور له محمد الخامس طيب الله ثراه، وعضده الأيمن، وارث سره، جلالة الملك الحسن الثاني أطال الله بقاءه، المرتكزة على الرسالة الإسلامية الخالدة، والحضارة المغربية المركبة العريقة، والمواثيق الدولية. ألم يقل فقيد العروبة والإسلام، قدس الله روحه، بعد رجوعه بيومين من المنفى: «فالاستقلال وسيلة تمكن الشعب من التمتع بأطيب الثمرات التي أنتجتها الحضارة العصرية، والتطورات العالمية، من تحرير قومي، وتعميم للحريات والديمقراطية، واعتراف بحقوق الإنسان طبقا للتصريح العالمي الشهير»، ألم يؤكد صاحب الجلالة «بأن من جاهد من أجل الحرية لا يمكن الا أن يكون معها، ومن ناضل من أجل فرض حقوق الإنسان والمواطن على الاستعمار لا يكون الا وفيا لها في عهد الاستقلال، بشرط أن لا يقع المس بقدسية مفاهيم المثل، وأن تحترم قدسية الواجبات واحترام قدسية الحقوق، وان تمارس الحقوق والحريات في نطاق المسؤولية لئلا تعبث بها الفوضى»، فالمغرب بلد الأصالة

والحداثة، بلد التفتح والتعاون، يسعى إلى التطور والتطوير، والتجديد والتغيير، بحثا عن الأفضل، يسعى إلى ترسيخ دولة القانون، يرحب بالنقد الذي تستقطبه الموضوعية، ويرفض غوغائية التشهير والتحريض في تقارير أو توصيات أجنبية، ظاهرها موشح بحقوق الإنسان، وباطنها مصرح بالإعراض عنها، لبس منها الإيمان بالظلم، مذلة للاقدام، وسم يدب في باطن الظلام.

لقد درس المجلس الملفات التي صدر الأمر السامي بمناقشتها، فالتمس إصدار العفو الكريم على المعتقلين السياسيين الذين لا يتجاوز عددهم أحد عشر، وعلى المحكوم عليهم من أجل جرائم مرتبطة بالأحداث المؤلمة، وعددهم 413، وعلى النازحين المحكوم عليهم او المتابعين ضمن نفس المعايير، مشيدا بقرار الحكومة القاضي بتصفية ملف المختفين، والأمر يتعلق بعدد قليل يرجع إلى تاريخ بعيد، معبرا عن رغبته في تصفيته في أخصر الآجال، ضمن مبادىء حقوق الإنسان. ودعا السلطات التونسية وهو يستعرض التاريخ المشترك الذي صنعته الحركة الوطنية في البلدين الشقيقين إلى معاملة المواطنين المغاربة، الموجودين بديارها، معاملة تتقيد بمقتضيات معاهدة اتحاد المغرب العربي، وبقواعد حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا. كما نفذت مجموعات العمل برامجها في الميقات المحدد، فأنجزت مجموعة العمل المكلفة بالتشريع الجنائي، ومجموعة العمل المكلفة بدراسة الوضعية في السجون، مقترحات طلائعية حظيت كلها بالموافقة السامية، وكم نتمنى وبالحاح إصدارها في صورة قانون أو مرسوم حسب الحالة، متفائلين بوجود السيد الوزير الأول، والسيد رئيس مجلس النواب ضمن هذه الصفوة، ليساعد كل من موقع مسؤوليته على تحقيق ذلك في أخصر الآجال، تنفيذا للمقترح القاضي باعتبار اصدار قانون المسطرة الجنائية، والنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالسجون، من الأولويات القصوى، معبرين عن رغبتنا في إحالة مشروع القانون الجنائي، حتى يكتمل العقد، ويساهم المجلس في اثراء السياسة الجنائية، وإغنائها، مسطرة وموضوعا، لصالح الحقوق والواجبات الفردية والجماعية.

وعمقت مجموعة العمل، المكلفة بالإعلام والإتصال بالمنظمات المهتمة بحقوق الإنسان، الحوار مع المنظمات المعنية بالموضوع، كما انكبت مجموعة العمل، المكلفة

بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، على دراسة مشروع مدونة الشغل، رفعت بشأنه توصيات إلى المجلس، وليس من الصدفة إدراجها في جدول أعمال هذا الاجتماع، بعد وقت وجيز من انتهاء قمة كوبنهاكن، التي تبنت الالتزامات العشر، الهادفة احترام اتفاقيات منظمة العمل الدولية، وايجاد الحلول الناجعة لمعضلات الفقر، صيانة للحقوق، وضمانا للاستقرار.

حضرات السادة،

يعاين الفكر أن المغرب حقق طفرة رائدة، وقفز قفزة نوعية في مجال حقوق الإنسان، وإرساء سلطان القانون، قرر عن عمد وسبق إصرار الدخول إلى القرن الواحد والعشرين من الباب الواسع، بتحديث اقتصاده، وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي، وبديهي أن مناعة هذه المكتسبات، وتجذير هذه المنجزات، يتحقق بالاهتمام بالعدل، واعتبار إصلاح القضاء من أولوية الأولويات، لإيجاد الحلول الملائمة لمشاكله المادية والمعنوية، حتى يتحرر القاضي من عقدة المعاناة، ويعيش في فضاء التصالح، والتواصل مع نفسه ومجتمعه، في قناعة وكفاية، فهو خديم الشرعية والمشروعية، مستقل عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، تبعية دائمة مباشرة لمولانا الإمام، يتشرف بالنيابة عنه في إصدار الأحكام.

منفذ للشرع بالأحكام له نيابة عن الامام

السيد الوزير الأول، وزير الخارجية و التعاون

يطيب لي أن أهنئكم أصالة ونيابة على تثبيتكم وزيرا أول لحكومة صاحب الجلالة؛ التفاتة مولوية، وثقة غالية تستحقونها عن جدارة، وأغتنم هذه الفرصة لتهنئة وزير الدولة في الداخلية السيد إدريس البصري، ومستشار صاحب الجلالة، السيد محمد علال سيناصر، ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، السيد عبد الكبير العلوي المدغري على تجديد الثقة السامية، مشيدا بمشاركتهم الفاعلة لصالح حقوق الإنسان في نشاط هذه المؤسسة منذ إنشائها، كما أهنىء السيد عبدالرحمان أمالو، وزير العدل الجديد، والسادة الأعضاء : محمد زيان، مسعود المنصوري، لحسن

كبون على تقلدهم لمسؤوليات وزارية، متمنيا للجميع التوفيق والسداد، وموجها الشكر إلى الوزيرين السابقين، السيدين محمد الإدريسي العلمي المشيشي، وعمر عزيمان، على مساهمتهما القمينة بالإعتبار.

وفقنا الله جميعا للصالح العام، وجعلنا عند حسن ظن مولانا الإمام، في الحال والمآل، والسلام.

رئيس المجلس

محمد ميكو

الاجتماع الثاني عشر[25]

22 ذو الحجة 1418هـ (20 أبريل 1998م)

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السادة الأعضاء،

بكل إجلال وإكبار، واعتزاز وافتخار وقد شاءت الإرادة الملكية السامية لمولانا أمير المؤمنين دام له النصر والتمكين أن أتقلد منصب رئاسة هذا المجلس تبعا لرئاستي المجلس الأعلى تنفيذا لما ينص عليه الظهير الشريف المؤسس من اعتبار الرئيس الأول للمجلس الأعلى، رئيسا لمجلسنا هذا، أن أرفع إلى الجناب الشريف بمناسبة هذه الدورة الأولى لي أسمى آيات الوفاء والعرفان، وأبلغ مظاهر الشكر والامتنان، وأوجب فروض الطاعة والولاء، سائلا الله تعالى أن يسدد الخطى ويرشد السعي إلى ما يرضي جلالته لما فيه الخير والصلاح لرعاياه المخلصين حتى نكون جميعا عند حسن ظن جلالته بنا ومن الله التوفيق.

وأغتنمها مناسبة لأترحم على من سبقني لرئاسة هذا المجلس والذين أبلوا البلاء الحسن في عطاءاتهم ومجهوداتهم الجبارة منذ تأسيسه إلى يومنا، هذا المرحومين برحمته الواسعة الرئيسين الأولين للمجلس الأعلى محمد العربي المجبود ومحمد ميكو، فمن خلال الإرث الإيجابي المسجل لصالحهما ندرك مدى ما قدماه من عمل وما أبدياه من جهد لتأسيس اللبنة الأولى لانطلاق هذه المؤسسة العتيدة.

كما يطيب لي، بمناسبة جمعنا المبارك هذا، أن أهنىء، أصالة عن نفسي ونيابة عن باقي أعضاء المجلس، السادة الوزراء في حكومة صاحب الجلالة نصره الله، الذين حظو بدورهم بتجديد الثقة السامية في شخصهم، وأخصهم بالذكر:

25 انعقد الاجتماع الثاني عشر في 20 أبريل و 28 شتنبر 1998.

وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية والتعاون، الأستاذ عبداللطيف الفيلالي؛ وزير الدولة وزير الداخلية، الأستاذ إدريس البصري؛ وزير العدل، الأستاذ عمر عزيمان؛ وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، الأستاذ عبدالكبير المدغري العلوي.

وأغتنمها فرصة لأشيد بمساهمتهم الفاعلة في تحقيق الكثيرمن الإيجابيات لصالح حقوق الإنسان، كما أغتنم هذه المناسبة لأهنىء السيد محمد أوجار الوزير الجديد المكلف بحقوق الإنسان، والسادة حبيب المالكي ومحمد بوزبع والتهامي الخياري على الثقة المولوية السامية التي وضعت في شخصهم لتولي مسؤوليات وأرحب بالسيد عبدالله الفردوس عضوا جديدا بالمجلس، ممثلا لحزب الاتحاد الدستوري، متمنيا للجميع السداد والنجاح.

حضرات السادة،

لقد واصل المجلس الاستشاري، الذي يعمل كمؤسسة وطنية لتنمية وحماية حقوق الإنسان، يتشرف بكونه يعمل تحت الإمرة المباشرة لجلالة الملك، نشاطه من غير انقطاع وبشكل فاعل، في الداخل والخارج، ولاسيما في نطاق مقترحات الاجتماع السادس، التي باركها سيدنا المنصور بالله، والتي وضعت على عاتقه واجب دراسة كافة النقط التي لها علاقة بحقوق الإنسان بما فيها التقارير الصادرة عن كافة المؤسسات الرسمية والمنظمات غير الحكومية، والعمل كخلية دائمة للتحقق مما ينشر ورد الأمور إلى نصابها بكل نزاهة وشفافية ووضوح.

لقد عقدت الخلية الدائمة المكونة من رؤساء ومقرري مجموعات عمل المجلس، مابين الاجتماعين الحادي عشر والثاني عشر، 42 اجتماعا أصليا وعدة اجتماعات فرعية، مؤمّنة بذلك التواصل في عمل المجلس، وترصد الانتهاكات الحقيقية لحقوق الإنسان أو المزعومة، فعالجت عشرات الملفات المعقدة أو الدقيقة، عن طريق التحري المباشر، أو مراسلة الجهات الإدارية للاختصاص، أو لإشعار المجلس بحقيقة الأمر، أو لاتخاذ ما تراه تلك الجهات مناسبا في الموضوع، وتوصلت بشكل دوري بردود في الموضوع، معظمها من وزارة الداخلية ووزارة العدل، استجابة لما طلبه المجلس. وهكذا وردت إلى المجلس مابين الاجتماع

الحادي عشر وهذا الاجتماع 5542 شكاية من مختلف أقاليم المملكة، منها لوزارة العدل نسبة ٪ 58،8 ووزارة الداخلية بنسبة ٪ 21,3 ووزارة التشغيل بنسبة ٪ 4,5 والفلاحة والمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بنسبة ٪ 2,5 لكل واحدة منهما ووزارة المالية بـ ٪ 2,1.

وقامت مجموعات العمل بعملها في ظروف عادية، حيث عقدت مجموعة العمل المكلفة بالتشريع الجنائي وحقوق الإنسان عدة اجتماعات لدراسة مشروع مراجعة المدونة الجنائية، الذي أحالته وزارة العدل إلى المجلس لدراسته من منظور حقوق الإنسان كما ضبط مداها الدستور، وحددت مضمونها المواثيق الدولية التي صادقت عليها المملكة. وهي الآن بصدد إعمال نتائج الخبرة العلمية التي أنجزها خبراء جامعيون مختصون في العلوم الجنائية لبلورة مشاريع مقترحات، ومن ثم تكون المجموعة قد ساهمت في إصلاح المقتضيات التشريعية المنظمة للوضع تحت الحراسة والإعتقال الاحتياطي، التي صدر بشأنها ظهير 30 دجنبر 1991، وقدمت مقترحات بشأن مشروع قانون المسطرة الجنائية، وبالانتهاء من دراسة مشروع مراجعة المدونة الجنائية تكتمل دائرة دراسة التشريع الجنائي، من منظور حقوق الإنسان في مفهومها العالمي، شكلا وموضوعا، استعدادا لدخول المغرب القرن المقبل مسلحا بسياسة جنائية رائدة.

وأنهت مجموعة العمل المكلفة بدراسة الوضعية في السجون برنامجها الرامي إلى زيارة كافة سجون المملكة استغرق تنفيذه أكثر من سنة، عاينت بموجبه الوضعية الواقعية القانونية للمؤسسات السجنية بمختلف أقاليم المملكة، فصاغت تقريرها الأولي، وأجرت بشأنه خبرة علمية، وهي الآن بصدد استخلاص العبر والنتائج لصياغة عناصر جوهرية لمقترحات عملية، قمينة بتجاوز حالة الاكتظاظ، والأمل معقود على صدور المرسوم المنظم للمؤسسات السجنية، الذي سيشكل نقلة نوعية في السياسة العقابية المغربية.

وعملت مجموعة العمل المكلفة بالإعلام والإتصال بالمنظمات المهتمة بحقوق الإنسان، على مواصلة الحوار مع الفعاليات الوطنية والأجنبية المعنية بحقوق

الإنسان حيث اهتمت بخرق حقوق الإنسان، خارج الحدود عندما يكون ضحيتها مغاربة، كما في معتقلات تيندوف، وفي المهجر الأوربي، وواصلت الحوار مع المنظمات المهتمة بحقوق الإنسان، وزارت عدة عواصم مؤثرة إعلاميا في قضية حقوق الإنسان، كالولايات المتحدة وكندا وفرنسا وبلجيكا، وشاركت في عدة ملتقيات للمؤسسات الوطنية في تونس والفلبين والكاميرون والمكسيك وجنيف، للتعريف بالتجربة المغربية في مجال تثبيت حقوق الإنسان وتأمين احترامها تشريعا وممارسة، وتفنيد ادعاءات خصوم وحدتنا الترابية، وإبلاغ انشغالات المجلس، وخاصة بما يتعلق بحقوق المغاربة في المهجر وقيود التنقل من دول الجنوب إلى دول الشمال، وضعف الاهتمام بالحق في التنمية، والمجموعة منشغلة حاليا بتقييم مشروع قانون يتعلق بتعديل الظهير المؤرخ في 15 نوفمبر 1958 المتعلق بقانون الصحافة بالمغرب، من منظور حقوق الإنسان، ومن أجل ذلك عقدت لقاء مثمرا مع النقابة الوطنية للصحافة المغربية استعدادا لوضع تصور شامل ومتطور لمراجعته مراجعة جوهرية.

ويحق لنا أن نهنىء أنفسنا بقبول المجلس عضوا في لجنة التنسيق المنبثقة عن الاجتماع الدولي للمؤسسات الوطنية، المنعقد مؤخرا في شهر مارس سنته بجنيف بسويسرا.

وركزت مجموعة العمل المكلفة بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية جهودها على مشروع مدونة الشغل، فأثرته بمقترحات من منظور حقوق الإنسان، وواكبت تدرجه عبر المسطرة التشريعية، حيث حرصت على تأمين تضمين مشروع القانون المقدم للبرلمان كافة مقترحات المجلس، التي وافق عليها جلالة الملك، حتى يواكب التحولات الإقتصادية والإجتماعية الوطنية والعالمية كما أقامت المجموعة جسور التواصل والحوار مع المندوبية السامية للأشخاص المعاقين للإسهام في تطوير التشريعات الخاصة بتلك الفئة من المواطنين وفق المفهوم العالمي لحقوق الإنسان ضمانا لحقوق الشخص المعاق، وتولي حاليا أهمية خاصة لحقوق الطفل، حيث شرع في تكوين رصيد وثائقي متخصص في هذا المضمار وتم الإتصال بالمرصد الوطني لحقوق الطفل قصد تنظيم ندوة

في الموضوع في 20 نوفمبر سنته، وتفكر حاليا في تصور إطار قانوني للشراكة والعمل المشترك بلورة أخرى لحقوق الطفل ببلادنا وخاصة وضعية الفتاة في الوسط القروي.

وبمناسبة الذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تمتد من 10 دجنبر 1997إلى 10دجنبر 1998 ارتأى المجلس أن يساهم، احتفاء بتلك الذكرى، على غرار باقي دول العالم والأمم المتحدة، بالأنشطة التالية :

1. تنظيم الملتقى المتوسطي الأول للمؤسسات الوطنية لتنمية وحماية حقوق الإنسان بدول حوض البحر الأبيض المتوسط، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله بمراكش أيام 27و 28 و29 أبريل سنته.

2. ندوة حول «حقوق الإنسان وحقوق السجين» في مستهل شهر أكتوبر.

3. ندوة حول «حقوق الطفل إلى أين ؟ «يوم 20 نوفمبر سنته، ذكرى الاتفاقية الدولية الخاصة بحقوق الطفل.

4. مائدة مستديرة حول «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقانون المغربي» في مستهل شهر دجنبر 1998، وستكون مناسبة لتقديم كتاب يسهر المجلس على إعداده حول مدى التفوق والتوافق والتجاوز بين الاعلان المذكور والقانون المغربي، هذا بالاضافة إلى دورة تكوينية في موضوع «الصحافة وحقوق الإنسان» تم تنظيمها بتعاون مع النقابة الوطنية للصحافة المغربية يومي 13و 14 مارس سنته، بالمعهد الوطني للدراسات القضائية، لفائدة الصحافيين الراغبين في التخصص في مجال حقوق الإنسان. تلك الدورة التي جاءت نتيجة اللقاء السابق مع أعضاء النقابة الوطنية للصحافة المغربية، والذي كان مخصصا لمناقشة دور الصحفي ومدى حقه في التعبير، وحق الجماعة في الخبر الموضوعي الرصين.

5. وإننا على يقين بأن النقابة الوطنية للصحافة وغيرها من المنظمات والجمعيات غير الحكومية، التي تجاوبت دائما مع أشغال المجلس ودعمت نتائجه، ستوفر أكثر من السابق وقد حققت بلدنا بفضل السياسة الرشيدة والحكيمة لمولانا الإمام دام عزه ونصره، هذه الطفرة الكبيرة في ميدان حماية وتنمية حقوق الإنسان كل الدعم اللازم لإظهار بلدنا بالصورة الحقيقية المشرفة، خصوصا وأن كل تقاريرها ومنشوراتها تعتبر مصدرا رئيسيا لعدة تقارير دولية عالمية وجهوية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رئيس المجلس

إدريس الضحاك

الاجتماع الخامس عشر[26]

يوم الجمعة 25 رمضان1421هـ (22 دجنبر2000م)

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات الزميلة والزملاء الأعضاء المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

يحظى المغرب وعاهله المفدى جلالة الملك محمد السادس، في ميدان حقوق الإنسان وترسيخ الديمقراطية ودولة الحق والقانون، بموقع إيجابي مميز على الساحتين الاقليمية والعالمية، ويحتل المجلس الاستشاري كأداة استشارية لدى جلالة الملك مكانة رئيسية في العمود الفقري للإنتقال الحضاري الهادىء نحو احتلال هذا الموقع.

وقد أصبح المغرب لا يذكر إلا مرفوقا بتجربته الرائدة في العالم العربي والإسلامي؛ فعلى مستوى الأمم المتحدة تعتبره المندوبة السامية لحقوق الإنسان، السيدة ماري روبنسون، نموذجا يستحق التشجيع؛ وتوضح ذلك من خلال تصريحاتها ورسائلها أو وجودها الشخصي بتظاهرتين إقليمية وعالمية نظمهما المجلس في فترتين متقاربتين لا تتجاوز السنتين 1998 و2000.

وعلى مستوى المؤسسات الوطنية حظي المجلس بدعم هذه المؤسسات عندما قررت عقد مؤتمرها الخامس بالرباط، بدعوة من المجلس، اعتبر أكبر تظاهرة لهذه المؤسسات، منذ إحداثها، وشارك فيها ما يقارب الخمسين مؤسسة وما يتعدى 150 شخصا، وهو أمر لم يحدث من قبل، ناهيك عن مشاركة المنظمات غير الحكومية الأخرى؛ ولترسيخ هذا الدعم قرر المشاركون إسناد رئاسة اللجنة الدولية للتنسيق بين هذه المؤسسات إلى المجلس، بعد إدخال بعض التعديلات على

26 انعقد الاجتماع الخامس عشر في 22 دجنبر 1999 وفاتح فبراير 2001.

قانون إحداثه رغم أن هناك من المؤسسات الوطنية من هو أقدم وذا وزن على الساحة الدولية أكثر من المجلس باعتبار أن عمره لم يتجاوز العشر سنوات.

وعلى مستوى الدول نوهت وفود حكومية بعمل المجلس لدرجة أن سفير دولة كبيرة اعتذر عن سهو تقرير دولته عما تحقق في المغرب، وما قام به المجلس من عمل مثمر في الميدان وتحقق ما واعد به من إصلاح لتقرير دولته يصب في إبراز الصورة الحقيقية الإيجابية لموضوع حقوق الإنسان وتطوره ببلدنا وهو الأمر الذي حصل في التقرير اللاحق، رغم الإشارة إلى وجود سلبيات يجب التغلب عليها بل إن رئيس دولة أوربية مجاورة، وفي خطاب رسمي ببلده ذكر بما تحقق نتيجة مجهودات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان؛ كما أشادت بعض الشخصيات البرلمانية والحكومية، من العالم النامي أو المتقدم، بدور المجلس الاستشاري فيما تحقق من تطور في ميدان حقوق الإنسان، وتحولت التقارير التي كانت تصدر من المنظمات غير الحكومية الدولية من الهجوم على المغرب إلى الإشادة بالتجربة الرائدة التي يحياها في هذا الميدان، والتي يقوم المجلس الاستشاري فيها بدور رائد بالرغم من التحفظات التي تبديها على بعض الحالات، فمن الصورة السوداء القاتمة التي كانت ترسمها هذه المنظمات عن وضعية حقوق الإنسان في المغرب إلى صورة جديدة كلها أمل في النجاح الكامل للتجربة مع استشراف نقلها إلى دول مماثلة مستقبلا وكأن المغرب أصبح مشتلا يحتضن هذه التجربة ليجري زرعها بعد ذلك في جهات أخرى؛ بل وساهم ذلك بشكل ايجابي في ترسيخ الوحدة الترابية عندما انتقل الانتقاد إلى ملعب خصومها؛ وليس تقريرا منظمة العفو الدولية حول الصحراء والفيدرالية الدولية لرابطات حقوق الإنسان الأخيرين إلا نموذجا لذلك؛ إذ وصل الحد بهاتين المنظمتين المعروفتين على المستوى العالمي إلى المطالبة بالتصدي لخروقات حقوق الإنسان الصحراوي في مخيمات الاحتجاز بتندوف بل ومطالبة حكومة البلد المحتضن بمحاكمة المسؤولين عن هذه الخروقات من اختطاف واحتجاز وقتل وتعذيب.

إن الوثائق لعديدة والأحداث لمتعددة وتكفي هذه الإشارة التي توضح إلى أي حد توجت هذه العشر سنوات من حياة المجلس بهذا الضخم من الايجابيات فكيف تم ذلك ؟

إن هذا التحول الذي أصبح الآن أمرا عاديا لمن لا يعرف تاريخ إحداث هذا المجلس، والظروف التي عاشها، والمناخ الذي أصدر فيه آراءه الاستشارية، لم يأت دون تعب والتمسك بالصبر والحكمة من كافة أعضائه، فإحداث المجلس في حد ذاته كان تتويجا لمسلسل من المسيرات تهدف إلى خلق المناخ الأمثل للممارسة الديمقراطية نذكر منها على الخصوص الإعلان عن إقامة قضاء إداري مستقل سنة 1990 المتزامن مع إحدائه وعندما قرر جلالة الملك الحسن الثاني، قدس الله روحه، هذا المجلس كان يوجه، من خلاله رسالة إلى الداخل والخارج، عن رغبته في الدخول إلى مرحلة جديدة في حياة المملكة بعد أن نضجت الظروف واستوت، تترسخ فيها المؤسسات أكثر وتدعم فيها الممارسة الديمقراطية بشكل أعمق؛ واعتبر جلالته، رحمة الله، عليه المجلس أداة بجانبه تقدم له الرأي الاستشاري لتحسين المناخ الديمقراطي وخلق الثقة والاطمئنان، اللذين سيدفعان بعد ذلك إلى الحماس اللازم للفاعلين السياسيين نحو رفع تحدي الممارسة الديمقراطية السليمة رغم كل الصعاب.

وهكذا قام المجلس بدوره الكامل في تحسين المناخ السياسي، من خلال بعض الآراء الاستشارية وبعض الأنشطة التي اضطلع بها، وهي آراء كانت تتطلب إجماعا وطنيا على تقديم اختياراتها ومن هنا كان من اللازم أن ينعكس ذلك على تركيبة المجلس، التي تضم إلى جانب أعضاء من الحكومة ممثلين للأحزاب السياسية والنقابية وجمعيات مهنية ومنظمات حقوق الإنسان وفعاليات فكرية ودينية ومناضلين ورجال قانون وقضاء، أي الحاجة إلى فضاء ذي طابع قانوني سياسي شامل.

ولقد ساهمت هذه التركيبة، في وقتها، في تقديم اقتراحات كانت تمثل جسرا نحو الواقع، وتعطي أكبر حظوظ التنفيذ بعد الموافقة الملكية السامية. أي كانت الآراء الاستشارية تعبر عن واقع مجمع عليه، قابل للتنفيذ، وهو أمر ما كان ليحصل آنذاك لولا تركيبة المجلس بما هي عليه؛ وهكذا حظيت كل آرائه بالموافقة الملكية السامية، وساهم، إلى حد بعيد في تكريس التوجهات الملكية السامية، نحو المهادنة واجتذار التشكيك وانعدام الثقة وتحويل الجو المشحون بالتصادم والتنافر إلى جو مملوء بالتوافق والتشاور؛ وتقوية الداخل لمواجهة حملات الخارج وتجسيم

الإجماع حول الوحدة الترابية وحقوق الإنسان، على الخصوص، لتهييء الشروط الملائمة لممارسة الديمقراطية وعلى رأسها خلق الأسباب التي تقود البلاد إلى التناوب.

1) وكان من الطبيعي أن يعرف الاجتماع الأول للمجلس نقاشات حادة حول منهجية العمل، وما يجب اقتراحه على جلالة الملك، في بعض الملفات الشائكة، حيث عقدت خمس جلسات بهذا الاجتماع تناولت على الخصوص تقرير منظمة العفو الدولية السلبي في ممارسات حقوق الإنسان في المغرب، خاصة بالنسبة للسجناء السياسيين أو سجناء الرأي، حسب رأيها، والضمانات القانونية ابتداء من وضع الحراسة تحت النظر إلى المحاكمة العادلة، فوقع الاستئذان بفتح حوار مع المنظمة المذكورة ومع غيرها من المنظمات، كما تناولت موضوع العفو لسجناء محكوم عليهم، الذي انقسمت حوله الآراء، ودراسة التعديلات الواجب إدخالها على المسطرة الجنائية لتحقيق أكبر عدد من الضمانات، خاصة في موضوع الوضع تحت الحراسة، مع دراسة وضعية السجون وحقوق المعتقلين، وشكلت على إثر ذلك، ثلاث مجموعات عمل تتعلق الأولى بالوضع تحت الحراسة والإعتقال الاحتياطي، والثانية بالوضعية في السجون والثالثة بالإعلام والإتصال بالمنظمات الدولية.

وبقدر ماكانت الانطلاقة جريئة بقدر ما كان الإنجاز سريعًا بفضل التوجيهات الملكية والموافقة السامية على كل آراء المجلس، بحيث كانت تلتقي التوجيهات الملكية السامية مع رغبات أعضاء المجلس في التشبث بالمبادىء الدستورية واحترام الشرعية داخل إطار من التوافق.

وباعتبار قانون المسطرة الجنائية هو قانون ضمانات حريات الأفراد والجماعات فقد اقترح في أول اجتماع له، سنة 1990، عددا من التعديلات ترمي إلى تقدم أوسع في فضاء هذه الضمانات، حازت الموافقة الملكية، وقدم بشأنها مشروع قانون صادق عليه البرلمان وصدر بها ظهير شريف في السنة الموالية 1991، وهي أقصر مدة يقتضيها نص قانون ما بين اقتراحه وصدوره، كما أنها مؤشر على الفعالية التي ترجع إلى هيكلية المجلس، لكن لم يتوقف عند هذا بل قدم اقتراحات جديدة على مشروع قانون المسطرة سنة 1994، واستمر المجلس في نفس الواجهة المتعلقة بالضمانات

التشريعية حيث قدم سنة 1991، رأيا استشاريا يتعلق بالنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالسجون أثمرت عن دراسة مشاريع هذه النصوص من طرفه، وتقديم الحكومة لمشروع قانون رقم 23/98، صادق عليه البرلمان، وتتمة لتحسين المناخ السياسي التمس المجلس سنة 1990، اصدار عفو ملكي على المحكوم عليهم من أجل جرائم تتعلق بأمن الدولة وسلامتها أثمر عن إطلاق سراح مئات المعتقلين سنة 1991، وفي نفس الاتجاه اقترح تمتيع عائلة بالعفو الملكي؛ واستمر على نفس النهج فبعد تعبيره عن مساندته تحويل عقوبة الإعدام إلى سجن لفائدة 195محكوم عليه، سنة 1994، اقترح على جلالة الملك اصدار عفوه الكريم على 11 معتقلا سياسيا و 413 فردا أدين في أحداث أليمة، ولم يبق في السجون المغربية إلا بعض المعتقلين الذين أدينوا في جرائم من القانون العام لكن بدوافع سياسية أو إديولوجية، ومن أجل تمتيع من يستحق منهم الإفراج اقترح المجلس العفو عن 28 معتقلا من هؤلاء. ولقد حصلت كل هذه الآراء الاستشارية على الموافقة الملكية وعرفت طريقها نحو التنفيذ في وقت سريع، وفي هذا الجو المهيىء للتربة الصالحة لبناء مجتمع ديمقراطي الغي ظهير 29 يونيو 1935 وأحدث المجلس الاستشاري لمتابعة الحوار الاجتماعي نسخ ظهير إحداثه من مقتضيات ظهير إحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وبنيت فلسفته على نفس مقتضيات التوافق والتشاور مما يعني أن لتجربة الأخير على مدى أربع سنوات شجعت على تكرارها في ميدان الحوار الاجتماعي بنفس الأسلوب.

وقبل ذلك بسنة التمس المجلس، سنة 1993، المصادقة على اتفاقيات مناهضة التعذيب والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وحقوق الطفل وحماية حقوق المهاجرين وأفراد أسرهم، ووقعت الاستجابة في نفس السنة، حيث قرر المغرب في21 يوليوز الانضمام إلى هذه الاتفاقيات، وكان لابد أن تتوج مسيرة تهيىء المناخ السياسي الملائم من التصدي لملف الاختفاء والإعتقال التعسفي؛ فبعد أن أشاد المجلس سنة 1994 بقرار الحكومة القاضي بتصفية ملف المختفين، انكب، سنة 1998، على فتح الملف بعدما أحيل عليه من الجناب الشريف ومعالجته بكل مايتطلب الأمر من حكمة وتأن والبحث عن الحلول المؤدية إلى تصالح المجتمع مع نفسه، فكان الرأي الاستشاري القاضي بالطي السياسي للملف، واستمرار معالجة الملف المدني له مع تحديد عدد المختفين في 112، وهو العدد المستخرج آنذاك من

تقارير المنظمات الدولية والوطنية عن الأشخاص غير المعروف مكان تواجدهم، حيث ظهر البعض منهم على قيد الحياة والآخرون متوفون أو مجهولو المصير. ولقد برز في هذا الرأي اقتراح العفو على من حاول المس بأمن الدولة وعلى ما قام بردود فعل للمحافظة عليه، كما وقع اقتراح تعويض كل من تضرر من الإختفاء والإعتقال التعسفي، بواسطة هيئة تحكيم مستقلة، تعمل بجانب المجلس الاستشاري؛ وهو الرأي الذي حظي بالموافقة الملكية السامية، وتشرف أعضاء المجلس عندما توصلوا برسائل ملكية خاصة بكل عضو على حدة تتضمن تنويها ملكيا بعمل المجلس ومجهوداته.

وبمجرد أن تولى جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، عرش أسلافه المنعمين أعلن في خطاب العرش الأول، 30 يوليوز 1999، عن تشبثه أعظم ما يكون التشبث بحقوق الإنسان، وأصدر أولى قراراته بإحداث هيئة التحكيم المستقلة للتعويض. في هذا الجو السياسي والحقوقي الملائم وافقت كل الأحزاب على توقيع ميثاق الشرف مع الحكومة سنة 1997 وفي نفس السنة جرت الانتخابات وتأسست حكومة التناوب.

وهكذا كانت المسيرة التوافقية تعالج الأوضاع حسب معطياتها والمناخ المحيط بها في كل حالة على حدة، ولم تكن الآراء الاستشارية في هذا الشأن إلا منتوج ولد في ظروف معنية نتيجة تعايش مع كل الأفكار المطروحة ضمن مناخ يجب الرجوع لتحديده إلى تاريخ صدور كل رأي استشاري على حدة، فالحكم على الآراء الاستشارية مجملة وفي زمن غير زمانها يكون غير مؤسس على تفكير موضوعي.

2) ولقد تمثل دور المجلس في تحسين المناخ الاجتماعي والثقافي، في محاولاته العديدة لترسيخ ثقافة حقوق الإنسان لخلق وعي مجتمعي ينسجم مع عدم احتكار الحقيقة واحترام الأخر وحقوقه، واعتبار الحق هو الوجه الآخر للواجب، وفي هذا الشأن قام المجلس بدعوة مختلف الوزارات إلى تدشين مرحلة للحوار والتعاون مع المنظمات غير الحكومية العاملة في ميدان حقوق الإنسان، وساند مناظرة الإعلام الأولى، ودرس المشروع الأول لمدونة الصحافة، وعقد ندوتين مشتركتين مع الصحفيين حول موضوع حقوق الإنسان وحرية التعبير ووصول الخبر؛ ونشر

وقائع الندوة. كما اهتم المجلس بحقوق الطفل والمعاقين ونظم ندوتين في هذا الشأن بالاشتراك مع مرصد حقوق الطفل والوزارة المكلفة بالمعاقين.

وطالب المجلس بتدريس مادة حقوق الإنسان في الجامعات وكل المؤسسات ذات الصلة بالموضوع، وساهم بعض أعضائه في تدريسها، كما قام، بالاشتراك مع الوزارات المختصة، في تقديم العون لتنمية موضوع التربية على حقوق الإنسان ونظم في هذا الموضوع لقائين مع وزارة حقوق الإنسان والمربين الإسبان واليونسكو في كل من غرناطة وفاس ونشر وقائع العديد من هذه اللقاءات، كما نشر بمناسبة الذكرى الخمسين للتصريح العالمي لحقوق الإنسان كتابا يتضمن النظام القانوني المغربي لكل مادة من مواد هذا التصريح على حدة؛ وساهم العديد من أعضاء المجلس بعروض ومداخلات في لقاءات وطنية ودولية ولدى الصحافة ووسائل الإعلام المرئية ومن خلال الموقع الذي أسسه في الأنترنيت عمل المجلس على تزويد الموقع بكل المعلومات المتوفرة حتى يتمكن كل من يرغب في الإطلاع على أنشطة المجلس، من داخل المغرب أو خارجه من الحصول عليها بالسرعة المطلوبة.

وقام المجلس بترصد خروقات حقوق الإنسان بواسطة الخلية الدائمة التي أصبحت فيما بعد لجنة التنسيق سواء وردت في الصحافة أو وسائل الإعلام الأخرى أو من خلال الشكايات التي بالنظر لعددها المرتفع لم يتمكن المجلس من التغلب عليها كما أنه لم يتمكن من الحصول على الأجوبة الكافية من الجهات التي يخاطبها ويأمل مستقبلا أن يتغلب على هذا الموضوع بعد توسعة بناية المجلس والتحاق عاملين جدد به؛ لكن ومع ذلك فكلما تبين للخلية أو للجنة التنسيق أن قضية ما تستحق المعالجة العاجلة إلا وأوفدت أعضاء من المجلس إلى عين المكان للتثبت من الوقائع واقتراح الحلول الملائمة، وهكذا فبالاضافة إلى لجن التقصي كتلك التي أحدثت على إثر أحداث فاس سنة 1990، أوفد المجلس في عدد من الحالات بعض الأعضاء إلى عين المكان سواء تعلق الأمر بالمعتقلين بالسجون أو بغيرها كما قام بتتبع بعض الحالات مع الجهات المعنية خصوصا مع وزارة العدل حيث توصل بسبب مساعدتها على إثارة الانتباه إلى هذه المخالفات وبالتالي جرت متابعة مرتكبي الخروقات والحكم عليهم. وتقوم مجموعات العمل بدور أساسي في هذا الشأن؛ وهكذا ومن أجل تحديد الظروف المعيشية للسجناء قامت المجموعة المكلفة بزيارة

ميدانية لكل المؤسسات السجينة وتقوم حاليا بنفس الزيارة للمرة الثانية ولقد أسفر عن الزيارات تقديم العديد من المقترحات من بينها اقتراح العفو لبعض العجزة والمرضى والمتقدمين في السن.

وفي هذا الشأن اقترح المجلس تفعيل لجن المراقبة في العمالات والأقاليم وإيجاد العقوبات البديلة ومراجعة معايير العفو.

وينكب المجلس من خلال المجموعة المكلفة بالقانون الجنائي على دراسة مشروع هذا القانون المعد من طرف وزارة العدل كما تنكب المجموعات الأخرى كل فيما يخصه على دراسة المواضيع المختصة بها وستكون هناك مناسبة لتقدم تقاريرها في الموضوع.

وفي إطار تحسين المناخ الاجتماعي قام المجلس بدراسة مشروع مدونة الشغل وقدم اقتراحاته في هذا الشأن لتتوافق مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية ويتصدى المجلس سواء من خلال لجنة التنسيق أو مجموعة العمل المكلفة إلى دراسة كل التقارير الوطنية منها أو الدولية الصادرة في ميدان حقوق الإنسان وتحرير الملاحظات بشأنها وتوجيهها إلى الجهة المصدرة، ولقد ساهم ذلك في تصحيح الصورة التي كانت بعض التقارير تقدمها عن المغرب اعتمادا على مصادر غير دقيقة.

لقد قام المجلس بربط شبكة من الإتصالات سواء مع المنظمات الدولية أو الجهات الحكومية المهتمة بحقوق الإنسان وتضاعفت علاقة المجلس بمثيله من المؤسسات الوطنية بحيث أصبحت تغطي كل أنحاء المعمور خصوصا بعد تنظيمه بنجاح لقاء مراكش للمؤسسات الوطنية لحوض البحر الأبيض المتوسط سنة 1998، ولقاء الرباط الدولي للمؤسسات الوطنية سنة 2000، ولقد ساهمت في اللقائين المندوبة السامية لحقوق الإنسان السيدة ماري روبنسون، التي وجهت تنويها خاصا للمجلس على حسن التنظيم وعلى إيجابية النتائج.

ولقد اكسبت المجلس هذه العلاقة وماقام به من أنشطة وتعريف بمجهوداته مصداقية لدى هذه المؤسسات وكذا لدى المندوبية الدائمة لحقوق الإنسان التي عبرت عن رغبتها في أن يكون للمجلس حضور على المستوى الإفريقي والعربي والإسلامي.

إن ماقام به المجلس يمتاز من حيث الفعالية على الساحة العملية على ماقامت به مؤسسات وطنية أخرى ويرجع ذلك إلى اعتباره نظرا لتركيبته أداة توافق وطني حول اختيارات أساسية في ميدان حقوق الإنسان لطي صفحة الماضي، لكن الآن وبعد أن حقق كل هذه المكتسبات أصبح من اللازم الرجوع إلى الدور العادي الذي تقوم به كل المؤسسات الوطنية بعد أن طوى العديد مما كان يعرقل توجهه إلى حقول أخرى بالإضافة إلى حقل الحقوق السياسية والمدنية وأعني بذلك الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية؛ وهذا ماورد في الخطاب الملكي السامي عندما كان لنا الشرف بمعية رئيس وأعضاء هيئة التحكيم المستقلة للتعويض والعاملين بالمجلس بحظوة الاستقبال الملكي السامي يوم السبت 12رمضان 1421هـ موافق 9 ديسمبر سنته.

حيث أعلن جلالة الملك نصره الله في خطابه السامي المتزامن مع ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عن التوجهات الكبرى المتعلقة بتفعيل دور المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان من أجل مواجهة تحديات القرن 21 تنفيذا لما أعلن عنه جلالته في خطاب العرش الأخير من إعادة النظر في الظهير الشريف المؤسس للمجلس.

إن توسيع اختصاصات المجلس وتجديد تركيبته وعقلنة طرق عمله يهدف إلى تأهيله على نحو أفضل لترسيخ الحقوق المدنية والسياسية وإيلاء الأهمية القصوى للحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية.

وسيكون تكوين المجلس من نخبة من الشخصيات، يراعى في اختيارها واقتراحها أن يكون مشهودا لها بالتجرد والنزاهة الخلقية والكفاية الفكرية والتشبث المخلص بحقوق الإنسان والعطاء المتميز في سبيل تعزيزها، أي أن الأساس سيكون الأشخاص وليس المؤسسات والمنظمات التي اقترحتهم لإعطاء طفرة جديدة لتركيبته.

وستكون مهام المجلس صون حقوق الإنسان والنهوض بها بالطرق التالية على الخصوص:

- ✯ التصدي لحالات خرق حقوق الإنسان وتقديم توصيات بشأنها؛
- ✯ الاعتناء بحقوق رعايا جلالته المحتجزين بتندوف ورفع الحصار عنهم؛
- ✯ التنسيق مع الهيئات المماثلة من أجل صيانة كرامة المغاربة المهاجرين؛
- ✯ تقديم توصيات بشأن ملاءمة التشريع الوطني مع المواثيق الدولية؛
- ✯ الاعتناء بنشر ثقافة حقوق الإنسان بكل الوسائل؛
- ✯ تيسير التعاون الدولي للمملكة في ميدان حقوق الإنسان؛
- ✯ تقديم تقرير سنوي إلى جلالة الملك، حفظه الله، يستعرض حالة حقوق الإنسان خلال السنة، مما يمكن جلالة الملك من أخذ صورة موضوعية عن مكامن الاختلال والنقص لإصلاحه والوقوف على مكامن التقدم لتعزيزه والدفع به إلى الأمام؛
- ✯ تشجيع العمل النبيل في ميدان حقوق الإنسان بإحداث جائزة سنوية لحقوق الإنسان يقترح المجلس الشخصية أو الهيئة الوطنية أو الأجنبية المؤهلة لنيلها.

إنه مما يستوقف النظر هو الفقرة التي أشار إليها جلالته من أن تجسيد حقوق الإنسان على أرض الواقع معركة طويلة النفس ومجهود ضخم، يتعين على الجميع الإسهام فيه من منطلق عدم اختزال حقوق الإنسان في تصفية مخلفات بعض الظروف المرحلية ومن منظور السمو بها لمنزلة اعتبارها ثقافة يتطلب ترسيخها جهادا يوميا.

وسيكون المجلس خير معين لجلالته على صون كرامة الإنسان وإحقاق الحق ورفع الظلم واستكمال بناء مجتمع ديمقراطي لا مجال فيه لمظلوم أو محروم.

إننا أمام مسؤولية تتطلب تحويل هذا الإنسان الخارج عن دورة الإنتاج والمساهمة في تقدم الأمة إلى الأخذ بيده ومنحه أسبقية لا تناقش في قوته وتعليمه والرفع من طاقاته، ليتمكن من ممارسة حقوقه السياسية والمدنية بكل وعي ونجاعة ونفع.

وسيكون من بين مسؤولية مجلس الغد المساهمة في تحقيق هذا التحدي، والأمل كله في المكانة العالية التي يحظى بها المجلس بجانب جلالة الملك محمد السادس نصره الله حيث يعتبر ذلك ضمانة لتفعيل الآراء الإستشارية من خلال القوة الإلزامية التي تضفيها مصادقة جلالته عليها.

وإن مما يشحن همم أعضاء المجلس بتركيبته الحالية أو المستقبلية ما وصف به جلالة الملك حفظ الآراء الإستشارية الصادرة من المجلس على مدار عشر سنوات من إحداثه من كونها نابعة من فضائل الحوار والنزاهة والتمسك بالحق والإنصاف ومن كون المجلس أضحى لبنة أساسية في النسيج المؤسساتي الوطني ومؤسسة محترمة على الصعيد الدولي. «وما أعرب عنه حفظه الله لجميع أعضائه عن سابغ رضاه وعظيم مسرته بما راكمه المجلس من رصيد ايجابي في هذا الشأن».

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رئيس المجلس

إدريس الضحاك

الاجتماع السابع عشر

يومي 9 و10 محرم 1424هـ (13 و14 مارس 2003م)

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد مستشار صاحب الجلالة

السادة الوزراء

السيدات والسادة الأعضاء

اسمحوا لي، في البداية، أن أعبر، نيابة عنكم، عن مدى افتخارنا وتقديرنا للتشريف المولوي الذي خصنا به صاحب الجلالة بتعييننا أعضاء في رحاب هذا المجلس.

واسمحوا لى أيضا أن أعلن، بنفس المناسبة، بأننا استقبلنا هذا التعيين الملكي باعتزاز كبير وإحساس دقيق بالمسؤولية.

ويطيب لي، باسمي الشخصي، أن أهنئكم تهنئة حارة على الثقة المولوية التى أولاكم إياها صاحب الجلالة، وكذا لنبل المهمة التي ستقومون بها، كما اغتنم هذه الفرصة المباركة لكي أهنئ المنظمات والجمعيات والمؤسسات والهيئات التي تنتمون إليها.

والحقيقة أننا عشنا يوم 10 دجنبر 2002 يوما عظيما، جسد تحولا دالا في التاريخ المعاصر لبلادنا، وخصوصا فيما يرجع للقضايا التي تأخذ باهتمامنا جميعا، أي دمقرطة المجتمع، وتشييد دولة الحق، وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

ففي هذا اليوم، عينكم صاحب الجلالة أعضاء في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، آخذا بعين الاعتبار مساركم وإخلاصكم ونزاهتكم وتجاربكم ومؤهلاتكم وتضحياتكم، وكذا مساهماتكم الشخصية في مجال حقوق الإنسان.

وقد جعل منكم صاحب الجلالة أعضاء نشيطين لمجلس استشاري ذي اختصاصات متطورة وموسعة، مجلس استشاري مستقل ومتعدد، يتكون في غالبيته من

شخصيات تنتمي إلى المجتمع المدني، ومن مناضلين التزموا -منذ فترة طويلة - بقضية حقوق الإنسان، مع مساهمة نسائية تفوق عشرين في المائة.

ولقد طوقكم صاحب الجلالة، في ذلك اليوم، بمهمة بالغة النبل، أي العمل إلى جانب جلالته في سبيل تحقيق كرامة المواطن، وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، والمساهمة بدوركم في تشييد الأوراش الكبرى: ورش تحديث المجتمع، وورش ترسيخ دولة الحق والقانون، وورش تعميق الديموقراطية.

حضرات السيدات والسادة،

أرجو منكم أن تسمحوا لي أن أعود بكم قليلا إلى الوراء، قصد إبراز معنى وحمولة هذا الحدث فلو اقتصرنا، فى هذه العودة، على فترة لا تتجاوز خمس عشرة سنة، وألقينا نظرة تاريخية سريعة على مجرياتها، لوجدنا أن مسألة حقوق الإنسان كانت في صلب جميع الانشغالات، وفي عمق تطور المغرب على الصعيدين الداخلي والخارجي.

ففي تلك المرحلة كانت حقوق الإنسان تكتسي معنى خاصا، ارتبط بفترات الصراع والتوتر والخروقات والتجاوزات المتولدة عنها. ولهذا الأمر كان الدفاع عن حقوق الإنسان، قبل كل شيء، نضالا من أجل المعتقلين السياسيين والمنفيين، مثلما كان إدانة للاعتقالات التعسفية وللاختفاء القسري. ولهذا كانت حقوق الإنسان تختزل في الحقوق السياسية، وفي حالات مأساوية وملفات أليمة وقوائم تروج خفية.

ولم يكن من الممكن القيام بأي شيء ذي بال في طريق الانفتاح السياسي، طالما أن المغرب يجر وراءه أثقال هذا الحمل، كما لم يكن من الممكن عمل أي شيء على طريق دمقرطة المجتمع وتشييد دولة القانون، بدون التسوية المسبقة لتلك الملفات الصعبة. وفي هذا السياق، المتميز تميزا واضحا بمخلفات الماضي الذي اكتست فيه حقوق الإنسان حمولة أليمة، ظهر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

ويمكن القول: إن بدايات هذا العمل كانت شاقة وصعبة، لأن الطابوهات كانت كثيرة، والمسكوت عنه حاضرا، والمواقف متباعدة جدا، والشك مهيمنا، والخلفيات ملتبسة. زد على ذلك أن مهمة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لم تحدد بما فيه الكفاية، واختصاصاته لم تكن واضحة بدقة.

وعلى هذا الأساس ظل المجلس الاستشاري، خلال سنواته الأولى، يبحث عن أسلوبه، ولغته، وخطه العام، إلا أنه بفضل الانتقادات الموجهة له، وكذا بفضل الالتزام المؤكد والملموس للدولة لفائدة حقوق الإنسان، بدأنا نشعر ببوادر التطور. ولذلك أدرك المجلس أن الوجهة قد تغيرت، وأنه أنشىء للعمل والاندراج في اتجاه التطور التاريخي، وبذلك أيضا تجاوز المجلس ترددات، وأصبح يسمي الأشياء بمسمياتها، وينخرط في معالجة القضايا التي أنشئ من أجلها.

وهكذا قام المجلس سنة 1994 باقتراح عفو شامل على صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، فكان أن تمتع بهذا العفو 424 معتقلا سياسيا، كما اقترح المجلس العفو عن المنفيين السياسيين، فتمت بذلك عودتهم إلى بلدهم.

كما أنه استطاع، سنوات بعد ذلك، أن يتفرغ لمعالجة قضية الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي، مقترحا بذلك على جلالة الملك تسوية هذه القضية الحساسة، بطريقة تنسجم مع تطلعات مجتمع على أتم استعداد لإعادة قراءة تاريخه، ومراجعة نفسه، ينشد التغيير، ويريد القطع النهائي والعادل مع مرحلة ولت بدون اضطراب ولا توتر، مثلما يريد السير، بكل اطمئنان، في طريق البناء والتقدم والانتقال نحو الديموقراطية.

ومباشرة بعد اعتلائه عرش أسلافه المنعمين أمر جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بإحداث هيئة مستقلة للتحكيم، كلفت بالاستماع إلى الضحايا، وفحص الملفات، والقيام بالتحريات، وجبر الأضرار المادية والمعنوية فانخرطت هذه الهيئة، مباشرة بعد إحداثها، في معالجة المهمة التاريخية التي كلفت بها. ويمكن اليوم أن نذكر لها أنها أنجزت شيئا كثيرا مما تفرغت له. وكل شيء يدعو إلى الاعتقاد بأن لجنة التحكيم المستقلة سوف تنتهي من عملها في أجل قريب.

حضرات السيدات والسادة،

إن تصميم جلالة الملك على الطي النهائي لصفحة الماضي بحزم وهدوء وبعدل وإنصاف، والالتزام الثابت للمغرب على طريق التصفية والمصالحة، قادا بالضرورة،

في الآونة الأخيرة، إلى طرح مسألة مصير المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وما إذا كان يجب إلغاؤه لانتفاء دوره ؟ أم يجب بعثه وتجديد مهمته ؟

وقد أدركنا كيف حسم صاحب الجلالة هذه القضية.

فقد خطى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، في «صيغته الأولى»، خطوات مهمة على طريق التصفية والتسوية والمصالحة. غير أن قضية حقوق الإنسان، التي لا يمكن اختزالها في تركة مرحلة مضطربة، لم تنته بعد ولا يمكن لها أن تنتهي.

إن الالتزام الملكي الصريح لصالح حقوق الإنسان، يتجاوز بكثير تصفية ملفات مرحلة ولت بالرغم من أهميتها الحاسمة، لأن حقوق الإنسان هي الحقوق السياسية، ولكنها بالمثل هي الحقوق المدنية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والحق في التنمية والبيئة السليمة. ولذلك يمكن أن نعتبر بأن المنظور الاختزالي الذي أملته مرحلة معينة من تاريخنا قد انتهى إلى زوال لفائدة منظور شمولي لحقوق الإنسان يمكن للمغرب، بل ويجب عليه، أن يتبناه.

وعلى هذا الأساس قرر صاحب الجلالة تدقيق وتوسيع اختصاصات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. ففي الوقت الذي حافظ، بطبيعة الحال، على دوره الاستشاري إلى جانب جلالته فيما يرجع للقضايا التي يمكن أن يعرضها عليه، أصبح مؤهلا أكثر للعمل:

- ✯ في سبيل تنمية ثقافة حقوق الإنسان، التي يمكن اعتبارها دعامة للديموقراطية والحداثة؛
- ✯ وفي السهر على ملاءمة القانون الداخلي مع المعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان، وهي من أنجع الوسائل لتطوير وتحديث القانون الداخلي؛
- ✯ وفي السهر على تقويم سياسة حقوق الإنسان، من خلال إعداد تقرير سنوي حول وضعية حقوق الإنسان في المغرب.

وبدون جرد جميع الاختصاصات الجديدة الأخرى التي تعرفونها حق المعرفة، فإن الأمثلة السابقة تكشف بجلاء عن إرادة إنهاء مرحلة ترتبط بالماضي، والتوجه إلى أخرى تتطلع إلى المستقبل.

ولذلك قرر جلالة الملك تقوية استقلالية المجلس، الذي أصبح يتمتع باستقلالية إدارية ومالية، مثلما أصبح يقوم فيه أعضاء الحكومة بدور في غاية الأهمية، لكن بصفة استشارية.

ولذلك أيضا اختار جلالته للمجلس تركيبة تعددية، تحافظ على تمثيلية الأحزاب السياسية والنقابات والهيئات المعنية بحقوق الإنسان، ولكنه أفرد مكانا واسعا لتمثيلية الجمعيات الأكثر نشاطا في مجال حقوق الإنسان بمعناها الشمولي، المدنية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية والحقوق الثقافية، وكذا الحق في التنمية والبيئة والمواطنة.

ولذلك أيضا ألح صاحب الجلالة على أن يكون أعضاء المجلس في «صيغته الجديدة»، أكانوا ممثلين للمجتمع السياسي أم للمجتمع المدني، في مستوى المهمة الجديدة المنوطة بهم، خصوصا وأن الأمر يتعلق بشخصيات مرموقة، معروفة بنزاهتها الأخلاقية والثقافية وبكفاءتها في ميدان حقوق الإنسان، ومساهمتها في الدفاع عن هذه القضية النبيلة، فضلا عن قدرتهم ووعيهم على جعل حقوق الإنسان فوق كل المنازعات السياسية والإيديولوجية لخدمة كرامة الإنسان، ومساواة وحرية المواطنين وسيادة القانون.

وبذلك سيكون على المجلس، من خلال تقوية استقلاليته وتوسيع اختصاصاته وتكوينه المتميز، أن يدشن عهدا جديدا.

حضرات السيدات والسادة،

من الواضح أننا مدعوون، من خلال عملنا، إلى بلورة صورة جديدة للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ونحت شكله المتطور بمجهوداتنا الجماعية، أي أن يصبح المجلس واعيا كل الوعي بما حققه المغرب من خطوات جريئة وتقدم نال استحسان الجميع في الداخل والخارج، ومصمما على مواصلة الطريق للانتهاء من طي صفحة الماضي بمنهجية إنسانية متحضرة، وحريصا كل الحرص على تكريس وتعميق وإغناء المكتسبات المتحققة، والسير بثبات نحو فتح آفاق جديدة قصد التغلب على تحديات المرحلة، والتوجه نحو المستقبل.

وإنني لمقتنع، انطلاقا من وفائنا الصادق للقيم الإسلامية، وتعلقنا المشترك بالقيم الديموقراطية، وبالمكانة التي نوليها للقيم الأخلاقية ولروح المسؤولية، بأننا سننجح في القيام بمهامنا.

كما أنني مقتنع، بناء على احترامنا للآخر وإقرارنا بالتنوع والاختلاف، وبقدرتنا على التفكير والحوار، بأننا سنحول هذا النجاح إلى منجزات حقيقية جديدة، ستنضاف إلى ما نعتز به من رصيد تاريخي، وما نفتخر به من رصيد حضاري مؤكد.

فعلى بركة الله ننطلق. «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رئيس المجلس

عمر عزيمان

الاجتماع الثامن عشر (الاجتماع الطارئ) حول الاعتداءات الإرهابية التي تعرضت لها مدينة الدار البيضاء يوم 16 ماي 2003

الخميس 27 ربيع الأول 1424هـ (29 ماي 2003م)

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

حضرة السيد مستشار صاحب الجلالة

حضرات السادة الوزراء

حضرات السيدات والسادة

تعرضت بلادنا ليلة 16 ماي 2003، كما هو معروف، لهجمات إرهابية دموية وشنيعة أودت بحياة العشرات من الأبرياء في مدينة الدار البيضاء.

وقد ووجهت تلك الهجمات من طرف جميع فئات الشعب المغربي، بمختلف تنظيماته السياسية والمدنية والثقافية، بالاندهاش والاستنكار والإدانة، مثلما نجندت كافة الشرائح الإجتماعية ضد تلك الأعمال الوحشية معبرة عن روح التضامن التلقائي الذي استشعره الجميع في مواجهة الأخطار المحدقة بنا، وفي مقدمتها خطر الإرهاب الذي يرمي إلى الإجهاز على جميع مكتسباتنا الديموقراطية وقيم التفتح وعملنا المتواصل في سبيل إقرار ثقافة التسامح المثري والإخاء البناء.

حضرات السيدات والسادة،

يأتي اجتماعنا هذا، بعد استئذان جلالة الملك محمد السادس نصره الله، ومن خلال هذه الدورة الطارئة، كتعبير جماعي عن وعينا بالدور الذي يتعين على المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أن يقوم به في مجال حماية حقوق الإنسان

والوقاية من جميع الأخطار التي قد تتهددها، وتمتين آليات النهوض بثقافة حقوق الإنسان، دعما للتطور الذي تنتهجه بلادنا وصونا لجميع المكتسبات التي حققتها.

ولا يسع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أمام هول الإرهاب الأعمى الذي أصابنا وزرع الرعب في بلدنا الآمن المتشبث عبر تاريخه بالسلم الاجتماعي والتسامح والتعايش، إلا أن يعبر عن مواساته لألم ومعاناة الضحايا الأبرياء والأسر اليتمة والمواطنين الحزانى، معبرا لهم عن دعمه الكامل وتضامنه التام.

وفي هذه الظروف العصيبة، يرفع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، صادق التعازي وأحرها لصاحب الجلالة الملك محمد السادس الممثل الأسمى للأمة، مشفوعة بالإكبار لروحه السامية ومكرماته الإنسانية ونبل مواقفه الكريمة. كما يحيي، بكل إعجاب، شجاعة وتصميم سكان الدار البيضاء وجند المواطنين والمجتمع المدني والسياسي، مثلما يشيد بحزم وثبات وهمة السلطات العمومية والتضامن الفعال للدول الصديقة والشقيقة.

ولا يمكن للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أمام موجة العنف والكراهية التي أصابت البلاد، إلا أن يدين، بكل قوة وحزم، الأعمال الإرهابية الشنيعة والمجزرة البشعة التي لا يمكن تبريرها تحت أي ظرف كان، ولا تفسيرها بأي تفسير ممكن. لأن هذه الجرائم المُنْكَرَة، بحكم طبيعتها العمياء وعنفها الدموي الرهيب، تؤكد، مرة أخرى، بأن الإرهاب يعتبر على النقيض من الحضارة والثقافة والتقدم، وأنه يمثل العدو الأكبر لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وأنه يهدف إلى القضاء المبرم على الحق في الحياة والسلامة البدنية، والحق في الأمن والسلم الاجتماعي، والحق في العيش في مأمن من الخوف والرعب، كما يتوخى السحق التام لجميع الحقوق والحريات المرتبطة بالتطور السوسيواقتصادي والثقافي وتعميق الديموقراطية وتشييد دولة القانون.

حضرات السيدات والسادة،

وبما أن الإرهاب يمثل، بداهة، تهديدا لقيمنا الروحية والثقافية والحضارية، وتهديدا لتعلقنا بالانفتاح والحوار بين الثقافات، وتهديدا لالتزامنا الثابت بالديموقراطية

وحقوق الإنسان، فإننا مدعوون، من خلال هذا المجلس وبالنظر إلى اختصاصاته ومهامه، بالعمل الجاد على تحليل ظاهرة الإرهاب من منظور حقوق الإنسان، والعمل على دمج هذه الإشكالية في برامج عمل المجلس وانشغالاته، مساهمة منا في دعم وتقوية وتعميق الحقوق الديموقراطية المكتسبة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رئيس المجلس

عمر عزيمان

الاجتماع التاسع عشر

الجمعة والسبت 10 و11 جمادى الأولى 1424هـ (11 و12 يوليوز 2003م)

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

يسعدني أن أرحب بكم في افتتاح هذه الدورة العادية متمنيا لأشغالنا كامل النجاح والتوفيق.

لقد دخل إصلاح المجلس حيز التنفيذ بتاريخ 10 دجنبر 2002 يوم عَيننا به صاحب الجلالة نصره الله. ولا شك أنكم تذكرون كيف رحبت البلاد بتنصيب المجلس في صيغته الجديدة والمتجددة، حيث أصبح أكثر استقلالا، وأكثر انفتاحا على المجتمع المدني وعلى حركة الدفاع عن حقوق الإنسان، وأكثر تفتحا أيضا على الكفاءات والمشاركة النسائية. كما أصبحت للمجلس صلاحيات واسعة وشاملة، وتركيبة متعددة ومتنوعة. وقد كان الارتياح لهذا الإصلاح كبيرا بقدر كبر التطلعات والآمال المعلقة علينا. ولم يكن أمامنا سوى رفع التحدي حتى نكون في مستوى الثقة التي وضعها فينا صاحب الجلالة، والأمل الذي أودع فينا.

ومنذ الأيام الأولى انكببنا على جعل بنية ومكونات المجلس مطابقة لمهامه وصلاحياته الجديدة، وعلى تكييف أجهزته مع نموذج المؤسسات الوطنية لتطوير وحماية حقوق الإنسان الأكثر تقدما، وعلى تمتيع المجلس بإطار مرجعي صريح، وبأدوات مفاهيمية ووسائل عمل في مستوى المهمة المنوطة به.

ولم تكن هذه المهمة سهلة، إذ كان علينا أن نعيد النظر في بعض المفاهيم المختزلة أو المتجاوزة، وأن نعيد التفكير في المقاربات والمقولات، وأن نعمل على توسيع آفاقنا، ووضع تنظيم وظيفي قادر على خدمة أهدافنا، واعتماد منهجية عمل دقيقة، وتوزيع المهام بطريقة معقلنة، ودمج كل ذلك ضمن النظام الداخلي الذي اعتمده المجلس في مارس الماضي وحظي بموافقة جلالة الملك نصره الله.

ومباشرة، بعد ذلك، انطلقنا في سباق ثان احتلت فيه مجموعات العمل واللجان الخاصة التي شكلها المجلس، بمقتضى نظامه الداخلي الجديد، مكان الصدارة، حيث عقدت عدة اجتماعات من أجل تحديد مجال عمل كل واحدة منها، ومناهجها وأولوياتها، وبرامجها وخططها القصيرة والمتوسطة المدى.

وأود بهذه المناسبة أن أوجه التحية لرؤساء ومقرري وأعضاء مجموعات العمل واللجان، وكذا إلى منسقي الوحدات الإدارية، إذ قدم الجميع أفضل ما لديهم من أجل إعداد عمل جيد، وبالتالي تمكين المجلس من برنامج متكامل طموح يرسم آفاقا دقيقة للعمل.

فخلال هذه الأشهر من العمل المكثف، تمكنا من توضيح موقعنا المؤسساتي، وتدقيق مناهجنا ومقارباتنا، وتمكين المجلس من برنامج عمل واضح وطموح وواعد، يسمح بالعمل في العمق والاستمرارية، ويندرج بفعالية في مسلسل تشييد دولة الحق وتعميق الديمقراطية وترسيخ حقوق الإنسان.

وخلال هذه الأشهر أيضا تعلمنا كيف نتعرف أحسن على بعضنا البعض، من خلال الإنصات والحوار والمناقشة، كما تعلمنا كيف نحترم اختلافاتنا، ونستثمر تعددنا، ونضع قضية حقوق الإنسان فوق انتماءاتنا وتباين مشاربنا.

وجاءت النتائج في مستوى الجهود المبذولة، ذلك أن الدورة الحالية للمجلس تسجل نهاية مرحلة التأسيس وبداية مرحلة أخرى يُفَعّلُ فيها مجلسنا أعماله بكيفية مرتبة ومنظمة ومسؤولة لخدمة حقوق الإنسان والديمقراطية.

وبذلك احتل مجلسنا المكانة التي تناسبه بين باقي المؤسسات كمجلس استشاري بجانب جلالة الملك حفظه الله، وكمؤسسة وطنية لتطوير وحماية حقوق الإنسان مستقلة عن الحكومة وعن البرلمان وعن السلطة القضائية، وكفضاء للتفكير وقوة اقتراحية في كل ما يتعلق بحقوق الإنسان.

حضرات السيدات والسادة،

يحق لنا أن نتساءل صادقين: هل أضعنا الوقت في قيامنا بذلك؟ جوابي حتما بالنفي للأسباب التالية:

أولا، لأن العمل الرامي إلى التوضيح والتنظيم والضبط والبرمجة يسمح لنا بأن نشتغل في الوضوح والانسجام، وأن نراكم النتائج، وأن نسير في اتجاه واضح، وأن نتموقع، بحكم صلاحياتنا وأهدافنا، بصورة تُمَيِّزُنَا عن باقي الفاعلين في مجال حقوق الإنسان.

ثانيا، لأن هذا العمل يجنبنا من الوقوع في الخطإ أو الغموض أو الارتباك، مثلما قد يحمينا من الانزلاق والتسرع وما قد يترتب عنهما من انعكاسات على المصداقية.

ثالثا، لأن هذا العمل أيضا يجنبنا الانسياق وراء منطق مغلوط يقود، بدون جدوى، إلى منافسة وهمية مع باقي الفاعلين في مجال حقوق الإنسان، علما بأن طبيعة العمل تفرض علينا جميعا بناء علاقات تشاركية، ويحملنا على تعزيز التعاون البناء والمجدي.

فنحن إذن لم نضيع ولو دقيقة من وقتنا، بل اجتهدنا فأنجزنا عملا مُؤسِّسا ومجددا، سيسمح لنا بأداء مهمتنا بطريقة أكثر منهجية، وأكثر ذكاء، وأكثر وضوحا، وأكثر انسجاما، وأكثر استمرارا وفعالية.

حضرات السيدات والسادة،

إننا لم نتردد، خلال الشهور الستة المنقضية، في القيام ببعض الأعمال الموازية التي أملتها طبيعة مهمتنا والتزاماتنا الدولية أو فرضتها الأحداث.

وهكذا، وبالموازاة مع ورشنا الرئيسي، وتبعا للمأساة الفظيعة لأحداث 16 ماي 2003 التي زعزعت المغرب، عقدنا يوم 29 منه دورة طارئة لإدانة الإرهاب والعنف، باعتبارهما نقيضين لحقوق الإنسان، وكذا للتأكيد على أن محاربة الإرهاب، في دولة القانون التي نشيدها، لا يجب، بأي شكل من الأشكال، أن تمس بالمكتسبات أو أن تخدش حقوق الإنسان. والتزمنا في تلك الدورة بتقديم مساهمتنا في معالجة إشكالية الإرهاب وحقوق الإنسان. ونجدون من بين وثائق هذه الدورة نص المذكرة التي رفعناها إلى حضرة صاحب الجلالة في الموضوع، كما أن اللجنة المختصة ستقدم لكم تقريرها حوله.

كما قامت بعثة عن المجلس بالمشاركة الفعالة، خلال شهر أبريل المنصرم في الدورة السنوية «للجنة الدولية للتنسيق بين المؤسسات الوطنية لتطوير وحماية حقوق الإنسان»، التي جددت ثقتها فينا، وأعادت انتخابنا على رأس هذا التجمع الدولي الهام. كما تقدمت هذه البعثة بِتَدُخُلَيْنِ أمام لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بصفتها كرئيس للجنة الدولية المذكورة وكممثلة للمجلس. كما التقت البعثة بالمفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتباحثت معه عدة إمكانيات للعمل المشترك.

كما قمنا بزيارة اللجنة الوطنية الفرنسية لحقوق الإنسان، و«وسيط الجمهورية» الفرنسية، و«المدافع عن الشعب» الإسباني. كما استقبلنا عدة بعثات عربية وأروبية وأمريكية، تحدثنا معها عن إصلاح المجلس، وعن آفاق المستقبل، وعن إمكانيات التعاون.

كما عقدنا عدة جلسات عمل مشجعة، مع كل من الوزير الأول ووزير العدل والأمين العام للحكومة والوزير المكلف بحقوق الإنسان والوزير المنتدب في الداخلية، من أجل مناقشة المكانة الجديدة التي أصبح يحتلها المجلس في المشهد المؤسساتي، وكذا بحث سبل التعاون، بين المجلس والحكومة، القائم على الثقة المتبادلة، والاحترام الدقيق لاستقلالية المجلس ولاختصاصات كل جهة. كما بحثنا ميكانزمات تبادل المعلومات والمعطيات من أجل تسهيل أدائنا لمهمتنا.

كما عقدنا لقاءات مع كثير من الجمعيات غير الممثلة في المجلس، وهي جمعيات منخرطة بقوة في حركة الدفاع عن حقوق الإنسان، من أجل المناقشة والاتفاق حول إمكانية وفائدة إقامة جسور وَمَعَابِر التشاور والتعاون.

حضرات السيدات والسادة،

هل قمنا بأكثر مما كان مطلوبا منا؟ جوابي بالنفي طبعا، لأننا لم نعمل إلا على بلوغ الغايات التي حددها صاحب الجلالة حتى نكون في مستوى المهمة التي أنيطت بنا.

فقد قمنا، في الواقع، بما كان يجب القيام به للانتقال بحقوق الإنسان إلى مستوى المرجع الأخلاقي والاحترافية، وارتفعنا بعملنا إلى مستوى المرحلة التاريخية،

لأنه من واجبنا أن نتجاوب مع المتمنيات الغالية لملكنا والتطلعات العميقة لأمتنا، وأن نبذل قُصَارَى جهودنا لدعم جميع المكتسبات المتحققة قصد التغلب على جميع الصعاب المحتملة.

«إِنْ يَعْلَمِ اللّٰهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤتِيكُمْ خَيْرًا»؛ صدق اللّٰه العظيم.

والسلام عليكم ورحمة اللّٰه تعالى وبركاته.

رئيس المجلس

عمر عزيمان

الاجتماع العشرون

17 شعبان 1424هـ (14 أكتوبر 2003م)

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السيدات والسادة،

يسعدني أن أرحب بكم في افتتاح هذه الدورة العادية متمنيا لها النجاح والتوفيق.

ويطيب لي أن أفتتح أشغالها بالتذكير بالأحداث الثلاثة الهامة التي شهدها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بعد اجتماعه الأخير.

يتعلق الأول بمصادقة جلالة الملك نصره الله على أشغال وتوصيات الاجتماع التاسع عشر، مقرونة بتهنئته الكريمة لنا جميعا على المجهودات المبذولة، وعلى حجم وطموح برنامج العمل الذي أعده المجلس.

أما الحدث الثاني فيتعلق بالمهام التي تفضل صاحب الجلالة، في خطاب العرش، فكلف بها مجلسنا، حيث أصبح المجلس، بمقتضى ذلك، مكلفا بمهمة من أنبل المهام إنسانيا وسياسيا وأخلاقيا وهي إعداد مشروع ميثاق وطني لحقوق وواجبات المواطن، مثلما كُلف تكليفا بإعداد تقييم نقدي لتشريعنا الجنائي من زاوية قدرته على محاربة كل أشكال العنصرية والكراهية والعنف، وتقديم اقتراحات بهدف سد الفراغ التشريعي في هذه المجالات.

وأود هنا، باسمكم جميعا، أن أعبر لمولانا صاحب الجلالة حفظه الله عن وفائنا الخالص، وعن اعتزازنا بالثقة السامية التي جددها فينا من خلال هذا التكليف الذي يعد تشريفا وتكريما في نفس الوقت.

واسمحوا لي أن أعبر، باسمكم أيضا، عن التزامنا الصريح والمسؤول، بكل حماس وفخر، بالقيام بذكاء وحكمة، بالمهام التي أسندها إلينا صاحب الجلالة. ولأجل ذلك وضعنا هذه المهام الجديدة في مقدمة جدول أعمالنا لهذه الدورة.

أما الحدث الثالث فيتجلى في الخطاب التاريخي الهام ليوم الجمعة الماضي 10 أكتوبر 2003 الذي افتتح به جلالة الملكن حفظه اللهن الدورة التشريعية الحالية، والأمر الملكي للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بعقد اجتماع خاص للاستماع للعرض الذي قدمه يوم أمس (13 أكتوبر)، مستشار صاحب الجلالة الأستاذ محمد معتصم حول التوجهات العامة للإصلاحات التي تضمنها مشروع مدونة الأسرة.

وقد سجلنا خلال هذا الاجتماع التاريخي، بعد العرض الذي قدمه السيد المستشار وما تلاه من تدخلات السادة الأعضاء، الخطوات الهامة والإنجازات الجديدة التي حققها مشروع مدونة الأسرة من منظور حقوق الإنسان سواء تعلق الأمر بالمرأة أي الزوجة، أو بالرجل أي الزوج، أو بالطفل.

فهو مشروع تاريخي يتضمن تحولا جذريا وإصلاحا جوهريا لقانون الأسرة. وقد وصفه جلالة الملك في كلمة جامعة بأنه يتضمن (مدونة عصرية للأسرة منسجمة مع ديننا الحنيف).

وقد سجلنا، خلال هذا الاجتماع أيضا، تنويه السادة أعضاء المجلس باجتهاد مولانا أمير المؤمنين، وتحمسهم للإصلاحات التي تضمنها المشروع بجميع أبعادها الحقوقية والتنموية اقتصاديا واجتماعيا وتربويا، والتزامهم بالانخراط في الحملة الإعلامية للتعريف بمضمون تلك الإصلاحات.

كما سجلنا أيضا امتنان السادة الأعضاء لمولانا صاحب الجلالة للتشريف المولوي الذي خص به المجلس بأن جعله أول مؤسسة، بعد البرلمان، تتعرف – من خلال عرض مستشاره وعضو المجلس الأستاذ محمد معتصم- على أهمية هذا الإصلاح وفلسفته وأبعاده وآفاق تطبيقه.

حضرات السيدات والسادة،

لقد كان للمصادقة الملكية السامية على توصيات الاجتماع التاسع عشر الأثر البالغ على تقدم أعمالنا تقدما واضحا على عدة مستويات، استسمحكم في عرض أهمها.

1. فقد تقدمنا على مستوى إعداد الدورة الأولى لجائزة محمد السادس لحقوق الإنسان برسم سنة 2003، التي خصصت هذه السنة للنهوض بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وبالخصوص للأعمال التنموية.

ويطيب لي، بهذا الصدد، أن أعلن أمامكم أن الترشيح لهذه الجائزة عرف إقبالا ونجاحا واضحين، وأن على لجنة التحكيم، التي سنشكلها اليوم، أن تختار الفائز الأكثر استحقاقا.

كما يطيب لي، بهذه المناسبة، أن أتوجه بالتحية الخاصة والصادقة إلى السادة أعضاء «لجنة جائزة محمد السادس لحقوق الإنسان» التي أعطت لهذا الحدث ما يستحقه من أهمية وأبعاد.

2. كما تقدمنا في تفعيل التوصية التي أقرها الاجتماع التاسع عشر المتعلقة بممارسة المهام الاستشارية للمجلس في المجالين التشريعي والتنظيمي.

ويسعدني، هنا، أن أشكر حضرة مستشار صاحب الجلالة، السيد محمد معتصم، الذي أبلغ القرار الملكي للسيد الوزير الأول وإلى الأمين العام للحكومة.

3. كما تقدمنا أيضا في إعداد مشروع التوصية المتعلقة بتسوية ملف انتهاكات الماضي المتعلقة بالاختفاء والإعتقال التعسفي، وهو الذي سنعرضه عليكم اليوم.

ويسعدني، هنا أيضا، أن أحيي أعضاء اللجنة التي قامت بإعداد هذا المشروع على ما حققته من نتائج في غاية الأهمية بفضل تحليهم بالصبر والحكمة والتبصر وبعد النظر.

4. وتقدمنا أيضا في تسوية المشاكل التي عانى منها بعض قدماء المعتقلين السياسيين، وخصوصا في المراكز الحدودية، إذ قامت المصالح الأمنية بتحيين معطياتها وتطهيرها من جميع الشوائب.

وأود، هنا أيضا، أن أحيي دعم ومساندة وتعاون وزارة الداخلية والإدارة العامة للأمن الوطني.

5. كما تقدمنا في إعداد التقرير السنوي حول وضعية حقوق الإنسان. ومن السعادة بمكان أن أعلن لكم، أنه بفضل العمل الدؤوب الذي قامت به اللجنة المعنية، وكذا بفضل تعاون السلطات العمومية والجمعيات، فإننا سنوفي، بحول الله وقوته، بوعدنا لتقديم هذا التقرير في نهاية السنة الجارية.

واسمحوا لي أن أحيطكم علما أن الأعمال جارية على جميع المستويات التي تهم التقرير، ومن بينها تتبع المحاكمات التي لها علاقة بأحداث 16 ماي، و تتبع المحاكمات المتعلقة بالصحافة، و تتبع وضعية السجون واحترام حقوق السجناء، ودرجة فاعلية القانون المتعلق بالمؤسسات السجنية.

فتحية تقدير واعتبار منا لدينامية المجموعة المكلفة بحماية حقوق الإنسان والتصدي للانتهاكات، وكذا للدعم الذي تلقيناه من وزارة العدل والسيد مدير إدارة السجون.

6. يضاف إلى ذلك كله، أننا تقدمنا أيضا في إعداد البرنامج التلفزي للنهوض بثقافة حقوق الإنسان والإعلام والتحسيس والتوعية بها.

ويسعدني أن أقدم تهانئي الصادقة للعمل الذي قامت به مجموعة عمل النهوض بثقافة حقوق الإنسان، وتشكراتي إلى السيد وزير الإتصال والسيد المدير العام للإذاعة والتلفزة المغربية على الدعم والمساعدة.

وعموما فنحن فخورون ومسرورون بما أنجزناه من أعمال على أمل أن نجني ثماره في مستقبل قريب إن شاء الله، وأن نتقدم إلى الأمام على درب الديمقراطية وحقوق الإنسان.

حضرات السيدات والسادة،

لا يجب أن تفوتني الإشارة هنا إلى أن الشهور الماضية زادت من سرورنا لما حملته لنا من أخبار وقضايا.

وفي مقدمة ذلك انتخاب اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة للسيدة حليمة الورزازي، عضوة مجلسنا، رئيسة لها. وقد أبدى جميع المتتبعين لأعمال تلك اللجنة، إعجابهم بشخصية وكفاءة وشجاعة ومهارة السيدة الورزازي، التي عملت على تعزيز مكانة المؤسسات الوطنية داخل لجنة حقوق الإنسان، فضلا عن أداء لمهمة الرئاسة بنجاح وتفوق صفق لهما الجميع. فباسمكم جميعا، أقدم للسيدة حليمة الورزازي تهانئنا الصادقة الحارة.

وأود كذلك تهنئة عضو آخر بمجلسنا هو السيد إبراهيم حكيم الذي قام، على رأس وفد مهم، بجولة واسعة للدفاع عن قضيتنا الوطنية والدفاع عن المغاربة المحتجزين في تندوف لدى الدول الأعضاء في مجلس الأمن.

كما أود تهنئة السيد بنسالم حميش الذي فاز، من جديد، بجائزة مميزة، ذات صيت، مكافأة لأعماله وكتاباته.

غير أن دواعي الفرح هذه تلبدت، للأسف الشديد، بالوفاة المأساوية التي أصابت المندوب السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان السيدSergio Vieira de Mello صحبة أفراد آخرين من أعضاء البعثة الأممية من جراء الاعتداء على مقر الأمم المتحدة ببغداد.

وإن الوفاة المأساوية لهذا الرجل الشجاع الملتزم، الذي خططنا معه سويا لبعض مشاريع التعاون البناء، أصابتنا بحزن عميق، وقد سارعنا في حينه بتقديم تعازينا، باسم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، للسيد الأمين العام للأمم المتحدة وللمندوب السامي بالنيابة ولعائلة الهالك. ونغتنم هذه الفرصة لكي نؤكد من جديد، باسم حقوق الإنسان، إدانتنا بدون تحفظ للإرهاب من حيثما أتى، وكذا للوقوف، باسم حقوق الإنسان، بجانب الشعب العراقي حتى يسترجع حريته وسيادته ويتحمل تسيير شؤونه بنفسه.

ومن جانب آخر، فقد اسودت وتلبدت سماء بلدنا بسبب الاغتيال المدبر لمواطنين يهود. ولا يسعنا، في الوقت الحالي، إلا أن نقدم تعازينا الصادقة لأسرتي الضحيتين

البريئين، في انتظار أن يكشف التحقيق القضائي عن الحيثيات والدوافع التي كانت وراء الجريمتين.

ولو تأكدت الفرضية المرعبة لجريمة عنصرية محتملة يراد بها زرع الرعب وسط مكون من مكونات هويتنا الجماعية، وزعزعة تعايشنا الأخوي، ومحو عمق وثراء ماض عريق، فإن علينا أن نرفع صوتنا عاليا ضد الرعب الذي تزرعه العنصرية من حيثما أتت، وأن ندين إدانة صارمة جميع الأفعال العنصرية، وأن نقف في وجه هذه الانحرافات الخطيرة كيفما كانت أشكالها.

حضرات السيدات والسادة،

مما لا شك فيه أننا، بعملنا المشترك وبحثنا المتواصل عما يناسب هوية مجلسنا، نكون قد تقدمنا أيضا على مستوى التفكير في مميزات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وحول موقعه في المشهد المؤسساتي، الشيء الذي يسمح لنا بالقيام بعمل توضيحي للبدء في رفع الغموض الذي يعم هذا المجال بسبب تنوع وتعدد الفاعلين سواء من جهة الدولة أو من جهة المجتمع، وكذا بالنظر إلى الطبيعة المتميزة للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

فكلما تقدمنا إلا وأدركنا مَنْ نحن، وما هي مبررات وجودنا، وأين تختلف وتتقاطع مهامنا مع باقي الفاعلين في الدولة والمجتمع.

فمن الصحيح أنه في إطار دولة الحق والقانون التي نتطلع إليها، يجب على جميع المؤسسات الحكومية والمدنية أن يكون لها دور تؤديه في مجال حقوق الإنسان. غير أن هناك مكانا، في دولة الحق والقانون تلك، لمؤسسات معنية أكثر من غيرها. ومن الضروري أن يكون بينها توزيع واضح للمهام، ورسم دقيق للحدود، وتمفصل مضبوط للمهام، وتعاون منظم يسمح بتحديد المسؤوليات وبجنب تنازع الاختصاصات والتداخلات وضياع الوقت.

وإذا كان المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يعتبر من بين الفاعلين البارزين في هذا المجال، فإنه يحتل مكانة خاصة، لأنه مجلس محدث إلى جانب جلالة الملك للقيام بوظيفة استشارية. وهنا تكمن خصوصيته، ومنها يستمد طبيعته.

فالمهم أو الأساس هو أن المجلس يمارس مهام اليقظة والملاحظة)أو الرصد(وجمع المعلومات والمعطيات، والتحليل والتفكير والدراسة من أجل إعطاء أراء أو إصدار اقتراحات وتوصيات مستوحاة من قانون وثقافة حقوق الإنسان.

فالمجلس لا يشرع ولا يقرر ولا يفصل، لكنه يقدر ويقوم، من خلال وجهة نظره الخاصة ومن خلال إطاره المرجعي الخاص، من أجل استخلاص الدروس المناسبة، وصياغة المقترحات الهادفة.

وإذا قام المجلس الاستشاري بدوره بالجدية المطلوبة، فإن هذه الوظيفة الاستشارية ستكسي أهمية عظمى، وستساهم بشكل فعال في تعميق الديمقراطية، لأن المجلس مطالب بأن يؤدي، من خلال كل تلك المهام، دور قوة اقتراحية محفزة وموجهة في نفس الوقت. وستزداد أهمية هذه القوة بحسب ما تحتاجه من المسافة والوقت اللازمين للتفكير الرصين وتفادي مخاطر العمل الذي يمليه الاستعجال والظرفية السياسية.

ومن جهة أخرى، تستمد هذه الوظيفة الاستشارية مبرر وجودها من ممارستها بكل استقلال. فالاستقلال هو جوهر هذه الوظيفة الاستشارية. ولضمان هذا الاستقلال أحدث المجلس إلى جانب جلالة الملك، فهو ليس هيكلا حكوميا أو وحدة برلمانية أو قضائية.

فليست هناك أية علاقة تبعية تربطه بالحكومة، وهذا يعني أنه لا يمكنه بأي شكل من الأشكال أن يحل محل الحكومة، وإن كان عليه أن يقدر عمل الحكومة في مجال حقوق الإنسان.

وليست هناك أيضا أية علاقة تبعية بين المجلس وبين البرلمان. مما يعني كذلك أن المجلس لا يمكنه بأي شكل من الأشكال أن يحل محل البرلمان، وإن كان عليه أن يقدر مدى ملاءمة العمل التشريعي لمبادئ وقواعد حقوق الإنسان.

والمجلس مستقل كذلك عن السلطة القضائية، بمعنى أنه لا يمارس أي وظيفة قضائية، ويتموقع خارج مكونات الجهاز القضائي، وإن كان عليه أيضا أن يقدر الأحكام الصادرة عن مختلف المحاكم من وجهة نظر مدى ملاءمتها لقواعد حقوق الإنسان.

ترى هل يؤدي هذا التحديد إلى الاستنتاج بأن المجلس هو عبارة عن ذرة منفلتة تتحرك خارج نطاق الدولة ؟

الجواب طبعا بالنفي.

فالمجلس هو من خلق الدولة. وهو محدث إلى جانب جلالة الملك، أي إلى جانب المؤسسة التي تجسد الدولة. وأعضاؤه معينون من لدن جلالة الملك، وصلاحياته يحددها القانون، وموارده المالية من ميزانية الدولة.

فالمجلس الاستشاري إذن هو أحد دواليب الدولة، لكنه دولب من نوع خاص، فبتركيبته المتعددة، وبالمواصفات الخاصة بأعضائه، وبانفتاحه على المجتمع، يجد المجلس نفسه أكثر رسوا في المجتمع.

وبهذا فالمجلس يبدو وكأنه جسر بين الدولة وبين القوى الإجتماعية، ملتقى بين الدولة والمجتمع، فضاء للحوار والتبادل من أجل خدمة التقارب ودعم التفاهم، والسير إلى الأمام على طريق الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ومن هذه الزاوية، فالمجلس يعتبر لبنة إضافية في صرح الديمقراطية، لأنه يجسد إرادة الدولة في تكثيف الجسور وفي خلق آليات اليقظة والتقييم ومنحها الوسائل الملائمة لأداء مهامها.

لذا، فإنه من الواجب علينا جميعا أن نعمل على إنجاح هذه التجربة الجديدة، التي أعطت ثمارها في بعض الدول، وهي تشكل قيمة مضافة في بناء الديمقراطية، لأنها تشيد بيننا وبين شركائنا العموميين علاقات التعاون والثقة مع الاحترام الدقيق لوظيفة واختصاصات كل واحد رغم اختلاف التموقع والمقاربات.

لكن أليس هناك انزلاق نحو مجال عمل جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان؟

هنا أيضا الجواب بالنفي.

حقا، إن المجلس يشارك جمعيات حقوق الإنسان في الاهتمامات المشتركة بالنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها والدفاع عنها، لكنه يختلف عنها في كثير من الأوجه.

فالمجلس لا يتصدى لكل حالة على حدة من أجل اتخاذ موقف أو استنكار أو إدانة. فهو لا يتصارع مع الوقت، بل يحتاج في عمله إلى التريث والهدوء، والقيام بالتحقيقات الدقيقة، والدراسات الموثقة، ومقارنة مختلف وجهات النظر، والبحث عن أسباب الاختلالات والخروقات من أجل تقديم اقتراحات عامة ومجردة تصب في الجوهر، ليس من أجل إيجاد حل لمشكل بعينه، بل لتفادي تكرار مثل تلك الخروقات والاختلالات.

فالمجلس لا يوجد في حالة سباق، بل يعمل في العمق، ويغوص في جوهر الأشياء، ويرصد الخلل البنيوي، ويقترح الحلول المناسبة إما في شكل قواعد عامة أو في شكل برامج عمل.

والمجلس ليس في حالة سباق مع جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان، ولا يعتبر منافسا لها، لأنه لا يعمل على نفس الخط وإنما على خط موازٍ.

وإذا كنا نلتقي في الغايات والأهداف، فإننا نختلف على مستويات المنهجية والمقاربة وأسلوب العمل. وليس معنى هذا أننا ندير ظهرنا للجمعيات غير الحكومية، كلا، فنحن نعتبر جمعيات حقوق الإنسان شريكا متميزا، نعترف بأهميته وضرورته وفائدته، ونقدر مساهمته ونحيي حيويته، ونساند عمله. إلا أننا نوجد على خطين متوازيين. ومعنى هذا أننا نسير في نفس الاتجاه، كل حسب موقعه ومقاربته وأسلوب عمله، يجمعنا منطق التعاون والتكامل. ولهذا فنحن مطالبون بأن نعمل في اتجاه توطيد علاقاتنا مع الاحترام الدقيق لخصوصية كل منا.

فمن بين أعضائنا هناك أعضاء سامون في الحكومة، مشهود لهم بحرصهم على حماية حقوق الإنسان، ومع ذلك فلسنا هيئة أو وحدة حكومية.

ومن بين أعضائنا كذلك هناك مسؤولون سامون في الجمعيات والأحزاب السياسية والنقابات مشهود لهم بالانخراط في الدفاع عن حقوق الإنسان، ومع ذلك فلسنا جمعية.

فنحن إذن مؤسسة استشارية رسمية مستقلة محدثة إلى جانب جلالة الملك. ونحن مؤسسة وطنية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، صيغت وفق مبادئ باريس.

وكوننا في مجلسنا هذا، جنبا إلى جنب، شخصيات حكومية وشخصيات المجتمعين المدني والسياسي، لهو أهم دليل على طبيعتنا كحلقة وصل بين الدولة والمجتمع.

حضرات السيدات والسادة،

إذا كنت قد اغتنمت هذه الفرصة لبسط هذا العمل التوضيحي، فلأن ذلك يتجاوب مع حاجة حقيقية نستشعرها يوميا، ويستشعرها معنا جميع الفاعلين والمواطنين أيضا بقوة أكبر.

ولا يتعلق الأمر هنا إلا بمحاولة أولية تستوجب تعميق النقاش. ولذا أدعوكم للتفكير المنفتح حول هذا الموضوع بشكل يرفع اللبس، ويحدد الاختيار بدقة، ويوضح الموقع.

وإنني أدعو جميع الفاعلين، حكوميين وغير حكوميين، للتقدم أيضا في هذا الاتجاه، لإعطاء معنى لأعمالنا، وجعل مهامنا أكثر وضوحا، وخصوصياتنا أكثر دقة، وذلك قصد تنظيم مجالات تكاملنا، واستخلاص أحسن النتائج من تعاوننا المنظم، وإظهار المشهد بغاية ما يكون التنظيم، حيث يصبح تنوع وتعدد الفاعلين تعبيرا عن غنى نعتز به، وانفتاحا نفتخر به، وتكاملا يرفع من مستوى الوقاية والحماية والنهوض بحقوق الإنسان، والتزاما مشتركا من الدولة والمجتمع لفائدة حقوق الإنسان.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير بلدنا. «إن يعلم الله في قلوبكم خيرا، يؤتيكم خيرا». صدق الله العظيم. والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

رئيس المجلس

عمر عزيمان

الاجتماع الواحد والعشرون

الجمعة 03 ربيع الأول 1425هـ (23 أبريل 2004م)

باسم الله الرحمان الرحيم

حضرة السيد مستشار صاحب الجلالة

حضرات السيدات والسادة الوزراء

حضرات السيدات والسادة

يسعدني أن أرحب بكم في هذه الدورة العادية متمنيا لها كامل النجاح والتوفيق.

ويطيب لي في افتتاح أشغالها أن أقف على ما شهدته بلادنا، منذ الاجتماع الأخير للمجلس، من حدثين بارزين من منظور حقوق الإنسان، يشكلان تقدما غير مسبوق، ويسجلان منعطفا مهما، ومحطة يؤرخ بها في تاريخنا المعاصر، ويتعلق الأمر:

أولا : بإحداث وتنصيب هيأة الإنصاف والمصالحة بتاريخ 07 يناير 2004 ؛

ثانيا : صدور قانون الأسرة بتاريخ 03 فبراير 2004.

ففيما يخص الحدث الأول، لاشك أنكم تذكرون كيف شيدنا جميعا، خلال عدة أشهر، هذا الصرح الشامخ الذي هو «هيأة الإنصاف والمصالحة» ؛ وكيف وضعنا الحجرة تلو الأخرى لنرسم شكله، ونبرز فلسفته، ونحدد اختصاصاته ومهامه.

وقد كللنا جهودنا برضى صاحب الجلالة ومصادقته، خلال شهر نونبر 2003، على التوصية التي رفعناها إلى جلالته، كما توجت بالاستقبال الملكي بأكادير يوم 07 يناير 2004، وبالخطاب التاريخي الذي ألقاه جلالته بالمناسبة.

ولقد انتابنا شعور عميق، ونحن نعيش هذه اللحظة القوية من حياتنا ومن تاريخ بلدنا. وستظل العبارات الجياشة التي وصف بها صاحب الجلالة العمل المنجز من

لدن مجلسنا، موشومة في ذاكرتنا. كما أننا نحتفظ أيضا بذكرى راسخة لاتمحي للإلتزام الشخصي والقوي لصاحب الجلالة من أجل الحل العادل والمنصف والشامل والنهائي للقضايا المرتبطة بالانتهاكات الماضية لحقوق الإنسان.

وقد تجسد هذا الالتزام من جديد بمصادقة جلالته مؤخرا على النظام الأساسي لهيأة الإنصاف والمصالحة ونشره في الجريدة الرسمية بموجب الظهير الشريف المؤرخ في 10 أبريل 2004.

وسيظل حاضرا في أذهاننا كذلك ما خلفه هذا الحدث من ارتياح وما حظي به من الإشادة والتنويه سواء في داخل بلدنا أو خارجه.

فابتداءا من تاريخ 07 يناير، شرعت هيأة الإنصاف والمصالحة في العمل من أجل الكشف عن حقيقة وقائع القضايا التي لازالت غامضة، ومن أجل التعويض العادل والمنصف عما لحق الضحايا من انتهاكات، ومن أجل إعادة إدماجهم اجتماعيا ورد الاعتبار لهم، وكل هذا بغاية تحقيق الهدف الأسمى، ألا وهو المصالحة.

إنها مصالحة مسؤولة ومنشودة، مصالحة إرادية ومستنيرة، مصالحة مبنية على القانون وعلى احترام حقوق الإنسان وعلى ميثاق جديد انخرط فيه الجميع بحرية. مصالحة تجلب الاطمئنان للفرد والسلم للمجتمع، مصالحة تحول الخصام إلى وئام، والشقاق إلى تعبئة جماعية، والألم إلى إقدام وحماس وحيوية. مصالحة ترجع ما ضاع، وتحرك وتحرر من أجل الدفع بالانتقال الديمقراطي وبناء مغرب جديد.

حضرات السيدات والسادة،

أما فيما يخص الحدث الثاني، فأنتم تذكرون أيضا، وبنفس القوة، أنه كان لنا شرف الترحيب، من هذا المقام، بالمبادئ الرئيسية الموجهة لإصلاح مدونة الأسرة، وكذا الإشادة والتنويه بصانع هذا الإصلاح صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

فانتم تذكرون أننا صفقنا بكل حماس لما جاء به هذا الإصلاح من مبادئ العدل والتوازن داخل الأسرة، والمساواة بين الزوجين، والتوزيع العادل للحقوق والواجبات، والمسؤولية المشتركة، وكذا لإعادة الاعتبار للمرأة وللأطفال في حقوقهم.

وقد اكتسب هذا الحدث قيمته ومغزاه الآن بعد أن تجسدت هذه المبادئ في مقتضيات تشريعية، وبعد أن أصبح الإصلاح حقيقة واقعة بإرادة المشرع، وبعد أن أخذت المدونة الجديدة مكانتها ضمن منظومة القانون الوضعي، وأخذ القضاء يتهيأ من أجل ضمان التطبيق المناسب والملائم للروح الجديدة للمدونة.

وبفضل هذه الثورة الهادئة، اختار المغرب الخروج من الماضي والانخراط في مسار التطور، كما اختار أن يبدأ التغيير من النفس مصداقا لقوله تعالى: «إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم». أي اختار أن يبدأ من الداخل عن طريق إصلاح المنظومة الإجتماعية، وإصلاح المؤسسات، ودمقرطة المجتمع، وتحديث العقليات، وإعادة قراءة التاريخ وإعادة النظر في التقاليد المتجاوزة.

ويشكل إصلاح مدونة الأسرة محطة متميزة في هذا المسار، وهو يدل على أن الفقه الإسلامي ليس منظومة جامدة وغير قابلة للتطور، بل هو صالح لمواكبة تطور المجتمعات، والاستجابة للحاجيات والتطلعات، كما أنه يملك الأدوات والمعايير الكفيلة بتطوره وتجدده.

كما يدل هذا الإصلاح أيضا على أن الشريعة الإسلامية تضع المبادئ العامة الموجهة والمبنية على قواعد العدل والإنصاف، والحرية والمساواة، والتضامن والتوازن، والأخلاق والمسؤولية؛ وهي كلها قواعد تضع كرامة الشخصية الإنسانية في مقدمة مجموع القيم.

وفضلا عما جاء به من مستجدات، فإن هذا الإصلاح يدشن لنظام عائلي جديد، يؤسس بدوره لنظام اجتماعي أكثر عدلا ومساواة وتحررا وانفتاحا، وأقرب تحقيقا لمقاصد الإسلام، وأكثر مطابقة للقيم الكونية.

حضرات السيدات والسادة،

لقد أوليت الاهتمام لهذين الحدثين بسبب ما لهما من أهمية وأبعاد، فهما حدثان استثنائيان ومتميزان، وسيشكلان معلمتين في التاريخ الذي سيدرس غدا.

كما أن التركيز عليهما نابع من كونهما يدلان بكل وضوح على التقدم البنيوي المتين الذي يجعل مسيرتنا على درب الديمقراطية تتعزز وتتقوى باستمرار، وإن كان هذا التقدم لا يستثني وجود بعض الخروقات والاختلالات والانزلاقات، التي تطفو أحيانا على السطح، والتي تقتضي مزيدا من اليقظة والحزم.

وأخيرا فإن إبرازي لهذين الحدثين جاء لأنهما يكشفان بوضوح على تصميم المغرب وعزمه على المضي قدما في الإصلاحات الضرورية لتحديث المجتمع، مع الحرص على أن لا نبني فوق الأرض الهشة وعلى أن نتحمل مشقة البناء المتين على صخر صلب خال من الرواسب التي راكمها الزمن.

حضرات السيدات والسادة،

مباشرة بعد تنصيب هيأة الإنصاف والمصالحة، التي تضم من بين أعضائها السبعة عشر، تسعة من أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، منهم أمينه العام، بصفته رئيسا لها، ورؤساء أربع مجموعات عمل، مباشرة بعد ذلك بادرنا إلى إعادة ترتيب الأنشطة المبرمجة، من أجل منح الأولوية لمهام الهيأة، وتمكين أعضاء المجلس فيها من إعطاء الأسبقية لمهمتهم الجديدة، وفي نفس الوقت تمكين المجلس من مواصلة القيام بمهامه واحترام التزاماته السابقة.

وقد تمكنا بفضل الله وعونه من تحقيق هذه المعادلة الصعبة ورفع هذا التحدي، وأنجزنا تقدما ملموسا في قيامنا بمهمتنا وممارسة صلاحياتنا الجديدة، ذلك أننا نجتمع اليوم حول جدول أعمال يعد الأكثر ثقلا والأكثر متانة من نوعه، إذ يتضمن:

- ✯ مشروع رأي استشاري حول مدى حاجة التشريع الجنائي إلى تدعيم لمواجهة جرائم العنف والكراهية والتمييز؛
- ✯ تقريرا حول حالة حقوق الإنسان بالمغرب خلال سنة 2003؛
- ✯ تقريرا عن حصيلة وآفاق عمل المجلس؛
- ✯ تقريرا خاصا عن الأوضاع في السجون.

ويستحق التقرير الأول منها حول حالة حقوق الإنسان أن نتوقف عنده لعدة اعتبارات:

أولها: إن إعداد هذا التقرير يتطلب منا الوفاء بإحدى المسؤوليات الدقيقة الملقاة على عاتقنا، ألا وهي رفع تقرير إلى صاحب الجلالة حول حالة حقوق الإنسان بكل تجرد وموضوعية. فعلينا إذن أن نبرز التقدم المحرز دون السقوط في المدح والتمجيد، كما علينا أن نبين، بكيفية مسؤولة، التجاوزات والخروقات. وأن نسهر، دون تردد، على المحافظة على استقلالنا في التقدير والتقييم، لأن هذا الاستقلال يعتبر جوهر وظيفتنا الاستشارية وفي نفس الوقت الشرط الأساسي لمصداقيتنا.

الاعتبار الثاني هو أن الجميع، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، ينتظر هذا التقرير الذي سننكب بعد حين، على مناقشته. لأنه هو الأول من نوعه الذي يعده المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. لذا، يجب أن يساهم هذا التقرير في تحديد موقع المجلس في المشهد المؤسساتي، وأن يعكس خصوصيتنا وتفردنا، وأن يعبر عن قوة عزيمتنا ونهجنا مقاربة نقدية بناءة ورصينة، كما يجب أن يجسد مدى كفاءتنا وحرفيتنا.

وأخيرا، فإن هذا التقرير يشكل بالنسبة لنا فرصة سانحة لتقييم حالة حقوق الإنسان، خلال السنة المنصرمة، وبالتالي المساهمة المباشرة، من خلال ما يتضمنه من تعاليق وملاحظات، في الحماية والنهوض بحقوق الإنسان بمفهومها الشامل.

والتقرير المعروض عليكم هو نتيجة عمل جماعي، ساهمت فيه كل من مجموعات العمل واللجن وجميع أعضاء المجلس إما بشكل مباشر أو غير مباشر. كما كان موضوع عملية موسعة من التشاور داخل لجنة التنسيق من أجل ضمان الوحدة والتناسق سواء في اختيار المواضيع أو في عملية التقدير. وتطلب تحريره مجهودا جبارا، ساهم فيه خبراء مثلما انخرط فيه بشكل كبير بعض الأعضاء.

وأود هنا أن أنوه بالمجهودات المبذولة من لدن الجميع، وأن أشيد بالتعبئة الكبيرة والمناخ الجيد الذي تم فيه إعداد هذا التقرير، وأن أشكر السلطات الحكومية على

حسن تعاونها وتجاوبها مع المجلس في تقديم البيانات والمعطيات وتوفير المعلومات والإحصائيات وذلك بالرغم من أنه لم يتم الإتصال بها إلا في وقت متأخر.

ومن المؤكد أنه لا يمكن اعتبار هذا التقرير مكتملا ولن يكون بمنأى عن النقد لعدة أسباب:

أولا: لأن عملية إعداد التقرير السنوي تقتضي تتبعا للأوضاع خلال السنة بأكملها، وان يتم بناء على تجميع للمعطيات ومعالجتها، وهو ما لم يتم في وقته؛

ثانيا: لأنه يفترض تقييما منتظما وإعداد شبكة قراءة، وهو ما تم، ولكن بكيفية تدريجية خلال عملية الصياغة؛

ثالثا: لأنه هو أول تقرير من نوعه يعده المجلس، وبالتالي لا مفر من أن تتخلله بعض النواقص؛

رابعا: وأخيرا، لأنه ليس من السهل أن ندرك منذ الوهلة الأولى الأسلوب واللغة المناسبين للموقع الجديد للمجلس.

ومما لا شك فيه، أننا سنعمل جميعا، خلال هذه الدورة، على تحسين ما يمكن تحسينه، وأن نستخلص العبر من هذه التجربة من أجل القيام بما هو أفضل في السنة المقبلة بحول الله.

حضرات السيدات والسادة،

بالإضافة على هذا التقرير حول حالة حقوق الإنسان بالمغرب، نجتمع اليوم أيضا من أجل مناقشة تقرير عن حصيلة عمل المجلس خلال سنة 2003، وكذا تقرير عن الزيارات الميدانية التي قام بها بعض أعضاء المجلس لمجموعة من السجون.

ويعرض تقرير الحصيلة، بكيفية منطقية ومتوازنة، أنشطة الاجتماعات العامة للمجلس وكذا أنشطة مجموعات العمل واللجن. ويتضح من خلاله مدى أهمية العمل المؤسس والمجدد الذي قام به المجلس خلال هذه السنة، سواء فيما يتعلق

بتحديد بنيته ومكوناته، أو فيما يتعلق بضبط إطاره المرجعي، وتحديد وتدقيق مناهجه ومقارباته، أو فيما يتعلق ببرامج العمل والأوراش والمنجزات.

أما التقرير الخاص حول السجون فيتضمن تقييما موضوعيا لإيجابيات وسلبيات الأوضاع في مجموعة من السجون التي تمت زيارتها، وذلك من خلال الوقوف في عين المكان على واقع الإصلاحات القانونية والتدابير العملية المتخذة من أجل تحسين ظروف الإعتقال وإصلاح المؤسسات السجنية والنهوض بحقوق المعتقلين والسجناء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رئيس المجلس

عمر عزيمان

الاجتماع الثاني والعشرون

الثلاثاء 02 جمادى الثانية 1425هـ (20 يوليوز 2004م)

باسم اللّه الرحمان الرحيم

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي أن أرحب بكم في افتتاح هذه الدورة العادية التي نتمنى لها كامل النجاح والتوفيق.

فقد اعتمدتم، منذ شهرين، التقرير السنوي الأول للمجلس عن حالة حقوق الإنسان ببلدنا. فقد اعتمدتموه بالرغم من بعض التردد بخصوص المنهجية، وبعض الاختلاف بخصوص الشكل، وكذا بعض النواقص التي هي من طبيعة التجربة الأولى لنا في هذا المجال.

وقد كان قراركم حكيما، ويتعين علينا اليوم أن نهيئ أنفسنا عليه؛ لأنه سمح لنا بالوفاء بالتزامنا تجاه جلالة الملك داخل الآجال المحددة، وذلك بأن رفعنا إليه تقريرا نزيها وموضوعيا في محتواه، وإن شابته بعض الشوائب من الناحية الشكلية، فقد ثمن هذا التقرير، بصراحة ووضوح ودون تحفظ، التقدم الحاصل خلال سنة 2003، كما أثار الانتباه إلى حالات الخروقات المسجلة بمناسبة محاربة الإرهاب خلال نفس السنة، وإلى القضايا التي تستأثر باهتمام أوساط حقوق الإنسان.

كما سمح لنا هذا التقرير كذلك بخلق تقليد جديد يشكل في حد ذاته تقدما في مجال حماية حقوق الإنسان وبناء دولة القانون، إذ مكننا من النهوض بصلاحيتنا الجديدة كصلة للوصل، وكمؤسسة للرصد واليقظة في إطار الاحترام الدقيق للقانون ولمنطق المؤسسات.

وبفضل عملية النشر الواسعة التي ضمنها المجلس للتقرير السنوي، تمكنا من إغناء النقاش الوطني حول وضعية حقوق الإنسان ببلدنا في هذه المرحلة التاريخية،

مما جعل قضية حقوق الإنسان تحتل مكان الصدارة. وقد استفدنا من هذا النقاش، الذي تتبعناه عن قرب وباهتمام كبير، وسنستخلص منه النتائج المناسبة لاسيما عند إعدادنا للتقرير السنوي المقبل برسم سنة 2004.

وأخيرا فقد مكننا هذا التقرير من أن نجتمع اليوم لنقطف ثماره الأولى، وأن ندرس أجوبة الحكومة على القضايا المرتبطة بالخروقات. إذ تفاعل المسؤولون الحكوميون بمسؤولية مع هذا التقرير، فسمعوا نداءنا وفهموا قلقنا، واستوعبوا أهمية الرهان، وقاموا باتخاذ جملة من القرارات.

فقد أمروا بإجراء التحقيقات من أجل تسليط الأضواء على إدعاءات التعذيب التي ردد صداها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، كما قدموا معلومات وإيضاحات حول نظام واختصاصات وحدود مصالح الاستعلامات.

كما أعدوا مشروع قانون يجرم التعذيب، ومقبلون على رفع التحفظات على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملات أو العقوبات القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، استجابة لتوصياتنا وتوصيات اللجنة الأممية لمناهضة التعذيب، ولنداء الفضاء الحقوقي الوطني والدولي.

فهذه حضرات السيدات والسادة، هي النتائج الأولى للعمل المنجز. وهي تشكل تقدما جديدا في مجالات الدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها ووقايتها، وكذا في مجال الممارسة الديمقراطية للمسؤوليات.

وقد امتد هذا التجاوب المسؤول، الذي خص به التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان، إلى التقرير الخاص بالأوضاع في السجون، حيث أخبرني السيد وزير العدل بأن هذا التقرير قد أنتج بدوره ثماره الأولى في شكل تدابير جديدة وملموسة لفائدة السجناء.

حضرات السيدات والسادة،

إن العمل الذي تفاعل في القيام به كل من المجلس والحكومة، انطلاقا من مسؤوليات كل واحد منهما وموقعه الخاص به، ليشكل تقدما بارزا. ويمكننا أن نقول اليوم، بكل

وضوح، بأن المغرب، ككل البلدان التي تبنت خيار الديمقراطية كنموذج، ليس بمعزل عن الاختلالات والتجاوزات التي قد تولد انتهاكات وخروقات، خصوصا عندما تتداخل جسامة الاخطار وضخامة التهديدات التي ترف على المجتمع مع التوازن الهش بطبيعته ما بين احترام الحرية وضمان الأمن.

ويجب أن لا ننخدع ولا أن نقع في مغالطة النفس، فخطر التجاوز والانتهاك معطى قائم لا يمكن إنكاره، والديمقراطية لا تنمو وتتطور إلا بتصحيح الأخطاء ومقاومة الخروقات، وإضعاف التهديدات، والعمل على الدوام ودون توقف من أجل الوقاية من الانتهاكات.

كما يمكننا أن نقول، بنفس الوضوح، إن المغرب يتوفر على مجتمع مدني حذر ومتيقظ، وعلى صحافة يقظة وطموحة، وعلى مؤسسة وطنية للسهر، في صفاء وهدوء، على النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، وعلى مسؤولين حكوميين يتخذون التدابير التصحيحية والوقائية التي تقضيها الظروف، وعلى ملك يرفع باستمرار من مستوى التحديات ويسهر على أن يظل مسار النهوض بحقوق الإنسان ودمقرطة المجتمع الخيار الاستراتيجي لمغرب اليوم والغد.

وفي هذا المجال فقد تجاوزنا، ولله الحمد، الخط الفاصل، ومهما كانت الظروف فقضية حقوق الإنسان والديمقراطية لا رجعة فيها، وستظل تتطور وتتعمق وتنمو.

حضرات السيدات والسادة،

إننا نجتمع اليوم، كما قلت، لنقطف الثمار الأولى لعملنا في إعداد ونشر تقاريرنا الأولى. فقد أعدت الحكومة أجوبة على القضايا المرتبطة بالخروقات.

إذ توصلت من السيدين وزيري العدل والداخلية بكتاب باسم الحكومة حول التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب برسم سنة 2003. وسأتلو عليكم نصه الكامل.

وبعد الاستماع إلى أجوبة الحكومة ومناقشتها، سننكب، بحول الله على دراسة باقي النقط المسجلة في جدول الأعمال.

وإننا لندعو الله أن يوفقنا جميعا لما فيه خير بلدنا «إن يعلم الله في قلوبكم خيرا يوتيكم خيرا» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رئيس المجلس

عمر عزيمان

الاجتماع الثالث والعشرون

الجمعة 15 رمضان1425هـ (29 أكتوبر2004م)

بسم الله الرحمان الرحيم

حضرات السيدات والسادة،

يسعدني في البداية أن أرحب بكم في هذا اليوم المبارك من هذا الشهر الكريم، مع متمنياتي لكم جميعا بالصحة والعافية، ولأشغالنا كامل النجاح والتوفيق.

يأتي اجتماعنا هذا ونحن على مشارف نهاية السنة الثانية من ممارستنا لمهامنا ضمن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في تركيبته الجديدة واختصاصاته الموسعة، بعد إعادة تنظيمه ومطابقته لمبادئ باريز.

ويحق لنا أن نعتز بما حققناه خلال هذه المدة من القيام بعمل مؤسس لمسار هذا المجلس وللموقع الذي احتله بين مكونات المشهد المؤسساتي الوطني.

وليس هنا مكان جرد البرامج التي سطرها المجلس، أو تعداد التوصيات والاقتراحات والآراء الاستشارية التي رفعها إلى جلالة الملك، أو التقارير التي أصدرها، أو الندوات التي نظمها. فالمكان الطبيعي لجرد هذه الحصيلة الكمية هو التقرير الخاص بأنشطة المجلس.

ومع ذلك اسمحوا لي أن أتوقف لحظة لإبراز الحصيلة النوعية لما قمنا به جميعا خلال هذه المدة القصيرة من الزمن، والتي لم تكن على الصعيد العالمي مرحلة ازدهار بالنسبة لحقوق الإنسان بسبب آفة الإرهاب والآثار السلبية التي خلفتها محاربته على حقوق الإنسان دوليا.

فقد نجحنا، خلال هذه المدة، في التعمق في التعرف على بعضنا البعض، وتجاوز الأفكار والآراء المسبقة، وفي الإصغاء لبعضنا البعض، وفي العمل والتقدم جماعة،

وفي احترام اختلافاتنا وتحويلها إلى مصدر قوة تضع قيم ومبادئ حقوق الإنسان فوق كل اختلاف في المشارب والانتماءات.

وخلال هذه المدة أيضا استطعنا أن نتميز وأن نتموقع كفاعل رئيسي في مجال حقوق الإنسان. كما تمكنا من الإقناع بقبول تميز أسلوبنا، وخصوصية مهمتنا، وضرورة عملنا.

وقد نجحنا، خلال هذه المدة كذلك، في ربط علاقات الثقة والتقدير المتبادلين مع السلطات العمومية في احترام دقيق للمقاربات المستمدة من الموقع الذي يحتله كل منا. كما نجحنا في بناء علاقات قرب وتعاون مع الجمعيات غير الحكومية الوطنية في احترام دقيق أيضا لوظيفة كل منا ومناهجه في العمل.

كما نجحنا في تحسين صورة المجلس الاستشاري لدى المواطنين، مع إدراكنا لحاجتهم الماسة إلى مزيد من التعريف باختصاصاتنا والتمييز بينها وبين اختصاصات المؤسسات المشابهة.

وقد قدمنا، خلال هذه المدة أيضا، بالرغم من الرياح المعاكسة، مساهمة لاجدال فيها لخدمة قضية حقوق الإنسان ببلدنا أدت إلى تقدم ملحوظ في عدة اتجاهات:

- ففيما يخص الماضي، من خلال المواصلة المتجددة لمسلسل التسوية غير القضائية لانتهاكات حقوق الإنسان، ورد الاعتبار لضحايا الاختفاء القسري والإعتقال التعسفي، وكذا من خلال المصالحة التي تشكل رافدا أساسيا في مسلسل الانتقال الديمقراطي؛
- وفيما يخص الحاضر، من خلال التحذيرات وإثارة الانتباه التي تضمنها التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان برسم سنة 2003 والتقرير الخاص بالأوضاع في السجون؛ وكذا من خلال ردود فعل الحكومة خاصة فيما يتعلق بخروقات حقوق الإنسان المرتبطة بمحاربة الإرهاب؛
- وفي اتجاه المستقبل، من خلال الاهتمام الذي نوليه للنهوض بحقوق الإنسان، والجهود التي نبذلها من أجل إعداد برنامج طموح وواعد لترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع والنهوض بالقيم الأساسية للديمقراطية.

وبالإضافة إلى ذلك تمكنا من تعزيز واستثمار النتائج الطيبة المحصل عليها على الصعيد الدولي. فقد جددت اللجنة الدولية للتنسيق بين المؤسسات الوطنية لتطوير وحماية حقوق الإنسان ثقتها في المغرب، واختارت المجلس الاستشاري رئيسا لها لولايتين متتابعتين. وحتى بعد انتهاء مدة رئاسته لها، ظل المجلس يحظى باحترام وتقدير وصداقة نظرائه المنخرطين في هذه الشبكة الدولية، كما أصبح يشكل نموذجا يحتذى به من لدن كثير من الدول.

وفي نفس الوقت أيضا حظي المجلس باحترام وتقدير المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي وعدد لا يستهان به من الجمعيات غير الحكومية الدولية.

وأخيرا، وليس آخرا، فقد تمكنا من إبراز هوية مجلسنا وتوضيح الموقع الخاص والمتميز الذي يحتله في المشهد المؤسساتي الوطني باستقلاله عن غيره من المؤسسات، وتميزه عنها. فهو مجلس محدث إلى جانب جلالة الملك لأداء وظيفة استشارية في مجال حقوق الإنسان، ومواكبة الانخراط القوي والصريح لصاحب الجلالة لصالح قضية حقوق الإنسان، وترسيخ دولة القانون، ودعم الانتقال الديمقراطي.

ويشكل جسرا بين الدولة والمجتمع بفضل تركيبته المتعددة، التي تعبر عن مختلف الحساسيات الوطنية، وتعكس انفتاحه على المجتمع. كما يعد مؤسسة وطنية تعمل بفعالية وعمق واستمرارية من أجل النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، وقوة اقتراحية في كل ما يتعلق بحقوق الإنسان.

حضرات السيدات والسادة،

إذا كنا قد تقدمنا في جميع مجالات اختصاص المجلس الاستشاري، فإن الفضل في ذلك يعود إلى الانخراط القوي لصاحب الجلالة، مؤسس هذا المجلس، لصالح الديمقراطية ودولة القانون وحقوق الإنسان، وإلى الثقة التي أولانا إياها منذ اليوم الذي عيننا فيه أعضاء في رحاب هذا المجلس، وإلى الدعم القوي الذي ما فتئ جلالته يحيط به مجلسنا.

كما يعود الفضل كذلك إلى المسؤولين الحكوميين الذين أدركوا دور وأهمية المجلس الاستشاري ووظيفته النقدية والبناءة في مسيرة المغرب نحو الديمقراطية وفي تشييد دولة القانون.

كما يعود الفضل كذلك إلى مساعدة ودعم المنظمات غير الحكومية الوطنية، وتعاون المؤسسات الدولية الحكومية منها وغير الحكومية.

كما يعود الفضل كذلك إلى توضيحات وتفاني جميع أعضاء المجلس الاستشاري الذين أدركوا ضرورة الحكمة في البحث عن الحلول التوافقية التي تمكن من التقدم نحو الأمام، فقد توصلنا معا إلى حلول وآراء واقتراحات وتوصيات ما كنا لنتوصل إليها لولا العمل الجماعي، والتعاون البناء، والحوار القائم على الاقتناع والإقناع، والالتزام بجعل قيم ومبادئ حقوق الإنسان فوق كل اختلاف في المشارب والانتماءات.

حضرات السيدات والسادة،

إذا كان من حقنا أن نفتخر – بكل تواضع ودون اعتداد بالنفس – بتلك المنجزات النوعية، فإننا نظل واعين بنواقصنا، مثلما نحن واعون بأهمية وحجم ما ينتظرنا في طريق بناء مجتمع ديمقراطي، وكذا بضرورة البحث عن نفس جديد من أجل السنتين المتبقيتين من ولايتنا.

لذا خصصنا هذه الدورة لفتح أوراش جديدة تضاف لما حققناه من إنجازات، ولتدارس موضوعات في غاية الأهمية أضحت جاهزة للنقاش والحسم، علما أنها تشترك فيما بينها من حيث كونها كلها قضايا مصيرية ترهن المستقبل.

أولها: التقرير العام عن حالة حقوق الإنسان، فنحن نستحضر الظروف التي تم فيها إعداد تقريرنا السنوي الأول، وردود الفعل التي أثارها داخليا وخارجيا، والمناقشات المستفيضة التي خصه بها المجلس بحثا عن مقاربته الخاصة ومنهجيته المتميزة. واعتبارا لكل ذلك، تم عقد عدة اجتماعات، سواء على مستوى لجنة التقرير السنوي أو على مستوى لجنة التنسيق، لتدارس هذا الملف من جميع أبعاده.

ونقترح عليكم اليوم ما انتهينا إليه وهو صياغة مقترح مقاربة تمكن من تجاوز عيوب ونواقص التقرير الأول، وتقوي من فائدة التقرير السنوي، وتنخرط ضمن منهجية أكثر دلالة وأكثر ملاءمة لمتطلبات المرحلة التاريخية التي نعيشها.

وهذا المقترح هو الذي نعرضه عليكم اليوم لمناقشته والحسم فيه حتى تتمكن اللجنة من أن تعد مشروع التقرير في أقرب الآجال.

ثانيها: النهوض بثقافة حقوق الإنسان، لقد تقدمنا كذلك في هذا المجال، وسيشرع، بحول الله، في بث البرنامج الإذاعي والتلفزي للإعلام والتحسيس والتوعية على أمواج الإذاعة وشاشات التلفزة قبل نهاية السنة. كما تم الانتهاء من الدراسة التقييمية للتجربة المغربية في مجال التربية على حقوق الإنسان.

وبعد هذا التقييم الجماعي والدقيق لهذه التجربة، نتطلع، بتعاون مع شركائنا الحكوميين وغير الحكوميين، إلى إعداد برنامج وطني للنهوض بثقافة حقوق الإنسان لتأطير العشرية الثانية، وهذا ما سنناقشه اليوم أيضا.

ومن جهة أخرى، تم مؤخرا تدعيم وسائل عمل المجلس، بفضل القرار الملكي السامي القاضي بالارتقاء بمركز التوثيق والإعلام والتكوين في مجال حقوق الإنسان بإلحاقه بالمجلس.

وقد عبر المجلس، في اجتماعه السابق، عن اعتزازه بهذا القرار السامي، لأن في هذا الإلحاق دعم وتقوية وتنويع لأعمال المجلس لاسيما في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان.

وتنفيذا لهذا القرار الملكي تم اتخاذ جميع الإجراءات والإتصالات مع السلطات الحكومية المعنية، ومع شركاء المركز، قصد تمكين هذا الأخير من مواصلة عمله في أحسن الظروف بما يضمن استقلاله وإشعاعه في أعمال النشر والتوثيق في مجال حقوق الإنسان، في إطار تقوية ارتباطه العضوي بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

وتتويجا لما تم اتخاذه من إجراءات إدارية نعرض عليكم مجموعة من المقترحات قصد ضمان التنفيذ الكامل للقرار الملكي، وإقامة الروابط الضرورية بين المجلس والمركز.

ثالثها: قضية النهوض بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، فمع التزامنا بالمفهوم الشامل لحقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، فقد تقدمنا أيضا في التفكير حول قضية النهوض بهذه الحقوق تقديرا لما تكتسيه من أهمية بالغة " باعتبارها جوهر صون كرامة الإنسان" (كما جاء في بيان الأسباب الموجبة للظهير المنظم للمجلس).

واعتبارا لحجم الخصاص وتعقيد القضايا في هذا المجال، ونظرا للحاجة إلى مقاربة شمولية مندمجة ومسؤولة بشأن هذه الحقوق، نقترح عليكم أن نتبع منهجية متأنية تعتمد على التشاور وتوضيح الرؤى قبل الشروع في إنجاز أي برنامج عمل في الموضوع. فيجب أن نبدأ إذن بالبحث عن المقاربة أو المقاربات المناسبة بمساعدة خبراء مغاربة وأجانب، وأن نجعل هدفنا هو جعل هذه الحقوق أكثر فاعلية، حتى نتمكن من المساهمة بأفكارنا وآرائنا واقتراحاتنا في تحقيق التقدم الإقتصادي والاجتماعي لصالح بلدنا.

رابعها: قضية ملائمة القوانين الجنائية مع المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، فهي وإن كانت غير مدرجة في جدول أعمال هذا الاجتماع، فإنها تعتبر من بين أهم التحديات المطروحة علينا في الأمد القريب.

وأريد هنا أن نعبر عن امتناننا لصاحب الجلالة الذي تفضل بالمصادقة على الرأي الاستشاري الذي رفعناه إلى جلالته في الاجتماع السابق للمجلس في موضوع الحاجة إلى مراجعة القانون الجنائي، ومحاربة كل أشكال العنف والعنصرية والكراهية.

وبمقتضاها أصبحنا ملزمين بالمساهمة في إعداد سياسة جنائية تراعي حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا، وكما هي مسطرة في المواثيق التي صادقت عليها المملكة المغربية أو انضمت إليها، سياسة جنائية تستجيب لمختلف التطورات المجتمعية، وتواكب المستجدات القانونية التي حققتها بلادنا.

لذا، فنحن مطالبون بالمساهمة، بجدية ومسؤولية، من الموقع الذي هو موقعنا، في تنظيم الندوة الوطنية حول "السياسة الجنائية" بمبادرة من وزارة العدل، مثلما سنكون مطالبين بتوجيه النظر الحقوقي على مشاريع القوانين التي سيتم إعدادها في هذا المجال.

خامسها: قضية إعداد ميثاق وطني لحقوق المواطن وواجباته، وهي موضوع التكليف الذي شرفنا به صاحب الجلالة في خطاب العرش لسنة 2003. وهي أيضا من بين التحديات الرئيسية التي تواجهنا على الأمد المتوسط، لكننا لم ندرجها في جدول الأعمال، لأن المستوى الذي وصلنا إليه في التفكير بشأنها لا يسمح بعد بالنقاش العلني حولها.

وأعدكم أني لن أدخر جهدا في أن نجعل من هذه القضية النقطة الرئيسية في جدول أعمال اجتماعنا المقبل بحول الله.

حضرات السيدات والسادة،

ها أنتم تدركون الآن الأهمية الكبيرة للقضايا التي سنناقشها خلال اجتماعنا هذا، فهي تفتح أمامنا آفاقا للتفكير والعمل، وسنكتشف من خلالها عوالم جديدة وإشكاليات غير معهودة، بل ستمكننا من تقديم اجتهادات ومساهمات في خدمة قضية حقوق الإنسان وكرامة الشخصية الإنسانية.

وبالرغم من ضخامة هذه التحديات، فهي لن تخيفنا، لأننا قادرون على رفعها طالما نحن مستمرون في تقوية استقلالنا، والاعتناء بمصداقيتنا، والتحلي بالحزم مهما كانت الظروف، في مواجهة خروقات حقوق الإنسان.

ونسأل الله تبارك وتعالى أن يعيننا على رفع هذه التحديات، وأن يوفقنا لما فيه خير ومنفعة بلدنا. « وإذا عزمت فتوكل على الله» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

رئيس المجلس

عمر عزيمان

الاجتماع الرابع والعشرون

السبت 16 جمادى الثانية 1426هـ (23 يوليوز 2005م)

بسم الله الرحمان الرحيم

حضرة مستشار صاحب الجلالة

السادة ممثلي الوزراء

حضرات السيدات والسادة الأعضاء

الحضور الكريم

يسعدني أن أرحب بكم جميعا في افتتاح هذه الدورة العادية التي أتمنى لها كامل النجاح والتوفيق.

أود في البداية أن أعبر، باسمي واسم السيد الأمين العام، وكافة أعضاء المجلس، عن اعتزازنا بالثقة المولوية الغالية التي حضينا بها من خلال تفضل جلالة الملك محمد السادس حفظه الله بتعييني رئيسا لهذا المجلس وإسناد مهام أمانته العامة للأخ المحجوب الهيبة.

كما أود بجديد افتخارنا بما قام به السيد عمر عزيمان، من أعمال قيمة خلال رئاسته الموفقة للمجلس، والتي أشاد بها جلالة الملك خلال استقباله لنا بمناسبة تعييننا، واعتزازنا بالرضى والدعم والتقدير الملكي السامي لكافة أعضاء المجلس لمواصلة القيام، على أكمل وجه، بالمهام النبيلة المنوطة بهم، في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

ونحن إذ نستحضر مجمل ما حققه المجلس، منذ إعادة تنظيمه وتوسيع اختصاصاته وفي إطار تركيبته الجديدة، فإننا سنواصل بعزم وثبات أداء المهام المنوطة بنا للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها والطي النهائي لملف ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والتقدم في الأوراش الجديدة التي انخرط فيها المجلس لما ينتظره من

إسهام فعال في ترسيخ المواطنة المسؤولة وتوطيد الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، والدفاع الموصول عن القضايا الوطنية وما تراكمه بلادنا من مكتسبات على درب البناء الديمقراطي.

ودون الدخول في تفاصيل الأوراش والأنشطة التي باشرنا البعض منها ونعمل على وضع أسس وعناصر تنفيذ البعض الآخر، في الشهور القليلة المقبلة، أود أن ألخص المحاور الأساسية لأنشطتنا، انطلاقا من ما تم إنجازه، وماينكب المجلس على برمجته أو مباشرة تنفيذه.

أولا: فيما يخص التسوية النهائية لملف الانتهاكات الجسيمة المرتكبة في الماضي

حضرات السيدات و السادة،

كما تعلمون انخرطت بلادنا، منذ حوالي عقد من الزمن، في مسار لتسوية الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة في الماضي، تكلل وتعزز بإحداث هيئة الإنصاف والمصالحة بتوصية من مجلسنا صادق عليها صاحب الجلالة حفظه الله، وحيث ستتم إحاطة السيدات والسادة الأعضاء بالحصيلة الإجمالية لعمل الهيئة، بعد قليل، فإنني أود أن أقتصر على التذكير بفلسفة وطبيعة التجربة المغربية في هذا المجال.

يندرج إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة ضمن مسار تبلورت انطلاقته ببلادنا منذ بداية التسعينات من القرن الماضي. ومن السمات الرئيسية لهذا المسار القطع مع تلك الانتهاكات والتأسيس لمرحلة تتسم بإحداث قطائع إيجابية واعتماد التدرج في مسلسل الدمقرطة وبناء دولة القانون والمؤسسات في أفق الانتصار لقيم وثقافة حقوق الإنسان.

وينبغي التأكيد على أن إحداث الهيئة، وكما ورد في الخطاب الملكي السامي بمناسبة تنصيب أعضائها، ينطلق من حرص جلالته «على الطي النهائي لهذا الملف، بتعزيز التسوية العادلة غير القضائية، وتضميد جراح الماضي، وجبر الضرر، بمقاربة شمولية، جريئة ومتبصرة، تعتمد الإنصاف ورد الاعتبار، وإعادة الإدماج، واستخلاص العبر والحقائق لمصالحة المغاربة مع ذاتهم وتاريخهم، وتحرير طاقاتهم،

للإسهام في بناء المجتمع الديمقراطي الحداثي، الذي يعد خير ضمان لعدم تكرار ما حدث». كما تعتبر آلية أساسية لإنجاح المسار المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف والمصالحة، باعتباره مشروعا وطنيا وعملا حضاريا لبناء المستقبل ولرفع التحديات الداخلية والخارجية للبلاد، في إطار تعزيز الانتقال الديمقراطي ببلادنا، من لدن شعب لا يتهرب من ماضيه ولا يظل سجين سلبياته، بل يعمل على تحويله إلى مصدر قوة ودينامية لتشييد مجتمع ديمقراطي، يمارس فيه كل المواطنات والمواطنين حقوقهم بحرية وينهضون بواجباتهم بكل وعي والتزام، في إطار الالتزام بقيم ومبادئ الحوار والإيمان بالاختلاف والاحتكام للقانون في فض النزاعات.

يمكن لنا أن نفتخر، وبكل تواضع ودون اعتداد بالنفس، بما قامت به الهيئة من مجهود مكنها من استيعاب حقيقي للتوجهات الدولية في هذا المجال، مما سمح لها باتخاذ مواقف وتقديم اقتراحات ومقاربات من شأنها أن ترقى بالتجربة المغربية إلى مصاف التجارب العالمية الرائدة. وهذا ما يستفاد من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المقدم لمجلس الأمن، في غشت 2004، حول «سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع»، حيث أدرج التجربة المغربية ضمن التجارب الخمس الأوائل من بين ما يزيد عن 30 تجربة في مجال الحقيقة والإنصاف.

وفعلا لقد استقطبت التجربة المغربية اهتمام العديد من الدول والمنظمات الدولية، الحكومية وغير الحكومية، والخبراء والمراقبين الدوليين، حيث استقبلت الهيئة العديد من الوفود الأجنبية، وشاركت في عدة لقاءات وتظاهرات، كما ساهمت في تنظيم ورشات للتكوين في مجال التسوية غير القضائية لملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، لفائدة فعاليات من المجتمع المدني تنتمي للعديد من الدول العربية. ونظمت آخر ورشة في هذه السلسلة، بتعاون مع مؤسسة «فريدوم هاوس» والمركز الدولي للعدالة الانتقالية والمعهد العربي لحقوق الإنسان، برحاب هذه القاعة، لفائدة جمعيات جزائرية تعمل في مجال حقوق الإنسان للتكوين في مجال العدالة الانتقالية وكذا التعريف بالتجربة المغربية في مجال الحقيقة والإنصاف والمصالحة.

حضرات السيدات والسادة،

إن ما سيصدر عن هيئة الإنصاف والمصالحة من توصيات ومقترحات سيتطلب مجهودا إضافيا من المجلس ليس فقط من أجل متابعة تنفيذ ما يدخل في نطاق اختصاصاته، بل سنكون مطالبين جميعا بالعمل على بذل المزيد من الجهود في مجالات تدخلاتنا المتعلقة بالحماية والتصدي للانتهاكات، والنهوض بحقوق الإنسان لتعزيز انخراطنا في تحصين البلاد بتوفير تدابير الوقاية وعدم تكرار ما جرى.

ثانيا: فيما يتعلق بالحماية والتصدي للانتهاكات

حضرات السيدات والسادة،

قام المجلس بتفعيل آليتين أساسيتين في مجال الحماية والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، يتعلق الأمر أولا بخلية التواصل والإتصال بين المجلس والحكومة، من خلال ممثلين عن كل من وزارتي العدل والداخلية، والمحدثة، خلال السنة الماضية، استجابة لتوصية المجلس تضمنها تقريره السنوي برسم سنة 2003. وقد مكنت هذه الآلية من تعزيز التعاون بين المجلس ومختلف السلطات العمومية المعنية بحماية حقوق الإنسان، حيث تمت تسوية العديد من القضايا، والتي من بينها على سبيل المثال تلك المرتبطة بجوازات السفر أو التنقل عبر الحدود، أو الأوضاع في السجون. وإن أغتنم هذه الفرصة لأنوه بأعضاء هذه الخلية من الحكومة ومن أعضاء المجلس، لما قاموا به من عمل يؤسس بلا شك لتعزيز تعاون مثمر في مجال الحماية، لا يفوتني أن ألح على ضرورة المزيد من التعاون، وعلى تطوير منهجية العمل، في إطار هذه الخلية تمكن من تحديد المسؤوليات بدقة، وكذا مجالات ووسائل التدخل في الحالات الاستعجالية والعادية.

أما الآلية الثانية، فتتمثل في التصدي للانتهاكات، حيث عمل المجلس على تتبع وتحليل الشكايات المتعلقة بالانتهاكات والتجاوزات التي تلحق الأفراد والجماعات، وتمس الحقوق والحريات الأساسية. ولعقلنة التدبير وتأمين التنسيق والفعالية في التدخل والتتبع، قام المجلس وفي إطار انفتاحه كذلك على مؤسسات التعليم العالي، باحتضان مجموعة من الطلبة الباحثين في ميدان الإعلاميات الذين أعدوا

لفائدته نظاما معلوماتيا لتحليل ومعالجة وتتبع الشكايات التي تعرض عليه. وقد نالوا بها الدرجة العلمية التي استحقوها في المؤسسة التي ينتسبون إليها. وفي إطار إعادة هيكلة التنظيم الإداري، التي سنباشرها في غضون الشهر المقبل إن شاء الله، سنعمل على توفير كل الوسائل والشروط اللوجيستيكية والموارد البشرية اللازمة لتشغيل قاعدة النظام المذكور، وسنحرص على جعل كل أعضاء المجلس وأطره المعنية في الصورة، من حيث استيعاب طبيعة وقواعد اشتغال هذه الآلية، كما نهيب بالجميع للمساهمة، وبصورة موصولة، في إبداء كل الآراء والملاحظات الكفيلة بتطوير وتحسين أدائها.

كما لا يفوتني بمناسبة الحديث عن الحماية والتصدي للانتهاكات، اقتراح العمل على التفكير، بجدية واستعجال، في موضوع توضيح أدوار مختلف المؤسسات المتدخلة في هذا المجال، في نطاق اختصاصات كل منها، بما يؤمن التنسيق الفعال وتجنب تشتت الجهود أو ازدواجية التدخلات بما لا يخدم حماية حقوق الإنسان الفردية والجماعية، للمواطنات والمواطنين داخل التراب الوطني وخارجه.

ثالثا: النهوض بثقافة حقوق الإنسان

حضرات السيدات والسادة،

انخرط مجلسنا، ومنذ سنتين، في مسلسل إعداد استراتيجية وطنية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان متكاملة العناصر والأسس، وفق منهجية تعتمد الحوار والتشاور والشراكة مع مختلف الفاعلين والمتدخلين، من مؤسسات حكومية وفعاليات المجتمع المدني. وقد انتقلنا من مرحلة الدراسة والتشخيص الأولي لمستويات ومضامين وآليات نشر ثقافة وقيم حقوق الإنسان، إلى مرحلة التشاور والحوار حول وضع أسس وعناصر الاستراتيجية المذكورة. وتفعيلا للتوصيات التي رفعها المجلس إلى صاحب الجلالة، إثر عقد اجتماعه الثالث والعشرين في أكتوبر 2004، شرع المجلس، منذ الأسبوع الماضي، في تنظيم أولى الورشات التشاورية في الموضوع، بهدف إشراك الفاعلين في حقل ثقافة حقوق الإنسان، وبالخصوص العاملين في مجالات التربية والتعليم والتكوين، للتشاور ووضع عناصر خطة وطنية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان في إطار شراكة واسعة.

حضرات السيدات والسادة،

إن الجهود المبذولة في هذا المجال، سواء من طرف المؤسسات الحكومية أو فعاليات المجتمع المدني، مكنت من حصول تراكم هام يتضمن عناصر قوة كثيرة تساهم بلا شك في النهوض بثقافة حقوق الإنسان، إلا أن ما وقفنا عنده من جوانب نقص وسلبيات في تلك الجهود يتمثل أساسا في غياب التنسيق وتشتت الجهود وأحيانا تكرار نفس المشاريع من طرف متدخلين مختلفين، وأحيانا أخرى طغيان العموميات واجترار نفس المقاربات المعتمدة في سياقات مختلفة عن أوضاعنا التربوية والتعليمية والمجتمعية. ولذلك حرصنا على أن يلعب المجلس دور التنسيق وتوفير الفضاء الملائم لكل الفاعلين والمتدخلين، من أجل الانخراط في وضع تلك الخطة في منطلقاتها وأسسها، والمساهمة في تنفيذها وتقييمها باستمرار، ذلك أن ثقافة حقوق الإنسان لا تسن بموجب قانون أو مرسوم، بل هي حصيلة تفاعل وإفراز كل مكونات المجتمع. وبذلك فإن أية خطة أو استراتيجية في هذا المجال لن يكتب لها النجاح إلا إذا اندرجت ضمن هذا التصور. وسنعمل جاهدين على استكمال الورشات التشاورية في الموضوع قبل نهاية السنة الجارية للانتقال إلى مرحلة صياغة وبناء الخطة الوطنية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان في منتصف السنة المقبلة بحول الله.

حضرات السيدات والسادة،

في موضوع آخر مهم ذي صلة وثيقة، ينكب المجلس، وبتكليف سامي من جلالة الملك، على إعداد مشروع ميثاق وطني للمواطنة، بما تقتضيه من تلازم التمتع بالحقوق بأداء الواجبات. فهذه الإشكالية أضحت مطروحة على العديد من المجتمعات اليوم في ظل التغيرات والتحولات المتسارعة، في المجالات الإقتصادية والإجتماعية والإعلامية والعلمية والتكنولوجية، وكذا الفكرية والأخلاقية. وبتكليف سامي من جلالة الملك بدأنا التفكير في هذا الموضوع، بل شرعنا في الإعداد لهذا المشروع العام المتعلق بميثاق المواطنة، وسنقوم بعرضه على كل الأطراف المعنية في المجتمع، من خلال القنوات الملائمة، قصد مناقشة أسس وعناصر المواطنة المسؤولة والفاعلة في مجتمع يعيش الانتقال والبناء الديموقراطي. فقد اشتغلنا

لمدة سنة ونصف على إعداد الوثائق والدراسات والأعمال التحضيرية اللازمة لإعداد مشروع الميثاق المذكور، وسنعمل في المرحلة المقبلة على تدقيق بعض المواضيع المرتبطة بالمشروع، وفتح حوار واستشارات، من خلال ندوات ولقاءات، مع مختلف الفاعلين، على غرار ما نقوم به بخصوص مشروع خطة النهوض بثقافة حقوق الإنسان، لننتقل بعد ذلك إلى صياغة الاقتراحات لوضع أسس وعناصر هذا الميثاق، الذي سيشكل إحدى أهم لبنات البناء الحقوقي والديموقراطي في بلادنا. كما أن إعداده سيشكل كذلك مناسبة هامة لحوار وطني مسؤول وهادئ حول إشكالات وقضايا تسائل مجتمعنا، من قبيل المسؤولية وتلازم الحق والواجب، الأبعاد الجديدة لحقوق الإنسان، البيئية والبيوتكنولوجية والأخلاقيات المهنية وغيرها.

وستواكب هذه الأنشطة، كذلك انخراط المجلس بالقوة اللازمة، وفي نطاق اختصاصاته، في تفعيل مقتضيات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أطلقها صاحب الجلالة حفظه الله، بتركيز الجهود على توطيد الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، كما شدد على ذلك جلالته بمناسبة تعييننا. وفي هذا الصدد، عمل المجلس، منذ نهاية السنة الماضية، على فتح حوار فكري حول هذا الموضوع، بتنظيم سلسلة من الندوات، سيستكملها في نهاية هذه السنة، للانتقال إلى مرحلة بلورة التصورات وصياغة المقترحات، وخاصة فيما يتعلق بتعزيز البعد الحقوقي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

ومن دواعي الاطمئنان والتفاؤل في النهوض بتلك المهام، القرار الملكي السامي القاضي بإلحاق مركز التوثيق والإعلام والتكوين في مجال حقوق الإنسان بالمجلس، منذ نهاية السنة الماضية، حيث سيشكل هذا المركز بلا شك دعامة أساسية لأنشطتنا في مختلف مجالات اختصاص المجلس. ولذلك باشرنا منذ بداية السنة الجارية، اتخاذ كل التدابير الإدارية والتنظيمية الكفيلة بضمان استمرار أنشطته والوفاء بالتزاماته اتجاه مختلف الشركاء، بإلحاق تدبير أنشطته بالأمانة العامة للمجلس. كما فتحنا تفكيرا ونقاشا مع بعض أعضاء المجلس من أجل إعادة النظر في نظامه الأساسي بما يستجيب لطبيعة المهام المنوطة بالمجلس، ودعم استقلاليته وتوسيع مجالات تدخله وانفتاحه على كل الفاعلين الحكوميين وفعاليات المجتمع

المدني، والجامعات. كما نحرص على تعزيز الشراكات التي عقدها المركز، منذ تأسيسه، وذلك بتوسيع وتنويع دائرة الشركاء، وطنيا وإقليميا ومحليا. وطموحنا أن يصبح هذا المركز، من خلال المجلس، مؤسسة للبحث والتكوين والتوثيق في مجال حقوق الإنسان، ليس فقط على مستوى المغرب ولكن حتى بالنسبة لشمال إفريقيا والمنطقة العربية. وسنوافي المجلس في الدورة المقبلة بخلاصات ونتائج الاستشارات التي نقوم بها من أجل الحسم في الاختيارات الملائمة لإدارة المركز والبرامج التي سنرسمها لأنشطته مع تحديد الأولويات مراعاة للأوراش المذكورة سابقا.

رابعا: التواصل والعلاقات الدولية

حضرات السيدات والسادة،

لقد عمل المجلس، في تركيبته الجديدة، على التواصل الدائم داخل وخارج المغرب، ليس فقط من أجل التعريف بأنشطته ومنجزاته، ولكن أيضا من أجل التحسيس بقضايا حقوق الإنسان وتأمين انخراط مجتمعي واسع في البرامج والخطط التي يضعها أو تكون موضوع توصيات صادرة عنه. فقد ساهمت العديد من المنابر الإعلامية، السمعية البصرية والمكتوبة، في التعاون معنا في المجهود التواصلي، كما عملنا باستمرار على تطوير موقع المجلس على الأنترنيت الذي يتضمن اليوم مواد مهمة تتعلق بأنشطة المجلس وكذا الوثائق الأساسية الصادرة عنه، بما فيها التقرير السنوي والتقارير الموضوعاتية. إلا أنه، وبكل موضوعية، فإن المجلس لازال في حاجة إلى بلورة خطة تواصلية توظف التراكم الحاصل في أنشطته وبرامج عمله، اعتمادا على الخبرة الوطنية والأجنبية، وتأسيسا على الانفتاح الحاصل اليوم في المشهد الإعلامي.

أما فيما يخص العلاقات الدولية، فلا يفوتني أن أذكر بأن نشاط المجلس في النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها ساهم في ازدياد الطلب على التجربة المغربية في هذا المجال من لدن عدد من الدول الصديقة والشقيقة من العالم العربي ومن أوربا وأمريكا اللاتينية.

فقد زار المجلس خلال الآونة الأخيرة وفد من المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان، في إطار علاقة تعاون وتبادل التجارب والخبرات. ويسعى المعهد المذكور إلى أن يشارك المجلس، نظرا لتجربته في الميدان، في إعداد برنامج تعاون يهدف إلى دعم مسلسل الدمقرطة والنهوض بحقوق الإنسان، فضلا عن التعريف بالتجربة المغربية في الدول العربية. واستقبل المجلس كذلك الأمين العام الجديد للجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان بفرنسا.

كما استقبل المجلس خلال الشهور الأخيرة بعض الوفود والشخصيات من دول إفريقية وأمريكا اللاتينية، نذكر من بينها على الخصوص رئيس محكمة النقض والوكيل العام لديها بدولة بوركينافاصو، ورئيس المجلس الأعلى بدولة الشيلي، قصد التعرف على التجربة المغربية في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها وما أحدثه المغرب من مؤسسات لهذه الغاية.

وبالإضافة إلى ذلك شارك المجلس في الندوة التي نظمت بالقاهرة بتاريخ 06 مارس 2005 حول المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدول العربية بدعوة من المجلس القومي المصري. كما شارك المجلس بوفد هام من أعضائه في أشغال الدورة الواحدة والستين (61) للجنة حقوق الإنسان، وكذا في اجتماع اللجنة الإفريقية للتنسيق بين المؤسسات الوطنية، وكذا في ورش حول «الأقليات والمؤسسات الوطنية» المنظم من لدن المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

كما ساهم المجلس في الاجتماع السنوي للجنة التنسيق الدولية بين المؤسسات الوطنية لحماية وتطوير حقوق الإنسان لتدارس موضوع «دور المؤسسات الوطنية في لجنة حقوق الإنسان وكذا باقي هياكل الأمم المتحدة» وكذا موضوع «الهجرة والمؤسسات الوطنية».

وتوخيا لمتابعة كل أعضاء المجلس لأنشطته الدولية، فإننا حريصون على أن يشارك الجميع في مثل تلك اللقاءات والتظاهرات. وفي هذا السياق عملنا، منذ الأسبوع الماضي، على تشكيل وفد من مجموعات ولجان عمل المجلس للمشاركة في الدورة السابعة والخمسين للجنة الفرعية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، التي ستبتدئ أشغالها في مستهل الأسبوع المقبل. وستكون هذه المشاركة مناسبة

للتعريف بما حققته بلادنا في مجال مكافحة التمييز والعنصرية والبناء الديمقراطي، من جهة، وتمكين السيدات والسادة أعضاء الوفد من الاطلاع على آراء الخبراء أعضاء اللجنة الفرعية المذكورة، وعلى الوثائق وخاصة تقارير المقررين الخاصين في مجالات تهم الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وإدارة العدالة وغيرها من المواضيع الأخرى ذات الأهمية بالنسبة لأنشطتهم داخل المجلس وخارجه.

حضرات السيدات والسادة،

إن مساهمة المجلس في الدفاع عن القضايا الوطنية، في مختلف المحافل والمؤسسات الدولية، العالمية والإقليمية، ولدى منظمات المجتمع المدني، من أجل التعريف بالتقدم المحرز، بكل موضوعية، في مجال البناء الديموقراطي وتعزيز دولة القانون والمؤسسات، من جهة، وبقصد الاستفادة من التجارب العالمية الناجحة، من جهة أخرى، تشكل وبكل تواضع أحد روافد أو أحد أبعاد دبلوماسيتنا. ولكي نرقى إلى مستوى تحقيق هذه الغاية، لا بد من الرفع من مستوى التنسيق بين المجلس ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون، قصد الاتفاق على خطة مشتركة في المجالات ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بحقوق الإنسان، وكذا المزيد من التعبئة لكل أعضاء المجلس، والسهر على إعادة هيكلة وتفعيل بعض اللجان الخاصة ذات الصلة بالقضايا ذات البعد الدولي، مثل الهجرة أو غيرها.

حضرات السيدات والسادة،

إن التقرير السنوي الذي يعده المجلس منذ السنة الماضية عن حالة حقوق الإنسان ببلادنا وحصيلة وآفاق أنشطة المجلس يشكل، علاوة على دوره في النهوض بحقوق الإنسان وطنيا، أداة تواصلية ذات أهمية على المستوى الدولي، ناهيك عن دوره في تعزيز مصداقية المجلس ضمن المؤسسات الوطنية المماثلة ولدى اللجنة الدولية للتنسيق، حيث يعتبر من بين المعايير أو المؤشرات الرئيسية لاحترام مبادئ باريس الناظمة لتلك المؤسسات. ولذلك لا يفوتني أن أعبر عن سروري على توفق المجلس في إعداد مشروع تقريره الثاني برسم سنة 2004 وفق المقاربة المعتمدة من قبل المجلس خلال اجتماعه الثالث والعشرين. وبهذه المناسبة لا يفوتني التنويه بالمجهود الكبير الذي بذلته اللجنة المكلفة بإعداد

مشروع التقرير، التي حرصت على إشراك كافة الأعضاء، وتقديم الشكر إلى كافة السلطات العمومية التي تعاونت مع المجلس في هذا الإطار. ولدي اليقين أن عملنا سيعرف تقدما، خلال إعداد مشروع التقرير السنوي برسم سنة 2005، سواء من حيث المقاربات أو طريقة الإعداد أو أسلوب الصياغة، للرقي بهذه الأداة إلى مستوى طموحنا جميعا.

ونسأل العلي القدير أن يمدنا بالعون لرفع كل تلك التحديات، وأن يوفقنا لما فيه خير ومصلحة الوطن العليا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

رئيس المجلس

إدريس بنزكري

الاجتماع الخامس والعشرون

السبت 8 ربيع الثاني 1427هـ (6 ماي 2006م)

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد مستشار صاحب الجلالة

السادة الوزراء

السيد والي المظالم

السيدات والسادة الأعضاء

حضرات السيدات والسادة،

يسعدني أن أرحب بكم جميعا في افتتاح أشغال هذا الاجتماع الخامس والعشرين لمجلسنا متمنيا لها كامل النجاح والتوفيق.

واسمحوا لي في البداية أن أرحب بعضوين جديدين بالمجلس مع تهنئتهما على الثقة المولوية التي حظيا بها، ويتعلق الأمر بالسيد شكيب بنموسى الذي عينه صاحب الجلالة حفظه الله وزيرا للداخلية متمنين له كل التوفيق في مهامه ومعبرين له عن ثبات عزيمتنا في الاستمرار في توطيد علاقات التعاون بين المجلس ووزارة الداخلية، كما سبق وأن عملنا دائما مع خلفه السيد مصطفى الساهل الذي نتمنى له التوفيق في المهام الجديدة، والأستاذ مولاي محمد العراقي الذي عينه جلالة الملك واليا لديوان المظالم إذ نتمنى له التوفيق في مهامه الجديدة وفي تفعيل وتوطيد ما ساهم به خلفه السيد مولاي سليمان العلوي من بناء لهذه المؤسسة، نجدد له إرادة المجلس وحرصه على التعاون الوثيق مع مؤسسة ديوان المظالم، بما يخدم تعزيز حماية حقوق وحريات الأفراد والجماعات ووضع حد لكل الخروقات والمظالم التي يمكن أن تطال أيا كان في بلادنا امرأة أو رجلا، وقد أثلج صدري عندما أخبرني بأنه قد أعد التقرير الذي يقتضي كل من القانونين

المؤسسين للمؤسستين عرضه على المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وسنعمل على برمجة عرضه على السادة أعضاء المجلس في الدورة المقبلة إن شاء الله.

حضرات السيدات والسادة،

ينعقد اجتماعنا هذا في مرحلة تتميز بسياقات خاصة في مجال حقوق الإنسان والبناء الديموقراطي في بلادنا، ذلك أننا نجتمع بعد نهاية ولاية هيئة الإنصاف والمصالحة وانخراط مجلسنا في تفعيل توصياتها، طبقا لما كلفه به صاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، في خطابه الموجه إلى الأمة بمناسبة انتهاء الهيئة من مهامها وتقديم تقريرها الختامي، وعرض التقرير حول حصيلة 50 سنة من التنمية البشرية بالمغرب. فالسياق الأول يتمثل في كون بلادنا نجحت والحمد لله في تسوية ملف ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وقد أقدمت على ذلك، كما جاء في الخطاب الملكي السامي، «بكل شجاعة وحكمة وثبات... ضمن مسار نموذجي وفريد، تمت فيه تسوية الملفات الشائكة، وذلكم في إطار التغيير داخل الاستمرارية، التي تطبع نظامنا الملكي» (انتهى كلام صاحب الجلالة). فالمقاربة التي اعتمدتها بلادنا لتسوية هذا الملف، من خلال مسار الحقيقة والإنصاف والمصالحة، ساهمت اليوم في انتقال بلادنا من مرحلة التوافق على الإصلاحات في ميادين أساسية في البناء والهيكلة لمجتمع ديموقراطي حداثي (الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية التي همت القانون الجنائي والمسطرة الجنائية، مدونة الأسرة، مدونة الشغل، إعادة الاعتبار لمكونات الثقافة الوطنية المختلفة، وتوسيع مجال حرية التعبير...)، إلى مرحلة توطيد المكتسبات وإرساء أسس المصالحة المتمثلة أساسا في استرجاع الثقة في حكم القانون والاحتكام إليه في حل الخلافات، مهما كانت طبيعتها وبواعثها. فخروقات حقوق الإنسان، مهما كانت، جسيمة أو غير جسيمة، ومتى حصلت، في الماضي أو الحاضر أو المستقبل، لا يمكن أن يوجد لها أي مبرر مهما كان، فوسيلة مواجهتها هي القانون والمؤسسات. كما أن أساس المصالحة يكمن أيضا في توسيع نطاق مشاركة الجميع، نساء ورجالا، في حوار هادئ وشفاف لكل ما جرى، والانخراط في تعزيز الحق في معرفته بما يحفظ الذاكرة ويحصن المستقبل.

ومن بين النتائج الملموسة أيضا لمسار الحقيقة والمصالحة في بلادنا اليوم هو تعزيز اختصاصات كل المؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان، رسمية وغير رسمية، حيث أصبح على الجميع اليوم، في هذا السياق، أن يعمل على الرفع من أدائه لمواجهة كل خروقات حقوق الإنسان، خاصة وأن الترسانة القانونية أخذت تتقوى (تجريم التعذيب)، كما أن الممارسة الاتفاقية لبلادنا في تطور ملحوظ (المصادقة على الاتفاقيات والصكوك العالمية ورفع وتيرة تقديم التقارير الدورية للمحافل الدولية المختصة ورفع التحفظات عن بعض الاتفاقيات الدولية التي تم التصديق عليها). بفضل هذا المسار، انخرط المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، من جانبه، في تطوير أدائه في مجال التصدي للانتهاكات، من خلال توظيف التجربة المكتسبة في مجال التحريات والتقصي خلال فترة عمل الهيئة.

وحيث أن أفضل ضمانة ليس فحسب لعدم تكرار ما جرى ولكن لبناء المستقبل في مجال حقوق الإنسان هي النهوض بالثقافة المتعلقة بهذه الأخيرة، فإن المجلس قد أطلق مسارا لوضع خطة عمل وطنية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، مبنيا على التشاور والحوار والشراكة مع مختلف الفاعلين، من قطاعات حكومية ومجتمع مدني وخبراء من الجامعة وغيرها، وشركاء دوليين. ومنذ أسبوعين نظمت الورشة الثانية في هذا الإطار بمقر المجلس من أجل تقديم التقييمات والمقترحات القطاعية والموضوعاتية في المجالات الثلاثة الرئيسية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان (التعليم والتربية، التكوين وإعادة التكوين، التحسيس والتوعية)، وتم خلالها خلق آلية للتتبع والتشاور من أجل وضع هذه الخطة الوطنية من طرف الجميع. وقد شددنا كثيرا على أن تكون التمثيلية في هذه الآلية مبنية على المواظبة في المشاركة في أشغالها والخبرة والمعرفة بمجالات ومواضيع الخطة المزمع الانتهاء من إعدادها واعتمادها في أقرب وقت ممكن، كما حرصنا على إشراك كل الفاعلين في المجال، على أساس أن يشكل المجلس فضاء للحوار والمناقشة، وأن تكون الخطة نتاج مجهود جماعي، وأن تكون مناسبة إعدادها أيضا فرصة لتوطيد قيم وممارسة الشراكة والمشاركة والحوار المفتوح والمسؤول، خاصة وأن هذا المسلسل يتوخى خلق سلوكات ومواقف جديدة قوامها احترام مبادئ وقيم حقوق الإنسان، ضمانا لاستدامة احترام القانون والاحتكام لمقتضياته. وفي هذا السياق ينبغي التذكير بالدور الذي نسعى لأن يقوم به مركز التوثيق

والإعلام والتكوين في مجال حقوق الإنسان، من إشعاع لمثل هذه الثقافة على المستوى الوطني وبالمنطقتين الإفريقية والعربية، طبقا لما نرسمه له من اختصاصات تستجيب لمتطلبات المرحلة.

حضرات السيدات والسادة،

يتميز انعقاد اجتماعنا كذلك بمرور سنة تقريبا على إطلاق صاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، لورش وطني كبير يتمثل في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي تستند إلى مقاربة قوامها التشارك والمشاركة. فالمجلس تابع بعناية كبيرة انطلاق هذا المشروع وأدرج بعده الحقوقي ضمن مسلسل التشاور والتفكير حول توصيف الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية ببلادنا، قصد تعزيز اعتماد المقاربة الحقوقية في البرامج والمشاريع المعتمدة ضمن المبادرة المذكورة. كما أننا نعمل على توظيف كل مضامين وخلاصات تقرير 50 سنة من التنمية البشرية في توصيف تلك الحقوق وتطوير المقاربة الحقوقية في مجالات التنمية البشرية. وفي هذا الإطار نؤكد عزمنا على وضع مشروع ميثاق المواطنة الذي باشرنا منذ سنة المرحلة الأولى الخاصة بالتوثيق ومناقشة الأسس المنهاجية للشروع في وضع المشروع الأولي له، إيمانا منا بأن التراكمات الحاصلة اليوم في مجال حقوق الإنسان ببلادنا والتحديات التي تنتظرنا أصبحت تطرح ضرورة مثل هذا الميثاق. وكما جاء في الخطاب الملكي السامي المذكور، فإن الغاية المثلى تتمثل في «ترسيخ دعائم المجتمع التضامني، الذي يكفل الكرامة والمواطنة المسؤولة لكافة أبنائه، في تلازم تام بين ممارسة الحقوق وأداء الواجبات...» (انتهى كلام صاحب الجلالة).

حضرات السيدات والسادة،

السياق الدولي الذي ينعقد فيه اجتماعنا اليوم يتميز بتطور حركة الإصلاحات التي تعرفها منظومة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، سواء من حيث الأجهزة والبنيات، أو من حيث ممارسة التقارير الدورية المقدمة لأجهزة المراقبة، المحدثة بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، أو فيما يتعلق بالمساطر الخاصة للبحث والتقصي والمقررين الخاصين في الميادين المختلفة لحقوق الإنسان. وفي

هذا الصدد، انخرط المجلس في دبلوماسية موازية ليس فقط للتعريف بالمكتسبات وما حققته بلادنا في مجال تعزيز حماية حقوق الإنسان والبناء الديموقراطي، ولكن أيضا للمشاركة بتقديم الآراء والتصورات والاقتراحات في الميادين المختلفة موضوع الإصلاحات المذكورة. وفعلا فإن النتائج التي حققتها بلادنا من خلال مسار الحقيقة والإنصاف والمصالحة وتعزيز حماية حقوق الإنسان جعلتنا في وضع مريح وزادت من ثقتنا وعزمنا على الانخراط أكثر فأكثر في هذا المسار الإصلاحي على مستوى المنظومة الأممية لحقوق الإنسان. فالتجربة المغربية أصبحت اليوم تستقطب اهتمام جهات عدة عبر العالم، بل هناك مطالبة متزايدة بضرورة اقتسام هذه التجربة مع جهات أخرى من العالم تعتزم الانخراط في نفس المسارات. ولذلك عمل المجلس، منذ الشهور الأربعة الماضية، على تنظيم زيارات لعدة دول بأروبا وأمريكا وإفريقيا والعالم العربي، ليس للتعريف فحسب بالتجربة المغربية ولكن أيضا للمساهمة في تأطير وتنشيط مجموعة من الأوراش والندوات الخاصة بالعدالة الانتقالية بطلب من الجهات المنظمة لها، وذلك بمساهمة من أعضاء أو أطر من المجلس.

حضرات السيدات والسادة،

لا يفوتني أن أذكر أيضا بسياق آخر لاجتماعنا ألا وهو التوجهات الكبرى، التي انخرطت فيها البلاد اليوم في مجال التفكير والحوار حول السياسة الجنائية، في أفق تغيير أسس التجريم والعقاب بما يستجيب لمتطلبات حماية الحقوق والحريات. ونعتبر استكمال أشغال هذا الورش بمثابة ضمانة أساسية لتوطيد حقوق الإنسان، وحل العديد من المعضلات التي تواجهنا كأوضاع السجون التي أولاها المجلس عناية خاصة، من خلال تقريره الموضوعاتي الأول الذي جاء تتويجا للزيارات الميدانية التي نظمها المجلس لمختلف المؤسسات السجنية ومراكز حماية الطفولة، وما تمخض عنها من توصيات. وبهذه المناسبة أود التذكير بأن المجلس عمل، منذ الأسابيع الثلاثة الأخيرة، على تنظيم زيارات ميدانية لمجموعة من المؤسسات المذكورة، وإن كان قد لاحظ جوانب تحسن ملموس على مستوى انشغالاته بأوضاع السجناء والمؤسسات السجنية، فإنه لا زال يلح على مضاعفة الجهود، ويعتبر ورش السياسة الجنائية أحد المفاتيح الرئيسية لحل العديد من المشاكل المترتبة عن تدبير تلك

المؤسسات. وفي هذا الصدد نشدد على ضرورة تبوء التكوين وإعادة التكوين، في هذا المجال، المكانة التي تستحقها في خطة العمل الوطنية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان التي انطلق مسلسل إعدادها على النحو المذكور سابقا.

حضرات السيدات والسادة،

ينكب المجلس، منذ حوالي سنة، على إعادة هيكلة إدارته وتأهيل موارده البشرية، بما يستجيب للمتطلبات والسياقات المذكورة، عاملا على توظيف كل الخبرات والكفاءات التي تم اكتشافها أو المساهمة في تكوينها، خلال مدة ولاية هيئة الإنصاف والمصالحة. وقد تبين لنا من خلال تقييم أولي مدى ضرورة إعادة النظر ليس فقط في البنيات الإدارية للمجلس، ولكن أيضا في هندسة فرق عمل المجلس وطرق اشتغالها، وسنوافي السيدات والسادة أعضاء المجلس بتصور حول هذا الموضوع في الدورة المقبلة إن شاء.

حضرات السيدات والسادة،

لا يفوتني في نهاية كلمتي أن أشكر كل السيدات والسادة أعضاء المجلس والأعضاء السابقين بالهيئة، من خارج وداخل المجلس، على كل ما بذلوه ويبذلونه من تفان من أجل تحسين أداء مؤسستنا الوطنية في مجال تعزيز حماية حقوق الإنسان وترسيخ ثقافتها في النسيج الاجتماعي. كما أشكر كل الطاقم الإداري والتقني للمجلس وطاقم المساعدين الذين استعانت بهم الهيئة أو لجنة متابعة تنفيذ توصياتها على مستوى الانخراط والمجهود المبذول بكفاءة ونزاهة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رئيس المجلس

إدريس بنزكري

الاجتماع السادس والعشرون

الاثنين 12 ذو القعدة 1427هـ (04 دجنبر 2006م)

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد مستشار صاحب الجلالة

السادة الوزراء

السيد والي المظالم

السيدات والسادة أعضاء المجلس

حضرات السيدات والسادة،

اسمحوا لي في بداية هذا الاجتماع أن أرحب بالجميع وأن أشكر كل السيدات والسادة أعضاء المجلس على التعبئة المتواصلة للمشاركة والمساهمة في أنشطته، كما أشكر كافة نساء ورجال الإعلام على مواكبتهم الدائمة لعمل المجلس.

حضرات السيدات والسادة،

ينعقد هذا الاجتماع السادس والعشرون في نهاية السنة الرابعة والأخيرة لولاية التشكيلة الحالية للمجلس طبقا للظهير الشريف الذي أعاد تأسيسه في أبريل 2001. وبهذه المناسبة ودون الدخول في تفاصيل تقييم أداء المجلس خلال الولاية المنتهية، وهو ما كلفت به لجنة خاصة من أعضاء المجلس تحت إشرافي المباشر، أود فقط أن أقف عند بعض العناصر الأساسية التي تمكن من الوقوف عند التطور الحاصل في عمل المجلس، سواء من حيث الاختيارات المعتمدة في طرق ومناهج تدخلاته، أو من حيث الميادين التي فتح فيها أوراشا استراتيجية ومحورية في مسار توطيد دولة القانون والبناء الديموقراطي ببلادنا، كما لا يفوتني كذلك أن أثير الانتباه إلى الجوانب والمجالات التي لازالت تحتاج لمجهود أكبر من أجل أن تقوم مؤسستنا بكامل دورها في النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها.

حضرات السيدات والسادة،

لقد أصبح المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان عضوا متميزا ضمن العائلة الدولية للمؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، منذ إعادة تنظيمه وتشكيله بما أصبح يستجيب لمبادئ باريس الناظمة لهذا النوع من المؤسسات، فهو عضو نشيط باللجنة الدولية للتنسيق بين المؤسسات الوطنية، وحظي بشرف ترأسها من 2001 إلى 2004. كما أنه يشارك، بانتظام وفعالية، في كل المؤتمرات الدورية لهذه المؤسسات وفي المحافل واللقاءات الدولية ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بحقوق الإنسان. فقد أصبح، من حيث انسجام تكوينه واختصاصاته ودوره مع مبادئ باريس، وبمقاييس أخرى، يعتبر إذن مؤسسة وطنية تعددية ومستقلة، كما جاء في الخطاب الملكي السامي الأخير الموجه للأمة في 06 نونبر 2006. وقد استمد مجلسنا هذه المكانة المتميزة من التطور الحاصل في طرق ووسائل عمله، وانخراطه الوطني في توسيع نطاق الإصلاحات التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله. ولهذا الغرض ربط المجلس علاقات بناءة ومسؤولة مع كل الفاعلين في مجالات حقوق الإنسان من المجتمعين المدني والسياسي، من خلال سياسة قوامها الانفتاح والتبادل، مع الحرص على الحفاظ على استقلاليته.

وبهدف المساهمة في تفعيل المسار الديموقراطي، الذي انخرطت فيه بلادنا بعزيمة وقوة ثابتتين، عمل المجلس على تأمين مشاركة واسعة، في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، تشمل مجموع الفاعلين في مجال ضمان الحريات وبناء دولة القانون، والفاعلين الاجتماعيين والإعلاميين والرأي العام. وينبغي التأكيد على أن دوره في ذلك لا ينتقص في شيء أبدا من دور ومسؤولية الدولة، ولا من دور المنظمات غير الحكومية وكل فعاليات المجتمع المدني، ولا من دور المؤسسات الوطنية الأخرى، كل في مجال تدخله، فالأمر يتعلق بمسؤولية مشتركة.

وفي هذا السياق، نسجل بارتياح كون هذا التوجه للمجلس يندرج ضمن الاتجاه العام للممارسة العالمية لعلاقات المؤسسات الوطنية بالدول، حيث غالبا ما تعتبر السلطات العمومية أن من واجبها دعم وتيسير عمل وأنشطة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. فالحوار المستمر بين الدولة، بكل مؤسساتها، والمجلس ساهم في

تحقيق هدفين مباشرين: أولا، تفاعل الدولة من حيث إخبار واستشارة المؤسسة الوطنية والمجتمع المدني حول كل مجالات تدخلاتها وبرامجها المتعلقة بحقوق الإنسان. وثانيا، تمكين المجلس، وكذا المنظمات غير الحكومية، من إيصال مطالبها والمعلومات والمعطيات التي تتوفر عليها، من خلال احتكاكها بواقع حقوق الإنسان، وتقديراتها واقتراحاتها. فمثل هذا الحوار الهادئ والتعاون المثمر يفيد كثيرا الطرفين، حيث يمكنهما من الاستماع لبعضهما، والتفاهم، في إطار نوع من المنتدى الدائم المتمثل في هذه المؤسسة. إلا أنه ينبغي التشديد على أن هذا الحوار لا ينتقص كذلك في شيء من الحوار الذي ترغب كل من السلطات العمومية والجمعيات غير الحكومية في مباشرته بصورة مباشرة فيما بينهما. فالقيمة المضافة لكل مؤسسة وطنية، مثل المجلس، تتمثل في قدرتها الاقتراحية البناءة والواقعية، وفي توسيع المقاربة التشاركية لتشمل المجالات الاستراتيجية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتطور الديموقراطي للبلاد.

حضرات السيدات والسادة،

إن الدعم الملكي السامي لكل المبادرات التي اتخذها مجلسنا، خلال هذه الولاية، من إعداد ورفع الآراء الاستشارية والتوصيات والتقارير السنوية والموضوعاتية، جعلتنا نشتغل في أجواء من الثقة مستمدين قوتنا من التوجيهات السامية لجلالته، ومن المصداقية التي ما فتئ يحظى بها مجلسنا لدى كافة مؤسسات الدولة وفعاليات المجتمع المدني، وعلى المستوى الدولي. ويرجع الفضل في ذلك لجهود الجميع في الانخراط في مسار طي صفحة ملف ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والعمل الرائد الذي قامت به هيئة الإنصاف والمصالحة في هذا الخصوص.

إن الديناميكية التي خلقتها هذه الأخيرة شكلت دليلا قويا على الإرادة السياسية الثابتة في السير قدما وبلا هوادة في مسارات توطيد حقوق الإنسان في بلادنا، وبينت بالملموس أن التعاطي مع هذه الأخيرة بإرادة سياسية واختيار وطنيين واضحين أصبح أمرا لا رجعة فيه. كما أنها طرحت بالنسبة للمجلس ضرورة الرفع من مستويات أدائه بتوظيف المقاربة والآليات التي تم تطويرها خلال عمل الهيئة، لا من حيث التحريات والتصدي للانتهاكات ولا من حيث عقد الشراكات

وتوسيع نطاق الحوار الديموقراطي المجتمعي حول قضايا حقوق الإنسان التي تسائلنا. فالمقاربة أصبحت واضحة أكثر مما سبق، وما يبقى في حاجة للتطوير المضطرد يتمثل في التطبيقات العملية لها في مجالات اختصاص المؤسسة.

حضرات السيدات والسادة،

إننا نسجل بكامل الثقة والاعتزاز الجهود التي بذلها المجلس في إعداد تقريره السنوي حول حالة حقوق الإنسان ببلادنا والتقارير الموضوعاتية، وفي منهجية التصدي للانتهاكات ودراسة الشكايات الواردة عليه من الأفراد والجماعات وتطوير مقاربة التحريات فيها، أو فيما يخص أوجه التعاون مع الحكومة وكافة السلطات العمومية وديوان المظالم. فمناسبة إعداد التقرير السنوي أو التقارير الموضوعاتية ساهمت كثيرا في توطيد التعاون والتواصل مع مختلف مؤسسات الدولة وكافة السلطات المعنية في توفير المعطيات والوثائق المفيدة في إعداد تلك التقارير، وكذا في تقديم ملاحظاتها واقتراحاتها بخصوص هذه الأخيرة قبل اعتمادها من طرف المجلس وعرضها على النظر السديد لصاحب الجلالة حفظه الله.

كما نعتقد، وبكل تواضع، أننا توفقنا جميعا كمجلس في تدبير التعدد والاختلاف داخل مكونات المؤسسة بما جعل التنوع عامل غنى في الاقتراحات ومصدر قوة في التدخلات، سواء في مجال الحماية أو النهوض بحقوق الإنسان. كما أن هذا التنوع قد تعزز أكثر خلال ولاية هيئة الإنصاف والمصالحة، التي مكنت المجلس من الانفتاح على فاعلين آخرين غير ممثلين بالمجلس، من خلال مكونات الهيئة من أعضاء وخبراء، حيث أصبحوا شركاء أساسيين في العديد من الأنشطة التي لاتهم فقط مسلسل متابعة تفعيل توصيات الهيئة، ولكن أيضا تلك المندرجة ضمن الأنشطة المتواصلة للمجلس. وقد حرصنا في هذا السياق على تطوير مقاربة تشاركية، استمدت العديد من أسسها من تجربة الهيئة، لإشراك كل الفاعلين المعنيين بالقضايا التي تستوجب تملك الجميع لها، منذ بداية التصور إلى وضع البرامج والمشاريع ومتابعة تفعيل مقتضياتها وتقييمها، كما هو الشأن بالنسبة لمسار إعداد الخطة الوطنية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، أو في مجال مقاربة جبر الضرر الجماعي، أو ما نعتزم القيام به فيما يتعلق بوضع الميثاق الوطني للمواطنة.

وكل ذلك بالترابط مع تفعيل التوصيات والأفكار المبلورة من قبل هيئة الإنصاف والمصالحة في مجال دعم الديموقراطية مؤسساتيا وتشريعيا. فطبقا لهذه المقاربة، يعمل المجلس ليس فقط على توسيع دائرة منتدى الحوار والتواصل، ولكن أيضا على تأمين تحمل الجميع للمسؤولية المشتركة كما سبق أن ذكرت.

حضرات السيدات والسادة،

مع كل ذلك، لا زالت تواجهنا العديد من التحديات التي ينبغي رفعها قصد العمل، بصورة مضطردة، على تطوير قدرات مؤسستنا في مجالات اختصاصها. وسوف يتم تحديد كل هذه التحديات والمشاكل التي ينبغي تقديم اقتراحات حلول بشأنها في التقرير الذي يتم إعداده والذي سيكون مفيدا في المرحلة المقبلة إن شاء الله من عمل المجلس. أود أن أشير فقط إلى البعض من هذه التحديات التي لا شك في أن الجميع يستشعرها والبعض قدم اقتراحات بخصوصها.

إن المجلس في حاجة، اليوم أكثر من أي وقت مضى، وبعد استخلاص الدروس من التجربة السابقة، للرفع من مستوى قدراته المؤسساتية والتواصلية، لكسب رهانات التحديات المطروحة عليه.

كما تطرح على المجلس، تفعيلا لسياسة القرب، خلق أشكال وقنوات اتصال وتواصل على مستوى العديد من جهات ومناطق التراب الوطني، في مجالات حقوق الإنسان والتنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية قريبا من انشغالات السكان، وتأمين دعم المنتخبين والسلطات المحلية لها، وجعلها فضاءات خاصة، يتدخل فيها كل حسب مجال اختصاصه، ويساهم فيها المجلس في تأمين التنسيق في معالجة القضايا التي تهم تظلمات وشكايات المواطنين، أفرادا وجماعات، محليا، مما سيمكن من معالجة تلك القضايا باحتكاك مباشر مع أصحابها تعزيزا لسياسة القرب في هذا المجال، قصد الاطلاع المتواصل والمباشر على المشاكل والقضايا التي تسائل مجالات تدخل كافة المؤسسات الوطنية.

حضرات السيدات والسادة،

إن إحدى التحديات الأخرى التي تسائل عملنا، تهم طبيعة ومستويات التنسيق والتعاون بين مختلف الأطراف والفاعلين في مجالات إعداد التقارير الدورية

التي تقدم للجان المعنية، والمحدثة بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان، وكذا موضوع التنسيق في مجال المشاركة الوطنية في المحافل والمؤتمرات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

ومن أجل تأمين احترام دورية تقديم التقارير المذكورة والرفع من مستوى جودتها شكلا ومضمونا، من جهة، وللرفع من أداء مشاركة بلادنا في الأجندات العالمية لحقوق الإنسان، من جهة أخرى، نقترح إحداث خلية ينسقها كل من وزارة العدل، القطاع الحكومي المكلف بحقوق الإنسان والمجلس، كمؤسسة وطنية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وعضوية كل من وزارتي الداخلية والشؤون الخارجية، وممثلين عن الجمعيات غير الحكومية، وخبراء في تخصصات مختلفة من حقول حقوق الإنسان، لمتابعة مسار إعداد التقارير المذكورة، من حيث المنهجية والمواضيع التي يشملها التقرير المعني، وكذا توفير الخبرة والكفاءات اللازمة للمشاركة في صياغتها، والقيام بدور التنسيق ودعم القدرات بالنسبة للوفود المشاركة في المحافل والمؤتمرات الدولية المذكورة. وقد قمنا، في هذا الإطار، بإعداد مقترحات لبرنامج تكويني لتعزيز المؤهلات والإمكانات في هذا المجال، في إطار أنشطة مركز التوثيق والإعلام والتكوين في مجال حقوق الإنسان. فالتنسيق والتعاون على هذه المستويات أصبح اليوم حاجة ملحة للمكانة التي تبوأتها بلادنا، عبر العالم، بالنظر للإصلاحات والمكتسبات التي راكمتها في مجال حقوق الإنسان. فكل المجهودات الوطنية المبذولة في هذا النطاق ينبغي أن تحظى بكل الدعم الدبلوماسي التقليدي والموازي لكي نجد لها الصدى المطلوب على المستوى العالمي. وقد كانت لنا في تجربة التعريف بمضامين التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة وتوصياتها، وفي دعم ترشيح بلادنا للعضوية في مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة، فرصا مناسبة لاستخلاص الدروس والعبر مما ينبغي العمل على تطويره في هذا المجال.

حضرات السيدات والسادة،

إن تجربة الأربع سنوات الأخيرة للمجلس كانت غنية بالعطاء في العديد من المجالات، وعلى رأسها معالجة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان طبقا لمقاربة شمولية مكنت من إطلاق ديناميكية جديدة في مجال توطيد الإصلاحات

والمكتسبات التي حققتها بلادنا في مجال حقوق الإنسان والبناء الديموقراطي، وكرافعة لمواصلة معالجة ملفات أخرى كالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية. وقد كان لنجاحاتنا في تلك المجالات دور في تزايد الثقة والمصداقية في مجلسنا.

حضرات السيدات والسادة،

يشكل التكليف الملكي السامي بتنظيم الاستشارات اللازمة مع كل الأطراف المعنية قصد رفع رأي استشاري لجلالته، بخصوص تشكيل مجلس أعلى للجاليات المغربية بالخارج، أقوى دعم جديد للمجلس كمؤسسة وطنية مستقلة وتعددية.

وإذ يعتبر هذا التكليف السامي تشريفا للمجلس، فإنه يضع مسؤولية جسيمة عليه. ولنا كامل الثقة في الخبرة والتجربة التي راكمتهما مؤسستنا لتقديم رأي استشاري يكون عند مستوى التكليف الملكي السامي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رئيس المجلس

إدريس بنزكري

الاجتماع السابع والعشرون

الجمعة 29 جمادى الأولى 1428هـ (15 يونيو 2007م)

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد مستشار صاحب الجلالة

السادة الوزراء

السيد والي المظالم

السيدات والسادة الأعضاء

حضرات السيدات والسادة،

يسعدني أن أرحب بكم جميعا في افتتاح هذا الاجتماع السابع والعشرين لمجلسنا متمنيا كامل النجاح والتوفيق في أشغالنا.

إن عقد هذا الاجتماع بعد وفاة فقيدنا العزيز ادريس بنزكري نعتبره هو كذلك مناسبة لتخليد ذكراه العطرة وعربونا على وفائنا لروحه الطاهرة ولمآثره في مجالات حقوق الإنسان والبناء الديموقراطي. كما ينبغي أيضا أن أعبر عن اعتزازي بالثقة المولوية التي حظيت بها بتعييني رئيسا لهذه المؤسسة الشامخة، وبكون هذا التعيين يندرج في سياق الحرص المولوي السامي على ضمان استمرارية عمل المجلس بنفس الدينامية، وضمان حسن سيره، بما يجعله رمزا لدوام دولة الحق والمؤسسات. كما أود التشديد على التزامي بالتوجيهات الملكية النيرة للسهر على النهوض بالمهام المستعجلة وذات الأسبقية، ومنها عقد هذا الاجتماع لانتخاب هياكل وأجهزة المجلس، لمواصلة النهوض على الأوجه الأمثل بالمهام المنوطة به، وخاصة ما يتعلق منها بالإعلان والشروع في أجرأة الاتفاقية المتعلقة بالتغطية الصحية لفائدة ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الماضي، واستكمال جبر الضرر الفردي والشروع في تنفيذ برامج جبر الضرر الجماعي، تفعيلا لتوصية الهيئة السابقة للإنصاف والمصالحة. وسأعمل بمساعدة الجميع، الأعضاء والأمانة

العامة والطاقم الإداري والتقني، على السير قدما وبكل ثقة في المكتسبات التي حققتها هذه المؤسسة برئاسة المرحوم إدريس بنزكري، والانخراط بكل حزم في تعزيزها، والعمل بشكل خاص على النهوض بالأسبقيات التي جاءت في التوجيهات الملكية السامية والتي تخص اقتراح إحداث لجان وفروع جهوية للمجلس بالمناطق ذات الأولوية لحماية حقوق الإنسان، والنهوض بها عن قرب، وبلورة تصور هذه المؤسسة الموقرة لإقامة المجلس الأعلى للمغاربة المقيمين بالخارج، فضلا عن تفعيل خطة النهوض بثقافة حقوق الإنسان والانكباب على وضع مشروع ميثاق المواطنة، حقوقا وواجبات. كما سأحرص على جعل جهود كل مكونات المجلس وشركائه تنصهر في بوتقة عمل نضالي منخرط في توطيد دعائم بناء المجتمع الديموقرطي التنموي الحديث، الذي يقوده جلالة الملك، حفظه الله، بحزم وعزم. وفي هذا الصدد أبلغ أعضاء المجلس وأمانته العامة وكافة أطره، سابغ رضا وإشادة واعتزاز جلالته، بإخلاصهم وتفانيهم في تعزيز حقوق الإنسان.

حضرات السيدات والسادة،

بالإضافة إلى الحدث الجلل المذكور، يعتبر اجتماعنا هذا أول اجتماع يعقده المجلس في تركيبته الجديدة، في ولايته الثانية، بعد إعادة تنظيمه وتوسيع اختصاصاته، بعد عقده لجلسة خاصة لمناقشة مشروع قانون الصحافة والصحفيين المهنيين المحال على المجلس من قبل الوزارة الأولى.

ويتميز هذا الاجتماع بكونه يأتي في سياقات خاصة في مجال حقوق الإنسان والبناء الديموقراطي ببلادنا. فالديناميكية التي خلقتها هيئة الإنصاف والمصالحة وانخراط المجلس في تفعيل توصياتها، ساهم في تعزيز اختصاصات المجلس وكل الهيئات العاملة في مجال حقوق الإنسان، حكومية وغير حكومية، وفي دعم وتطوير المقاربة المبنية على التعاون والتشاور بين كل الأطراف المعنية، من الحكومة ومن المجتمع المدني، لتكثيف الجهود للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها.

ولقد توفق المجلس ولله الحمد، من خلال تفعيل هذه المقاربة، في العمل في إطار شراكات موسعة ومتعددة تستهدف جميعها دعم المكتسبات التي حققتها بلادنا في مجال حقوق الإنسان والبناء الديمقراطي.

حضرات السيدات والسادة،

على إثر تكليف صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله للمجلس بإعداد رأي استشاري بخصوص المجلس الأعلى للمغاربة المقيمين بالخارج، قام بتنفيذ برنامج عمل جعل من بين أهدافه الأساسية توسيع نطاق المشاورات والاستشارات، والمشاركة في جميع الأشغال الممهدة لإعداد هذا الرأي الاستشاري، عبر تنظيم أنشطة متنوعة، كان من بينها ندوات دراسية ولقاءات تشاورية وأخرى كان الغرض منها توسيع نطاق التواصل مع الجميع. ويسهر المجلس حاليا على إعداد تقرير حول كل تلك الأنشطة والشروع في صياغة الرأي الاستشاري، الذي سيتم رفعه إلى النظر السديد لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، بعد عرضه ومناقشته والمصادقة عليه من طرف هذا المجلس.

ولمواصلة تنفيذ التكليف الملكي السامي بخصوص إعداد مشروع ميثاق وطني لحقوق المواطن وواجباته سيعمل المجلس على إطلاق مسلسل بلورة الميثاق من خلال مواصلة الأعمال التحضيرية التي بدأها في ولايته السابقة وعقد لقاءات تشاورية وحوارية مع كافة مكونات المجتمع.

حضرات السيدات والسادة،

في إطار ممارسته لصلاحية النظر في النصوص التشريعية والتنظيمية بما يتلاءم مع مبادئ ومعايير حقوق الإنسان، أحيل على المجلس مشروع قانون الصحافة والصحفيين المهنيين من طرف السيد الوزير الأول، حيث عقد المجلس جلسة خاصة لمناقشته انتهت بالمصادقة على مشروع مذكرة جوابية أولية تم رفعها إلى السيد الوزير الأول. وإذ نسجل أهمية المبادرة المتخذة من قبل الحكومة القاضية بإحالة مشروع قانون على المجلس، ولأول مرة، وننوه بها، ندعوها إلى مواصلة إحالة مشاريع القوانين والنصوص التنظيمية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

حضرات السيدات والسادة،

يتابع المجلس معالجة الشكايات والتظلمات التي يتوصل بها، سواء من طرف الأفراد أو عائلاتهم أو المنظمات الوطنية العاملة في مجال حقوق الإنسان. ويدل عدد الشكايات

والمراسلات التي توصل بها، وكذا عدد المواطنين الذين وفدوا عليه، على الثقة والمصداقية التي أصبحت تتمتع بها مؤسستنا، مما يزيد من عبء المسؤولية والعمل على الرفع من مستوى وثيرة العمل والأداء في مجال الحماية والتصدي للانتهاكات.

وتفعيلا لاختصاصاته المتعلقة بالنهوض بثقافة حقوق الإنسان، واصل المجلس التعاون مع شركائه الحكوميين وغير الحكوميين، من خلال تنسيق عمل اللجنة المستقلة للإشراف على إعداد الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، التي تم الإعلان الرسمي عنها يوم الاثنين 26 فبراير2007. ويواصل المجلس دعمه للعمل المتعلق بتحديد المراحل والآليات المتعلقة بتفعيل الخطة، من خلال التفكير في الآليات المؤسساتية الملائمة. كما يعمل المجلس حاليا، على تفعيل مقتضيات اتفاقيتي الشراكة مع كل من وزارتي الداخلية والتربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي.

وفي سياق المهام المرتبطة بالنهوض بثقافة حقوق الإنسان في مجالات التكوين والتوثيق والإعلام، يواصل مركز التوثيق والإعلام والتكوين في مجال حقوق الإنسان القيام بأنشطته المتنوعة وخاصة تنظيم دورات تدريبية وورشات استفاد منها مشاركون من داخل الوطن ومن خارجه، وتطوير رصيده الوثائقي من خلال ربط علاقات مع مختلف الجهات العاملة في مجال حقوق الإنسان وتقوية الشراكة مع المنظمات الوطنية والمؤسسات الدولية.

حضرات السيدات والسادة،

تعزيزا لموقع المجلس على الصعيد الدولي والإقليمي ودعم حضوره في المنتديات الدولية، واستمرارا في مواصلة التعريف بالتجربة المغربية على الصعيد الدولي، يواصل المجلس جهوده للمشاركة في أشغال هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وللتعاون مع باقي المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في مجال حقوق الإنسان وتيسير التعاون بينها وبين السلطات العمومية. وبالنظر للأهمية التي يوليها لتبادل الخبرات والمعلومات، على الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف، بينه وبين غيره من المؤسسات الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان، سيواظب المجلس

على المشاركة في اجتماعات وأنشطة لجنة التنسيق الدولية بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من اللجان على الصعيد الإقليمي.

وللتعريف بتجربة المجلس كمؤسسة وطنية من حيث مساهمتها في تطوير أوضاع حقوق الإنسان ببلادنا وآفاق عملها، وبتجربة هيئة الإنصاف والمصالحة ونتائج أعمالها ومتابعة تفعيل توصياتها من قبل المجلس، يواصل هذا الأخير تنظيم زيارات لوفود وشخصيات تمثل جهات حكومية وغير حكومية من مختلف أقطار العالم.

وإعمالا لصلاحية تقديم المشورة والمساعدة للحكومة في إعداد التقارير التي يتعين على بلادنا تقديمها للجان المعنية بحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، يعمل المجلس على مرافقة الحكومة في إعداد تلك التقارير، كما سيواصل حث الحكومة على تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجان المعنية، وعلى تشجيع مواصلة مصادقة المملكة على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

حضرات السيدات والسادة،

في مجال أنشطته المتعلقة بمتابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وعلى مستوى متابعة تلك المتعلقة بجبر الضرر الفردي، استمر المجلس في اعتماد سياسة القرب من الضحايا التي اعتمدتها هيئة الإنصاف والمصالحة خلال ولايتها، حيث أفضى التعاون مع الحكومة إلى تحويل مبالغ التعويض إلى بريد المغرب، ويتم استخلاصها من قبل المستفيدين في أي مركز بريدي، مما جنب الضحايا، وخصوصا أولئك الذين يقطنون بمناطق نائية، معاناة الانتقال إلى مقر المجلس قصد تسلم مستحقاتهم. وقد توصل أكثر من 90٪ من مجموع المستفيدين بتلك المستحقات. كما أحرز المجلس تقدما في دراسة ووضع مقترحات بشأن باقي التوصيات المتعلقة بباقي أشكال جبر الضرر كالإدماج الاجتماعي وتسوية الأوضاع القانونية والإدارية وإيجاد حلول لقضايا نزع الممتلكات، وسنعمل في المرحلة المقبلة، بتعاون مع الحكومة، على استكمال تفعيل تلك التوصيات. وتابع المجلس أيضا، تفعيل توصية هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بإدماج الضحايا في نظام التغطية الصحية الأساسية، حيث أفضى التعاون بينه وبين الحكومة إلى تبني مقترح يقضي بتمكين الضحايا من الاستفادة من أحسن إمكانيات التغطية المتاحة، وأن تتكفل الدولة بتسديد نفقات

الانخراط في هذه التغطية عن الضحايا، وسيتم تنفيذ ذلك في إطار الاتفاقية بين الأطراف المعنية، والتي سيتم الإعلان عنها في 5 يونيو المقبل إن شاء الله.

كما سيعمل المجلس في غضون الستة أشهر المقبلة على وضع الإجراءات الخاصة بتفعيل التوصية المتعلقة بإنشاء مركز مرجعي مختص في مجال العناية بضحايا الانتهاكات وسوء المعاملة.

وموازاة مع التقدم الحاصل في التحريات الجراة بخصوص الأشخاص الذين تعرضوا للاختفاء القسري، وتأكدت وفاتهم أثناء الاحتجاز أو لازال مصيرهم مجهولا، تابع المجلس، مع الجهات المختصة، بعض الحالات فيما يتعلق بنتائج تحاليل الحمض النووي، ونتائج التحريات بالنسبة لمصير حالات أخرى، وتحديد أماكن دفن الحالات التي توجد قرائن قوية على وفاتها. كما عمل المجلس على مساعدة عدد من العائلات التي تقدمت بطلب إقامة الشعائر الدينية بعد حصول القناعة لديها بوفاة قريبها، وسيعمل على الاستجابة لطلبات عائلات أخرى بخصوص الحضور في مراسيم الترحم، جماعات أو أفراد.

حضرات السيدات والسادة،

من بين المواضيع التي ينبغي على المجلس تكثيف الجهود بخصوصها في المرحلة المقبلة، من خلال التعاون مع كل الأطراف المعنية، تلك المتعلقة بمتابعة تفعيل كل التوصيات ذات الصلة بالإصلاحات التشريعية والمؤسساتية، سواء تلك الصادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة، والتي تستهدف تعزيز الحماية الدستورية والقانونية والقضائية لحقوق الإنسان، ووضع استراتيجية وطنية لمناهضة الإفلات من العقاب، وإجراء إصلاحات في مجالات الأمن والعدالة والتشريع والسياسة الجنائية، أو تلك الصادرة عن المجلس في تقاريره السنوية والموضوعاتية والتي نجدون ملخصا تركيبيا عنها في التقرير المرحلي الذي بين أيديكم.

حضرات السيدات والسادة،

طبقا للتوجيهات الملكية السامية، سيعمل المجلس، باعتباره مؤسسة تعددية ومستقلة لها صلاحية مراقبة الممارسة السليمة للحريات الفردية والجماعية والعمل

على حمايتها والنهوض بها، على تتبع الانتخابات التشريعية المقبلة، بالتعاون مع السلطات العمومية والهيئات المختصة المعنية. كما سيكون عليه القيام بالدراسات اللازمة قصد إعداد توصيات ورفعها للنظر المولوي السديد في موضوع إحداث فروع جهوية للمجلس، مع إعطاء الانطلاق للمناطق ذات الأولوية. وسيحرص المجلس على أن يتم ذلك بالتنسيق مع السلطات الحكومية المختصة وكل الهيئات المعنية، وعلى ضمان الانسجام والتعاون مع والي المظالم فيما يخص المندوبيات الجهوية التي تعتزم هذه المؤسسة إحداثها.

ولضمان استمرار المجلس في ممارسة كل الاختصاصات والمهام السابقة الذكر بكفاءة وفعالية، سنعمل في هذا الاجتماع، إن شاء الله، على تجديد هياكله من مجموعات عمل ولجان خاصة، وتبعا لذلك تشكيل لجنة التنسيق.

حضرات السيدات والسادة،

لا يمكنني في نهاية كلمتي هاته إلا أن أجدد اعتزازنا جميعا بكون الديناميكية التي أطلقها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، منذ إعادة تنظيمه وتوسيع اختصاصاته سنة 2001، والتي دعمها الانخراط في مسلسل تفعيل التوصيات الصادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة، قد فتحت آفاقا رحبة أمام التوجه العام لبلدنا نحو استكمال البناء الديمقراطي وتوطيد دولة الحق والقانون وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، ولذلك نعتقد أن مؤسستنا مطالبة اليوم، وأكثر مما مضى، بمواصلة الجهود الرامية إلى توطيد المكتسبات في هذا المجال بارتباط مع باقي المجالات ذات الصلة بالتنمية البشرية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رئيس المجلس

أحمد حرزني

الاجتماع الثامن والعشرون

الجمعة 14 شوال 1428هـ (26 أكتوبر 2007م)

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة الوزراء

السيد والي المظالم

السيدات والسادة الأعضاء

حضرات السيدات والسادة،

يسعدني أن أرحب بكم جميعا في افتتاح أشغال الاجتماع الثامن والعشرين لمجلسنا متمنيا أن تتكلل بالنجاح والتوفيق.

واسمحوا لي في البداية أن أهنئ السادة الوزراء الذين حظوا بتعيينهم أو بتجديد الثقة فيهم من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، ليكونوا أعضاء في الحكومة الجديدة، مرحبا بهم في دورة المجلس هذه، ومتمنيا لكل أعضاء الحكومة الجديدة كامل التوفيق والنجاح، مع تأكيد عزم المجلس المتواصل على التعاون معها في كل الملفات والقضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، وبنفس الروح والإرادة التي عرفها هذا التعاون مع سابقتها التي تصادفت بداية ولايتها مع ولاية المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، في تشكيلته الجديدة طبقا للظهير المتعلق بإعادة تنظيمه. إن التعاون الحاصل بين الحكومة السابقة والمجلس قد أثمر نتائج ومكتسبات كبيرة في مجالات توطيد حقوق الإنسان ببلادنا، وخاصة في مجال تسوية ملف ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. فقد ساهم هذا التعاون الذي شدد عليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، في خطابه التاريخي الموجه للأمة في 06 يناير 2006، عند استقباله فريقي هيئة الإنصاف والمصالحة والتقرير الخمسيني للتنمية البشرية، في تحقيق تقدم ملموس في متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وذلك من خلال خلق لجان مختلطة في

عدة مجالات تتعلق بالتوصيات المذكورة، وعقد شراكات امتدت إلى قطاعات غير حكومية، مما مكننا فعلا من تسوية جل الملفات التي تخص جبر الضرر الفردي، في الجوانب المتعلقة بالتعويض المالي أو التحمل الطبي الاستعجالي أو التغطية الصحية. فقد تم توقيع الاتفاقية المتعلقة بالموضوع الأخير، بفضل تعاون جميع الأطراف، لفائدة كل الضحايا وذوي حقوقهم في التزام بمبدأي الكرامة والتضامن المجتمعي. وحيث أن الاتفاقية قد أصبحت نافذة منذ توقيعها، فقد عمل المجلس بتعاون وثيق مع الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي على تيسير تسجيل كل المستفيدات والمستفيدين بمجرد إيداعهم للوثائق المطلوبة بالوحدة الإدارية المكلفة بهذا الموضوع بالمجلس. وأغتنم هذه الفرصة لرفع كل لبس حول هذا الموضوع ولتأكيد أن التسجيل للاستفادة من التغطية الصحية طبقا للاتفاقية المذكورة يجري دون أية صعوبات أو شروط تتنافى وروح الاتفاقية، وأن كل تأخير مسجل في هذا الشأن يعود، بالدرجة الأولى، إلى عدم موافاة المعنيات والمعنيين للمجلس بالوثائق المطلوبة، ولهذا أدعو كل من لم يقم بذلك بعد أن يوافي المجلس في أقرب وقت بتلك الوثائق، هذا مع تسجيل أن كل من تم تسجيله قد شرع، مباشرة بعد ذلك، في الاستفادة من مقتضيات التغطية الصحية بموجب الاتفاقية أسوة مع كل المستفيدين من التغطية الصحية الإجبارية، وطبقا لنظام الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي. هذا فيما يخص جبر الأضرار الفردية. أما فيما يخص جبر الأضرار الجماعية، فقد شرعنا في تنفيذ البرامج المتعلقة به بوضع الآليات والترتيبات التنظيمية اللازمة طبقا للاتفاقيتين المعقودتين مع كل من مفوضية الاتحاد الأوربي ووزارة الداخلية، بالإضافة إلى تفعيل مقتضيات الاتفاق الموقع مع صندوق الأمم المتحدة للمرأة، فيما يخص تعزيز قدرات النساء في ثلاث مناطق أولى مشمولة بتلك البرامج. وسوف نخصص، إن شاء الله، الأسبوع المقبل كله لجولة عبر المنطقتين الشرقية والجنوبية الشرقية من البلاد لتنصيب التنسيقيات المحلية لبرنامج جبر الأضرار الجماعية، وسننتهز الفرصة أيضا للشروع في تشكيل بعض المكاتب الإدارية للمجلس، تنضاف إلى المكتبين اللذين شكلا في كل من أكادير والعيون، وذلك تنفيذا للتعليمات الملكية السامية.

إذا كنا نسرع الخطى لتنفيذ التوصيات المتعلقة بمعالجة آثار الانتهاكات الجسيمة الماضية، فلأننا نشرئب إلى مرحلة قريبة، إن شاء الله، تنصب فيها مجهودات المجلس

بالدرجة الأولى على النهوض بثقافة حقوق الإنسان وعلى مناصرة الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للمواطنين المغاربة، وكذلك على حماية حقوق الإنسان وفق آليات متطورة وبصورة متواصلة. ولهذا الغرض، وفي إطار إعادة هيكلة المجلس التي بدأناها بالموازاة مع مراجعة النظام الداخلي للمجلس، التي سوف نعرضها عليكم في الدورة المقبلة، فقد أحدثنا وحدة إدارية للدراسات والبحوث ومتابعة البرامج الكبرى، ستكون مهمتها لجميع الوثائق وتهيئ أوراق تركيبية والإشراف على دراسات وبحوث ومتابعة برنامجي خطة العمل والنهوض بثقافة حقوق الإنسان.

وكمعبر نحو المرحلة المقبلة فإننا نعتزم أن ندشن، خلال الأسابيع القليلة المقبلة، ورشين من الأهمية بمكان، ألا وهما ورش ميثاق حقوق وواجبات المواطنين، الذي طالب به صاحب الجلالة منذ مدة، من جهة، وورش الإصلاحات القانونية والتشريعية والمؤسساتية، الذي هو من صلب توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، والذي كان المرحوم إدريس بنزكري يوليه اهتماما خاصا، من جهة أخرى. وبالإضافة إلى هذين الورشين الكبيرين فإننا سنعمل أيضا على إعداد آراء للمجلس حول بعض القضايا الملحة كقضية عقوبة الإعدام، وقضية الأوضاع في السجون وغيرهما.

حضرات السيدات والسادة،

إن مشروع الرأي الاستشاري المتعلق بإحداث مجلس خاص بالجاليات المغربية بالخارج، الذي سبق أن اعتمدته لجنة التنسيق في التاسع من شهر يوليوز الماضي، يندرج ضمن أحد المنجزات التي حققها مجلسنا طبقا للتكليف الملكي السامي، على درب الإصلاح المؤسساتي الذي يهم الهجرة المغربية بالنظر للعناية الملكية السامية بها، ولما تعرفه من تحولات عميقة في بنيتها وحجمها البشري وخلفياتها الإقتصادية والإجتماعية والمهنية، وتوزيعها الجغرافي عبر العالم، ومستويات وقدرات اندماجها في دول الاستقبال، وتواصل ارتباطها الوثيق بالوطن الأم. وكما تعلمون فقد عمل المجلس على إعداد مشروع الرأي الاستشاري بخصوص هذا الموضوع بتنظيم استشارات واسعة داخل المغرب وخارجه بمختلف فضاءات الاستقبال. ودون الرجوع لتفاصيل هذه المقاربة التي سبق أن اطلع عليها الجميع

خلال الاجتماع السابق للمجلس، أود أن أذكر فقط أنه، بالإضافة إلى مشروع هذا الرأي، فإن مسلسل إعداده أتاح فرصا مهمة للتعرف على فعاليات جديدة للهجرة المغربية، فردية وجمعوية، ومن أجيال مختلفة ومشارب وتوجهات متعددة، ومكن المجلس من إعداد قاعدة بيانات ومعطيات حول الهجرة المغربية، سوف تفيد ليس فقط في تقدم البحث العلمي المتعلق بالهجرة المغربية، ولكنها ستشكل، لا محالة، مصدرا مهما في عمليات اتخاذ القرار وتطوير السياسات العمومية المناسبة لتدبير قضايا الهجرة. كما أن انكباب المجلس على هذا الموضوع لم ينحصر في الهجرة المغربية، بل اندرج ضمن الانشغال بظاهرة الهجرة في شموليتها، بما فيها الهجرة غير القانونية وقضايا اللجوء. فبلادنا، ونظرا لموقعها الجغرافي والتاريخي ولعاداتها وتقاليدها الأصيلة في استقبال الأجنبي، وبالنظر للأوضاع في العديد من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وبسبب القيود التي تزداد تشددا على الهجرة في الفضاءات التقليدية لها، قد أصبحت ليس فقط منطقة عبور بل فضاء استقبال أيضا، مع كل ما يترتب عن ذلك من قضايا ومشاكل تكون لها في كثير من الأحيان تأثيرات وانعكاسات على مستوى حقوق الإنسان. ولا بد من التذكير، في هذا الصدد، بأنه تفعيلا للتوصيات الواردة في التقرير الموضوعاتي حول الهجرة غير القانونية، فتح المجلس حوارا مع السلطات المختصة وممثليات الهيئات الدولية المعنية، وخاصة منها ممثلية المفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين، من أجل العمل على وضع إستراتيجية وطنية لتدبير تلك القضايا والمشاكل، تنبني على اعتماد وتطوير آليات إجرائية ملائمة تراعي مصلحة البلاد وتكفل حقوق المهاجرين، وتسعى لتطوير مستويات وإمكانيات الدولة في معالجة طلبات اللجوء طبقا للقانون الوطني والالتزامات الدولية في هذا المجال. كما تستند إلى النهوض بالتكوين وإعادة التكوين وتعزيز القدرات بالنسبة للفاعلين، الحكوميين وغير الحكوميين، ضمن التوجه العام للمجلس في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان. وسنعمل في غضون الشهرين المقبلين على تقديم مقترحات ملموسة في هذا الشأن، وتنظيم استشارات وحوارات مع مختلف الفاعلين في هذا المجال في الأفق القريب لاعتماد هذه الإستراتيجية. إن المجلس بإبدائه للرأي الاستشاري الذي يهم المغاربة بالخارج، طبقا للتكليف الملكي السامي، ليعبر من جديد عن اعتزازه بهذا التكليف، وعن تجنده المتواصل في تعزيز المقاربة المغربية في مجال

تدبير قضايا الهجرة والمساهمة، من زاوية اختصاصه، في تفعيل مقتضيات الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وخاصة منها إعلان الرباط الصادر عن المؤتمر الأورو-إفريقي حول الهجرة، الذي احتضنته بلادنا في السنة الماضية.

حضرات السيدات والسادة،

لقد تميز الصيف الماضي بانخراط مجلسنا في تنسيق وتأطير عملية ملاحظة الانتخابات التشريعية التي جرت في السابع من شتنبر الماضي، حيث كما تعلمون، وطبقا لقرار لجنة التنسيق المنعقدة في الثامن من شهر غشت، تم تشكيل لجنة من أعضاء المجلس أشرفت على هذه العملية. وتندرج هذه المهمة ضمن مساهمة المجلس في توطيد المكتسبات التي حققتها بلادنا في مجال البناء الديموقراطي ودعم وتقوية دولة القانون والمؤسسات، وذلك في إطار اختصاصات المجلس في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، لا سيما الحقوق المدنية والسياسية، خاصة وأن الحق في الانتخاب يعتبر ركيزة أساسية في هذا البناء، لما له من ارتباطات وثيقة بباقي الحقوق المدنية والسياسية، كالحق في حرية الانتماء والتنظيم وحرية الرأي والتعبير، التي تعد حقوقا ضرورية لضمان المشاركة السياسية. فوفق هذا المنظور تولى المجلس تتبع الانتخابات المذكورة وكون لجنة خاصة من بين أعضائه تولت الإشراف العام على تلك العملية وأحدث وحدة إدارية لمتابعة الجوانب العملية للموضوع. وهكذا قام المجلس بملاحظة مباشرة للانتخابات، من خلال مراحل ما قبل وخلال الحملة الانتخابية ويوم الاقتراع، كما سهر على تسهيل وتيسير عمل الملاحظين الأجانب والوطنيين، بتعاون وثيق مع السلطات العمومية المختصة، لتمكين البعثة الدولية المكونة من ملاحظين أجانب ينتمون إلى 26 دولة، من أوربا وإفريقيا و آسيا والشرق الأوسط، والنسيج الجمعوي لرصد الانتخابات، من القيام بملاحظة الانتخابات. وقد أصدر المجلس تقريرا أوليا، على غرار باقي الأطراف الأخرى، وهو بصدد وضع اللمسات الأخيرة على التقرير النهائي حول الانتخابات التشريعية لسابع شتنبر 2007. ومهما كانت الخلاصات والاستنتاجات وكذا التوصيات، التي سيتضمنها هذا التقرير، فإن المجلس قد عمل بهذه المناسبة على تطوير آليات عمله في مجال البناء الديموقراطي الذي يندرج ضمن مسار يستوجب نفسا متواصلا للمزيد من المكتسبات. فكما قال صاحب الجلالة، حفظه الله، في الخطاب

السامي الذي ألقاه بمناسبة تعيين وتنصيب الأعضاء الجدد في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بعد إعادة تنظيمه، في 10 دجنبر 2002 : «وعندما نقول المكتسبات، فإن تقديرنا لأهمية ما حققه المغرب، خلال العقد الأخير، من تقدم كبير، مشهود به وطنيا ودوليا، لا ينبغي أن ينسينا أن الديمقراطية معركة دائمة ونضال يومي، وأن مسار حقوق الإنسان لانهاية له، ولا حد لكماله وهذا ما يقتضي أن نكرس جهودنا لما يجب تحقيقه، بقدر ما كرسناها لما تحقق بالفعل». (انتهى كلام جلالة الملك). فلنرفع إذن من مستويات وقدرات انخراطنا في هذه المعركة، خاصة وأن الحاجة ملحة اليوم أكثر مما مضى لتوسيع نطاق الحوار والنقاش حول الديموقراطية، ليس فقط بمناسبة الاستحقاقات الانتخابية، ولكن بصورة تمكن من فتح فضاءات للحوار والنهوض بثقافة الديموقراطية وقيم المواطنة المسؤولة، والمساهمة في الرفع من مستويات إدراجها ضمن برامج وأنشطة كل الفاعلين في التنشئة السياسية ببلادنا. ومن هنا أهمية تفعيل مقتضيات الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، التي شرعنا في وضع آليات تنفيذها. فمبادئ وقيم حقوق الإنسان رافعة أساسية في التنشئة والتربية على الديموقراطية. وبذلك يمكن أن نسهم، كما جاء في الخطاب الملكي السامي المذكور، في «فتح صفحة جديدة أمام اندماج كل الطاقات في بناء مغرب ديمقراطي».

حضرات السيدات والسادة،

إذا كان النهوض بثقافة حقوق الإنسان، الذي يشكل أحد أهم اختصاصات المجلس، يعتبر رافعة أساسية في توطيد حقوق الإنسان والبناء الديموقراطي، فإن حماية هذه الحقوق والدفاع عنها، وخاصة بالنسبة للفئات الأكثر هشاشة في المجتمع، هي الركن الأساسي بل سبب وجود مؤسسة وطنية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها. ومراعاة لكل أوجه التكامل والترابط بين الحماية والنهوض، فإن المجلس قد طور آليات للحماية والتصدي ومساعدة الضحايا. ويمكن أن نذكر في هذا الشأن بالعمل الجاد والمسؤول الذي قام به المجلس في مجال المؤسسات السجنية. فالزيارات المنتظمة للعديد من تلك المؤسسات، مكنت من تراكم معرفة وخبرة بخصوص أوضاع مختلف فئات السجناء، مما يسمح الآن بوضع دليل مغربي خاص في هذا المجال. وانطلاقا من خلاصات وتوصيات التقرير الموضوعاتي الأول للمجلس

والمتعلق بالأوضاع في السجون، وكذا تقارير الزيارات المنتظمة لهذه المؤسسات، ينبغي اليوم العمل على تقديم اقتراحات ملموسة فيما يخص طرق وآليات تدبير هذه الأوضاع، مع الحرص على متابعة تنفيذ مختلف التوصيات الواردة في التقرير المذكور وفي التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة بخصوص الموضوع. وفي نطاق الحماية ينبغي أيضا الانكباب على موضوع الآليات القمينة بتأمين الدفاع عن حقوق الأشخاص المعاقين، وإدراج موضوعها كذلك ضمن أنشطة المجلس في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد نعمل على إدراج كل المقترحات التي نوقشت لحد الآن داخل المجلس وخارجه ضمن البرنامج العام لأنشطة المجلس الذي سنوافيكم به قريبا إن شاء الله.

حضرات السيدات والسادة،

إن الدينامية التي انخرط فيها المجلس، بمشاركة العديد من المؤسسات والهيئات، الحكومية وغير الحكومية، لتلقي علينا اليوم مسؤوليات جسام، خاصة وأن التجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان أصبحت تشكل اليوم أحد النماذج المتميزة في العدالة الانتقالية عبر العالم، وذلك من خلال شهادات العديد من الفاعلين الدوليين في هذا المجال، وكذا من خلال الطلبات المتزايدة على اقتسام التجربة المغربية مع مناطق أخرى في العالم، والمساهمة بالخبرة والمعرفة المتراكمتين لدى بلادنا في مجال العدالة الانتقالية في تجارب ومحافل ولقاءات معنية بأحد مواضيعها أو عناصرها. ولذلك فنحن مطالبون اليوم أكثر مما مضى بالرفع من وتيرة عملنا في توطيد هذا المسار والاستجابة لتلك الطلبات، بما يزيد من تعزيز موقع بلدنا في تلك المحافل واللقاءات ويقوي دور المجلس في مجال الدبلوماسية الموازية. وفي هذا الإطار، قام المجلس بعدة أنشطة خارج الوطن، كانت آخرها مشاركة المجلس في أشغال المؤتمر السادس للمؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان، حيث تمت المصادقة على القانون التأسيسي للشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والتي انتخب مجلسنا نائبا لرئيسها وعضوا في مكتبها المسير. وسيحتضن المجلس المؤتمر المقبل لهذه الشبكة بعد سنتين، حيث سيتولى رئاسة هذه الهيئة لمدة سنتين. كذلك وفي إطار تقوية علاقات التعاون مع المؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان، سينظم المجلس، بتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، من

12 إلى 14 نونبر المقبل بالرباط، الندوة الثالثة لتلك المؤسسات حول موضوع «دور المؤسسات الوطنية في دعم استقلال القضاء». وفي نفس السياق، شارك المجلس في اللقاء الحواري الثاني بين المؤسسات الوطنية العربية والأوروبية لحقوق الإنسان الذي انعقد بكوبنهاكن/الدانمارك خلال أيام 21 و 22 و23 أكتوبر الجاري، حول موضوع «التمييز»، وسيحتضن المجلس اللقاء الحواري الثالث الذي سيخصص لتدارس موضوع الهجرة. وحرصا منه على المشاركة والمساهمة في المنتديات والمحافل الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، شارك وفد من المجلس في الدورة السادسة لمجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة. ويعمل المجلس حاليا على عقد لقاءات وجلسات عمل من أجل المساهمة في تأمين التنسيق والتشاور بين مختلف الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين المعنيين بالمشاركة في تلك المحافل والمنتديات الدولية، كما يعمل على المساعدة على إعداد التقارير الدورية التي ستقدمها الحكومة أمام اللجان الأممية المعنية. وللرفع من مستويات المشاركة الدولية لكل الفاعلين المعنيين، ينكب المجلس على بلورة برنامج للتكوين لفائدتهم، لتطوير القدرات في مجال إعداد التقارير وللرفع من أداء مشاركة بلادنا في الأجندات العالمية لحقوق الإنسان.

كان هذا، حضرات السيدات والسادة، تذكير موجز بما أنجزناه وبما ننوي إنجازه في الأمد القريب إن شاء الله.

وفقنا الله لما فيه خير البلاد وازدهار حقوق الإنسان فيها، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رئيس المجلس

أحمد حرزني

الاجتماع التاسع والعشرون

السبت 21 ربيع الأول 1429هـ (29 مارس 2008م)

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة الوزراء

السيدات والسادة الأعضاء

حضرات السيدات والسادة

يسعدني أن أرحب بكم جميعا في افتتاح أشغال هذا الاجتماع التاسع والعشرين لمجلسنا متمنيا لأشغاله كامل التوفيق والنجاح.

واسمحوا لي في البداية أن أهنئ، باسمكم جميعا، الأختين الفاضلتين حليمة الورزازي ونجاة امجيد على اختيار الأولى من قبل مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة كعضو في اللجنة الاستشارية لحقوق الإنسان، واختيار الثانية مقررة خاصة حول الاتجار في الأطفال واستغلالهم جنسيا، وإذ نعتبر هذا التكليف مصدر فخر واعتزاز للمجلس، نتمنى لهما التوفيق في مهامهما الجديدة. كما أتمنى التوفيق لباقي الأشخاص، من أعضاء المجلس ومن غير أعضائه، الذين رشحهم المجلس لمناصب في إطار المساطر الخاصة بمجلس حقوق الإنسان والتي لم يتم البت فيها بعد.

حضرات السيدات والسادة

ينعقد اجتماعنا هذا بعد إحداث مجلس الجالية المغربية بالخارج الذي شرع في أداء المهام المنوطة به، والذي كان المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان قد كلف من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، بإعداد رأي استشاري بخصوصه، وبهذه المناسبة أود أن أتقدم بصادق التهاني للأستاذ إدريس اليزمي على الثقة المولوية التي حظي بها بتعيينه رئيسا لهذا المجلس، كما أتوجه بخالص

الشكر والتقدير لكافة الأعضاء الذين ساهموا، كل من موقعه، في بلورة هذا الرأي الاستشاري وكذا كل الذين أشرفوا على المشاورات والاستشارات والمهام ذات الصلة بالموضوع.

حضرات السيدات والسادة

إذا كان المجلس، في نهاية ولايته السابقة وعند بداية الولاية الحالية، قد ركز جهوده على متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، علما أن بعض مهامه العادية في مجالي الحماية والنهوض بحقوق الإنسان قد عرفت هي كذلك تحقيق نتائج هامة، فإن التقدم الذي أحرزناه جميعا، في مجال متابعة تفعيل تلك التوصيات، وخاصة في مجالات جبر الضرر الفردي والجماعي والتغطية الصحية لفائدة ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وذوي حقوقهم، واستكمال الكشف عن الحقيقة بخصوص حالات مجهولي المصير التي بقيت عالقة، وفتح أوراش للتفكير حول تفعيل التوصيات المتعلقة بالإصلاحات التشريعية والمؤسساتية، فإن ذلك التقدم يسمح لنا اليوم بالانتقال التدريجي، كما تقضي بذلك التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، إلى العمل على جعل المجلس مؤسسة مستدامة تمارس مهامها الأصلية المترتبة عن اختصاصاتها الموسعة في مجال حماية حقوق الإنسان، كل حقوق الإنسان المدنية والسياسية طبعا، ولكن كذلك الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية بمفهومها الشمولي وغير القابل للتجزيء.

حضرات السيدات والسادة

إذا كانت الولاية الحالية للمجلس قد ابتدأت في ظروف تميزت بتخصيص حيز هام من أنشطته لاستكمال تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بالتعاون مع الحكومة، والانخراط في تنظيم وتنسيق والمشاركة في ملاحظة الانتخابات التشريعية لسابع شتنبر 2007، واستكمال بعض التكليفات والمهام الممتدة من الولاية السابقة، ومنها بالخصوص الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، وإبداء الرأي الاستشاري حول إنشاء مجلس الجالية المغربية بالخارج، فقد واصل المجلس ممارسة باقي مهامه وصلاحياته. وهكذا، وتنفيذا للتكليف الملكي السامي

بخصوص إعداد مشروع ميثاق وطني لحقوق المواطن وواجباته، أطلق المجلس مسلسلا لإعداد وبلورة هذا الميثاق من خلال تكليف فريق عمل، مكون من خبراء، للاشتغال وفق إطارات مرجعية تراعي فلسفة المجلس ومقاربته الحقوقية في إعداد هذا المشروع الهام تحت إشراف لجنة مكونة من أعضاء من المجلس، وسيلي ذلك تنظيم لقاءات تشاورية وحوارية مع كافة مكونات المجتمع في إطار المقاربة التشاركية التي يعتمدها المجلس.

وفي مجال التعاون والتواصل الخارجي، واصل المجلس استقباله للوفود الأجنبية التي تقوم بزيارات للمجلس بهدف الاطلاع على تجربة بلادنا في مجال العدالة الانتقالية وعلى تجربة مجلسنا ومساهمته في النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها. وتعزيزا لموقعه ودعم حضوره في مختلف المنتديات الدولية، شارك المجلس في أشغال الدورة السابعة لمجلس حقوق الإنسان علاوة على مواصلته التعاون مع مختلف المنظمات الدولية عبر الحكومية وغير الحكومية وهيئات التنسيق بين المؤسسات الوطنية المماثلة، التي يعتبر المجلس عضوا نشيطا فيها.

وفي إطار ممارسة صلاحية إبداء المشورة للحكومة، واصل المجلس تطوير تعاونه مع هذه الأخيرة للرفع من مستوى مشاركة بلادنا في المحافل الدولية لحقوق الإنسان، كما تجدر الإشارة إلى مساهمة المجلس، في إطار المشاورات بين كل الأطراف المعنية، في تقديم النصح والمساعدة في إعداد التقرير الوطني لبلادنا، بمناسبة الاستعراض الدوري الشامل أمام مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، وفي هذا الإطار سيحتضن المجلس، يوم الاثنين 31 مارس، بمقره لقاء إعداديا يشارك فيه أعضاء الوفد الذي سيقدم هذا التقرير أمام مجلس حقوق الإنسان بتاريخ 8 أبريل 2008.

حضرات السيدات والسادة

إن مايميز اجتماعنا اليوم كونه يأتي في وقت يشهد فيه المجلس مواصلة بنائه التنظيمي، والذي شرعنا فيه منذ الدورة السابعة والعشرين، من خلال تجديد هياكل المجلس من مجموعات عمل ولجان خاصة، ولذلك ارتأينا أن يكتسي اجتماعنا اليوم صبغة تنظيمية استمرارا في دعم قدرات المجلس لتمكينه من ممارسة اختصاصاته ومهامه

بكفاءة وفعالية. وبناء عليه، فجدول الأعمال المقترح عليكم يتضمن مناقشة والمصادقة على التعديلات المقترح إدخالها على النظام الداخلي للمجلس، من جهة، ومناقشة والمصادقة على برنامج عمل المجلس لسنة 2008 من جهة ثانية.

وعليه، فإن جسامة المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقنا اقتضت منا مزيدا من الاهتمام بالجانب التنظيمي للمجلس، الذي بدأناه منذ مدة، حيث تم الشروع في هيكلة إدارة المجلس، وفقا لمنظام جديد، مكن من إعادة تنظيم الشعب الإدارية وإحداث أخرى لمواكبة التطورات الحاصلة في ممارسة مهام المجلس، وتأهيلها وتمكينها من الموارد البشرية ذات الكفاءة المناسبة مما يتطلب إدخال تعديلات على النظام الداخلي.

ومن دواعي إدخال تلك التعديلات أيضا ضرورة توضيح العلاقة بين المجلس ومركز التوثيق والإعلام والتكوين في مجال حقوق الإنسان، الملحق به، بما يؤمن إدماج المركز ضمن هياكل المجلس مع المحافظة له على قدر من الاستقلالية يسمح له بممارسة مهامه بفعالية وبالمرونة اللازمة.

ومن بين موجبات إدخال تعديلات على النظام الداخلي ضرورة ملاءمته مع التوجيهات الملكية السامية بخصوص إحداث مكاتب إدارية جهوية.

حضرات السيدات والسادة

يتضمن جدول أعمال اجتماعنا، كذلك، مناقشة والمصادقة على مشروع برنامج عمل المجلس لسنة 2008، علما أن بعض الأنشطة والمهام المبرمجة تعرف امتدادا خلال ولاية المجلس الحالية. ويراعي هذا البرنامج ضرورة توظيف مجمل التراكمات الحاصلة خلال الولاية السابقة، واستكمال ما تبقى من تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، واستكمال تنفيذ التكليفات والمهام التي أنيطت بالمجلس في الولاية السابقة. كما يستحضر برنامج العمل في محاوره متطلبات المرحلة، التي تقتضي بعث ديناميكية جديدة لأداء المجلس، انطلاقا من المكونات الرئيسية الآتية:

أولا- استكمال تنفيذ المهام المرتبطة بتوصيات هيئة الإنصاف المصالحة وخاصة ما يتعلق منها باستكمال التحريات وجبر الأضرار بكافة أنواعها، على أن يتوج هذا المسلسل بتفعيل التوصيات المتعلقة بالإصلاحات التشريعية والمؤسساتية؛

ثانيا- متابعة تنفيذ البرامج المنبثقة عن ممارسة المهام الأصلية للمجلس، وفقا للظهير الذي أعاد تنظيمه، والتي تدخل ضمن الاقتراحات المقدمة من قبل مجموعات العمل ولجانه الخاصة؛

ثالثا- ملاءمة وتأهيل الأدوات التنظيمية والإدارية.

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر لكافة أعضاء المجلس ومجموعات العمل ولجنة التنسيق والأطر الإدارية للمجلس على مساهمتهم، كل من موقعه، في إعداد هذا البرنامج وعلى ما يبذلونه من جهود للرقي بمؤسستنا وجعلها في مستوى الثقة التي وضعها فيها صاحب الجلالة حفظه الله.

حضرات السيدات والسادة

إذا كان برنامج العمل المقترح عليكم يهم سنة 2008، فإننا على وعي بضرورة العمل على اعتماد تخطيط استراتيجي لأنشطة المجلس بما يضمن ممارسته لاختصاصاته في مجالات الحماية والنهوض بحقوق الإنسان كمؤسسة وطنية مستقلة ذات اختصاصات موسعة طبقا لمبادئ باريز الناظمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

ويستوجب هذا التخطيط الاستراتيجي، الذي شرعنا في الاشتغال عليه، نظرة شمولية ومندمجة للمدى البعيد تنطلق من التركيز على الأنشطة ذات التأثير المهيكل والموجه لمجالات حقوق الإنسان، والتي من بينها أساسا الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، ومسلسل إعداد الاستراتيجية والخطة الوطنيتين حول الديموقراطية وحقوق الإنسان، باعتبارهما إطارين مهيكلين سيسمحان بإدراج أنشطة المجلس ضمن تخطيط استراتيجي بعيد الأمد.

حضرات السيدات والسادة

يجدر بنا بهذه المناسبة استحضار ذكرى وفاة فقيدنا العزيز الرئيس السابق للمجلس إدريس بنزكري، التي سنعمل على إحيائها بعد أسابيع، وستكون هذه الذكرى مناسبة للوقوف على حصيلة ما أنجز وما هو في طور الإنجاز في الأوراش التي ساهم المرحوم في إطلاقها، وكذا للوقوف على مدى التقدم المحرز في إنجاز المشاريع التي تم إطلاقها بقرية أيت حدو بأيت واحي مسقط رأس المرحوم.

حضرات السيدات والسادة

استثمارا للديناميكية التي أطلقها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان منذ إعادة تنظيمه وتوسيع اختصاصاته سنة 2001، والتي دعمها الانخراط في مسلسل تفعيل التوصيات الصادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة، فإن ضرورات المرحلة تقتضي منا جميعا مواصلة بذل الجهود، بنفس الوثيرة، سعيا نحو استكمال البناء الديمقراطي وتوطيد دولة الحق والقانون وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها وترسيخ المكتسبات في هذا المجال.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رئيس المجلس

أحمد حرزني

الاجتماع الثلاثون

السبت 22 رجب 1429هـ (26 يوليوز 2008م)

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة الوزراء

السيدات والسادة الأعضاء

حضرات السيدات والسادة

يسعدني في البداية أن أرحب بكم جميعا في افتتاح الدورة الثلاثين لمجلسنا، ومما يزيد من سروري أننا نستقبل بهذه المناسبة أشقاء أعزاء من موريتانيا جاؤوا لتوطيد العلاقات فيما بين مجلسنا واللجنة الوطنية الفتية لحقوق الإنسان في القطر الموريتاني الشقيق.

وكما جرت العادة فسنبدأ باستعراض سريع لما أنجزناه منذ الدورة الأخيرة للمجلس.

وهكذا، وفي إطار متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة فقد واصل المجلس عمله، إذ توصلنا مؤخرا بنتائج التحريات في ميدان الحمض النووي بخصوص حالات الاختفاء القسري، تتضمن الأجوبة عن العينات الأولى، فمنها ما حسم وبعضها يحتاج إلى تحاليل إضافية، وبهذه المناسبة أود التقدم بالشكر لمسؤولي وأطر المختبرين العلميين للدرك الملكي والشرطة.

وهكذا وفي إطار متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة فقد واصل المجلس عمله اليومي في مجالات الحماية وتدبير الشكايات التي يتوصل بها. كما واصل إصدار المقررات التحكيمية المتعلقة بطلبات التعويض مركزا نوعا ما في المدة الأخيرة على حالات عدم الاختصاص، من جهة، والحالات المتصلة بالكشف عن الحقيقة وبإغلاق ملفات كانت تصنف سابقا ضمن ملفات مجهولي المصير، بموافقة العائلات طبعا، من جهة أخرى.

وفي نفس النطاق، واصل المجلس توزيع بطاقات التغطية الصحية على المستفيدين من الضحايا وذويهم. والذي يسجل في هذا الصدد هو ضعف إقبال الضحايا وذويهم على طلب بطاقات التغطية الصحية. ونظرا لأن هذه الظاهرة ربما ترجع إلى نقص في التواصل، فقد ارتأينا، بمعية الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، أن ننظم يوما تواصليا حول هذا الموضوع. وربما نلجأ أيضا إلى حملة إعلامية عبر الصحف الوطنية والإذاعة والتلفزة. كما أننا نرغب في أن تتعاون معنا في هذه المسألة منظمات المجتمع المدني، وقد عبرنا لها غير ما مرة عن هذه الرغبة.

أما في موضوع التسوية الإدارية والإدماج الاجتماعي فلا زلنا نشتغل مع الحكومة لإيجاد حلول لمختلف الحالات التي أمامنا. ولا بد من الاعتراف هنا بأننا نصطدم بمشاكل عدة، منها عدم دقة معطيات بعض الملفات، وظرفية سعي القطاع العمومي إلى التقليص من الكتلة الأجرية، وتقدم المعنيين بالأمر في السن، إلخ. ولتجاوز هذا الإكراه الأخير على الخصوص، ومع إصرارنا على إيجاد حلول للمعنيين بالأمر أنفسهم، فقد اهتدينا بفضل الشراكة مع وزارة التشغيل على الخصوص إلى بديل نعتقد أنه مهم جدا وواعد جدا ومكمل للتسوية الإدارية والإدماج الاجتماعي لفائدة الضحايا، ألا وهو عرض إمكانية الحصول على تكوين مهني لفائدة ذوي حقوقهم المتوفرين على المؤهلات الدنيا والسن المناسبة، وقد وعدتنا وزارة التشغيل مشكورة بأن تفتح لنا جميع مراكز التكوين العمومية والخصوصية لهذا الغرض، وبشروط غاية في الكرم. ونحن الآن بصدد ضبط لوائح سنعرضها على الوزارة، في القريب إن شاء الله، حتى تشرع الأفواج الأولى من ذوي حقوق الضحايا في الاستفادة من هذا البرنامج (ابتداء من شتنبر المقبل).

هذا فيما يخص البرامج المتعلقة بالضحايا الأفراد، أما فيما يخص برنامج جبر الأضرار الجماعية:

فقد تم تأسيس11 تنسيقية وإحداث مجلس للتنسيقيات. كما تم تنظيم سلسلتين أوليين من الدورات التكوينية، الأولى همت التعريف بأهداف جبر الضرر الجماعي والثانية تمحورت حول التدبير الإيجابي للنزاعات والحكامة الجيدة والتمكين. ومن

جهة أخرى تم تنظيم ورشات محلية لإعداد البرامج المحلية وانتقاء البرامج ذات الأولوية، لكي يعمل المجلس بعد ذلك على المرافعة عليها وضمان تمويلها.

وفي إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وصندوق الإيداع والتدبير تم طلب عروض لانتقاء جمعيات محلية للشروع في تنفيذ مجموعة من المشاريع الأولية. ومن جهة أخرى يعتزم المجلس تنظيم ندوة دولية في بداية السنة، بشراكة مع المركز الدولي للعدالة الانتقالية، حول التجارب العالمية الرائدة في مجال جبر الضرر.

فيما يخص الكشف عن الحقيقة، الجديد هو أننا كنا أخضعنا 7 عينات من رفات منسوبة لبعض ضحايا الاختفاء القسري للتحليل الجيني. قبل أيام توصلنا بالنتائج وهي جازمة في أربع حالات وفي الحالات الأخرى محتاجة إلى المزيد من التحليل. بالنسبة للحالات الأولى، سوف تنجز قريبا المقارنات الضرورية مع الجينات العائلية، وتغلق الملفات بموافقة العائلات. أما بالنسبة للحالات الأخرى، سنفعل نفس الشيء بعد إجراء التحليلات الإضافية.

وبهذه المناسبة، نتقدم بشكر خاص لمختبري الدرك والشرطة اللذين قدما لنا خدماتهم بمهنية عالية وتفاني كبير.

حضرات السيدات والسادة

سوف أعود في آخر هذه الكلمة إلى بعض الأوراش التي فتحناها والتي تدخل ضمن نطاق تنفيذ توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، دعوني الآن أنتقل وبسرعة كذلك إلى المشاريع الكبرى المهيكلة التي يباشرها المجلس مع شركائه. ويتعلق الأمر أولا بالخطة الوطنية لدعم حقوق الإنسان والديمقراطية. وكما تعلمون فإن هذا البرنامج الطموح قد أطلق رسميا وتحت رئاسة السيد الوزير الأول قبل شهرين، هذا الإطلاق الرسمي تلته لقاءات جهوية تركزت في أربع مواقع، مراكش وأكادير ومكناس وطنجة. ولكن حضرها ممثلون عن المجتمع المدني من كافة ربوع المملكة، وقد كانت أوراشا ناجحة للغاية، والمرحلة التي نستعد لها الآن هي مرحلة تنصيب لجنة الإشراف على هذا البرامج الطموح وسيتم ذلك، إنشاء الله، خلال شتنبر المقبل.

لتحضير تنصيب هيئة الإشراف تم الإتصال مع جميع الشركاء المحتملين في هذا الموضوع وكان استقبالهم للفكرة وترحيبهم بالمشاركة والانخراط في هذا المشروع، كان إجماعيا.

طرح مشكل فقط بالنسبة للمجتمع المدني، كيف يمثل المجتمع المدني وهو طبعا لابد أن يمثل في لجنة الإشراف. الذي اهتدينا إليه في هذا الموضوع وحفاظا على مبادئ الديمقراطية، وحفاظا كذلك على مبدإ استقلال المجتمع المدني، هو أننا دعونا جمعيات المجتمع المدني أن تشكل نسيجا يرافق ويواكب صياغة الخطة الوطنية لدعم حقوق الإنسان والديمقراطية. ونفس الشيء فعلناه بالمناسبة فيما يخص البرنامج المهيكل الكبير الآخر، الذي هو تنفيذ الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان. في كلتا الحالتين طلبنا من جمعيات المجتمع المدني أن تلتئم في نسيج لمواكبة هذين المشروعين، وهذا النسيج هو الذي سيعين من يمثل المجتمع المدني، وبأية طريقة، في لجنة الإشراف على الخطة الوطنية من جهة وعلى الأرضية المواطنة من جهة ثانية. وبالمناسبة فإننا بصدد تأسيس لجنة توجيه خاصة بمركز التوثيق والإعلام، ولجنة التوجيه هذه كذلك يجب أن يكون فيها ممثل عن المجتمع المدني، وقد طلبنا كذلك من جمعيات المجتمع المدني، بنفس الطريقة، تعيين من يمثلهم في لجنة توجيه مركز التوثيق والإعلام.

وبالمناسبة فلا بد من إضافة أن هذا الحرص على تمثيل المجتمع المدني، يستند احترام مبادئ العمل الديمقراطية واحترام مبدأ استقلال المجتمع المدني، هذه كلها أشياء حرصنا عليها وحرصنا كذلك، مادمنا نتحدث عن المجتمع المدني، أن ننظم يوما تواصليا خاصا بالمجتمع المدني، و الحقيقة أن تقبل المجتمع المدني لهذه العروض بصفة عامة كان إيجابيا جدا، لدرجة أنه خلال اليوم التواصلي كان النقاش كله منصبا على ما أسمته جمعيات المجتمع المدني نفسها بضرورة تنظيم التكامل مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وطبعا فإن هذا يلتقي مع همنا، ولذلك سوف نعمل في المستقبل على تنظيم هذا التكامل بشكل أوثق مما كان عليه الحال في السابق.

حضرات السيدات والسادة

شهدت المرحلة التي بين الدورتين أحداثا مختلفة وقعت في البلاد، ولعل أهم هذه الأحداث، من زاوية نظرنا، هي ما اصطلح عليه بأحداث إيفني، وقد كان لنا

طبعا موقف وكانت لنا متابعة لهذه الأحداث، بحيث أنه فور سماعنا بوقوع هذه الأحداث شكل المجلس لجنة لتتبع الأخبار حول تلك الأحداث، كما أنه وقع استماع من طرف أعضاء من المجلس للسيد وزير الداخلية في الموضوع، واستمع كذلك إلى سكان من إيفني زارونا في هذا المجلس، كما استمع أيضا إلى أعضاء في المجموعة التي كانت تسمى بتنسيقية العمل في إيفني، وكل هذه الاستماعات والمتابعات سمحت لنا بأن نحقق تقدما ملموسا، في تكوين رأي حول تلك الأحداث، ونحن الآن بصدد إتمام تقرير في هذا الموضوع.

حضرات السيدات والسادة

إن الانتقال إلى الديمقراطية ليس حفلا راقصا قد يتعرض إلى كسرات من داخله كما يمكن أن يستهدفه النسف والتشويش من جهات مختلفة، وهكذا فقد تعرض المجلس فعلا في الآونة الأخيرة، ولكونه من أبرز حملة ورموز الانتقال الديمقراطي في هذا البلد، إلى بعض التشويش. كان ذلك من خلال جريدتين حديثتين حصلتا، بما أسميتاه «وسائلهما الخاصة»، على جزء من أرشيف هيئة الإنصاف والمصالحة وشرعتا في نشره، وأمام هذه النازلة، التي تعتبر اعتداء على المجلس، بصفته المؤتمن على أرشيف الهيئة، في انتظار أن تظهر للوجود المؤسسة الوطنية للأرشيف التي أوصت الهيئة بإنشائها، والتي صودق على القانون المؤسس لها السنة الماضية، فإننا حاولنا أولا ثني الصحيفة الأولى عن الاستمرار في النشر، بطرق حبية ولكنها أبت، فوجدنا أنفسنا مكرهين على مقاضاتها، ولكننا احترمنا المسطرة الأقرب إلى الحبي، ألا وهي المسطرة الاستعجالية التي طالبنا من خلالها فقط بالتوقف عن النشر، وبإرجاع الوثائق المختلسة، بدون الخوض في كيف اختلست ومن اختلسها. ومع ذلك فقد دأب البعض على اتهامنا بالاستقواء على الصحافة، وبالاعتداء على حرية الصحافة، ومحاولة حجب ملك عمومي عن المواطنين، وبهذه المناسبة، ونتمنى أن تكون الأخيرة، فإنه يهمنا أن ندلي بالتوضيحات التالية:

1. إننا لم نستقو على أحد إلا بالقضاء، الذي هو ملجأ الفقير والضعيف. والحمد لله أننا حتى لو حاولنا، فرضا، أن نستقوي بغير القضاء فإننا، يقينا، لم نكن لنجد أحدا يسايرنا، هذه من علامات الزمن الفارقة، وحبذا لو التقطها منتقدونا بدل تقديم أنفسهم كضحايا لاعتداء وهمي.

2. هذه المؤسسة أكثر من غيرها حامية لحرية الصحافة، وقد أعلنا مرارا أننا مع صحافة لا يقيدها إلا ميثاقها الأخلاقي الذي تضعه هي نفسها، ولا يمكن أن نتناقض مع هذا الإعلان المتكرر.

3. إن الأمر لا يتعلق إذن بحرية الصحافة وإنما يتعلق، فعلا، باستغلال ملك عام هو أرشيف الهيئة.

إن فهمنا للملك العام هو أنه ملك لا يمكن أن يخوصصه من شاء، ولا يمكن أن يعبث به من شاء كما يمكن أن يعبث، على الأقل بالنسبة للقانون الروحاني، بملك خاص. كما أن الولوج إلى ملك عام واستغلاله يجب، حتما، أن يخضعا لشروط ولمساطر محددة، وإذا كانت تلك الشروط والمساطير لم تحدد بعد فإن على الجميع أن يوقر الملك العام المعني، إلى أن تحدد، هذا كل ما قلناه ونكرره، ولكننا لا نكتفي بقوله وتكراره وإنما نعمل بدون كلل، مع شركائنا في الموضوع، على إظهار المؤسسة الوطنية للأرشيف مسلحة بكل عدتها القانونية للوجود في أقرب وقت ممكن.

4. وأخيرا لا بد من كلمة حول محتوى الجزء من أرشيف الهيأة الذي نشر بعضه، ينسب ذلك الجزء إلى «شهود كبار» وهم فعلا كبار بسمعتهم وبتجربتهم، ولكن ذلك لا يعني، وهم أنفسهم لا يمكنهم أن يدعوا ولا يدعون أن ما سجلوه يوما، في زمن معين وفي مكان معين، لدى الهيئة هو الحقيقة، الحقيقة التامة والنهائية. لا شك أن شهاداتهم ككل خطاب تشتمل على ذرات قليلة أو كثيرة من الحقيقة المتعلقة إن لم يكن بحال الدنيا، فعلى الأقل بذراتهم المتكلمة ولكن تلك الذرات هي ذرات وليس أكثر، والباحث عن الحقيقة التاريخية مثله مثل الباحث عن الذهب، يجب أن يكون مستعدا لمعالجة الأطنان من الأتربة قبل العثور على بضعة غرامات من المعدن. لذلك فالأجدر بالنسبة للأرشيف أن تحفظ للمؤرخين وغيرهم من المختصين، الذين يتوفرون على الوسائل والقدرات الضرورية للتنقيب عن مزيد من الشهادات، وللمقارنة بين الشهادات وغيرها من الوثائق ولتزويدنا في نهاية المطاف ببعض المعدن النافع.

حضرات السيدات والسادة

كيفما كانت التشريعات، وأيا كانت مصادرها، فإن المجلس، رئيسا وأمينا عاما وأعضاء وأطرا ومستخدمين، وطالما أنه يتمتع بالثقة الغالية لصاحب الجلالة نصره الله، سيظل كما أراد له جلالته، في طليعة المؤسسات التي يعول عليها الشعب المغربي لترسيخ حقوق الإنسان والديمقراطية في جميع أبعادها، المؤسساتية، السياسية طبعا، ولكن الإجتماعية أيضا. خاصة كل ما يتعلق بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية، وكل ما يتعلق بالحوار الاجتماعي الصادق، الذي لا يقصي أيا من الفئات الإجتماعية، خاصة الفقيرة. وإذا كنا غير جاهزين بعد، رغم أننا نستعد بجد، لمباشرة النوع الثقافي من الإشكاليات، فإننا فيما يخص النوع الأول، قد أطلقنا العديد من الأوراش: ورش حول استقلال القضاء، ورش ثاني حول الحكامة الأمنية، ثالث حول الصحافة، رابع حول ضوابط الاحتجاج والتعامل معه، وإلى غير ذلك من الأوراش. وإذا كان تقدم العمل يختلف من ورش إلى آخر، إلا أننا عازمون، إن شاء الله، أن ننتهي من جل هذه الأوراش قبل انتهاء السنة الجارية، وطبعا بعد أن تكون هذه الأوراش قد مرت من اختبار النقاش العمومي الرصين والهادف. وفي الحقيقة فإن هناك ورشا آخر نخوض فيه، لا يقل بل ربما يزيد أهمية عن الأوراش الأخرى، ألا وهو ورش بلورة ميثاق للمواطنة، الذي كان صاحب الجلالة قد كلف به المجلس سنة 2003، والذي للأسف لم يكن ممكنا الانخراط فيه من قبل.

وإذا حالفتنا الظروف وأتممنا كل هذه الأوراش، كما نحن عازمون قبل انتهاء سنة 2008، فإننا بذلك سنكون، على الأقل فيما يخصنا، قد انتهينا من مرحلة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وأهلنا نفسنا للانتقال إلى مرحلة أخرى، مرحلة التركيز على الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية لكافة المغاربة، واحتفينا، خير احتفاء ممكن، بالذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

حضرات السيدات والسادة

بالنسبة للإصلاحات التي نقوم بها داخليا لتحسين أداء المجلس، نشير إلى أن انعقاد هذه الدورة يأتي بعد موافقة صاحب الجلالة، حفظه الله ،على التعديلات على القانون الداخلي، المعتمدة خلال الدورة الماضية من طرفكم، حيث تم الشروع

في تفعيل مقتضياته، ومن هذا المنطلق سوف تتم مواصلة إحداث مكاتب إدارية جهوية طبقا للمادة 35 منه، لتنضاف إلى المكتبين الموجودين حاليا في كل من أكادير والعيون، وذلك لتحقيق الأهداف التي من أجلها تم إحداث هذه الهياكل، لاسيما من حيث الالتزام بانتهاج سياسة القرب في مجالات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، ومواكبة برامج المجلس من منطلق المقاربة التشاركية.

كما تم إعداد قانون داخلي لمركز التوثيق والإعلام والتكوين في مجال حقوق الإنسان، وذلك تطبيقا لمقتضيات المادة 35 من النظام الداخلي للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ودعما للدور المنوط بالمجلس للإسهام في نشر ثقافة حقوق الإنسان وترسيخها بكل الوسائل الملائمة، وتأكيدا للأهمية البالغة للتكوين والتوثيق والإعلام والدراسات والأبحاث في تأصيل ثقافة حقوق الإنسان وتوطيد القيم الديمقراطية، وذلك لتمكين المركز من الاشتغال بالوثيرة الضرورية لإنجاز ما تم تكليفه به، لاسيما وقد أنيط به تتبع تنفيذ الورشين الكبيرين المتمثلين في الأرضية المواطنة والخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان. وقد روعيت في هذا القانون الداخلي مقتضيات اتفاقية إحداث المركز، المبرمة بين حكومة المملكة المغربية وكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وكذا مستلزمات التدبير الجيد والحكم للمهام المنوطة بالمركز، وتم الحرص على تزويده بالآليات الضرورية لذلك مثل لجنة للتوجيه ولجنة علمية ولجنة للتدبير، فضلا عن الهيكلة الإدارية المناسبة.

أما على المستوى التدبيري، الذي تتولاه إدارة المجلس، فيتم حاليا إعداد نظام معلومياتي للإدارة، من خلال تكليف مكتب مختص، يشتغل منذ أسابيع في اتصال وثيق مع مختلف الهياكل الإدارية وأطر المجلس، لتزويد المؤسسة بآلية اشتغال تدعم قدراتها التنظيمية والتدبيرية، وتساهم في عصرنتها لمواكبة اتساع المهام الموكولة للمجلس، حتى يكون في مستوى المهام الملقاة عليه والانتظارات الناجمة عن ذلك.

وعلى مستوى التواصل والتعريف بأعماله وأوراشه حرص المجلس، في مناسبات عديدة، على عقد لقاءات تواصلية. وهكذا ومن أجل تعزيز التواصل الداخلي

عقد لقاء تواصلي بين الأعضاء والطاقم الإداري، خارج مقر المجلس، لتدارس حصيلة عمل مؤسستنا في إطار اتسم بنوع من التقييم الداخلي لأداء المجلس، كما واصلت لجنة التنسيق عقد اجتماعاتها المنتظمة لتتبع مختلف الأنشطة والأوراش.

وعلى مستوى التواصل المؤسساتي شرع المجلس في إعداد ملف صحفي يومي عما تكتبه الصحافة حول حقوق الإنسان، وتعميمه على السيدات والسادة الأعضاء عبر البريد الإلكتروني، وهي وسيلة، ضمن أخرى، لتأسيس وترسيخ متابعة منتظمة لما ينشر في الصحف الوطنية حول حقوق الإنسان في مفهومها الشمولي، ومن مختلف زوايا اختصاص المجلس ومجالات تدخله، كما يجري إعداد الترتيبات النهائية لإنجاز نشرة تواصلية إلكترونية، سيصدر العدد الأول منها في بداية الشهر المقبل.

أما على الصعيد الخارجي ، فتجدر الإشارة إلى عدد من أنشطة المجلس:

- ✯ مساهمة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في مواكبة إعداد الحكومة للتقرير الوطني الأول، في إطار الاستعراض الدوري الشامل والمساعدة في تحضيره وتقديمه وعرضه، بمناسبة انعقاد الدورة الخاصة بهذا الفحص بجنيف، من خلال حرص المجلس على اعتماد منهجية تشاركية وتشاورية مع القطاعات الحكومية المعنية، ومتابعة التوصيات الصادرة في الموضوع وكذا تقرير الفريق الثلاثي الذي فحص تقرير المغرب؛
- ✯ متابعة التنسيق مع الحكومة والمؤسسات الوطنية و المجتمع المدني في الإعداد والمشاركة في المجلس الدولي لحقوق الإنسان؛
- ✯ اللقاءات مع المؤسسات المماثلة من قبيل اللقاء الرابع للمؤسسات الوطنية العربية، واللقاء الثالث للحوار العربي الأوربي للمؤسسات الوطنية حول الهجرة وحقوق الإنسان؛
- ✯ زيارات لبعض المؤسسات المماثلة عبر العالم ومنها بصفة خاصة مؤسسات البلدان الاسكندينافية؛

- استقبال وفود أجنبية على مستويات وزارية وحكومية وغير حكومية ومنظمات تزور بلادنا بين الفينة والأخرى لتعميق أواصر التعاون وتبادل التجارب والخبرات وكذا للتعريف بدور المجلس في مختلف مجالات حقوق الإنسان، ومن هذا المنطلق يمكن أن نذكر باستقبال وفد عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بموريتانيا برئاسة رئيس اللجنة، كما استقبلنا، في بداية هذا الأسبوع ، وفدا من نفس المؤسسة برئاسة الأمين العام للاطلاع على جوانب التدبير الإداري والمالي، والذي نرحب به مجددا في الشوط الافتتاحي لهذه الدورة.

كان هذا، حضرات السيدات والسادة، تذكير مركز وموجز بما استطعنا إنجازه جميعا بتظافر متناسق للجهود وبما نعمل سوية على إنجازه في الأمد القريب.

وفقا الله لما فيه خير هذا الوطن وازدهار حقوق الإنسان في مختلف ربوعه، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رئيس المجلس

أحمد حرزني

الاجتماع الواحد والثلاثون

السبت 7 ذي الحجة 1429هـ (6 دجنبر 2008م)

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة الوزراء

السيد والي المظالم

السيدات والسادة الأعضاء

حضرات السيدات والسادة

يسعدني بمناسبة افتتاح الاجتماع الواحد والثلاثين لمجلسنا أن أرحب بكم جميعا متمنيا أن تتكلل أشغالنا بكامل التوفيق.

ينعقد اجتماعنا هذا في خضم احتفال المجموعة الدولية بالذكرى الستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي يتم هذه السنة تحت شعار "العدالة والكرامة للجميع". وإذا كان المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان قد انخرط، منذ مدة، في تنظيم مجموعة من الأنشطة تخليدا لهذه الذكرى، إلا أنه حرص على تنظيم لقاء خاص يوم الخميس المقبل (11 دجنبر) للوقوف على الأهمية القصوى التي يكتسيها هذا الحدث، ولاستحضار رمزية هذه الذكرى انطلاقا من الدور المحوري والاستراتيجي الذي قام به الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولا زال، كوثيقة دولية مؤسسة مكنت من ترسيخ مبادئ كونية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، وشكلت مصدر إلهام للمجموعة الدولية في وضع الآليات والصكوك الكفيلة بضمان التمتع الفعلي بحقوق الإنسان. ولذلك أدعوكم جميعا للمشاركة في أشغال هذا اللقاء تخليدا لهذه الذكرى ذات المكانة المتميزة والخاصة لدى كل المناضلين والمتشبثين بمبادئ وقيم حقوق الإنسان.

وبالنسبة لنا، كمؤسسة وطنية مستقلة لم تدخر جهدا لحماية حقوق الإنسان والنهوض بأوضاعها في بلادنا، منذ إنشائها سنة 1990، فبالإضافة إلى الأنشطة ذات الدلالة الرمزية القوية، والتي نواصل تنظيمها تخليدا لهذا الحدث، فإن الوفاء للمبادئ التي جاء بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يقتضي منا مواصلة بذل الجهد للنهوض بأوضاع كافة حقوق الإنسان ببلادنا، في تكاملها وعدم قابليتها للتجزيء، سواء كانت سياسية ومدنية، أو اقتصادية واجتماعية أوثقافية، أوبيئية.

وفي هذا الإطار، يجدر التذكير، وبشكل مركز، بأهم الأنشطة التي يواصل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إنجازها، منذ الاجتماع الثلاثين المنعقد في يوليوز الماضي.

ففي موضوع متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وكما تم الالتزام بذلك في البرنامج السنوي لسنة 2008، فعلى مستوى جبر الضرر الفردي:

- لازال المجلس يعمل على استكمال العناصر الإدارية والتقنية لآخر المقررات القاضية بالتعويض، وهي قليلة العدد بالمقارنة مع ما تم تنفيذه، وذلك بعد توصله بالوثائق الضرورية لذلك؛

- كما يواصل المجلس استكمال باقي المقررات القاضية بالرفض وعدم الاختصاص وإعادة النظر، حيث سينهي جوانبها الإدارية والتقنية مع متم السنة بحول الله، وسيواصل تبليغ وتنفيذ تلك المقررات بعد ذلك؛

- أما فيما يخص تسوية الأوضاع الإدارية والقانونية، فإن المجلس يواصل تعاونه مع القطاعات الحكومية المعنية بالموضوع؛

- كما يواصل توزيع بطائق التغطية الصحية، بتعاون مع الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي لتمكين المستحقين من الاستفادة الفعلية من جبر الضرر الصحي؛

- وفي موضوع الإدماج الاجتماعي للضحايا أو ذوي حقوقهم، فقد شرع المجلس في تفعيل اتفاقية الشراكة والتعاون مع وزارة التشغيل والتكوين المهني، وخاصة

فيما يتعلق بوضع المساطر الخاصة بولوج مؤسسات التكوين المهني وبالاستفادة من خدمات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.

أما على مستوى جبر الضرر الجماعي، فقد واصل المجلس تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، المتعلقة بجبر الضرر الجماعي لفائدة المناطق التي تضررت جراء حدوث انتهاكات جسيمة بها. وهكذا تم استكمال البناء المؤسساتي للبرنامج بإحداث مجلس التنسيقيات الذي سييسر عملية التنسيق بين لجنة الإشراف على البرنامج والتنسيقيات المحلية. كما تابع المجلس تعبئة مختلف شركائه في هذا البرنامج، حيث تم توقيع الاتفاقيات التالية، والتي تنضاف إلى الاتفاقيات الموقعة سابقا:

- اتفاقية مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية تروم المساهمة في الدعم المؤسساتي والتنظيمي للجمعيات المنخرطة في البرنامج ودعم المشاريع المرتبطة بحفظ الذاكرة الجماعية وبحماية الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية؛

- اتفاقية مع وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية للمساهمة في تأهيل السكن بالمناطق المشمولة بجبر الضرر الجماعي، وإعادة ترميم مراكز الاختفاء القسري السابقة وتحويلها إلى فضاءات لحفظ الذاكرة، وإلى مركبات اجتماعية وثقافية واقتصادية بتنسيق مع الفاعلين المحليين؛

- الاتفاق مع وزارة الداخلية ومؤسسة صندوق الإيداع والتدبير على تخصيص ميزانية لأقاليم أزيلال و طان طان والخميسات، على غرار الأقاليم الثمانية الأخرى التي استفادت من دعم الإتحاد الأوربي و مؤسسة صندوق الإيداع والتدبير.

ويعمل المجلس حاليا على الصياغة النهائية لمجموعة ثانية من الشراكات مع قطاعات حكومية أخرى ومؤسسات من القطاع الخاص.

وفي ميدان تقوية قدرات أعضاء التنسيقيات المحلية نظم المجلس، بتعاون مع الإتحاد الأوربي، ومؤسسة صندوق الإيداع والتدبير، مجموعة من الدورات التكوينية في مجالات التمكين والتدبير الإيجابي للنزاعات والحكامة.

وفي موضوع النوع الاجتماعي أحدث المجلس لجنة خاصة مكلفة بالنوع، وأصدر، بتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للمرأة، مرويات للنساء. كما تم تنظيم ندوة وطنية حول النوع والعدالة الإنتقالية. وفي نفس الإطار يتم حاليا إعداد الصياغة النهائية لدراسة تحليلية حول إعمال مقاربة النوع الاجتماعي والحقوق الإنسانية للنساء في سياق العدالة الانتقالية بالمغرب.

وعلى مستوى استكمال التحريات بخصوص حالات الاختفاء العالقة، وتحديد هويات المتوفين بواسطة تحاليل الحمض النووي على عينات من رفاة الضحايا، وكما سبق أن أشرت، خلال الاجتماع السابق للمجلس، فقد كان مختبرا الدرك الملكي والشرطة العلمية، وهما يتوفران الآن على كفاءات متميزة، ولكن قدرتهما الاستيعابية لا زالت ضعيفة نسبيا، فقد كان المختبران قد توصلا إلى نتائج أولية لم تكن كلها، للأسف، إيجابية، ولهذا فقد وضع المجلس تصورا شموليا لإنهاء هذا الموضوع في أقرب الآجال، وحدد لائحة نهائية للحالات التي تتطلب تحديد الهوية عن طريق تحليل الحمض النووي من بين مجموع الحالات، التي تم استخراج رفاتها، وباشر المجلس الإتصال بأحد أكبر المختبرات الجينية بفرنسا، من أجل التعاقد معه لإجراء تحاليل أخرى في أقرب الآجال، وفق بروتوكول تعاون سيتم توقيعه قبل متم السنة الجارية. كما يواصل المجلس عمله في إشراك لجنة عن عائلات ضحايا أحداث 1981 بالدارالبيضاء في عملية بناء وتهيئة المقبرة التي دفن بها الضحايا، حيث يرتقب أن تنظم مراسيم خاصة فور انتهاء الأشغال وقبل متم السنة بحول الله.

أما فيما يخص متابعة تفعيل التوصيات المتعلقة بالإصلاحات التشريعية والمؤسساتية، فقد نظم المجلس، في إطار متابعة تفعيل التوصيات المتعلقة بتأهيل العدالة وتقوية استقلالها، لقاءات شارك فيها خبراء في المجال من داخل المجلس ومن خارجه، وبعد مناقشات جادة ودراسة علمية متأنية، بناء على العروض والمذكرات والخلاصات والمقترحات والتوصيات المقدمة من طرف أعضاء اللجنة، خلص الجميع إلى اعتماد مذكرة تضمنت مجموعة من الاقتراحات في الموضوع. وستكون تلك المذكرة هي مساهمة المجلس في مشروع إصلاح القضاء، الذي ستباشره الحكومة تنفيذا للتعليمات الملكية السامية في هذا الصدد.

وفي موضوع إصلاح القانون الجنائي، فبعد مواكبة العمل الذي قامت به اللجنة الحكومية، والمتعلق بإعداد مشروع القانون الجنائي، يباشر المجلس إنجاز دراسة لهذا المشروع لضمان تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ذات الصلة، وضمان ملاءمته مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ولمتابعة توصية هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بعقوبة الإعدام، نظم المجلس، بتعاون مع منظمة «جميعا ضد عقوبة الإعدام» ندوة علمية شكلت فرصة لإجراء نقاش عميق ورصين في الموضوع، وسيعمل المجلس على نشر أشغالها بتعاون مع المنظمة المذكورة خلال الأسابيع المقبلة.

أما بخصوص الحكامة الأمنية فقد شرع المجلس في تنظيم استشارات مع الأطراف المعنية من سلطات عمومية وفعاليات المجتمع المدني، وبجميع العناصر والوثائق الخاصة بالموضوع، وسيشكل في الأيام القليلة المقبلة لجنة من أعضاء المجلس ومن خبراء للانكباب على إنجاز دراسة ومذكرة خاصة بتفعيل توصية الهيئة المتعلقة بالموضوع.

حضرات السيدات والسادة

بعد تقديم أهم الإنجازات في مجال تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، يجدر التذكير بباقي الأوراش المهمة المفتوحة من قبل المجلس منذ مدة، ومنها العمل المتعلق بإعداد خطة وطنية للنهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان ببلادنا، حيث نظم المجلس، قبل ثلاثة أيام فقط، كما تتبعتم ذلك، لقاء تم خلاله تنصيب لجنة الإشراف الوطنية على إعداد هذه الخطة بإشراف السيد الوزير الأول. كما ينبغي التذكير أن المجلس كان قد أعلن انطلاق هذا الورش المهم، خلال شهر أبريل الماضي، وتلت ذلك سلسلة من الحوارات والاستشارات الجهوية من خلال تنظيم ورشات تشاورية بمشاركة كافة المتدخلين والمعنيين. وقد مكن ذلك من تشكيل لجنة الإشراف الوطنية، وفق مقاربة تشاركية، لضمان تمثيلية كل الأطراف المعنية من الحكومة ومن المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية والجمعيات المهنية والهيئات الإعلامية والتمثيلية في هذا المشروع البالغ الأهمية، وسيتم تقديم تفاصيل حول هذا الموضوع ضمن العرض المتعلق بأنشطة المجلس منذ الدورة السابقة.

وتنفيذا للتكليف الملكي السامي بمناسبة خطاب العرش لسنة 2003، والقاضي بإعداد المجلس لمشروع حول ميثاق حقوق وواجبات المواطن، تم الشروع في إنجاز عمل أولي من قبل مجموعة من الخبراء يواصلون عملهم في الموضوع، تحت إشراف لجنة إشراف موسعة مكونة من رؤساء مجموعات عمل المجلس وبعض الأعضاء الآخرين. وقد قامت لجنة الإشراف بإبداء رأيها في المشروع المعد من قبل الخبراء وفق إطار مرجعي حدده المجلس من منطلقاته الحقوقية. ويواصل المجلس العمل في الموضوع مع الحرص على فتح نقاش داخلي بشأنه، إلى أن نصل إلى صياغة نهائية لمشروع الميثاق الذي سنعرضه على النظر السديد لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

وفي مجال دراسة التشريعات وملاءمتها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، فبالإضافة إلى عمل المجلس المتعلق بمشروع القانون الجنائي المذكور سابقا، يتابع المجلس عمله المتعلق بمرافقة الحكومة في معالجة موضوع الصحافة الذي ندرجه كنقطة أساسية ومحورية في أشغال هذا الاجتماع، ضمن مقاربة شمولية تراعي خلاصات كل اللقاءات والاستشارات التي نظمها المجلس مع العديد من الأطراف، وإنجاز ورقة أساسية سننكب على مناقشتها خلال هذا الاجتماع.

وفي مجال التعاون والعلاقات الخارجية للمجلس، واصلنا التعاون مع مختلف الهيئات الدولية من منظمات دولية ومؤسسات وطنية وجمعيات غير حكومية، اعتبارا لأن حقوق الإنسان أصبحت موضوعا محوريا في العلاقات بين مختلف الفاعلين الدوليين، ولتبادل التجارب والخبرات والمعلومات. وفي هذا الصدد شارك المجلس في أشغال الدورة التاسعة لمجلس حقوق الإنسان المنعقدة في شتنبر الماضي وخاصة في أشغال النشاط الموازي الذي خصصه المجلس لموضوع «الأشخاص في عداد الاختفاء»، حيث شارك وفد المجلس باقتراحات وتصورات انطلاقا من تجربة بلادنا في مجال العدالة الانتقالية. وباعتباره عضوا نشيطا في لجنة التنسيق بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، شارك المجلس في الندوة التاسعة لهذه المؤسسات، والتي انعقدت في نيروبي بكينيا، خلال أكتوبر المنصرم، حول موضوع إدارة العدالة. كما شارك المجلس، على هامش هذه الندوة، في أشغال الاجتماع الواحد والعشرين للجنة التنسيق بين المؤسسات الوطنية، وفي اجتماع الشبكة

الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي يتحمل فيها المجلس مسؤولية نائب الرئيس، إلى أن يصبح رئيسا لها، بمناسبة تنظيم الندوة السابعة لهذه الشبكة ببلادنا في أكتوبر من سنة 2009، وفي اجتماع الجمعية الفرنكفونية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي يرأسها المجلس.

وفي نفس الإطار يعمل المجلس على توطيد علاقات التعاون مع المؤسسات الوطنية المماثلة، وذلك من خلال تبادل التجارب والخبرات في مجال حقوق الإنسان، ومن بينها اللجنة الموريتانية لحقوق الإنسان التي زار المجلس وفد عنها، خلال الفترة الأخيرة، والمعهد الدنمركي لحقوق الإنسان. ويواصل المجلس التعاون مع المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان ومن بينها، على سبيل الذكر لا الحصر، اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي والمركز الدولي لحقوق الأشخاص وتنمية الديمقراطية الكندي، والمركز الدولي للعدالة الانتقالية الذي أبرم معه المجلس اتفاقية شراكة وتعاون.

كما واصل المجلس استقبال وفود وشخصيات أجنبية حكومية وغير حكومية رغبت في الإطلاع على تجربة المجلس كمؤسسة وطنية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها وعلى تجربة بلادنا في مجال العدالة الانتقالية.

كما تميزت الفترة الأخيرة بمشاركة فعالة للمجلس، من خلال رئيسه وأمينه العام وأعضاء من مختلف مجموعات العمل وأطر المجلس، في مؤتمرات ومنتديات دولية تعنى بحقوق الإنسان، سوف تطلعون عليها في العرض الذي سيقدم خلال هذا الاجتماع، كما سترد تفاصيل كل هذه الأنشطة ضمن الجزء الثاني من التقرير السنوي للمجلس برسم سنة 2008.

حضرات السيدات والسادة

استمر المجلس خلال الفترة الأخيرة في تنظيم ندوات وأنشطة تروم مواصلة النهوض بحقوق الإنسان في بلادنا. وهكذا نظم المجلس، ولأول مرة، ندوة في شكل نقاش عمومي وطني بمدينة العيون في نهاية أكتوبر الفارط حول أوضاع حقوق الإنسان بأقاليمنا الصحراوية، حظيت باهتمام ومتابعة واسعين وطنيا وجهويا

وحتى على المستوى الدولي. وبالنظر لما اكتساه هذا اللقاء من خصوصية وتميز، فقد انبثقت عنه توصيات هامة سوف نتابع تفعيلها، إن شاء الله، مع نسيج جمعوي جهوي هو الآن في طور التكوين. وتفعيلا للمقاربة الجهوية التي ابتدأ المجلس تفعيلها، تم تنظيم يوم دراسي حول النهوض بثقافة حقوق الإنسان: الحق في البيئة نموذجا، بمدينة الداخلة. كما قام المجلس بتنظيم مجموعة من الندوات من بينها ندوة لتقييم تفعيل مدونة الأسرة بتعاون مع وزارة العدل، ودورة تدريبية حول «الآليات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان»، بمدينة سيدي قاسم، بشراكة مع المنظمة المغربية لحقوق الإنسان ووزارة العدل، لفائدة نشطاء الحركة الجمعوية المحلية.

حضرات السيدات والسادة

يجدر التذكير والتنويه أخيرا بالمجهودات المبذولة من قبل كافة مجموعات العمل واللجان، منذ المصادقة على برنامج العمل السنوي برسم سنة 2008، لتنفيذ هذا البرنامج كل من موقعه، علما أن هذه المجموعات تواصل إعداد آراء وتصورات حول بعض القضايا الملحة.

وبما أننا على مشارف نهاية سنة 2008، فإنني أقترح على كافة مجموعات العمل والشعب الإدارية إجراء تقييم لحصيلة العمل، خلال هذه السنة، حتى نتمكن من الوقوف عند كل ما أنهينا العمل بخصوصه وما هو ممتد خلال باقي ولاية المجلس، كما أدعوها إلى الشروع، منذ الآن، في إعداد برامج عملها للسنة المقبلة إن شاء الله.

حضرات السيدات والسادة

تفعيلا لاختصاص المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، المتعلق بمنح جائزة محمد السادس لحقوق الإنسان، تم الإعلان عن فتح باب الترشيح لهذه الجائزة، وقبل ذلك تم إحداث لجنة خاصة مكونة من أعضاء من المجلس ومن خارجه لتنظيم هذه الجائزة والنظر في الترشيحات وانتقاء الفائزين بها. وسيتم الإعلان عن الفائزين وتسليم الجوائز في إطار الاحتفال بالذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

حضرات السيدات والسادة

كان هذا تذكير موجز بما تم إنجازه بفضل تضافر جهودنا جميعا، وأتمنى أن نواصل مسيرتنا للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها بمزيد من التفاني والإخلاص، اللذان يجعلاننا في مستوى الثقة التي وضعها فينا صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

وفقنا الله لما فيه خير هذا البلد وازدهار وتطور حقوق الإنسان، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رئيس المجلس

أحمد حرزني

الاجتماع الثاني والثلاثون

السبت 2 ربيع الأول 1430هـ (28 فبراير 2009م)

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة الوزراء

السيد والي المظالم

السيدات والسادة الأعضاء

حضرات السيدات والسادة

يشرفني مرة أخرى بمناسبة افتتاح الاجتماع الثاني والثلاثين للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أن أرحب بالجميع متمنيا كامل النجاح والتوفيق لأشغاله.

ينعقد اجتماعنا هذا في خضم الاحتفالات بالذكرى الستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تحت شعار "الكرامة والعدالة للجميع"، والتي شارك فيها المجلس بتنظيم عدة أنشطة، بشكل منفرد أو بالتعاون مع جهات حكومية أو غير حكومية، تميزت بتوجيه رسالة ملكية سامية جددت التأكيد على مواصلة انخراط المملكة المغربية في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، من خلال الإعلان عن رفع التحفظات عن الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، والمصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص في وضعية إعاقة. ولقد تجلت الأهمية القصوى التي أولاها المجلس للاحتفال بهذه الذكرى في تنظيم أنشطة ذات دلالات قوية، تناولت مواضيع وقضايا مرتبطة بحقوق الإنسان في مختلف أبعادها، ومن منطلق انشغالات المجلس كمؤسسة وطنية. وتميزت تلك الأنشطة بالتنوع من حيث الأطراف المشاركة أو المتعاونة، والتي تمثلت في فعاليات حكومية وبرلمانية وجامعات ومنظمات غير حكومية وخبراء وطنيون ودوليون، الأمر الذي شكل مناسبة أخرى لإثارة وتعزيز النقاش الوطني العمومي حول قضايا تندرج بالضرورة ضمن مسارات تعزيز نظام حماية حقوق الإنسان والنهوض بها،

والرفع من مستوى مرافقة البناء الديمقراطي ببلادنا. ومما يؤكد ذلك تنوع المواضيع المتناولة، والتي عالجت قضايا تحتل مكانة متميزة في الفضاء العمومي الوطني وذات الارتباط بالتطور المجتمعي، وطرحها لإشكالات حقوقية تستوجب إدراجها ضمن أجندة مختلف الفاعلين في الحقل الحقوقي. ومن بينها على سبيل الذكر لا الحصر، ظاهرة الاحتجاج ومواضيع ذات صلة بالإرهاب وحقوق الإنسان والتعذيب وحقوق الإنسان بين الكونية والخصوصيات، والدفاع عن الحقوق والحريات الأساسية للمغاربة المحتجزين بتيندوف.

حضرات السيدات والسادة

يتضمن جدول أعمالنا اليوم مناقشة والمصادقة على التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان وحصيلة عمل المجلس برسم سنة 2008. وإذا كنا قد حرصنا وتوفقنا هذه السنة، ولأول مرة، في احترام آجال إعداده، فإننا، وفي إطار تقييم أداء المجلس في هذا المجال بغاية تحسينه والرفع من مستواه، سنفتح ورشا لمناقشة منهجية وطريقة إعداد هذا التقرير باعتباره يعد تفعيلا لأحدى الصلاحيات المهمة التي أناطها بالمجلس الظهير الشريف المتعلق بإعادة تنظيمه، ولكونه كذلك أداة مهمة لرصد أوضاع حقوق الإنسان وتقييم السياسات العمومية في المجال، وتقديم التوصيات والاقتراحات الكفيلة بمواصلة تحسين تلك الأوضاع.

وفي مجال آخر، وتفعيلا لصلاحية دراسة التشريعات الوطنية لملاءمتها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، انكب المجلس، منذ مدة، على دراسة مشروع القانون الجنائي من قبل لجنة موسعة، مكونة من أعضاء من سائر مجموعات العمل، تشرف على العمل الذي يقوم به فريق من الخبراء كلف بهذه المهمة. ويتوخى هذا العمل مراجعة ودراسة المشروع في ضوء ضرورات تحديث السياسة الجنائية المغربية في مجالي التجريم والعقاب، وكذا ضمان ملاءمة مقتضيات القانون الجنائي مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان بشكل عام، وضمان تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بخصوص تجريم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وتأهيل السياسة والتشريع الجنائيين بشكل خاص. وإذ يسرني أن أخبركم بأن الفريق المذكور سينهي إنجاز هذا العمل في نهاية الشهر المقبل، فإننا واعون بضرورة استكمال دراسة وملاءمة كل المنظومة الجنائية الوطنية، بما فيها قانون المسطرة الجنائية، مع المعايير الدولية لحقوق

الإنسان، حيث نعتبر أن النجاح في إنجاز هذا المشروع الضخم يعد لا محالة أحد المؤشرات الأساسية لمدى قياس الجهود التي تقوم بها مؤسستنا في مجال الملاءمة.

حضرات السيدات والسادة

يعمل المجلس، في مجال حماية حقوق الإنسان والتصدي للانتهاكات، من خلال مجموعة العمل المعنية، على تطوير منهجية وطريقة رصد الانتهاكات ومعالجة الشكايات. وفي هذا الصدد تم إعداد دليل، نعرضه عليكم اليوم، يخص تنظيم زيارات السجون وأماكن الاحتجاز، وذلك بمراعاة التجربة والخبرة التي راكمها المجلس في المجال، وكذا مختلف التجارب العالمية. وفي إطار دعم سياسة القرب التي انتهجها المجلس، عمل مؤخرا على فتح مكتب إداري جهوي بالمنطقة الشرقية، من ضمن مهامه المساعدة على الرفع من أداء المؤسسة في مجال الحماية بتعاون وثيق مع الفعاليات الحقوقية المحلية.

لقد سبق أن أعلنا عن انكباب المجلس على إعداد مشروع ميثاق وطني لحقوق وواجبات المواطن، وفق إطار مرجعي يعتمد منطلقات حقوقية، ويسعدني أن أخبركم اليوم أننا توصلنا إلى اعتماد صيغة متقدمة للمشروع، بفضل الجهود المبذولة من طرف كافة أعضاء مجموعة العمل المعنية، وكل من شارك في أشغالها الخاصة بالموضوع من بين أعضاء المجلس. كما سنحرص على فتح نقاش داخلي موسع حولها في أقرب وقت ممكن.

وفي إطار قيامه بدوره المتعلق بالخطة الوطنية حول حقوق الإنسان والديمقراطية، أفضت مجهودات المجلس المرتبطة بتنسيق العمل في الموضوع إلى تيسير تشكيل وتنصيب لجنة الإشراف الوطنية على إعداد هذه الخطة، بتعاون مع الحكومة، علما أن اللجنة المذكورة شرعت في عقد اجتماعاتها الأولى بعد وضع هيكلتها الداخلية. وسيحرص المجلس على توفير الدعم اللازم لها حتى تنهي إعداد هذا المشروع الوطني الهام في الآجال المحددة بإذن الله.

وفي موضوع ذي صلة، نجدر الإشارة إلى أنه يتم وضع الترتيبات اللازمة لتفعيل مقتضيات الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، ونوصي بإلحاح على أن

تعمل لجنة الإشراف على إعداد الخطة الوطنية المذكورة سابقا على تأمين إيجاد كافة الصيغ المناسبة للتنسيق بين هذين المشروعين المهيكلين في مجال حقوق الإنسان.

حضرات السيدات والسادة

لقد جعلنا، في برنامج عملنا لسنة 2008، من بين أهدافنا الأساسية إتمام العمل المتعلق بمتابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة. وينبغي أن نسجل في هذا الصدد التقدم المحرز سواء فيما يخص جبر الضرر الفردي، حيث تم تنفيذ كافة المقررات التحكيمية القاضية بالتعويض المالي، باستثناء حالات معدودة يرجع عدم تنفيذها إلى أسباب خارجة عن إرادة المجلس، أو متابعة تفعيل باقي التوصيات المتعلقة بأشكال جبر الضرر الأخرى مع الجهات المعنية. كما تم تحقيق تقدم ملحوظ على مستوى تفعيل التوصيات المتعلقة بجبر الضرر الجماعي، سواء من حيث استكمال البناء المؤسساتي الكفيل بتنفيذ البرامج، أومن حيث الشروع في وضع المشاريع لتنفيذها بالمناطق المعنية بتلك التوصيات. وفيما يتعلق بالتحريات بخصوص ما تبقى من حالات عالقة قليلة تستوجب إجراء تحاليل للحمض النووي، فقد عمل المجلس، بتعاون وثيق مع مختبري الدرك الملكي والشرطة العلمية، على التعاقد مع مختبر دولي ذي تجربة متميزة في هذا المجال، مع تحديد آجال معقولة لإنجاز ذلك.

وبخصوص التوصيات التي تهم الإصلاحات المؤسساتية والتشريعية، فبالإضافة إلى انكباب المجلس على دراسة مشروع القانون الجنائي كما سبق ذكره، يسعدنا أن نعرض عليكم اليوم مشروع مذكرة تم إعدادها من قبل لجنة مكونة من خبراء من داخل المجلس ومن خارجه، تتضمن اقتراحات المجلس الرامية إلى تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بتأهيل العدالة وتقوية استقلال القضاء.

كما يقوم المجلس، حاليا، بإجراء حوار ومشاورات مع الجهات المعنية حول تفعيل توصيات الهيئة في موضوع الحكامة الأمنية، وكذا حول توفير شروط وظروف الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، حيث شهدت هذه القاعة خلال بداية هذا الشهر نقاشا وطنيا بمشاركة خبراء دوليين في الموضوع.

حضرات السيدات والسادة

إن انشغال المجلس على الصعيد الوطني بالعديد من الأوراش والأنشطة المهمة، لم يمنعه من مواصلة تعزيز علاقات التعاون والانفتاح على أطراف وفاعلين آخرين على المستوى الدولي، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أو داخل عائلة المؤسسات الوطنية عبر العالم والجهات. وفي هذا الصدد شرعنا في التحضير للندوة السابعة للمؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان التي ستحتضنها بلادنا في شهر أكتوبر المقبل إن شاء الله. ولا يفوتنا التذكير بأن المجلس سيتولى، بعد انعقاد هذه الندوة، رئاسة الشبكة الإفريقية لمؤسسات حقوق الإنسان. كما سيشارك المجلس، في غضون شهر مارس المقبل، في اللقاء الخامس للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان وفي اللقاء السنوي للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية. ويواصل المجلس كذلك الاستجابة لطلبات وفود أجنبية، حكومية وغير حكومية، تود الاطلاع على تجربة المجلس والوقوف عند منجزاته.

حضرات السيدات والسادة

قبل اختتام كلمتي الافتتاحية، لا يفوتني أن أذكر، وفي علاقة مباشرة بما ورد في الرسالة الملكية السامية بخصوص الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية، أن المجلس قد قام بعقد اتفاقية تعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإجراء تشخيص في الموضوع يعتمد منطلقات حقوقية.

شكرا على حسن إصغائكم، وأتمنى لأشغال اجتماعنا هذا كامل التوفيق لما فيه خير بلادنا وتعزيز مسارات النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

رئيس المجلس

أحمد حرزني

الاجتماع الثالث والثلاثون

السبت 18 رجب 1430هـ (11 يوليوز 2009م)

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة الوزراء

السيد الأمين العام للمجلس

أخواتي وإخواني أعضاء المجلس

حضرات السيدات والسادة

أشكر لكم حضوركم ومشاركتكم في أشغال هذا الاجتماع الثالث والثلاثين للمجلس، والذي يكتسي طابعا خاصا، نظرا لأهمية النقاط المدرجة في جدول أعماله، ولكونه ينعقد قبل حوالي سنة من الاحتفال بالذكرى العشرين لتأسيس المجلس، ولكن أهميته تكمن أساسا في الظرفية التي ينعقد فيها، والتي تتميز بإطلالنا جميعا على مناسبة غالية، ألا وهي مناسبة الذكرى العاشرة لاعتلاء صاحب الجلالة محمد السادس، أيده الله، عرش أسلافه الميامين.

إننا لفخورون بهذه المناسبة أن ننكب على دراسة ثلاثة مشاريع وثائق لا شك أنها، بعدما تستوفي المناقشة الضرورية لها، داخل، وفيما يخص اثنين منها خارج المجلس، ستشكل لبنات إضافية في صرح البناء الديمقراطي القائم على المصالحة المنصفة، وعلى احترام حقوق الإنسان وإشاعة قيم المواطنة، التي انخرط فيها المغرب منذ ما يزيد عن عشر سنوات، ولكنه عرف تعبئة وحيوية خاصتين خلال العشرية التي نودعها.

يتعلق الأمر أولا بتقرير شامل عما أنجز في مجال متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة. وتعلمون جميعا أن تلك التوصيات تتوزع على ثلاثة محاور: جبر الأضرار، الكشف عن الحقيقة، إدخال إصلاحات على المنظومة القانونية

الوطنية لضمان عدم التكرار ومناهضة الإفلات من العقاب في كل حالات انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

في كل هذه المحاور نستطيع أن نقول أن المجلس قام بما كان عليه أن يقوم به.

ففيما يخص جبر الأضرار الفردية، صدرت مقررات في جل الحالات المعروضة، وصرفت تعويضات مالية، وسيصرف ما تبقى قريبا لجميع المستحقين الذين لا تشوب ملفاتهم شائبة، وبالإضافة إلى ذلك، وكما تعلمون، فإن باب التغطية الصحية قد فتح أمام جميع ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الماضية وذويهم الأقربين، كما أن المجلس يشتغل حاليا مع الحكومة على قدم وساق لتسوية كل المشاكل الإدارية أو معالجة قضايا الإدماج الاجتماعي، بالنسبة للحالات المستوفية للشروط والمعايير المعتمدة، طبقا للاختيار المتفق عليه مؤخرا مع السلطات العمومية.

أما فيما يخص جبر الأضرار الجماعية، فهناك اليوم أزيد من ثلاثين مشروعا تنمويا و/أو متعلقا بالحفظ الإيجابي للذاكرة قيد التنفيذ في أحد عشر موقعا، جميعها كانت الهيئة قد حددتها. وبعد أسابيع معدودة سيتضاعف هذا العدد وربما أكثر مرتين عند الانتهاء من انتقاء المشاريع الفائزة في الشطر الثاني من المباراة، التي أطلقها برنامج جبر الأضرار الجماعية بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وشركاء وطنيين.

وفيما يخص الكشف عن الحقيقة، فقد كانت هيئة الإنصاف والمصالحة قد تركت 66 حالة عالقة، ونستطيع اليوم القول إن هذه الحالات قد تقلصت إلى 9 حالات فقط، خاصة بعد أن بدأنا نتوصل بنتائج التحليل الجيني، الذي عهد بإجرائه لمختبر دولي، يعد من أحسن المختبرات المتخصصة في العالم، وذلك بخصوص رفات مجموعة هامة من الحالات. وطبعا سوف نعمل قريبا على تبليغ الأسر والرأي العام بالنتائج النهائية فور التوصل بها، كما سيتضمن التقرير، الذي نحن بصدده، تلك النتائج.

وأخيرا، فيما يخص الإصلاحات المؤسساتية والقانونية التي أوصت بها هيئة الإنصاف والمصالحة، فلا بد أولا من التذكير بأنها ولو كانت تعتبر مسارات وطنية لأوراش إصلاحية مهيكلة، فإنه فيما يخص دور المجلس فقد عمل على المساهمة طبقا لاختصاصاته، في

تقديم اقتراحاته ومذكراته بخصوص ثلاثة مجالات: مجال ملاءمة التشريع الوطني مع التشريع الدولي في الميدان الجنائي، مجال القضاء، ومجال الحكامة الأمنية.

في المجال الأول، مجال ملاءمة التشريع الوطني مع التشريع الدولي، فقد أخذ المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان على عاتقه، وبمساعدة خبراء مرموقين، أن يقوم بمراجعة شاملة ودقيقة لمشروع القانون الجنائي. وقد أثمر هذا المجهود الوثيقة موضوع أحد النقط الأساسية من جدول الأعمال المعروض عليكم.

في مجال القضاء، أعد المجلس مذكرة انصبت بالدرجة الأولى على إشكالية استقلاله، وقد رفعت المذكرة إلى صاحب الجلالة أيده الله، كما سلمت إلى السيد وزير العدل إبان فتحه للحوار الوطني في شأن إصلاح القضاء، الذي كلفه صاحب الجلالة بالإشراف عليه. وبالتعاون بين وزارة العدل والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وجميع المؤسسات والفعاليات الأخرى المعنية، نتمنى أن تعرف بلادنا قريبا إصلاحا عميقا للقضاء يؤّمن، على الخصوص، استقلاله وبذلك يوطد الطابع المؤسساتي للديمقراطية المغربية، ويقوي ثقة المواطن والأجنبي على السواء في عدالتنا.

في مجال الحكامة الأمنية، شرع المجلس في إعداد مذكرة في الموضوع بعد سلسلة من المشاورات مع المعنيين بالأمر، كما فعلنا في موضوع القضاء، ونعتزم إنهاء هذا المشروع في الأسابيع القليلة القادمة إن شاء الله، وإذاك طبعا فسيعرض على هيئات المجلس وعلى شركائنا قبل رفعه إلى صاحب الجلالة حفظه الله.

هذه، باختصار شديد جدا، هي منجزات المجلس في مجال تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

حضرات السيدات والسادة

يحق لنا فعلا أن ندعي أن مرحلة من عمل المجلس قد انتهت أو كادت تنتهي، وأننا مقبلون على مرحلة جديدة من عمل المجلس.

المقررات التي لم تصدر بعد، سنستمر في العمل على أن تصدر في أقرب الآجال. والتعويضات التي لم تصرف بعد لمستحقيها، سنواصل الحرص على أن تصرف بدون تأخير.

كما سنواصل العمل من أجل أن يتمتع فعليا كل مستحق لها بالتغطية الصحية.

سوف نواظب على العمل مع الحكومة لإيجاد حلول لكل الحالات المتعلقة بالتسوية الإدارية أو بالإدماج الاجتماعي.

وفي إطار تصور شامل للمؤازرة القانونية والطبية المتصلة بضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الماضية، سنعمل على تطوير الاختيار المناسب لذلك بتوظيف التراكم الحاصل لدى المجلس أو لدى فعاليات أخرى رسمية أو مدنية، وذلك بعد استكمال المشاورات الخاصة بالموضوع.

كما سنواصل تنفيذ برنامج جبر الأضرار الجماعية إلى أن ينتهي أمده، وبصفة موازية له، وحتى بعد أن ينتهي أمده، سنعمل على إيجاد تمويلات للمشاريع الجيدة، التي ترشحت للاستفادة منه، ولكنها لم تفز نظرا لمحدودية الغلاف المالي المتوفر، غايتنا الأساسية خلق ديناميكية محلية تؤمن التمكين المحلي لكل الفاعلين في هذه البرامج والمشاريع.

وسنبقى حريصين، في إطار آليات العدالة الانتقالية، الكشف عن الحقيقة بالنسبة للحالات القليلة، ولكن الدالة التي لم تنجل إلى حد الساعة في شأنها الحقيقة، بكل الوسائل التي تتيحها تلك الآليات.

وفي نفس الوقت، سنشجع البحث العلمي في مجال التاريخ الراهن والنهوض بالأرشيف وحفظ الذاكرة، حيث سنوقع قريبا اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي في هذا الشأن.

وبصفة عامة سنواكب جميع الإصلاحات القانونية والمؤسساتية التي من شأنها أن تنقل المغرب إلى مصاف أرقى الدول الديمقراطية الحاضنة لحقوق الإنسان.

ولكن ورغم ثقل هذه المهام فإن تركيز المجلس سينتقل ابتداء من الخريف المقبل إن شاء الله، وتدريجيا طبعا، إلى مهامه الجوهرية الأصلية، ألا وهي مهام النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها في شموليتها، مع اهتمام خاص بحقوق مدنية لم تلق العناية الكافية إلى حد الساعة، كالحق في الحماية من الاتجار في البشر، وحقوق المهاجرين واللاجئين، من جهة، والحقوق الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والبيئية للمواطنين المغاربة من جهة أخرى، دون إغفال بعض الحقوق السياسية التي تحتاج إلى تأطير قانوني متجدد، كحقوق وحريات التعبير مثلا، أو حق ملاحظة الانتخابات، أو الحق في الوصول للمعلومات وغيرها.

لقد انخرطنا فعلا في هذا الاتجاه. ولا أدلّ على ذلك من تقدمنا، في شراكة مع الحكومة ومع المجتمع المدني، وبدعم من الاتحاد الأوروبي، في بلورة خطة العمل الوطنية لإرساء حقوق الإنسان والديمقراطية، التي يرأس لجنة الإشراف عليها السيد وزير العدل والتي يرأس كتابتها السيد الأمين العام للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وهي الخطة التي ستوفر لنا ولا شك فرصا كثيرة للوقوف على الخطوات التي قطعتها.

ومن مؤشرات انخراطنا كذلك في مرحلة جديدة إقبالنا على إطلاق مسار تنفيذ مقتضيات الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، قبل انصرام هذا الشهر إن شاء الله، وإذا سمحت التزامات السيد الوزير الأول، وذلك بتنصيب لجنة الإشراف على هذا التنفيذ.

وفي سياق استعراض بعض مؤشرات دخولنا مرحلة جديدة لا يفوتني التذكير بالندوات المتعددة التي نظمناها والدراسات التي أطلقناها حول جل القضايا الجديدة نسبيا التي أشرت إليها، والتي تعد مقاربات أولية لتلك القضايا لاشك أنها تحتاج إلى تعميق، وإلى منهجة، وإلى برمجة دقيقة سننكب عليها منذ الخريف المقبل إن شاء الله، وبصفة موازية سننكب على مهمة تأهيل المجلس لتنمية قدراته على التصدي بنجاح لمهام المستقبل.

حضرات السيدات والسادة

فيما يتعلق بالنقطتين الأخيرتين المقترحتين في جدول أعمالنا. سأكتفي بالتأكيد بشكل خاص على مسألة واحدة، وهي أن الوثيقتين المعنيتين معا، الوثيقة المتعلقة

بالقانون الجنائي ومشروع ميثاق المواطنة، ليستا معروضتين للمصادقة النهائية. لو ادعينا العكس لكنا من المتطاولين ومن المصادرين لحقوق غيرنا. المطلوب منا فقط في هذه الدورة هو أن نطور الوثيقتين قدر الإمكان، وبعد ذلك نعرضهما على شركائنا ليبدوا فيهما الرأي ويطوروهما بدورهم، قبل أن تعودا للمجلس للمصادقة. وربما أجازف فأقول إن مشروع ميثاق المواطنة على الخصوص، ونظرا لطبيعته الخاصة يحسن أن يبقى مشروعا حتى بعد المصادقة عليه في دورة مقبلة، حتى تتاح مناقشته، ويتاح تملكه، على أوسع نطاق ممكن.

حضرات السيدات والسادة

قبل الختام أود أن أطلعكم على بعض الأنشطة التي قمنا بها، وبعض المواعيد التي تنتظرنا في مجال العلاقات الخارجية والتعاون.

لقد قمنا بزيارة عدد من البلدان الغربية، والتقينا فيها بممثلي الحكومات والمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية، والذي لمسناه بصفة عامة هو التثمين العالي لتجربة هيئة الإنصاف والمصالحة، والتحسن الكبير لصورة المغرب، مع استمرار بعض المآخذ، خاصة في مجالي حرية التعبير ومحاربة ظاهرة الاتجار في البشر.

كما شرعنا في بناء جسور مع قارة أمريكا اللاتينية، وهكذا توصلنا بدعوتين لزيارة كولمبيا والبيرو، خلال أكتوبر القادم ، وفي الشهر الموالي سنستقبل أصدقاءنا من تشيلي، ونعتزم بناء حوار عربي أمريكي لاتيني في ميدان حقوق الإنسان، على غرار الحوار الإقتصادي القائم، وعلى منوال الحوار العربي الأوروبي للمؤسسات الوطنية، الذي لعب المجلس دورا رياديا في تأسيسه ولا زال يساهم في تعزيز آلياته.

وبالنسبة إلى إفريقيا، فقد دعينا مؤخرا للمشاركة في أول نشاط عمومي قامت به لجنة الحقيقة الطوغولية المنصبة حديثا، والتي تصر على أن تستفيد من التجربة المغربية. وتعلمون أننا نستقبل في بداية نونبر القادم الشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، التي ستؤول إلينا رئاستها لعامين.

أما على الصعيد الدولي فنحن نشيطون في إطار لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، التي سيجتمع مكتبها في المغرب، مباشرة

قبل اجتماع الشبكة الإفريقية لمؤسسات حقوق الإنسان، والتي عرض علينا ترؤس لجنتها الفرعية المكلفة بمنح الاعتمادات ابتداء من أكتوبر المقبل.

أشير أخيرا إلى الندوة الهامة التي ستنعقد بعد أيام في مراكش حول مشروع التصريح الأممي الخاص بالتربية على حقوق الإنسان، لأنوه بعضوتين من مجلسنا لعبتا وتلعبان دورا هاما في صياغة هذا المشروع، ألا وهما السيدة حليمة الورزازي كرئيسة للجنة الأممية المكلفة بالإشراف على صياغة المشروع، والسيدة أمينة لمريني التي قادت المشاورات بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حول المسودات الجاهزة للمشروع. باسمكم جميعا أحيي السيدتين الورزازي ولمريني.

حضرات السيدات والسادة

في الختام، وفي هذه اللحظة المفصلية، إسمحوا لي أن أتوجه بالتحية والإجلال إلى جميع أعضاء هيئة الإنصاف والمصالحة، الذين ساهموا بقسط غير قليل في المجد الحديث للمغرب، وعلى رأسهم طبعا فقيدنا العزيز إدريس بنزكري، رحمه الله.

إسمحوا لي أيضا أن أشكر جميع شركائنا في مختلف برامجنا وأنشطتنا، من حكومة، ومؤسسات وطنية وأجنبية، ووكالات تنمية وجمعيات مدنية وفعاليات غيورة على حقوق الإنسان وعلى الديمقراطية. فلولاهم لما استطعنا أن ننجز ما أنجز، وبدون موفور مساعدتهم فلن نستطيع أن ننجز ما نعتزم إنجازه.

ويمتد شكري طبعا كذلك إلى أعضاء المجلس ومجموعات عمله، وخاصة منها لجنة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ولجنته التنسيقية، وإلى أخي وصديقي السيد الأمين العام وإلى جميع الأطر والموظفين والمستخدمين، وعهدا أننا سنظل نعمل من أجل أن يبقى هذا المجلس «رمزا لدوام دولة الحق والمؤسسات»، كما يريد له صاحب الجلالة أيده الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

رئيس المجلس

أحمد حرزني

الجلسة الخاصة

19 ذي الحجة 1430هـ (7 دجنبر 2009م)

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد وزير الداخلية

السيد الكاتب العام لوزارة العدل

السيد ممثل السيد وزير الخارجية

الأخ العزيز والي المظالم

إخواني أخواتي أعضاء المجلس الاستشاري

نجتمع اليوم في هذه الجلسة الخاصة، التي أمر صاحب الجلالة نصره الله بعقدها، للتداول في ما صرنا نلاحظه من استعمالات مغرضة لخطاب حقوق الإنسان، لضرب حقوق الإنسان وتقويضها، ونحن معنيون لأننا المؤسسة الوطنية المؤتمنة على حقوق الإنسان في هذه البلاد، وبالتالي لا يمكن أن نسكت عن الاستعمالات والتوظيفات غير السليمة لخطاب حقوق الإنسان، والتي لاحظنا بأنها استعرت بعض الشيء، خاصة بعد الخطاب التاريخي لصاحب الجلالة في 6 نونبر 2009.

لذا فإنه مطلوب منا أن نعيد الأمور إلى نصابها مركزين على العلاقة التي يجب أن تكون بين حقوق الإنسان وبين مفهوم القانون، حيث نرى أن البعض أحيانا يتحدث عن حقوق الإنسان وكأنها تبيح طمس ونسيان والتنكر للقانون، وهذا طبعا غير صحيح، فالمطلوب منا إذن هو أن نعيد الأمور إلى نصابها غير ناسين بأن المستهدف في الحقيقة ليس هو حقوق الإنسان ولا القانون فقط، إنما المستهدف، كما تؤكد ذلك عدة مؤشرات، هو المسار الذي انخرط فيه المغرب منذ مدة، مسار بناء الديمقراطية وتوطيد حقوق الإنسان.

هذا المسار فيما يبدو لا يعجب الكثيرين، لذا فالمطلوب منا أيضا أن نساهم في الدفاع عن المكتسبات التي تحققت في مجال بناء الديمقراطية وتوطيد حقوق الإنسان.

كلنا ندرك الوقائع التي تعتبر بمثابة الداعي لهذا اللقاء وأقترح عليكم، ليس كجدول أعمال بالمعنى المعتاد ولكن كمنهجية لتسيير هذه الجلسة، أن نستمع أولا إلى توضيحات من طرف السيد وزير الداخلية فيما يخص الوقائع التي أشرت إليها، وسأطلب من السيد ممثل وزير الخارجية أن يزودنا كذلك ببعض المعطيات، وكذا السيد الكاتب العام لوزارة العدل والسيد والي المظالم، وبعد ذلك نفتح باب المناقشة، والمفروض هو أن نخرج ببيان يوضح موقف المجلس من القضايا المتداول بشأنها، ولهذا الغرض فهناك لجينة للصياغة، سوف تواكب معنا هذه المناقشة، وأرجو أن يكون بمستطاعها عند انتهاء المداولات والمناقشة أن تقترح علينا نص مشروع بيان نصادق عليه.

إذا سمحتم سيتفضل السيد وزير الداخلية ببعض التوضيحات حول بعض الوقائع التي حصلت في المدة الأخيرة.

شكـــرا.

رئيس المجلس

أحمد حرزني

الاجتماع الرابع والثلاثون

الخميس 29 ذي الحجة 1430هـ (17 دجنبر 2009م)

بسم الله الرحمان الرحيم

في بداية هذا اللقاء أريد أن أحيي السيد وزير العدل الذي أبى إلا أن يحضر معنا، كما أشكر السيد كاتب الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون على حضوره في هذه الدورة الرابعة والثلاثين للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وأحيي طبعا جميع الإخوة والأخوات أعضاء المجلس، وأود أن أحيي، بصفة خاصة، إخواننا أعضاء المجلس الذين عادوا لتوهم من مهام عاجلة إلى الخارج للمساهمة في الرد على الهجمات التي تتعرض لها بلادنا في المدة الأخيرة، وخاصة لمواجهة الاستعمالات المغرضة لخطاب حقوق الإنسان للمساس بالوحدة الترابية للبلاد وبمسارها الديمقراطي، فتحية لهم إذن على تطوعهم وعلى فعاليتهم. وهناك وفود أخرى ستنتقل في الأيام القليلة المقبلة إلى الخارج للقيام بنفس العمل، وسيكون حتما إن شاء الله عملا موفقا لأن قضيتنا عادلة، وكيفما كانت الصعوبات فلنا من الطاقات ومن الكفاءات ولنا من الإيمان ما يكفي لكي نتغلب على هذه الصعاب ونعيد الأمور إلى نصابها.

دعوني كذلك في بداية هذا اللقاء، أن أهنئ باسمكم جميعا أخي وصديقي السيد الأمين العام للمجلس بمناسبة انتخابه ضمن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بنيويورك، بمناسبة الاجتماع الثامن للدول الأطراف في العهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية، وكما تعلمون فالسيد الأمين العام ليس الوحيد من أعضاء وعضوات المجلس، الذي يتواجد الآن في مؤسسة أممية مهمة، إذ يجدر التذكير بإعادة انتخاب الأستاذة السعدية بلمير عضوا في لجنة مناهضة التعذيب، وكذا السيدة حليمة الورزازي، التي أعيد انتخابها على رأس اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، والأخت نجاة امجيد المقررة الخاصة في اللجنة المكلفة بالاتجار في الأشخاص وفي الاستعمالات البورنوغرافية للأطفال. كما أن الأخت أمينة لمريني مكلفة من طرف اللجنة الساهرة حاليا على تحضير إعلان أممي خاص

بالتربية والتكوين في حقوق الإنسان، حيث تشارك في تنسيق مساهمات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في صياغة هذا الإعلان.

كما أريد كذلك، في بداية هذا اللقاء، أن أشير إلى مسألة ليست سارة للأسف وهي كون السيد عبد الله الولادي، أحد أعضاء المجلس، يوجد في صراع مع المرض منذ شهور، ونتمنى له الشفاء العاجل إن شاء الله.

إذن، كما هو معتاد سنبدأ هذا اللقاء باستعراض موجز لأعمال المجلس منذ الدورة السابقة، حيث وكما تعلمون جميعا فإن أعمال المجلس كانت كثيرة ومكثفة في هذه الفترة، ولهذا لن أستعرضها بالتفصيل، لأن تفاصيل ذلك سترد في التقرير السنوي، ضمن الجزء الذي يخصص لهذا الأمر، وسوف أكتفي بعرض سريع لأهم أنشطة المجلس، منذ الدورة الأخيرة، وسأبدأ بما يتعلق بمواصلة أو متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

في هذا المجال، نشير إلى أن لجنة التفعيل عملت، منذ يوليوز الماضي، على استكمال الجوانب التقنية والإدارية المتعلقة بالمقررات التحكيمية القاضية بالتعويض، كما باشرت كافة الإجراءات الرامية إلى تنفيذها، بما في ذلك التعاون مع مصالح الوزارة الأولى ووزارة المالية وبريد المغرب. وفي نفس الإطار تم كذلك تحيين قاعدة البيانات بما جد من معطيات في هذا الموضوع، وتم إنجاز وإعداد عدد لا بأس به من ملفات التغطية الصحية، حيث تمت إحالتها على الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، وسلمت بطاقات الانخراط إلى مستحقيها، كما أن هذه الفترة تميزت، على الخصوص، بتركيزنا على التقدم في ملف الإدماج الاجتماعي، الذي تعلمون جميعا أنه ملف صعب جدا نظرا لتباين الحالات المعنية بهذا الملف، حيث أنه ليس هناك لجانس لا في السن ولا في مستوى الدراسة ولا في مكان الإقامة.... وكل هذه الأشياء جعلت أن هذا الموضوع هو فعلا موضوع شائك، ولكن ما يجب الإقرار به أن الحكومة ، التزمت معنا التزاما جديا وصارما حتى نتغلب على الصعوبات التي تعترض هذا الموضوع، وفعلا فقد وقع تقدم ملموس في الملف، وسوف يُعلن عن النتائج في حينها.

كذلك عملنا مع الحكومة على تسوية الأوضاع الإدارية والمالية لعدد من الحالات، حيث يمكن الإشارة إلى أنه تم، في مرحلة أولى، التوصل إلى حل 41 حالة من أصعب الحالات في المدة الأخيرة في هذا المجال.

وعلى العموم، سيصدر قريبا تقرير مفصل، هو الآن قيد الطباعة، يعطي حصيلة العمل في مجال جبر الأضرار الفردية بكل أبعاده مثله مثل الجوانب الأخرى من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

لكن مع ذلك لابد من إشارة سريعة حول عمل المجلس على الصعيد الجهوي، حيث هناك أكثر من ثلاثين مشروعا من مشاريع جبر الضرر الجماعي هي الآن قيد التنفيذ.

كما أن هناك مجموعة أخرى من المشاريع ستتم المصادقة عليها في الأسابيع المقبلة وسيتم إطلاقها ابتداء من يناير أو فبراير إن شاء الله، وبذلك سوف يصل عدد المشاريع الميدانية التي هي قيد التنفيذ، في إطار جبر الضرر الجماعي، إلى حوالي مائة مشروع.

وعلى مستوى حفظ الذاكرة التأمت في المدة الأخيرة مجموعة من الفعاليات التي تمثل مشاريع حفظ الذاكرة، الموزعة عبر التراب الوطني، التأمت في ورشة مهمة، ستصدر خلاصاتها قريبا.

أما في مجال الهيكلة الإدارية الجهوية، فقد انضاف أخيرا مكتب إداري جديد لمجموعة المكاتب الإدارية التي أقيمت سابقا، وهو المكتب الإداري الموجود مقره في ورزازات ويغطي عمالتي ورزازات وزاكورة.

وتساهم هذه المكاتب كثيرا في متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، علاوة على أنشطة لا أقول خاصة بها، ولكنها أنشطة تنطلق من تلك المكاتب أو الجهات التي تتواجد فيها، حيث يمكن أن نذكر، على سبيل المثال، أنه بعد غد ستكون هناك في مدينة السمارة ندوة جهوية حول الحقوق الثقافية والإجتماعية. وفي نهاية يناير ستحتضن مدينة أزرو، ندوة في نفس الموضوع.

وفي مجال الأرشيف، الذي هو مجال مهم وله علاقة مباشرة بتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، ورغم أنه كان هناك شيء من التأخر في معالجة هذا الموضوع لأسباب لا يتسع المجال لذكرها، فقد أمضينا ، في أواخر شهر نونبر الماضي الاتفاقية التي تربطنا بالاتحاد الأوربي في موضوع الاشتغال على الأرشيف والتاريخ الراهن والذاكرة، وتم عقد لقاء مع السيد وزير الثقافة للتباحث في الموضوع ، حيث التزمت الوزارة بأن تخصص، في بحر الشهرين أو الأشهر الثلاثة القادمة، مقرا ولو مؤقتا لهذه المؤسسة. كما ستباشر مساطر اختيار من يترأس ويدير هذه المؤسسة، علما أن هناك مرسوم تطبيقي صدر قبل بضعة شهور يحدد عضوية الهيئة الإدارية، حيث يمكن أن نتفاءل بأنه، خلال الأشهر القليلة، المقبلة سيكون هناك مخاطب وشريك وإذاك سوف ننطلق بشكل مسترسل في تنفيذ هذه التوصية الهامة والتي تهمنا بشكل خاص لأسباب بديهية.

حضرات السيدات والسادة

ستكون هذه القضايا موضوع التقرير الذي سيصدر قريبا إن شاء الله، وسيطلع الرأي العام الوطني، إذاك على ما نفذ من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وكيف وإلى أي مدى، وربما ما لم ينفذ ولماذا، ومن المسؤول عن عدم تنفيذه .....

فيما يخص الخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، تعلمون أهمية هذا المشروع الهيكل، وهذا المسلسل، الذي يقوده السيد وزير العدل مشكورا، ويتولى المجلس كتابته العامة التي يرأسها السيد الأمين العام ، حصل فيه تقدم كبير ولن أدخل في التفاصيل، لأن جدول أعمالنا يتضمن هذه النقطة، حيث سيقدم بشأنها السيد الأمين العام تقريرا موجزا عن تطور العمل في هذا المجال بجميع التفاصيل الضرورية.

وبخصوص الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، والتي هي مشروع لا يقل أهمية عن الخطة الوطنية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، فإنها ترمي إلى أهداف أبعد مدى، ما دام أنها تتعلق بالثقافة وبالعقليات. وقد كان مطروحا، منذ مدة، أن تقام لجنة للإشراف على هذه الأرضية حتى ننطلق في تفعيل مقتضياتها،

وهو أمر أخذ بعض الوقت حيث كان هناك حرص على إشراك المجتمع المدني بطريقة شفافة وديمقراطية.

ولهذا الغرض انبعت مسطرة ساهم في وضعها المجتمع المدني نفسه، انبثقت من خلالها لجنة الإشراف التي اختيرت لتسيير هذه المبادرة الوطنية، وقد اجتمعت اللجنة قبل أيام وشرعت في هيكلة نفسها وبذلك فهذا البرنامج قد وضع كذلك على السكة.

وبالنسبة لمجال العلاقات الخارجية، كانت هناك زيارات متعددة لبلدان مختلفة، منها زيارة وفد من المجلس إلى كل من كولومبيا والبيرو، وذلك بغرض استكشاف إمكانية إقامة آلية دائمة للحوار بين المجموعة العربية أو الإفريقية أو كليهما مع المجموعة اللاتينية، لأنه لا يعقل أن يكون هناك حوار عربي أوروبي في مجال حقوق الإنسان، ولا يكون هناك مثيل له مع بلدان الجنوب. وقد استحسنت هذه الفكرة من طرف مخاطبينا وسوف نتابعها معهم، ومع غيرهم من المؤسسات الوطنية المهتمة بحقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية. وشارك المجلس كذلك في :

- ✯ اللقاء الرابع عشر لمنتدى آسيا والمحيط الهادي، في الأردن؛
- ✯ اللقاء الجهوي الثاني حول العدالة الانتقالية، الذي عقد قبل شهر في الكامرون؛
- ✯ الدورة الثالثة للجنة الاستشارية لحقوق الإنسان للأمم المتحدة في جنيف؛
- ✯ اللقاء الدولي الرفيع المستوى حول الاتجار في البشر والوقاية من العبودية الحديثة، في فيينا؛
- ✯ المنتدى الإسباني المغربي للقانونيين والذي عقد بطنجة، وثلته بعد ذلك ندوة نظمت في أحضان هذا المجلس.

أما الاستقبالات فقد كانت كثيرة أيضا، بحيث أن المجلس، وكما تعلمون، استقبل اللقاء الثالث للشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وما يجدر التذكير به أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان هو الذي يرأس هذه الشبكة

لمدة سنتين، ونحن بصدد إعداد خطة عمل متكاملة سوف نقترحها على هيئات هذه الشبكة ، وإننا نقدر جيدا أهمية أن نشتغل في عمقنا الإفريقي.

وبصفة موازية شاركنا أيضا في اجتماع لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وذلك في إطار التحاور مع المؤسسات الوطنية في أمريكا اللاتينية، علاوة على اللقاء الذي جرى تنظيمه لتبادل التجارب بين المجلس وبين ممثلين عن التجربة الشيلية.

كما نظم المجلس أو احتضن دورة تدريبية إقليمية حول الحق في الوصول إلى المعلومة. وورشة تكوينية في مجال القانون الدولي الإنساني لفائدة جمعيات المجتمع المدني ووسائل الإعلام. إضافة إلى يوم دراسي حول آليات التظلم لحماية حقوق الأطفال بشراكة مع منظمة اليونسيف، حيث أمضينا معها شراكة للاستفادة من تجربتها وخبرتها للتفكير في كيفية إقامة آلية وطنية لتتبع أوضاع الأطفال.

كما زارت المجلس وفود كثيرة مثل وفد المعهد البريطاني لدراسة شؤون الدفاع، ووفد من إليهود المغاربة المقيمين بالخارج. واستقبلنا المدافعة عن الشعب بدولة البيرو والمفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

حضرات السيدات والسادة

بعد هذا الاستعراض السريع لأهم الأنشطة التي قام بها المجلس في الفترة الأخيرة منذ دورته الثالثة والثلاثين، أود أن أذكركم بجدول الأعمال الذي توصلتم به جميعا. وهكذا سوف يُقدم لكم تقرير عن مسار إنجاز الخطة الوطنية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومقترح بنية أولية للتقرير السنوي للمجلس برسم سنة 2009 ، كما ستقدم لكم الخطوط العريضة للبرنامج الذي شرعنا في إعداده للاحتفاء، خلال السنة المقبلة، بالذكرى العشرين لتأسيس هذا المجلس، وهناك بعض القضايا التنظيمية، نريد أيضا الاستئناس بآراء عضوات وأعضاء المجلس بشأنها.

وفي ختام هذه الكلمة أود أن أهنئ مرة أخرى الأخت والإخوان الذين عادوا من مهام مستعجلة في الخارج، كما أهنئ الأخوات والإخوة الذين يحتلون الآن مناصب مهمة في بعض المؤسسات الأممية.

وأخيرا أريد أن أشكر مجددا، السيد وزير العدل على حضوره معنا، والسيد كاتب الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون لأنه يحضر معنا لأول مرة.

شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله.

رئيس المجلس

أحمد حرزني

الاجتماع الخامس والثلاثون

الخميس 10 ربيع الأول 1431هـ (25 فبراير 2010م)

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة الوزراء،

السيد والي المظالم،

السيدات والسادة الأعضاء،

حضرات السيدات والسادة،

اسمحوا لي أولا أن أجدد، باسم المجلس، تهانئي للسيدين وزيري العدل والداخلية بالثقة التي وضعها فيهما صاحب الجلالة نصره الله آملا لهما التوفيق في مهامهما.

ويسعدني أن أرحب بكم جميعا، بمناسبة افتتاح الاجتماع الخامس والثلاثين لمجلسنا، وهو الأول في سنة 2010، متمنيا النجاح لأشغالنا التي ستتوج، ولا شك، بنتائج سيكون لها الأثر الإيجابي على دور مؤسستنا في تطوير حقوق الإنسان والنهوض بها في بلادنا.

ينعقد اجتماعنا هذا عشية انطلاق فعاليات تخليدنا للذكرى العشرين لتأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، كمؤسسة وطنية من أقدم المؤسسات في إفريقيا والعالم الإسلامي، شَكل إحداثها دفعا للإصلاحات التي عرفها المغرب، في مجال البناء الديمقراطي وفي المجال الحقوقي، واليوم وبعد استكمال تحقيق جل الأهداف الاستراتيجية للعدالة الانتقالية، فإن المجلس قد دخل مرحلة جديدة سمتها الحرص على مواكبة الإصلاحات الهيكلة الجارية في البلاد والتي من أهمها:

- ✯ إصلاح القضاء والذي قدم المجلس بخصوصه، في إطار متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، مذكرة حضيت بالموافقة الملكية؛

✯ تحديث المنظومة الجنائية،التي حرص المجلس، في نطاق اختصاصاته المتصلة بالملاءمة، على إنجاز دراسة معمقة بصددها، همت القانون الجنائي، وهو الآن منكب على إنجاز دراسة حول ملاءمة قانون المسطرة الجنائية، كما يتابع المجلس باهتمام كبير الورش المفتوح حديثا حول موضوع الجهوية، لما له من صلة وثيقة بمسلسل البناء الديمقراطي وبخلق أحسن الظروف لتكثيف والتسريع بعملية التنمية.

وبنفس الاهتمام يتابع المجلس المخاض الذي سيفضي قريبا، إن شاء الله، إلى قيام المجلس الإقتصادي والاجتماعي، الذي نتطلع إليه كفضاء لحوار اجتماعي متواصل وإدماجي لا يقصي أية فئات من المجتمع.

من جهة أخرى يسعى المجلس لأن يبلور تصورا متكاملا لمواضيع ذات صلة بتعزيز حكم القانون ولاسيما في مجالي الحكامة الأمنية والصحافة وهما موضوعان سنعمق النقاش فيهما، خلال هذه الدورة، على أساس أن نواصل، في نفس الوقت، الحوار مع كافة المعنيين والمهتمين إلى أن نصل إلى الإجماع الممكن حول الموضوعين.

على مستوى آخر فإن المجلس حريص أيضا على مواكبة أوراش التنمية وذلك بتوصيف وتحديد مضامين الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية لحقوق الإنسان، حيث يتابع المجلس الحوار العمومي المفتوح حاليا حول البيئة، والذي سيتمخض عن وضع ميثاق وطني للبيئة سيشكل، ولاشك، ركيزة أخرى لصرح حقوق الإنسان في بلادنا، إذ أصبح باديا للعيان أن الحق في بيئة سليمة هو الشرط الأول لتحقق أول حقوق للإنسان ألا وهو الحق في الحياة.

ولضمان نجاح كل هذه الأوراش على المدى البعيد يشرف المجلس على تفعيل مقتضيات الأرضية المواطنة لحقوق الإنسان في مجالات التعليم والتكوين والتكوين المستمر والتحسيس باعتبارها الآليات الحاسمة في التأثير على سلوكيات المواطنين.

حضرات السيدات والسادة

اسمحوا لي أن أُذكر، وإن بشكل مركز، بأهم الأنشطة التي يواصل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان القيام بها منذ الاجتماع الرابع والثلاثين المنعقد في 17 دجنبر الماضي.

فعلى مستوى متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، قمنا، خلال الأيام الأخيرة من شهر دجنبر الفارط، بإنهاء تقرير خاص تم تقديمه للصحافة الوطنية يوم 14 يناير الماضي. وقد تضمن التقرير المذكور تحديد خصوصيات مسار متابعة تفعيل التوصيات ومجالات التنفيذ وآلياته، ثم ما تحقق في مجال الكشف عن الحقيقة، وفي مجالي جبر الأضرار الفردية والجماعية، وفي مجال الإصلاحات المؤسساتية والتشريعية. ونحن الآن بصدد إصدار الملاحق المفصلة المتعلقة بمختلف أجزاء ذلك التقرير.

وكوننا أصدرنا تقريرا وسنصدر قريبا ملاحقه، فهذا لا يعني أننا نفضنا أيدينا من القضايا العالقة، ولا بالأحرى من البرامج التي تدخل في نطاق متابعة تنفيذ توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، والتي ما زالت قيد التفعيل.

فكما تذكرون فقد سبق، خلال الدورة الأخيرة، أن اتفقنا على إنشاء وحدة إدارية خاصة بالمساعدة القانونية والطبية لضحايا الانتهاكات الماضية، وسيكون من مهام تلك الوحدة ليس فقط توجيه ومؤازرة أولئك الضحايا، أو متابعة معالجة حالات جبر الأضرار الفردية التي، لسبب أو لآخر، لم تُصف إلى حد الساعة، ولكن أيضا الحفاظ على اليقظة فيما يخص الحالات التسع التي لم نتمكن من الكشف عن الحقيقة بخصوصها.

أما فيما يخص جبر الأضرار الجماعية، فإن الشطر الثاني من هذا البرنامج يوجد اليوم في مراحله الأخيرة وسيتم إبرام عقود الشراكة مع الجمعيات التي وقع عليها الاختيار، طبقا للمعايير المعتمدة، خلال شهر مارس المقبل.

وفي مجال حفظ الذاكرة ودراسة التاريخ الراهن وتنظيم أرشيف المجلس والأرشيف الوطني، فقد أمضينا كما هو معلوم، اتفاقية هامة مع الاتحاد الأوروبي، ونحن الآن بصدد استقطاب الموارد البشرية الضرورية لتدبير مضامين تلك الاتفاقية، وكذا تهيئة البنية التحتية الضرورية للشروع في تنفيذها. وفي الحقيقة فإننا لم ننتظر حتى تكتمل هذه الشروط بل إننا شرعنا فعليا في التنفيذ، إذ بنينا شراكة مع كلية الآداب والعلوم الإنسانية للرباط أكدال، من أجل الشروع في تدريس مادة التاريخ الراهن على مستوى الماستر، ابتداء من الدخول الجامعي المقبل، واتفقنا

مبدئيا مع وزارة الثقافة على التسريع بإيجاد مقر، ولو مؤقت، لمؤسسة الأرشيف الوطني وكذا بمسطرة تعيين مسؤول عن تلك المؤسسة.

بالموازاة مع كل هذا تتواصل جهود المجلس من أجل تكريس سياسة القرب، إذ تم افتتاح مكتبين إداريين جهويين جديدين بكل من ورزازات وبني ملال.

بالنسبة لباقي الأوراش المفتوحة يجدر التنويه بالعمل المشترك الذي تقوم به وزارة العدل بمساعدة المجلس في مجال إعداد خطة وطنية للنهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان. وقد واصلت لجنة الإشراف عقد اجتماعاتها، وخلال الأسبوع الماضي تم تقديم التقارير النهائية للمجموعات الموضوعاتية، ونأمل أن تكون الصيغة الكاملة للخطة جاهزة في متم الشهر المقبل، إن شاء الله، وطبعا ستعرض تلك الصيغة على أنظار كل المهتمين، وسيُعرف بها على نطاق واسع، وبذلك ستكون بلادنا هي الوحيدة المتوفرة على مثل تلك الخطة على امتداد العالمين العربي والإسلامي، والثانية على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط، والفضل في ذلك يرجع إلى كل الشركاء، من حكومة ومجتمع مدني، ومؤسسات وطنية، وجمعيات مهنية وهيآت إعلامية.

أما في مجال التعاون والعلاقات الخارجية للمجلس، فقد واصلنا التفاعل مع مختلف الهيئات الدولية المعنية من منظمات دولية ومؤسسات وطنية مماثلة وجمعيات دولية غير حكومية، حيث شارك المجلس في العديد من اللقاءات واستقبل وفودا أجنبية حكومية وغير حكومية زارت بلادنا من أجل الاطلاع على تجربة المجلس كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان بصفة خاصة وتجربة بلادنا في مجال العدالة الانتقالية بصفة عامة.

وفي هذا الصدد فقد توصلنا مؤخرا بطلبين دالين لزيارة المغرب من هيأتي حقيقة تأسستا حديثا، واحدة في النيبال والثانية في كينيا. وقد قبلنا طبعا طلبيهما وسيزوراننا على الأرجح خلال شهر أبريل المقبل.

كما أن المجلس يواكب كل المواعيد الحقوقية التي تهمه على المستوى الدولي حيث شرعنا في التحضير بشكل مكثف ونوعي لأشغال مجلس حقوق الإنسان

في جنيف، التي ستنطلق بعد أيام وستتواصل طيلة شهر مارس الذي سيتخلله أيضا موعدان هامان، الأول هو اجتماع لجنة حقوق الإنسان بنيويورك، والتي يمثلنا فيها السيد الأمين العام، والثاني مؤتمر بيكين + 15، في نيويورك.

حضرات السيدات والسادة

كما سبقت الإشارة إلى ذلك نحن مقبلون على الاحتفال بالذكرى العشرين لتأسيس المجلس، حيث نسعى لنجعل من تلك الذكرى مناسبة للتعبير عن اعتزازنا بالرعاية الشاملة والموصولة لصاحب الجلالة لهذه المؤسسة التي بفضله وبفضل جهود كل مكوناتها، أضحت تحتل مكانة متميزة في المشهد الحقوقي ببلادنا.

وإذ نهيء لتلك الذكرى فإن غرضنا ليس الاحتفال والاحتفاء فقط ولكن أيضا التأمل والتقييم والوقوف عند جوانب القوة وجوانب الضعف في تجربتنا، وإفراز اقتراحات وتصورات من شأنها المساعدة على النهوض بقدرات المجلس في مجالات الدفاع عن حقوق الإنسان ولاسيما ما يتعلق منها برصد الخروقات والتحري بشأنها وتوثيقها، ومساعدة ضحايا الانتهاكات، علاوة على الرفع من قدرات المجتمع المدني في هذا الصدد والنهوض بثقافة حقوق الإنسان. كما ستكون الذكرى أيضا مناسبة لحفظ الذاكرة المؤسساتية للمجلس منذ تأسيسه وعبر أشغاله التي ساهم فيها أعضاء المجلس وأعضاء هيئة التحكيم المستقلة وأعضاء هيئة الإنصاف والمصالحة.

وفقنا الله لما فيه خير بلادنا

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رئيس المجلس

أحمد حرزني

سادسا- المذكرات المرفوعة إلى صاحب الجلالة حول أشغال دورات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان